



محمد علي حلويت
ذكريات اجتماعية وسياسية
تحتقيق

أحمد نجيب حمدي جمال الدين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

إشراف وتقديم

د. عاصم الدسوقي

محمد علي علوبة

ذكریات اجتماعية وسياسية

تحقيق

أحمد نجيب أحمد حمدي . جمال الدين أمين مهنا

ناهد مصطفى مرزوق

إشراف وتقديم

د. عاصم الدسوقي



مهرجان القراءة للجميع
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة / سوزان مبارك

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المشرف العام

د. ناصر الأنصارى

الإشراف الطباعى

محمود عبد المجيد

الفلاف والإشراف الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

- منذ خمسة عشر عاماً أطلقت السيدة الفاضلة سوزان مبارك فكرتها الرائدة عن مشروع القراءة للجميع، هادفة إلى إتاحة فرصة القراءة لجميع أفراد الشعب، بعد أن كانت أسعار الكتب قد وصلت إلى أرقام كبيرة لا تحتملها ميزانية كل راغب في القراءة والمعرفة.
- ولاشك أن أى مؤرخ للحركة الثقافية في مصر سوف يتوقف كثيراً عند فكرة هذا المشروع، وأثره الكبير على الثقافة والمثقفين في مصر في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين.
- وقد أسهمت الهيئة المصرية العامة للكتاب في هذا المشروع «بمكتبة الأسرة» التى تصدر بانتظام منذ أحد عشر عاماً، وتستعد لخطوة أخرى من التطوير فى عامها الثانى عشر.
- لقد قدمت هيئة الكتاب على مدى السنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤ ومن خلال مكتبة الأسرة بسلاسلها المختلفة

٣١١٣ عنواناً فى مختلف فروع المعرفة، طبعت منها أكثر من ٣٧ مليون نسخة وطرحتها فى الأسواق بأسعار زهيدة فى متناول الجميع، تبدأ من عشرة قروش وتتدرج، ولا تزيد عن ثلاثة أو أربعة جنيهات للكتب الكبيرة الحجم، أو متعددة الأجزاء.

● وهذه الأرقام تعطى دلالة لعدد المستفيدين من القراء، ولعل جزءاً كبيراً منهم من القراء الجدد.

● ولكن المستفيد لم يكن القارئ وحده فقد عادت الفائدة أيضاً على مجموع الكتّاب الذين أسهموا فى مكتبة الأسرة، وقد بلغ عددهم ١٣٦٨ كاتباً كما عادت الفائدة أيضاً على المطابع، ودور النشر الأخرى التى شاركت فى المشروع. وبالتالي فالفائدة قد عمّت كل الأوساط الثقافية المهمة بالكتاب.

● وقبل انطلاق مكتبة الأسرة لعام ٢٠٠٥م خلال الشهر القادم نعيد طرح حوالى مائة عنوان فى ثوب جديد، ويُعتبر ذلك مقدمة لانطلاقة أخرى لمكتبتنا.

● فإلى اللقاء مع مكتبة الأسرة ٢٠٠٥م الشهر القادم بإذن الله.

ناصر الأنصارى

القاهرة

مايو ٢٠٠٥

تصدير

عندما وضع مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر خطته لعام ١٩٧٥/م تضمنت فيما تضمنت تحقيق ونشر مذكرات الزعماء السياسيين الذين لعبوا دورا على مسرح الحياة السياسية المصرية منذ مطلع القرن العشرين ، اعتمادا على المذكرات والأوراق الخاصة بهم والمودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة . وكانت الخطة تقتضى نشر مذكرات وأوراق كل من : مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وسعد زغلول ، وعبد الرحمن فهمي ، ومحمد على علوية .

وقد استطاع المركز منذ ذلك التاريخ نشر الجزء الأول من أوراق محمد فريد عام ١٩٧٨ بعنوان « مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤ - ١٩١٩ » ، والجزء الثاني منها بعنوان « المراسلات » عام ١٩٨٦ ، ومراسلات مصطفى كامل عام ١٩٨٢ وخطبه عام ١٩٧٤ ، ثم الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول عام ١٩٨٧ عن الفترة من عام ١٩٠٢ الى ١٩٠٨ .

ورغم ان مذكرات محمد على علوية قد اعدت للنشر بعد التحقيق والدراسة في اواخر عام ١٩٨٠ الا انه لم يقدر لها النشر آنذاك لأسباب خارجة عن ارادة الباحثين بالمركز . فقد تعاقب على المركز ثلاث ادارات مختلفة لكل منها فلسفة خاصة ورؤية للعمل الأكاديمي نتج عنها اعانة ترتيب الأوراق وترتيب الأولويات ، فتقدمت مشروعات بحثية ، وتراجعت أخرى فتأخر صدور هذا العمل قرابة ست سنوات . ولو ان أحدا من شيعه محمد على علوية موجود على ساحة العمل السياسي في مصر الآن ، لأتهم المركز بأنه يعادى الراحل الكريم ، ولقال ان حريا شرسة تشن ضده رغم مرور أكثر من ثلاثين عاما على وفاته وأكثر من خمسين عاما على خروجه من اطار العمل الحزبي في مصر . والحق ان تأخير نشر المذكرات حتى هذا الوقت يؤكد مقولة عامة عند علماء السياسة والادارة مؤداها ان الادارة البيروقراطية تستطيع خنق الأهداف العليا اذا لم تكن على مستوى هذه الأهداف .

على أن تأخير نشر مذكرات علوية طوال هذه الفترة (منذ عام ١٩٨٠) خدم بطريق غير مباشر وجهة نظر استاذنا المرحوم الدكتور محمد أحمد أنيس الذى قال لى يوما ما خلال العمل بالمذكرات ، انه لا يصح نشر مذكرات علوية دون نشر مذكرات سعد زغلول نظرا لأن علوية اقام مذكراته على النيل من وطنية ونزاهة سعد زغلول والأفضل أن تنتشر مذكراتها معا حتى لا ينظر القارئ لسعد زغلول بعيون علوية .

وهذا يقودنا الى القول بأن نشر مذكرات أى سياسى من السياسيين برمتها كما تركها ودون تحقيق ودراسة لا يفيد البحث عن الحقيقة ، اذ من السهل على القارئ العادى أن يقع فى أسر الشخصية المبهرة التى يقرأ أعمالها ، ويتصور أن كل اقوالها سديدة ، وانها لم تنطق سوى الحكمة ، ولم تتصرف سوى العدل ، ولم تسلك الا سلوك العقلاء . وهذا غير صحيح لأن بعض الشخصيات تجعل من مذكراتها وقائع تبريرية لتصرفاتها ، الأمر الذى يفرض على الباحث الا ينزلها منزل القداسة من نفسه او يتركها تسيطر على تفكيره وتوجه قيادته . والأفضل فى هذه الحالة أن تعامل المذكرات كأحد المصادر ، أى تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة فى النقاط الخلافية .

وإذا كان هذا هو حال المذكرات الخاصة للزعماء السياسيين فإن قراءتها بحثا عن الحقائق وتحقيق وقائعها لا تحتاج الى باحث متعاطف كما يرى البعض . ذلك أن هذا التعاطف سوف يحول صاحب المذكرات الى بطل معبود . وانما يحتاج الأمر الى باحث عقلانى يطرح وراء ظهره أى ميل عاطفى ، حبا أو كراهية ، للشخصية او للفترة التاريخية منعا لتحكيم المعايير الأخلاقية فى التقويم ، ذلك ان وصم اتجاه ما بأنه خطأ أو وصم آخر بأنه صواب طبقا لمعايير الأخلاق سوف يجعل التقويم نسبيا فى النهاية وهذا ضد المعرفة العلمية . ولكن اذا نظرنا الى سياسة الزعيم فى ضوء الظروف الموضوعية السائدة ، وفى ضوء ابعاد عملية التحول التى تحدث داخل المجتمع ، وقارناه بالاتجاهات والسياسات المعاصرة له يصبح فى الامكان وضع سياسته فى الموضوع الصحيح . ومن ناحية أخرى فان تقدير صاحب الاتجاه أيضا يكون فى تقدير البيئة التى نبت منها وعاش فيها ولها وبهذا تتكامل النظرة الى حد ما .

على كل حال . . فان مذكرات محمد على علوية أصبحت الآن امام القارئ محققة تسبقها مقدمة دراسية عن شخصية علوية من خلال حياته السياسية وأعماله الفكرية للاستعانة بها على فهم المذكرات وصاحبها .

ويقتضى الواجب بالتنويه بالجهد الذى قام به المحققون فى جمع مادة التحقيق وصياغتها وهم الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدي ، وجمال مهنا ، وناهد مرزوق • كما يقتضى الواجب أيضا التنويه الى الجهد الذى قام به الباحثون : أحمد نجيب أحمد حمدي ومحمود زهدى ، وكمال أحمد محمود فى مطابقة صورة المذكرات على النسخة الأصلية المودعة بدار الوثائق حيث حملوا مشقة الصعود الى القلعة اياما مختلفة لضبط حروف الكلمات المتأكلة • كما لا يفوتنى تقديم الشكر الى السيدة / ملكة محمد حامد التى نقلت المذكرات على الآلة الكاتبة قبل العمل فى تحقيقها •

والله من وراء القصد ..

القاهرة فى مارس ١٩٨٧

د • عاصم الدسوقي



محمد علي علوبة

تقديم المذكرات :

ليس من المعروف على وجه الدقة متى املى محمد على علوبة نكرياته على كاتبها محمد عبد الهادى ؟ ، الموظف بجمعية التقريب بين المذاهب . ولكن هناك اشارة بهذه النكريات تفيد انها اُمليت خلال عامى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . فعندما يشير علوبة الى زواجه يقول انه « زواجا موفقا مضى عليه الآن اكثر من خمسين سنة اذ عقد العقد فى ١٠ مارس ١٩٠٤ (١) » . وعندما يشير الى التعليم فى مصر يقول ان نسبة المتعلمين بلغت ٣٠٪ فى عام ١٩٥٥ (٢) ولما كان محمد على علوبة قد توفى فى عام ١٩٥٦ (٢٥ مارس) فهذا يعنى انه املى هذه النكريات قبيل وفاته بوقت قليل . ولاشك ان املاء النكريات فى مرحلة متأخرة من العمر يفرض اسلوبا معيناً فى التعامل معها .

لقد اطلق علوبة على ما املاه من صفحات « نكريات اجتماعية وسياسية » ، فهى بهذا « نكريات » وليست مذكرات (٣) ، وهى اجتماعية لأنها تتناول جانبا من الحياة الاجتماعية فى مصر فى فترة حياة صاحبها ، وسياسية لأن السياسة المصرية موضوعها الرئيسى منذ تكون الوفد المصرى فى عام ١٩١٨ . « ونكريات » هى انسب تسمية لما املاه علوبة فقد تم تسجيلها بعد وقوع الأحداث المعنية بفترة طويلة ، وخاصة تلك المتعلقة بتشكيل الوفد المصرى ، والخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن .

(١) المذكرات ، ص ٤٥ .

(٢) المذكرات ، ص ٧٩ .

(٣) انظر مقلعتنا التحليلية للمذكرات محمد فريد التى نشرها مركز وثائق وثلايح

مصر المعاصر ١٩٧٨ .

وعندما يكتب السياسى نكرياته بعد فترة طويلة من الزمن فالكتابة هنا تصبح نوعا من التأليف التاريخى الذى يقوم على التحليل ويخضع للمناقشة واختلاف وجهات النظر . ولو أن كل سياسى عنى بتسجيل يومياته عن الحدث عقب وقوعه مباشرة لكان هذا أفضل وأكثر فائدة للمعالجة التاريخية . أما الكتابة بعد ابتعاد العهد وهدوء الأطراف المتصارعة ، تعتمد على إجهاد الذاكرة لاستخراج ما قد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ومن ثم فمن المتوقع وجود بعض الثغرات وإهمال بعض النقاط عن عمد أو سهو .

ونكريات علوية من ذلك الطراز فيماعد الفترة من ٢٥ يولييه ١٩٢٠ الى ١٩ يناير ١٩٢١ التى كتبها على شكل يوميات ، وهى فترة مفاوضات الوفد مع اللورد ملتر بانجلترا . وقد أوضح أنه ينقل من « مذكراته » ما يخص موضوع المفاوضات . ومن السهل التشكيك فى أن هذه اليوميات قد كتبت بالشكل المتعارف عليه لليومية ، أى يوما بيوم مع الحدث نفسه حيث نلاحظ ما يلى :

— أنه فى يومياته عن ٥ سبتمبر ١٩٢٠ يظهر استيائه من سعد زغلول من حيث علاقته بعديى ، وفكرة المفاوضة قائلا أن سعدا طعن عدلى فى « وطنيته وكرامته » ، ويعقب قائلا « سياتى تفصيل ذلك » (٤) . وليس من المعقول أن الحدث اليومى يسجل بهذه الطريقة .

— فى نفس تلك اليومية (٥ سبتمبر ١٩٢٠) يقول أن سعدا أرسل خطابا سرىا الى أعضاء الوفد فى مصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصا واصف ويخبرهم أنه (يخالف ما جاء بنداؤه العلنى للشعب) ، وهو النداء المرسل من قيشى ، وأنه يعتبر المشروع المعروض حماية (٥) . الخ ، ثم يقول أن هذا الخطاب السرى (لم يكن له من تأثير فان الأعضاء الثلاثة — وكانوا من أشد أنصاره — عرضوا مشروع ملتر الأخير بإخلاص كما سمعنا) (٦) ويلاحظ هذا من اختلاف صيغة الخطاب المرسل منهم الى سعد بتاريخ ٢ يناير ١٩٢١ والمكتوب فى صفحة ٢٤٥ من المذكرات . والغريب فى هذا الأمر أن الملاحظة السابقة كتبت قبل أن يصل الوفد الرباعى (محمد محمود ، عبد اللطيف المكباتى ، لطفى السيد ، على ماهر) الى مصر لينضم الى الأعضاء الثلاثة المشار اليهم لعرض مشروع ملتر .

(٤) المذكرات ، ص ٢١٨ .

(٥) المذكرات ، ص ١١٦ .

(٦) نفسه ، ص ٢١٨ .

لأنه يذكر في يومية ٧ سبتمبر ١٩٢٠ ، وصل مندوبو الوفد الأربعة الى الاسكندرية فقبلوا أحسن استقبال ، •

— في يومية ٧ سبتمبر تلك يقول ان مندوبى الوفد الأربعة قبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة « المرحوم » أحمد يحيى باشا • فكيف يتحقق ذلك •

— تحت يوميات ١٢ نوفمبر ١٩٢٠ يقول ان هذا « اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها ، وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدى وألقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه — ٠٠٠ • وهذا — في رأينا — استباق للحوادث لأنه لا يمكن أن يسجل ماحدث بالقاهرة في ذات اليوم وينقل نص الخطبة في ضوء ظروف اتصالات ومواصلات الفترة •

— تحت يوميات ٨ يناير ١٩٢١ يشير الى ان جريدة الأخبار نشرت في عندها الصادر اليوم (٨ يناير ١٩٢١) حديثا بين مندوبها في باريس وبين سعد زغلول • ثم يقول ان مندوب الأخبار هذا كتب « بعد ذلك بلاشهر ، أى في ٢١ يولييه ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد • ، هذا فضلا عن أن يومياته تلك تنتهى في ١٩ يناير ١٩٢١ وليس عند شهر يوليو ١٩٢١ •

— تحت يوميات ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ يشير الى تقرير كتبه عبد العزيز فهمى عن مشروع ملنر في أكتوبر ١٩٢٠ ويقول ان التقرير « نشر نصه في جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ • وهذا أيضا استباق للحوادث وملاحقة للأخبار يتتأى مع صيغة اليوميات •

يضاف الى ذلك ان أسلوب هذه اليوميات لا يختلف عن أسلوب الذكريات ككل ، والمفترض انها لا بد وان تختلف لأن المذكرات كتبت في منتصف الخمسينات بينما اليوميات — كما هو ثابت — سجلت في مطلع العشرينات من القرن •

فما هو وجه الخداع في هذا الاختلاف ؟ • هل يمكن القول بأن هذه خدعة من علوية لو وصم سعد زغلول بما وصمه مبررا ذلك أنه ينقل عن مفكرته آنذاك ، وأنه لم يتأثر بالخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى فيما بعد وبهذا يضيف أهمية خاصة على ما قاله ضد سعد خاصة وان المذكرات كلها تقريبا تقوم على التقليل من شأن سعد زغلول • أو أنه وهو

ينقل عن مفكرته كان يضيف بعض العبارات ويعدل من الأخرى بما يخدم خطه في تشويه سعد والهجوم عليه . أو أنه وهو يملأ كاتب المذكرات من مفكرته كان يعلق ويشرح ، وكان الكاتب يسجل كل ما يملأ عليه دون تفرقة بين الخبر والتعليق عليه .

الحق أن القارئ يلمس هذا الاحساس الأخير من متابعة المذكرات - فالخطابات أو التقارير المرفوعة من الوزراء (عدلى يكن مثلا) الى السلطان بشأن المفاوضات أو بشأن تقديم الاستقالات ، والتي حرص علوية على تسجيلها بنكرياته ، تنتهى بعبارة « .. وائى .. الخ » ، ولا يمكن بحال أن يختتم رئيس الوزراء أو أحد المسئولين خطابا بهذا الشكل ، ولكن من السهل أن نفهم أن علوية وهو يملأ المذكرات كان يقول للكاتب عند مثل هذه النقاط « .. وائى الى آخر العبارة المعروفة .. » فكان الكاتب يكتب ما يملأ عليه حرفيا فأثبت بهذا صدقه وأمانته وغفلته في أن واحد (٧) . ويبدو أن علوية لم يقرأ المذكرات بعد املائها ، ولو أنه فعل ذلك لتدارك مثل هذه الأمور ولصحح بعض الكلمات ، وأعاد كتابة ما سقط منها سهوا ، وهو ما يلمسه القارئ في مكانه من المذكرات دون جهد كبير .

أما الجانب السيامى في المذكرات فهو يتناول بالتحديد الفترة التي اشترك فيها علوية في الحركة الوطنية منذ انضمامه للحزب الوطنى ، ثم منذ تشكيل الوفد المصرى في ١٩١٨ وقيام ثورة ١٩١٩ ، والانشقاق بين أعضاء الوفد ، والظروف المرتبطة والمصاحبة لكل ذلك الى أن ترك هذا المجال في عام ١٩٢٤ وقبل توقيع معاهدة ١٩٢٦ ، وإن لم يمنعه ذلك من إبداء الرأى في المعاهدة .

ويذكر علوية أنه سجل هذا الجانب من حياته لأنها « نكريات ومشاهدات » ، اشترك فيها ، مبررا عدم الحاجة الى الحديث عن الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، أو الحديث عن أعمال أية حكومة أخرى إلا ما كان له علاقة به (٨) ثم أنه يحكم القارئ في الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن تاركا له ، أى القارئ ، أن يقرر « أسباب الشقاق وعلى من تقع مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتج من الحقائق التى بسطناها (٩) »

(٧) انظر على سبيل المثال صفحات رقم ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ من

المذكرات .

(٨) المذكرات ، ص ٤٢٢ ، ٤٧١ .

(٩) نفسه ص ٤٧٢ .

وعلوية بهذا يريد أن يعطى للقارئ انطباعا بأنه قدم الحقيقة الموضوعية في اسباب هذه الخصومة السياسية . ولكنها حقيقة رياضية في نظرنا لأن النتائج المقدمة مشتقة من فرضيات واسباب وضعها المؤلف اختيارا وبالتالي فهي متسقة وفقا للمنهج المستخدم . ولاشك أنه تجاهل اسبابا أخرى قد تكون في جانب خصوم عدلى . ولا يجب أن ننسى في هذا المجال أن علوية من غلاة المناصرين لعدلى في خصومته مع سعد حتى لكان مذكرات علوية تؤرخ لعدلى أكثر مما تؤرخ لصاحبها .

تحتوى المذكرات على كثير من الخطب والتقارير والبرقيات المتبادلة مع الجانب البريطانى والمرفوعة للمسئولين ، ومعظمها منشور بصحافة الفترة ، وهى تستغرق أكثر من ثلث اجمالى المذكرات (حوالى ٢٠٠ صفحة من اجمالى المذكرات وعددها ٥٢٢ صفحة) . ولقد ارفق علوية بالمذكرات ملحقا من كراستين بميزانية الوفد (ايرادات ومصروفات) عندما كان ببائريس في الفترة من نوفمبر ١٩١٩ الى يناير ١٩٢١ باعتباره ، اى علوية ، امينا للصندوق آنذاك .

هاتان الكراستان مكتوبتان بخط يد علوية نفسه وليستا مملاتين مثل المذكرات . ويبدو أنه احتفظ لنفسه بهذه البيانات لاستخدامها عند اللزوم ، ربما لتبرئة ذمته اذا ما فكر أحد من خصومه في التشهير به . وكان واجب الوظيفة يقتضى تسليمها لرئاسة الوفد أو لمن تولى امانة الصندوق بعده خاصة وأنه ترك الوفد كلية ، فضلا عن الصفة الرسمية لهذه البيانات .

ومن هاتين الكراستين نعرف أن الموقف المالى كان يتلى في جلسات الوفد كل فترة معينة يصدق بعدها المجلس على ما جاء من بيانات ويكتب سعد زغلول بخطه موقعا تحت كل قائمة « . . . تلى الحساب المبين أعلاه بجلاسة الوفد المنعقدة بتاريخ (كذا) وتصدق عليه . . » .

ولعل أهم ما يلفت النظر في بيان مصروفات الوفد اثناء وجوده ببائريس ارسال برقية مستعجلة الى محمد محمود باشا في ٥ يناير ١٩٢٠ عندما كان موجودا بواشنطن يسعى للقضية المصرية . ومضمون هذه البرقية كما أورده علوية في كراسة المصروفات هو « . . . تكذيبا لما أشيع عن الوفد من أن معالى رئيسه قال بأن مصر تلجأ للقوة اذا لم تحصل على استقلالها بالطريق السلمى » . وفى هذا اللقاء مزيد من الضوء على موقف قيادات ثورة ١٩١٩ من العمل الثورى ضد الاحتلال البريطانى والتزامها

بصيغة التوكيل القائمة على السعى بالطرق السلمية المشروعة (١٠) .

وجدير بالذكر أن طاهر الطنحاني نشر أجزاء من هذه المذكرات في المقدمة التي قدم بها كتاب محمد على علوية عن « فلسطين والضمير الانساني » المنشور عام ١٩٦٤ ، والمعتقد انه اطلع على المذكرات ونقل منها فقرات معينة وان لم يفكر ذلك صراحة ، ولكنه يقول على سبيل المثال في صفحة رقم ١٠ وما بعدها عن اشتغال علوية بالمحاماة امام المحاكم الشرعية ، ان ثمة حادثا جعله يبتعد عن هذه المحاكم فيقول « .. حدثني (يقصد علوية) عن هذا الحادث وعن حالة المحاماة والقضاء وقتئذ حديثا طريفا اترك له رحمه الله أن يرويهِ كما حدثني به .. » ثم يذكر نفس العبارات بنصها عن هذا الموضوع كما ورد بالمذكرات مما يؤكد اطلاع الطنحاني عليها واستخدامها ، لأنه لا يعقل أن يحدث تطابق بهذا الشكل . ثم انه يضيف من عندياته عبارات لم يذكرها علوية نفسه في مذكراته . وهي اضافات يبدو انها متعمدة في مواقع معينة خاصة بالنشاط السياسي وتعطى لعلوية دورا معيناً . فمثلا يقول عن علوية انه زار مع محمد فريد تركيا واجتمع برجال الحكومة وأعضاء مجلس المبعوثان عام ١٩٠٩ سعيا لاعطاء مصر حقوقها الدستورية (ص ١٩) بينما مذكرات علوية (ص ٥٦) لا تشير الى هذا السعى ، لأن الزيارة كانت بقصد مشاركة الأتراك بعودة الدستور ، وقد ذكرها محمد فريد في مذكراته (ص ٢٠) بهذا المعنى أيضا . والأغرب من ذلك ان علوية نفسه في كتابه « فلسطين والضمير الانساني » الذي قدم له الطنحاني يذكر هذا الموقف (ص ٩٩) كما ورد عند محمد فريد في مذكراته .

وعلى هذا فليس من المفهوم الغرض الحقيقي من وراء الاضافات التي أوردها الطنحاني .

اما حياة محمد على علوية السياسية فيمكن تقسيمها الى مرحلتين الأولى : وتتمثل في العمل السياسي الحزبي من خلال عضويته بالحزب الوطني ، ثم الوفد ، ثم الأحرار الدستوريين . وتبدأ هذه المرحلة بانضمامه للحزب الوطني تحت زعامة محمد فريد وتنتهي في عام ١٩٢٤ باستقالته

(١٠) انظر تحليلا لذلك في كتابنا « ملاك الاراضي الزراعية ودورهم في المجتمع

المصري ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، الفصل الرابع » .

من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين (١١) .

والثانية : تتمثل في شغل المناصب الحكومية بعيدا عن الأطر الحزبية .
وتبدأ هذه المرحلة في عام ١٩٣٦ بتعيينه وزيرا للمعارف في وزارة على ماهر ، وتنتهى في يناير ١٩٥٠ باستقالته من وزارة الخارجية كسفير فوق العادة ومفوض لدى حكومة باكستان . ويلاحظ ان هذه المناصب الرسمية التى تولاهم علوية كانت في وزارات الأقلية (١٢) .

ويذكر علوية انه استقال من هذا المنصب الأخير (سفير مصر بالباكستان) احتجاجا على وزارة المعارف ووزارة الخارجية لعدم تقدير جهوده في انشاء المدارس لتعليم اللغة العربية ببلاد الباكستان ، ورغبته في ان يتم ذلك على نفقة الحكومة المصرية . ويذكر أيضا انه بهذه الاستقالة « انقطعت صلتى باى عمل حكومى كما انقطعت صلتى من قبل باى حزب من الاحزاب » (١٣) وقد يكون هذا هو سبب الاستقالة ، وقد يكون السبب شيئا آخر اذا ما ربطنا بين الاستقالة وبين اعتلاء الوفد الحكم في ١٢ يناير ١٩٥٠ وعدم رغبة علوية في التعاون مع الوفد ، أو عدم رغبة الوفد في التعاون معه . وهكذا أراد علوية ان ينال من الوفد ، خصمه القديم ، حتى في آخر أيامه . ذلك انه ليس من المتصور ان وزير المعارف طه حسين في هذه الوزارة ، يقف ضد مطلب انتشار اللغة العربية بالباكستان وهو عميد الأدب العربى . وعلى كل حال هذه مسألة تحتاج الى التوثيق والاطلاع على مذكرة الاستقالة ، وموقف الوزارة . الخ ، مما ليس متاحا الآن .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١١)

ويذكر طاهر طناسى انه اعتزل الاحزاب والحزبية والتحزب في عام ١٩٣٦ : «

ص ٢٢ .

(١٢) كانت هذه المناصب على النحو التالى وزير معارف (١٩٣٦/١/٣٠ - ١٩٣٦/٥/٩) بوزارة على ماهر ، وزير دولة للشئون البرلمانية (١٩٣٦/٨/١٨ - ١٩٤٠/٦/٢٧) بوزارة على ماهر ، وزير الأوقاف (١٩٤٦/١٢/٩ - ١٩٤٧/٢/٣) في وزارة النقراسى وقد استقال من هذا المنصب في ذلك التاريخ لان الوزارة استمرت حتى ١٩٤٨/١٢/٢٨ تاريخ اغتيال النقراسى ، وزير مفوض من الدرجة الاولى (١٩٤٨/١٠/٢٨ الى ١٩٥٠/٢٧) حيث تولى السفارة الملكية بالباكستان ثم سفيرا فوق العادة ومفوضا لدى حكومة الباكستان في ١٩٤٩/٨/٢٣ .

انظر ملف معاشي محمد على علوية بدار المحفوظات المصرية تحت رقم

١٦١٤٢ - ٤٠١٢ - ٢٨٣ - ٢ .

(١٣) المذكرات ، ص ٥١٢ .

وهناك مرحلة اخرى في حياة علوية متداخلة زمنيا مع المرحلتين السابقتين ، وهي تتمثل في اهتماماته ببعض القضايا العامة في مصر ، وقضايا العربية والاسلام ، وقضية فلسطين على وجه الخصوص .

عندما كان وزيرا للأوقاف في عام ١٩٢٥ بذل نشاطا مكثفا لالغاء الوقف الاهلي ، فاثار بذلك الملك فؤاد الذي قيل له ان علوية يرمى بذلك الى حل الأوقاف الملكية(١٤) . كما انه اعترض على نظام الخلافة مؤيدا في ذلك الشيخ على عبد الرازق ، وكانت وجهة نظره التي ابلغت للملك فؤاد . ان طلب الخلافة الاسلامية يؤدي الى تنازع ملوك المسلمين عليها وبالتالي يؤدي الى تقاطع الشعوب الاسلامية وهذا ليس بصالح المسلمين ،(١٥) . ويبدو ان موقفه هذا يستند الى تصويره لدور رجال الدين في المجتمع الذين « يناصبون غالبا الفرد الحاكم ، وان الأوقاف التي ينفق منها على رجال الدين من خيرات او مرتبات كانت في يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء(١٦) » .

وله ايضا جهود تذكر في مجال تقييد حق الطلاق وتعدد الزوجات(١٧) . ونشر اللغة العربية في الباكستان (١٧م) فضلا عن اشتغاله بالحاماة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية .

ويمثل عام ١٩٢٩ منعطفا في اهتمامات علوية بالقضايا العربية الاسلامية ، حيث اهتم بقضية البراق الشريف بالقدس ، وحيث أصبح عضوا مؤسسا للجنة التنفيذية للمؤتمر الاسلامي . وفي عام ١٩٣٣ سافر

(١٤) المذكرات ، ص ٤٨٣ . انظر ايضا

F.O. 407, Sir M. Lompson to Mr. Eden April 1937

(١٥) ويذكر لامبسون في تقريره السالف ان علوية استقال من وزارة الأوقاف (في وزارة زيور ، مارس سبتمبر ١٩٢٥) مع زملائه الاحرار الدستوريين احتجاجا على طرد عبد العزيز فهمي باشا وزير الحفانية لانه بباطا في فصل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته بالقضاء الشرعي .

(١٦) المذكرات ، ص ٥٤ من تعليق على حزب الإصلاح ورئيسة على يوسف

كازمري .

(١٧) المذكرات ، ص ٤٩٩ ، ٥٠١ وذلك عندما كان مفسوا بمجلس الشيوخ (١٩٣٦ - ١٩٤٧) . ومجلس النواب (١٩٢٦ - ١٩٢٨) (في لجنة الحفانية ولجنة الأوقاف والماعد الدينية ولجنة الشؤون الدستورية) .

(١٧م) المذكرات ، ص ٥٠٩ .

إلى الهند ممثلاً لهذه اللجنة (١٨) . وفي هذا المجال تولى علوية رئاسة جمعية الاتحاد العربي ، وجمعية الدراسات الإسلامية ، وجمعية اصلاح الأسرة ، وجمعية انقاذ الطفولة المشردة ، ولجنة البيان العربي ، وجمعية التقريب بين المذاهب وجمعية انقاذ فلسطين ، كما كان عضوا بالجمعية الخيرية الإسلامية (١٩) .

ورغم أن علوية يذكر أنه ابتعد عن الحياة الحزبية ، وكان هذا في ١٩٢٤ باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين كما سبقت الإشارة ، إلا أن الوثائق البريطانية في عام ١٩٣٧ ترجح أن له صلة قوية بالحزب الوطني وجمعية مصر الفتاة وبعض العناصر المتطرفة الأخرى (٢٠) .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الوثائق تجمع على نزاهته ، وذكائه وقدراته ، وسعة أفقه ، وحتى عندما وصفته بأنه « وطني غيور » قالت « ولكنه مع ذلك عنصر طيب » (٢١) . وكان هناك تناقضا في عرف السياسة البريطانية بين أن يكون الانسان وطنيا غيورا وعنصرا طيبا في نفس الوقت ، لأن التطرف قرين الوطنية من وجهة النظر البريطانية .

فيما يتعلق بالجانب السياسي من حياة علوية ، وهو موضوع المذكرات الأساسية ، فنحن نعرف منه أن حياته السياسية بدأت بدخوله الحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل « بقليل » ، أي تحت زعامة محمد فريد . ولا تكشف المذكرات الأسباب الموضوعية لهذا الانضمام خاصة وأن الحزب الوطني لم يكن هو الحزب السياسي الوحيد في مصر آنذاك . فقد كان هناك حزب الأمة ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ،

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (١٨)

(١٩) محمد على علوية ، فلسطين والضمير الإنساني . ص ٢٠ ، والمذكرات ، ص ٤٨٠ .

F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937 (٢٠)

F.O. 371, Vol. 1964/15252, Report from Ministry of Interior Advisor's Office : Note on the first elections for the Egyptian Legislative Assembly by Ronald Graham, Dec. 29, 1913; F.O. 407/301 Lord Llaoyd to Sir Austen Chamberlian, May 23, 1927; F.O. 407/452, Sir, Sir P. Lorain to Mr. A. Henderson, Jan .14, 1930; F.O. 407, Sir M. Lampson to Mr. Esen, Cairo, April 16, 1937. (٢١)

وأحزاب أخرى أقل شأنًا ، إلا إذا كانت أهداف الحزب الوطنى فى « جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا » (٢٢) هى التى شجعت علوية على الانضمام اليه . وقد يرجع من هذا أن علوية يصف حزب الأمة بأنه يرغب فى « النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات » (٢٣) ، وأن حزب الإصلاح تألف « ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد أن تم الائتلاف بينه وبين جورست » ، وأن جريدة الحزب قد « لأن أسلوبها مع الانجليز بعد هذا الائتلاف » (٢٤) . ولا يذكر علوية شيئا كثيرا عن نشاطه بالحزب الوطنى سوى سفره الى الأستانة عام ١٩٠٩ مع محمد فريد مشاركة للأتراك فى احتفالهم بعودة الدستور ، أو لقائه خطبة فى احتفال الحزب بأسبوط . ثم يشير بعد ذلك الى دخوله الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ نائبا عن بندر أسبوط ، ووقوفه فى صف المعارضة مع سعد زغلول . كما أنه لم يشر الى كيفية خروجه من الحزب الوطنى . أو انتهاء صلاته به ، وحتى فى تعليقه على وفاة محمد فريد لم يذكر شيئا عن علاقاته القديمة بالحزب (٢٥) ولكنه حتى مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ المشهورة يذكر أنه عضو يمثل الحزب الوطنى فى الوفد الذى شكل عقب وضع صيغة التوكيل ومعه عبد اللطيف المكباتى (٢٦) .

ثم هو ينتقل بنا بعد ذلك الى الكلام عن العمود الفقرى لهذه المذكرات وهو مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، وأحداث ١٩١٩ ، والخلاف بين الأطراف المشاركة (على وسعد) . الخ . وهو يشعرنا أنه فكر فى مثل هذه المقابلة كمواطن عادى ، فتأثر بمبادئ ولسن الأربعة عشر ، بإدراكه للاتصال بسعد زغلول فى ٨ نوفمبر ، وقابله فى ٩ نوفمبر قائلا له أنه يتعين عمل شيء لمصلحة البلاد اعتمادا على مبادئ ولسن وذلك « بتكوين جمعية تسعى فى تحقيق ماتصبو اليه البلاد » (٢٧) . وأجابه سعد بأنه يتشاور مع بعض الزملاء فى نفس هذه الفكرة .

(٢٢) المذكرات ، ص ٥٦ . عن الأحزاب السياسية فى هذه الفترة انظر ، يونان لبيب ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

(٢٣) المذكرات ، ص ٥٥ .

(٢٤) نفسه ، ص ٥٤ .

(٢٥) نفسه ، ص ١٦٤ .

(٢٦) نفسه ، ص ١٠٤ .

(٢٧) المذكرات ، ص ٩٣ .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع بعض الزملاء في نفس هذه الفكرة .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع عدلى يكن ضد سعد زغلول على طول الخط ، فلم يحظ سعد منه بكلمة انصاف واحدة . لم يذكر ايجابياته وسلبياته ، والمسألة عنده اما ابيض واما اسود دون ظلال بين الجانبين ، وأن الناس عنده صنفان نبلاء الأصل وغير نبلاء .

ففى تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر (بداية الوفد) يبدى اعجابه بأسلوب على شعراوى فى حديثه الى سير ريجنالدونجت وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه » . كما أبدى اعجابه بمنطق عبد العزيز فهمى القائم على « الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية فى الخارج » . وعلى العكس من ذلك ، أبدى نفورا من أسلوب سعد زغلول لأن سعدا أبدى استعداده لأن يكون لانجلترا « حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء » ، والدخول فى محالفة مع انجلترا وتقديم « ماتستلزمه المحالفة من الجنود » (٢٨) . وعلوية يعتبر هذا تقريرا من جانب سعد فى حق البلاد ، والتكلم فى أمور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقا مع زملائه . ولو أن علوية كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولا بأول ما كان قال ذلك ، ولوصف سعد زغلول بالحكمة على أساس أن سعدا لوح لبريطانيا بالمصالح التى تجعلها تتمسك باحتلال مصر وهى أهمية قناة السويس فى طريق المواصلات الى الهند ، درة التاج البريطانى . وهذا فى العرف السياسى نوع من التكتيك والمرونة فى مواجهة الخصم القوى . الخ . ولا ننسى أن معاهدة التحالف قد وقعت بعد ذلك بسنوات (١٩٣٦) وتضمنت مثل هذا « التنازل » بصورة أو بأخرى . ولكن علوية كتب ما كتب بعد الخلاف الذى نشب بين عدلى وسعد ، وانضمام علوية الى جانب عدلى وولائه له . وهنا تكمن خطورة « الذكريات » المتأثرة بالذات أكثر من الموضوع .

ونحن نستطيع أن نفهم أسبابا للخلاف الذى نشب داخل الوفد ، ومن ثم الانشقاق ، حين يذكر علوية حوارا دار يوما ما بين سعد زغلول وعلى شعراوى فى باريس ، وأن سعدا جرح شعراوى بقوله له « أنت فى الوفد لثروتك ، وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكن شعراوى تردد

(٢٨) نفسه ، ص ١٠٤ وما بعدها .

في اجابة طلبه . ويقول علوية ان هذا الموقف اساء الى شعراوى كما اساء الى اصدقائه وهم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد وان شعراوى ترك الوفد فى باريس غاضبا لكرامته ، وان اصدقاءه ناصروه (٢٩) .

واذا كان علوية يفسر بهذه الرواية الانشقاق داخل الوفد ، وتكوين حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد ، فان هذه - فى رأينا - ليست أسبابا مقنعة لحركة الأحداث عندما يكون الرأى أو الخلاف الشخصى سببا ، خاصة وأن هذا الخلاف لم يكن على المسألة الوطنية ، وإنما هو على أسلوب الحوار ولا يبعد أن تكون هناك أسباب جوهرية حول أسلوب عمل الوفد فى معالجة المسألة الوطنية ، وتعارض بعض المصالح . الخ ، وكان الحوار بين الطرفين (سعد وشعراوى) بهذا الشكل تعبيرا عنها . وإذا كان اصدقاء شعراوى ناصروه فى هذا الموقف ، وتركوا باريس غاضبين ، وهم هناك من أجل قضية وطنية ، فهم ليسوا ثوارا ، وليسوا موضوعيين فى خصوصتهم .

وانطلاقا من نفس المفهوم ، يرجع علوية الخلاف داخل الوفد الى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ويدلل على ذلك بقوله ان اللورد ملنر أكد أنه سوف يسمع ملاحظات الوفد فقط تمهيدا للمفاوضة الرسمية « وليس للوفد » أن يتعاقد وإنما التعاقد يكون بين وزارتيتن رسميتين ، . وهنا - كما يقول علوية - أسقط فى يد سعد وأدرك أن المعاهدة اذا وقعت فسوف توقع بدونه ومن ثم تمسك بأنه وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية ، وأعلن « أنه سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض ليوقع » (٣٠) .

ويوميات علوية عن فترة المفاوضات مع ملنر ابتداء من ٢٥ يوليه ١٩٢٠ وحتى ١٩ يناير ١٩٢١ ، تدور تقريبا حول اثبات تشبث سعد بالزعامة ، وبأن المفاوضات يجب أن تكون به ، وأنه هو الذى يجب أن يوقع المعاهدة . ويعرب علوية عن دهشته ازاء تمسك سعد بهذا الموقف رغم علمه ، أى سعد بصعوبة تحقيق ذلك لأن السلطان احمد فؤاد لم يكن يرغب فى أن يولى سعد رئاسة الوزارة حتى يكون على رأس المفاوضين . وهذا الموقف يقسر لعلوية افعال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضة حيث كان يرفض ما يقبله المفاوضون ، ويقبل ما كانوا يرفضون ، ويظهر لهم أنه يوافقهم ، ويصرح فى الخارج أنه ليس كذلك .

٢٩) الأكرات ، ص ١٦٦ - ١٧٠ .

٣٠) نفسه ، ص ١٨٥ - ١٨٦ .

وزعامة سعد هذه لم تكن مقبولة من جانب علوية ، أو من جانب الجماعة التأسيسية للوفد . وتفسير ذلك عند علوية ، أن هناك فرقا بين الجماعة التأسيسية للوفد (ثمانية أو سبعة) التي رتبت مقابلة ١٢ نوفمبر وقامت بصياغة التوكيل ، وبين من انضم الى الوفد بعد ذلك مثل مصطفى النحاس وحافظ عفيفي . وهو دائما يشير الى أن المنضمين (الصف الثاني بتعبير عصرى) هم الذين سيطروا على الوفد وعلى رئيسه سعد زغلول لأنهم « اتباع » ، بينما المؤسسون الأنداد لا يعاملون سعدا الا معاملة اللند للند . وكانت هذه المعاملة تقريبا غير مقبولة من جانب سعد .

وهذا استمرار للتفسير الشخصى ، الذى اتبعه علوية ، واهمال للعوامل الأساسية فى حركة الأحداث . فكما سبقت الإشارة ، لابد أن تكون هذه ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات والتنازلات التى لم يشر اليها علوية . أما اذا قبلنا تفسير علوية للانشقاق داخل الوفد ، أى أنه خلاف شخصى ، أو بسبب تشبث سعد بالزعامة ، فهذا يثبت من ناحية أخرى أن الأحزاب المصرية ، أو على الأقل حزب الأحرار الدستوريين ، قامت على أساس نزعات شخصية .

وعلوية يرى أن زعامة سعد ومكانته بين الأمة لم يكن لها ما يبررها . فهو يقول أن سعدا كان أول المنهزمين فى العمل الوطنى عقب اعتراف الرئيس واسن بالحماية على مصر فقد قال سعد ، كما يذكر علوية ، « أنه لا أمل لنا فى شيء وأن واجبنا قد انحصر فى تنظيم هزيمتنا وأن علينا أن نرجع الى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على تنظيم الهزيمة حتى لا تقع علينا مسئولية الفشل (٣١) » . وفى النهاية لا يعترف علوية بأن سعد زغلول من مؤسسى الوفد عندما يقول أن مؤسسى الوفد وأصدقائهم فكروا فى تأليف حزب (الأحرار الدستوريين) يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة (٣٢) .

ومحاولة استئثار سعد بالزعامة أمر وارد لدى أى باحث ، ولكن من الصعب أن يكون ذلك سببا واحديا يفسر الانشقاق الا وسط قوم كل منهم يبحث عن زعامة لنفسه . وعندما يركز علوية على هذا فهو يريد أن يوضح أن سعدا خرج عن الترتيب المتفق عليه بشأن تشكيل وفد رسمى حكومى يرأسه عدلى يكن وحسين رشدى ، وفرد آخر شعبى يرأسه سعد

(٣١) المذكرات ، ص ٣٦١ - ٣٧٢ .

(٣٢) نفسه ، ص ٢٤٢ .

على أن يعتمد الوفد الحكومى على ضغط الوفد الشعبى فى المفاوضة (٣٣) .
وهذا التوضيح من جانب علوبة - اذا صح - يبدد غموض الصراع بين
عدلى وسعد حول الزعامة .

على هذ المنوال تسير ذكريات محمد على علوبة من حيث توجيه
النقد واللوم لأسلوب سعد زغلول وأحيانا لشخصه ، والاقاضة فى بيان
محاسن وعظمة عدلى يكن ، حتى لكان القارئ يشعر أن علوبة يؤرخ
لعدلى أكثر من تسجيله لذكرياته الشخصية والسياسية كما سبقت
الاشارة .

ورغم أنه خرج من الحياة السياسية باستقالته من سكرتارية حزب
الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤ ، إلا أنه استعاد نشاطه السياسى ومواقفه
القديمة تجاه الوفد الذى تزعم القوى السياسية لإبرام معاهدة ١٩٣٦ مع
بريطانيا . فقد نقد المعاهدة برمتها (٣٤) ، موضحا أن مشروع ملتر ١٩٢٠
ومشروع مقاضات ١٩٣٠ ، أفضل بكثير من معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق
بالجانب العسكرى ووضع السودان ، وهذا بخلاف القيود المفروضة فى
حالة قيام الحرب . وهو يربط فى نكاه بين تسليم وفد المفاوضات المصرى
بالقيود السياسية والعسكرية مقابل الغاء الامتيازات الأجنبية ، وكيف أن
الجانب البريطانى « قد لمح هذه الرغبة وقدرها فسعى فى ادخال مسألة
الامتيازات فى موضوع المعاهدة حتى يتسنى له بذلك حمل الجانب المصرى
على قبول ما لم يكن يقبله من أمر الاحتلال على حساب الأمل فى إلغاء
الامتيازات » (٣٥) . وفى الوقت الذى كان تأييد المعاهدة والترويج لها هو
البضاعة السائدة ، وقف علوبة ضد هذه المعاهدة - سواء من واقع
كراهيته للوفد أو بدافع الوطنية البحتة - معلنا أن المعاهدة لم تقدم غير
الوعد ، وأن التزامات مصر فيها واضحة ، وحقوقها غامضة ، وهى فوق
ذلك « تبرير للاحتلال وتثبيت له وتسخير مصر فى السودان لمصلحة
الاستعمار » (٣٦) .

(٣٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

(٣٤) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ويذكر المؤلف ان هذا الكتيب أصله
خطبة منع من قرائها بالإسكندرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٣٦ . وقد قامت لجنة تسمى
« اللجنة القومية للاستقلال التام » بطبع هذه الخطبة فى ١٤/١٠/١٩٣٦ وتوزيعها بهذا
الترويج لرفض مشروع المعاهدة عند عرضه على البرلمان . وقد وصفت اللجنة فى
مقدمة الكتيب علوبة بأنه « الوطنى الصادق » .

(٣٥) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ص ٤٤ . انظر تحليلنا لذلك فى كتابنا
كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤/١٩٥٢ ، الفصل الرابع .
(٣٦) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ص ٥١ - ٥٢ .

إذا تركنا الجانب السياسى فى حياة علوية الى الجانب الفكرى . فسوف نلمس أن علوية مفكر من الطراز الموسوعى الذى شهدته مصر خلال النصف الأول من القرن الحالى ، صاحب الراى فى مجالات مختلفة ، ويصعب تصنيفه تصنيفا حادا تبعا لمنهج معين . ورغم هذا فمن الممكن القول أنه فى مجموعته مفكر اسلامى ، فمن الاسلام يستمد رؤياه لكثير من القضايا باستثناء بعض المسائل التى نظر اليها نظرة وضعية . وفى الصفحات التالية محاولة للتعرف على محمد على علوية مفكرا من خلال كتاباته فى مجالات مختلفة .

لم يوافق علوية على شكل الديمقراطية اليونانية كما حددها أرسطو ، لأنها فى نظره ديموقراطية محلية ، الحرية فيها مكفولة للأحرار اليونانيين دون غيرهم ، وليست ديموقراطية انسانية بالمعنى الذى يجب أن تفهم به اليوم (٣٧) . والحركة الديمقراطية التى قامت فى أوروبا الحديثة ابتداء من المائنة كارثا عام ١٢١٥ بانجلترا ، وكتابات روسو (العقد الاجتماعى) ، ومونتسكيو (روح الشرائع) . الخ تدرج فى نظره علوية تحت الديمقراطية المحلية ايضا (٣٨) .

ولكننا لا نعرف على وجه الدقة ماذا يقصد بالديموقراطية الانسانية . يبدو أنها تعنى النظم التى تمنع الاسترقاق ، والتفاضل بين الأجناس والألوان والمذاهب والعناصر ، وتقوم على مساعدة الضعفاء ، والنهوض بهم فى سبيل الحضارة والمدنية (٣٩) . وقد تكون فكرة السلام العالمى ، التى دعا اليها كيلوج بريان رئيس الوزراء الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لتحقيق سلام عالمى باتفاق أوروبى ، أو تلك التى نودى بها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قريبة من معنى الديمقراطية عند علوية . ولكن مما أضعف من هذه المحاولات فى نظره ، أنها كانت تقوم على التغنى بالديموقراطية والدين وبارادة الله وبالعادل الانسانى فى أيام المحن والشدائد فقط (٤٠) .

(٣٧) محمد على علوية ، الاسلام والديموقراطية . ص ١٣ . عندما كان علوية باشا سفير لمصر فى باكستان طلب اليه بعض الأصدقاء ، ومنهم الأستاذ جليم مدير جامعة السند أن يكتب كلمة فى موضوع الديمقراطية فى الاسلام فرحب علوية بهذا الأمر لأن « الباكستان تعمل على وضع دستورها وقوانينها على المبادئ الديمقراطية التى تتفق والقواعد الاسلامية وروح الدين الحنيف » . وقد نشرت لجنة البيان العربى هذه الكلمة عام ١٩٥٠ فى كتيب بعنوان « الاسلام والديموقراطية » .

(٣٨) علوية ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٥ .

(٣٩) نفسه ، ص ٢٢ .

(٤٠) نفسه ، ص ١٦ .

وهو لا يربط بالضرورة بين الديمقراطية والجمهورية كما ذهب مونتسكيو،
 فثمة بلاد ملكية أكثر ديموقراطية من بعض الجمهوريات . ويرى علوية
 مثلا ، أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بسلطة أقوى
 من سلطة ملك إنجلترا حيث أن الوزراء مسئولون أمامه لا أمام البرلمان ،
 بخلاف الحال في إنجلترا . والمهم عنده أن يكون الشعب مصدر السلطات
 بغض النظر عن أن تكون السلطة العليا ممثلة في ملك أو في رئيس
 جمهورية(٤١) .

ومع أن الديمقراطية المحلية مرفوضة من جانب علوية ، كما سبق
 الإشارة ، إلا أنه يرى في استقرارها واستمرارها وسيلة لتهيئة الشعب
 لادراك واجباته ، والارتقاء عن مستوى التفكير الذاتي ، وتقديس
 التشريعات الصادرة من البرلمان . وفي هذا التطور تامين للأمة من الفساد
 والرشوة والمحاباة واستغلال النفوذ ، ومساعدتها على الرقى « بالتطور
 الهادئ » الثابت ، وليس بالعنف والثورات التي تهدم دون أن تبني « (٤٢) .
 وهو بهذه الكلمات الأخيرة يضع يدنا على مفتاح هام في شخصيته وتكوينه،
 وهو أنه ضد العنف الثوري وأنه مع التدرج والاعتدال . فهل في هذا ما
 يفسر اتخاذه جانب المعتدلين في انشقاقات ثورة ١٩١٩ على نحو ما هو
 معروف ؟

وبعد أن بيدي علوية رأيه في الديمقراطية اليونانية والنظم المتأثرة
 بها ، يشير الى الاسلام وما أتى به من نظم ودستور للحكم والتعامل ،
 وينتهى الى أن « الاسلام أوجد ديموقراطية عالمية » ، وتنفذها بين الجماعة
 عندما ساوى بين الأشراف والأرقاء ، وبين أفراد الجنس البشرى . وهذا
 في رأيه مخالف لمضمون الديمقراطية المحلية(٤٣) .

إذا انتقلنا من معنى الديمقراطية عند علوية الى تفسيره للتاريخ
 فسوف نلاحظ أن له تصورا خاصا لحركة التاريخ يصعب وضعه في إطار
 إحدى النظريات المعتمدة حتى الآن أن لم يكن يختلف معها كلية . وهو في
 هذا قد يكون مبدعا حاول وضع نظرية لم تساعد الظروف على استكمالها،
 وقد لا يكون كذلك . ويبدو أنه توصل الى هذا التفسير انطلاقا من دراسته

(٤١) علوية ، الاسلام والديموقراطية ، ص ١٨ .

(٤٢) نفسه ، ص ١٦ .

(٤٣) نفسه ، ص ٣٢ .

للمسألة الفلسطينية من حيث علاقة اليهود بفلسطين • فهو يقول(٤٤) •
لأن دين اليهود يحضهم على امتلاك الأراضي من الفرات الى النيل ، ولأنهم
قلة مشتتة في الأرض ، رأوا تكوين هيئة سرية عالمية لتحقيق أغراضهم •
والماسونية ، هي تلك الهيئة التي تكونت تحت شعار الاخاء الانساني ،
وليس الاخاء الديني. أو الوطني كما يتصور علوية ، الذي يضيف أن
الماسونية تقضى على العقيدة الدينية عندما تربط بين الدين وبين التأخر ،
وهي وراء مبدأ « الأديان أفيون الشعوب » •

ويقول علوية انه لا يمكن تحديد تاريخ قيام الماسونية تحديدا قاطعا ،
ولكن من المؤكد لديه أنها قامت من زمن بعيد ، وأن أغراضها كانت
ولا تزال ضد المسيحيين أولا ، ثم ضد العالم أجمع • ثم يذكر دون اقامة
دليل أو برهان ، أن بعض المشتغلين بالسياسة العالمية رأوا وجود ارتباط
وثيق بين أعمال الماسونية العالمية ، وبين الثورات المتتالية التي قامت في
فرنسا ١٨٤٨ ، ١٨٧١ ، وفي البرتغال ١٩٠٥ ، وفي تركيا ١٩٠٨ ، وفي
الصين ١٩١١ ، وفي روسيا ١٩١٧ ، وفي المجر والمانيا ١٩١٨ ، وفي اسبانيا
١٩٣٦(٤٥) •

وهكذا فجميع الثورات التحررية التي قامت في العالم ، سواء أكانت
اشتراكية أو غير اشتراكية ، وفقا لهذا المنهج ، قامت بتأثير الماسونية أو
الصهيونية • وفي هذا اسقاط لعوامل الثورات بالمعنى المفهوم • بل أن الحرب
العالمية الأولى والثانية ، في رأيه ، لا تخرجان عن كونهما تدابير الماسونية
العالمية(٤٦) •

والأغرب من هذا ، أن نصوص معاهدة فرساي التي أنهت الحرب
العالمية الأولى ، كما يقول علوية ، تم التوصل إليها قبل إبرامها بوقت
طويل عن طريق « • • • مفاوضات خافية على الرأي العام • • » ، أجريت
في مؤتمرات ماسونية مثل المؤتمر السري المشهور الذي عقدته الجمعيات
السرية للحلفاء والدول المحايدة بمحفل الشرق الأعظم ببيريس في أيام
٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، يونية ١٩١٧(٤٧) • أما الحرب العالمية الثانية، فقد قامت
بفضل « الدماء الماسوني » ، الذي نتج عنه تحالف الشيوعية الشرقية

(٤٤) علوية ، فلسطين والضمير الانساني • ص ٧٨ •

(٤٥) علوية ، فلسطين والضمير الانساني ، ص ٨٢ •

(٤٦) نفسه •

(٤٧) نفسه ، ص ١٢٦ - ١٢٧ •

مع الرأسمالية الغربية وتخاصم المسيحيين واقتتالهم(٤٨) .

ويذكر علوية أن غرض الماسونية النهائي من تلك التدابير «الجهنمية» هو لقاء العالم في جحيم مستعر يقضى عليه ، ويقوم على انقاضه نظام تهدف اليه الماسونية اليهودية بقيام دولة عالمية صهيونية أساسها الذهب والفن والاضطرابات(٤٩) .

إذا صح هذا التحليل ، فهل لنا أن نتساءل عن كيفية إقامة هذه الدولة العالمية والصهيونية بعد تدمير العالم ، ولنا أن نتساءل أيضا ، لقد كان محمد فريد عضوا بالمحفل الماسوني(٥٠) وكان علوية صديقه فهل هذا يعني أن نشاط محمد فريد في الحركة الوطنية كان تنفيذا لتعليمات ماسونية . وهل اشتراك علوية نفسه في ثورة ١٩١٩ تدبير ماسوني ؟؟ . ونتيجة لهذا التفسير الديني أو الطائفي ، أو الأسطوري للتاريخ عند علوية ، نجده يبدئ عجبه واسفه في نفس الوقت من تعاطف المسيحيين البريطانيين مع اليهود في مسألة تصريح بالفور فيقول . « لليهود أن يفكروا كما يشاءون ، وأن يحاولوا اغتصاب ما يريدون . لكن البلاء الأعظم أن يتواطأ المسيحيون من السياسة البريطانيين مع الصهيونية»(٥١) .

على أساس هذا التفسير ، عالج علوية المسألة الفلسطينية . ومن الملاحظ أنه ارتبط بهذا التفسير منذ اتصاله بالمسألة وتعرفه عليها . ولقد بدأ اتصاله بفلسطين عام ١٩٢٠ حين اشترك في اللجنة التي تشكلت بمعرفة عصبة الأمم للفصل في النزاع الذي نشب بين العرب واليهود على مكان « البراق » الملاصق للمسجد الأقصى(٥٢) . ومنذ هذا التاريخ واتصاله بالمسألة ينمو في خط متصاعد لخدمة وجهة النظر الاسلامية او العربية الاسلامية كما هو وارد أحيانا . وفي العام التالي (ديسمبر ١٩٢١) ، أسهم في إقامة المؤتمر العالمي بالقدس . ولما تقرر إقامة جامعة عربية بالقدس أسوة بالجامعة اليهودية ، وذلك تنفيذا لقرارات أحد المؤتمرات العربية بالقدس سافر علوية مع السيد محمد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين ، الى بغداد لتكوين لجان تجمع تبرعات مالية لفلسطين ، كما سافر الى كراتشي (١٥ مايو ١٩٢٢) ليكون لجانا من مسلمي الهند لنفس

(٤٨) نفسه ، ص ١٣٥ .

(٤٩) نفسه ، ص ٨٢ .

(٥٠) انظر مذكرات محمد فريد ، ص ٣٥ .

(٥١) علوية ، فلسطين والضمير الانساني ، ص ١١٦ .

(٥٢) نفسه ، ص ٢٠٧ .

الغرض(٥٣) . وأهم المؤتمرات التي أسهم في عقدها فيما بعد هي : مؤتمر بلودان بسورية (١٩٣٧) ، والمؤتمر البرلانى العالمى للبلاد العربية والاسلامية (١٩٣٨) ، وتكوين « هيئة وادى النيل العليا لاتقاذ فلسطين » فى أعقاب حرب ١٩٤٨(٥٤) .

ومن الطريف أن نشير الى أن علوية دخل فى حوار (١٩٣٨) مع يوسف قطاوى باشا ، رئيس الطائفة الاسرائيلية فى مصر ، حول موقف يهود مصر مما يجرى فى فلسطين . وكان علوية قد عقد اجتماعا بمنزله بمصر الجديدة حضره عدد كبير من أعضاء البرلمان المصرى (مجلس النواب والشيوخ) لهذا الشأن وعلى أثر هذا الاجتماع أرسل قطاوى خطابا الى علوية يقول فيه أن « ٠٠ الطائفة اليهودية فى مصر تضم أجناسا مختلفة لا تجمعهم الا الرغبة فى تنظيم أعمالهم الثقافية والخيرية ، ومن ثم يبتعد بهم قادتهم المسئولون عن المناقشات السياسية . أما اليهود المصريون ، كما يقول قطاوى ، فانهم ٠٠ كمواطنين منظمين يرون أنه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة فى كل مسألة سياسية خارجية ثم يضيف أن جميع يهود مصر باختلاف جنسياتهم يتمنون التوصل الى تفاهم قلبى وأخوى يقضى على الحالة العصبية القائمة(٥٥) » .

ويبدو أن علوية قد أدرك أن يوسف قطاوى فى قوله أن الواجب الوطنى لليهود المصريين يتمثل فى السير مع الحكومة فى السياسة الخارجية انما يستند الى ادراك قطاوى عدم ايجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث فى فلسطين آنذاك ، ومن هنا أكد علوية فى رده على قطاوى أن « ٠٠ للأمة وجودا بجانب الحكومة ، فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لا تخفى عليكم مضطرة الى شىء من التحفظ فان الأمة ليست مضطرة اليه » . كما أكد أن الروابط التى تربط المصريين بعرب فلسطين تتجاوز « رابطة الجوار » الى رابطة « القرابة » التى ترتكز على وحدة المثل العليا والتقاليد ، واللغة فى ظل الاسلام(٥٦) . وفى هذا الصدد نشرت

٥٣] نفسه ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

٥٤] نفسه .

٥٥] المقطع فى ١٩٣٨/٧/١ .

٥٦] نفسه .

المقلم رأيا لأحد اليهود المصريين^(٥٧) ، يؤكد على الانتماء العربى الكامل كعامل وحدة بين سكان فلسطين على اختلاف الأديان ، ويعترض على الصهيونية ، ويطلب « .. بالعمل على أن يعيش الجميع اخوة متحابين كما كانوا من قبل » .

وقد ظل علوية محافظا على هذا التصور ازاء المسألة الفلسطينية ، مخلصا في تأييد حق العرب ضد اليهود والعرب عنده هم أهل البلاد الأصليون من الكتعانين ومن عاش معهم تحت حكم الامبراطوريات المختلفة الذين كانوا وثنيين ثم مسيحيين ثم مسلمين ومسيحيين . كل ما هنالك أن العرب مكثوا في فلسطين نحو أربعة عشر قرنا من الزمان ، وأن فلسطين كانت ، قبل فتح العرب ٦٣٦ م ، خاضعة للرومان ، ثم لبيزنطة نحو ٥٠٠ سنة . وكانت قبل الرومان خاضعة من قديم لملكة آشور ثم بابل ثم الفرس ثم اليونان ثم للبطالة . وهؤلاء السكان هم الذين شردوا واصبحوا لاجئين في السنين الأخيرة . اما اليهود عند علوية أيضا فهم هؤلاء (الأعراب) الذين دخلوا فلسطين ولم تكن لهم صلة بها سوى انهم « .. اغاروا عليها في الماضي البعيد وحكموها قهرا فترة قصيرة » (٥٨) .

وعلوية لا يترك المسألة بدون حل . والحل عنده ينطلق من مقولة أن « خلق دولة اسرائيل وضع شاذ » ، واستمرار وجودها يعنى استمرار اعتدائها على جاراتها ساخرة بقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ومطمئنة الى رضا الدول الاستعمارية . وعلى هذا فالحل الوحيد هو « .. ارجاع اليهود الى اوطانهم أو توزيعهم في الأقطار المختلفة » ، وبشرط أن يكونوا مواطنين مخلصين في هذه الدول . ويقول علوية أيضا انه « .. لا يصح أن يقال أن اسرائيل امر واقع لا يجوز ازالته ، فان اسرائيل وليدة جريمة ونتيجة مؤامرات اثمة » (٥٩) .

ولما كانت الدعوة الى الوحدة العربية مثار مناقشة بين المثقفين في

(٥٧) كان زكى عربى المحامى اليهودى المصرى قد أرسل خطابا الى علوية في ١٩٢٨/٧/٤ ويشير الى غموض رسالة يوسف قطاوى . وقد نشرت المقلم الرد في ١٩٢٨/٧/١١ .

(٥٨) علوية ، فلسطين والضمير الانسانى . ص ٥٥ ، ٥٦ .
(٥٩) نفسه ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ . ويذكر الطناحى (ص ٢٤) الذى قدم لهذا الكتاب أن علوية طبع الكتاب في البداية طبعت محدودة اهداها الى رؤساء الدول العربية والاسلامية ورجال السياسة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر ضمن هؤلاء ، قالى اى مدى تأثر عبد الناصر برؤى علوية في علاجه للمسألة الفلسطينية .

مصر وخارج مصر منذ مطلع الأربعينات ، وخاصة بعد تصريح أنتوني ايدن في ١٩٤١ (٦٠) ، فقد أدلى علوية برأيه في هذه المسألة عندما نشر كتابه «مبادئ في السياسة المصرية» عام ١٩٤٢ . ويلفت النظر في رؤية علوية ، أنه اعتمد النظرية الألمانية في القومية ، وهى النظرية التى ترى فى اللغة الواحدة المقوم الأساسى فى بناء القومية (٦١) . يقول علوية أن العرب أمة واحدة ، ويؤلفون عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية . وأن كثيرا من علماء الاجتماع اتفقوا على أن عناصر الجنس البشرى متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن تحقيقه الا باللغة التى توحّد طرق الفهم ، كما وحدث وسائل الثقافة والعادات والتقاليد والاحساس بحيث أصبحت عند سائر الناس ، أصل العنصر وعلامته المميزة (٦٢) . ثم يقول بعد ذلك ، أن الحركات القومية تريد أن « تحقق الحق بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع الى عنصر واحد ، أى الى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة على النهوض بالإنسانية » (٦٣) . ثم يختتم دراسته بقوله أن الشعوب العربية أولى بالعمل على تأليف « كتلة » واحدة منها حيث قد اجتمع لها من أسباب الامتزاج فوق رابطة اللغة ، روابط أخرى . والمسألة عند علوية بعد ذلك ليست البحث فى أسباب وعوامل « الامتزاج » أو « الرابطة » العربية ، ولكنها الكيفية التى يتم بها هذا « الامتزاج » الذى يسميه بعضهم حلفا عربيا أو جامعة عربية أو مملكة عربية أو جامعة اسلامية . (٦٤) .

ومع أن علوية استعرض مقومات الوحدة العربية بين الشعوب العربية من وحدة اللغة والأصل والدين الاسلامى بالنسبة الى الغالبية بطريقة توحى بأنه من أنصارها ، الا أنه رفض قيام الدولة العربية الواحدة تحت لواء واحد سواء اكانت مملكة أو امبراطورية ، وأعلن أن مشروعا من هذا النوع « كان من تفكير الأزمنة الغابرة » ، وأنه مقتنع بعدم امكان تحقيقه اقتناعه بأن « ضرره أكثر من نفعه بل لا نفع فيه على الاطلاق » .

(٦٠) حول موقف التجمعات السياسية من فكرة الوحدة العربية فى مصر فى الأربعينات انظر كتابنا من « مصر فى الحرب العالمية الثانية » الفصل الرابع ، طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

(٦١) لأزيد من التفاصيل عن النظرية القومية ، انظر ساطع الحصرى ، ما هى القومية .

(٦٢) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢١٢ .

(٦٣) نفسه .

(٦٤) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢١٤ .

والغريب أنه يرجع عدم امكانية تحقيق الوحدة الى انها تتعارض مع استقلال وسيادة كل دولة (٦٥) وهو بهذا ينسى أن الوحدات التي تحققت في العالم قامت على أساس التنازل عن استقلال الجزء في سبيل الكل في اطار واحد سواء تم هذا بالتراضي أو بالقوة . ولو أن علوية قدم اسبابا موضوعية غير فقدان الاستقلال والسيادة ، تتصل باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية . الخ ، لكان أكثر واقعية . إذ كيف ينادى بالوحدة ويتشبث بما يقابلها من استقلال وسيادة الجزء على حساب الكل . وهو يرى أن التمسك بالدولة الواحدة بهذا المعنى يخلق اسبابا « للشقاق والنزاع بين تلك الأمم بدلا من توثيق عرا المودة والاخاء فيما بينها » . وتقاديا لذلك يكفي بتحقيق (تضامن بين الشعوب العربية وتعاون في المجالات الثقافية والتجارية والصناعية والدفاع بشرط عدم المساس باستقلال كل دولة عربية سياسيا أو جغرافيا ، ونموذج هذا التضامن عنده هو ما بين انجلترا والبلاد الناطقة باللغة الانجليزية أو بلاد الامبراطورية البريطانية كاستراليا ونيوزيلنده ، وكندا وجنوب افريقيا (٦٦) وهذا خلط واضح بين نظام الكومنولث Commenwelth وبين نظام الوحدات القومية كما عرفت الشعوب نظريا وواقعيا .

ويبدو أن علوية يستثنى مصر من حركة الوحدة بمفهومه ، لأنه يطلب لها الزعامة « على الأمم العربية والإسلامية » ومقومات هذه الزعامة تتمثل في الموقع الجغرافي وكثرة السكان والثروات الطبيعية والثقافية ، وهي زعامة « يطلبها لها الجميع » (٦٧) .

ومن الصعب التوفيق بين مفهوم الزعامة ، وما يتطلبه من سيادة وتفوق على الجميع بدرجة أو بأخرى ، وبين حرص علوية على عدم المساس باستقلال وسيادة أى بلد عربى أو اسلامى . ما هو مجال هذه الزعامة إذن (٦٨) ؟

أما نظرتة الى علاقة مصر بالسودان فتختلف عن هذا التصور . وهى نظرة مستمدة مما كان يطلق عليه « حقوق » مصر في السودان منذ

(٦٥) نفسه .

(٦٦) نفسه ، ص ٣١٥ .

(٦٧) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٣١٢ .

(٦٨) انظر افكار مشابهة (مصر فوق الجميع) التى ظهرت في مطلع الأربعينات في

كتابتنا « مصر في الحرب المالية الثانية » ، الفصل الرابع .

بداخلها محمد على في مطلع القرن التاسع عشر . ومن المعروف أن هذه الحقوق ، كانت تشكل محورا أساسيا في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها مع بريطانيا (اتفاقية ١٨٩٩) ، كما كانت جزءا جوهريا في مبادئ الأحزاب السياسية في مصر وخاصة الحزب الوطني ، كما نشأت حول تلقيب ملك مصر بلقب « ملك مصر والسودان » كثير من المشكلات مع الإدارة البريطانية في مصر (٦٩) .

وحين وضع دستور ١٩٢٢ ، كانت لجنة وضع المبادئ العامة (١٩٢٢) تناقش علاقة مصر بالسودان بين تبعية السودان لمصر أو فصله عنها . وقد اقترح علوية ، وكان عضوا باللجنة ، أن ينص في الدستور « على أن السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون » ، مشيرا الى وجوب تقرير حقوق مصر على السودان بطريقة ايجابية أساسية ، وأن تظهر اللجنة بوضوح رغبتها في ذلك . فلما سأله رئيس اللجنة (حسين رشدي) عن مكان مثل هذا النص من الدستور ، أجاب علوية بأنه عند « بيان أجزاء المملكة المصرية » لأن هذا من شأن الدساتير كما حدث بالنسبة لدستور مملكة رومانيا (٧٠) .

وقد اقترب علوية من المشكلة الاجتماعية في مصر كما انتهت اليها في مطلع الأربعينات . وقد حاول ، كغيره من المعاصرين ، أن يجد لها حلا عبر عنه في كتابه « مبادئ في السياسة المصرية » الذي صدر في عام ١٩٤٢ (٧١) . وقد أدرك علوية المشكلة في أبعادها الاقتصادية ومدى خطورتها على تطور النظام الاقتصادي الاجتماعي ، ومن هنا حرصه على ابداء الرأي واقتراح الحلول . وقد كان علوية في اقتراحاته اصلاحيا ، يعمل على ترميم النظام القائم في حدود ، شديد الخوف والحذر من هبوب رياح التغيير في ثوب الاشتراكية ، موزعا بين القيم الدينية الخالدة والقيم العلمانية من حيث التوصل الى الحلول المناسبة ، معجبا الى حد كبير

(٦٩) راجع هذه المشكلات أثناء اعداد دستور ١٩٢٢ وما بعده .

(٧٠) محاضر لجنة وضع المبادئ العامة . جلسة رقم ١٢ في ٦ مايو ١٩٢٢ .

(٧١) ذكر علوية أن هدفه من نشر هذا الكتاب أن « يكون توجيها في حياتنا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية » وهو يؤمن تماما بكل المبادئ والآراء التي أوردتها لأنه يعتقد سلامتها وفائدتها . ويقول أيضا أنه إذا كان في بعض هذه المبادئ ، كنوائد القروض واسلح الوقف ، ما ينبو عن بعض الأفعال فلا ذنب على هذه المبادئ . . . وسيأتي يوم ترى فيه الأمة أن ما نحس بتطرفه من بعض هذه المبادئ أن هو إلا غاية في الاعتدال » . ص ١٢ .

بالنموذج اليابانى التوسعى فى التطور الى حد ما بالنموذج الالمانى والايطالى (الفاشى) القائم على فكرة المجال الحيوى فى رؤية المشكلة الاجتماعية . واكثر من هذا فهو يعالج المشكلات من نتائجها دون النظر الى الأسباب . وهو فى هذا كله اأمين مع تكوينه الثقافى ، متمسك مع تكوينه الاجتماعى ، مخلص لطبقة اصحاب رؤوس الاموال التى ينحدر منها وخاصة فى جناحها الزراعى .

وتتلخص المشكلة الاجتماعية عنده فى هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر سنة بعد اخرى فهو ٢١ جنيها فى عام ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، بينما اصبح فى عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ تسعة جنيهات فقط وان نصيب الفرد من الأرض الزراعية لن يزيد عن نصف فدان باقتراض استصلاح كل الاراضى البور . وذلك نظرا لازدياد عدد السكان بالنسبة لمساحة الأرض ، ومن هنا لابد من العمل على حل المشكلة « واتقاء الاضطرابات الاجتماعية والمذاهب الهدامة التى يدفع اليها هذا الواقع المروع » (٧٢) ولقد دعا علوية الى « النهوض العام والاصلاح القومى دون تشجيع النظريات التى تناقض الأوضاع الطبقيه والتى خلقت نزاع الطبقات وعداوتها المستمرة » (٧٣) .

وعدم التناسب بين السكان ومساحة الأرض لا يشكل مشكلة بالنسبة لمصر عند علوية اذا ما أخذ بفكرة « المجال الاقتصادى » ، او « المجال الحيوى » . وهى تقوم على اساس الابقاء على زيادة النسل والاحتفاظ بنقاء العنصر كاملا ثم « البحث عن مجال يتسع له ويضمن الحصول على المواد الأولية وفتح اسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى » تماما كما فعلت كل من ايطاليا والمانيا واليابان التى « بسطت سلطانها بجهود جبارة على كوريا ومنشوريا » . أما المجال الحيوى الذى يطلبه علوية لمصر بهذا المعنى فهو السودان ذلك المجال الذى ليس لمصر « سواء منذ القدم » . وحتى لا يتهم الرجل بأنه استعمارى نازى فى وقت تحالفت فيه الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية ضد الفاشية يقول مستدركا أن المسألة بعيدة عن أن تكون « فتحا » او تطرقا فى الوطنية او مجارة « لمعاطف شاردة » او « محاكاة » لأساليب الغير وانما « هى ضرورة من ضرورات حياتنا » . وحده مصر والسودان « (٧٤) » .

[٧٢] علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية ، ص ٢١ ، انظر رابطة بين الظواهر الاجتماعية (العلم والجهل ، الفقر والفنى ، الصحة والمرض) والحالة الاقتصادية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

[٧٣] علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ١١٤ .

[٧٤] نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٩ .

وهو لا يرى في تحديد الملكية الزراعية طريقة مثلى في حل مشكلات مصر الاقتصادية . وبالتالي فهو يعترض أشد الاعتراض على الذين ينادون بذلك في الصحف والكتب والمحاضرات العامة . والغريب أن اعتراضه مبنى على أن مصر « ديموقراطية » ، ومن ثم يتعين المحافظة على « حرية الفرد ومجال نشاطه وتفكيره » ، والاستعاضة عن توزيع الأرض بالاشراف على الصناعة والتجارة « اشرافاً أبويًا حكيمًا » كما فعلت اليابان ، وبدون تقييد الاتجاه للملكية الأرض . فإذا أخفقت الحكومة في تشجيع الناس نحو الاستثمار الصناعي والتجاري لدرجة اليأس ؟ أصبح من المعقول الاتجاه الى تحديد الملكية الزراعية حتى تجبر الناس على الاتجاه نحو الأعمال الصناعية والتجارية (٧٥) . ومن ناحية أخرى لا يمانع من توزيع الأراضي البور ، التي تملكها الدولة ، بعد استصلاحها وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وإعطاء بعضها لشركات مصرية بحتة . وفي هذا توفير الأراضي للفلاح وتمكين له من تربية الماشية وزراعة البرسيم والفلل حتى يحصل على « غذاء كامل يليق بإنسان يعمل » (٧٦) .

ولقد دعا علوية الى انشاء بنوك ومصارف وطنية بدلا من الأجنبية كعلاج للأزمة الاقتصادية . ولكنه وجه بمشكلة تكييف الفائدة ، وهل هي في حكم الربا أم لا . وقد ناقش المسألة من باب الاجتهاد قائلا ان الفقهاء وان اختلفوا في تعريف الربا ، اهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال أم هو كل زيادة عليه قلت أم كثرت ، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها وهي أن الضرورات تبيح المحظورات . . ويضيف أن دين الله يسر يسائر كل زمان ومكان . من هنا فإذا كان المسلمون أمم حائنين ، أن يتعاملوا بالفوائد أو يهلكوا ، كان الواجب الديني والوطني يجعلنا نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين وتحض عليها الوطنية الصادقة (٧٧) .

على أن رأى علوية في الربا والفائدة أقدم من هذا التاريخ (١٩٤٢) ، فقد سبق أن دعا في عام ١٩١١ (٧٨) الى تأسيس مصرف أهلى ، واتهم

(٧٥) نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٧٦) علوية ، مبادئ في السياسة المصرية . ص ٩٢ ، ٩٥ .

(٧٧) نفسه ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٧٨) في عام ١٩١١ عقد المؤتمر المصرى الأول بيهيوبوليس (٢٩ أبريل - ٤ مايو ١٩١١) بحث ما كان يعرف « بمطالب الاقباط » في غضون أزمة الفتنة الطائفية المعروفة آنذاك . وقد قدم علوية ، الذى كان في مقعة العاملين لفقد هذا المؤتمر ، بحثا بعنوان « الربا الفاحش : تأثيره في الحالة الاقتصادية والاخلاق والامن العام » =

معارضى الفكرة بأنهم حجر عثرة أمام نهضة البلاد ، وقال مناديا : قولوا لمن يقفون عثرة أمام نهوضنا ان حكومتنا وهى حكومة اسلامية ، قررت التعامل بالفائدة « المعتدلة » فى قوانينها الرسمية ، وأن شيخ الاسلام فى دولة الخلافة (يقصد تركيا) أفتى مسلمى البوسنة بإنشاء مصارف شرعية وأن خليفة المسلمين أباح ذلك فى معاملة الدولة وأفراد الرعية ، وأن « أمة الفرس وهى أشد الأمم احتفاظا بدينها أباحت لهذه الضرورة إنشاء مصرف للدولة » (٧٩) .

لقد كان علوية واعيا الى أن عدم حل الضائقة الاقتصادية يولد السخط عند الفقراء على الأغنياء ، وفى هذا تكون الفرصة مواتية لظهور « الاشتراكيين بل الفوضويين العدميين » (٨٠) وفى النهاية يرى علوية أن حل المشكلة الاجتماعية فى مصر لن يتأتى الا برفع المستوى المادى عن طريق انماء الثروة العامة ، والتوسع فى مشروعات الأعمال الحرة لاستيعاب العمالة المتزايدة فى المدن والقرى ، ورفع المستوى الأدبى فى نفس الوقت عن طريق نشر قيم « الكرامة » التى تدفع الشعب لتجنب التسول والتشرد والحفاء (٨١) .

وانطلاقا من تصوره للمشكلة الاجتماعية أكد أن البلاد فى حاجة الى التوجيه الصالح الذى يبعدها عن مبادئ الصراع الطبقي . ولهذا فقد نادى بوجود حزبين كبيرين فقط فى مصر متفقين على مبادئ قومية عامة لامناص من اقرارها ، ولا يجوز لمواطن انكارها ، ومختلفين فى مبادئ أو مسائل ثانوية ، لكل فريق وجهة نظر تخالف الفريق الآخر . وهذه المبادئ الثانوية فى رايه ، تقوم عليها معارك المؤسسات النيابية . وهو فى هذا يرفض تعدد الأحزاب « حتى لا تتعدد الصراعات الشخصية » . ومن الواضح أن نموذجه فى هذا هو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا (٨٢) .

وقد أعطى نماذج من التعامل بالربا فى دائرة أسيوط وما جاورها ، مركزا على دور مرابى القرى الذين يستغلون ضائقة الفلاح . ويبدو أنه يريد القول أن المرابين هم من غير المسلمين بدليل هذه العبارة « لم يقتصر فتك الربا على الشبان وبسطاء الفلاحين بل كاد يلتهم الطبقة المفكرة من المسلمين وهم زهوة الأمة وعدتها عند الشدائد » .

(٧٩) علوية ، الربا افحاش : « تأثيره فى الحالة الاقتصادية والاخلاق والامن العام » مجموعة أعمال المؤتمر المضرى الاول المنعقد بهليوبوليس ٢٩ ابريل - ٤ مايو ١٩١١ .

(٨٠) نفسه .

(٨١) علوية ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢٢١ .

(٨٢) نفسه ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

ذكریات اجتماعية وسياسية

القسم الأول

نشأتي

حدثني أبى - طيب الله ثراه - أن جده لأبيه ، واسمه محمد ، عربى من أهل الحجاز ، ينتمى الى قبيلة هناك اسمها قبيلة حسام الدين ، وأنه هاجر الى مصر ، ويغلب أن يكون أبجر من جده الى القصير ثم اتجه شمالا الى مديرية جرجا واستوطن بلدة جهينة نسبة الى قبيلة جهينة العرب الاقحاح ويقيم فيها بطن من قبيلة حسام الدين . ولا أدري أن كان رزق فيها بجدى أو أنه أتى به معه من الحجاز ، ولكنى عرفت أن جدى - وكان يطلق عليه اسم السيد محمد الجهينى - نزع الى منفوط وفيها رزق بأبى ثم انتقل الى أسيوط ، ولا علم لى بمثوى الجد وإن كان يغلب على ظنى أنه دفن فى منفوط .

أما أبى فقد عاش منذ طفولته فى أسيوط ، وحفظ القرآن وتلقى عن بعض شيوخها العلوم الدينية وكان آخرهم المرحوم الشيخ على الطوبجى ، ثم مارس فن الخط فى المجالس الملقاة حتى حسن خطه وكان ملما بقواعد اللغة كلفا (١) بحسن التعبير يستشهد بآيات من القرآن الكريم ويتمثل بشعر بعض الشعراء . وفى أسيوط تزوج بوالدتى ، وأبوها من أسرة سلام وأما من أسرة من الأشراف تدعى بأسرة الصلاحى يلبس بعض أفرادها عمامة خضراء . وقد عرض على أحد هؤلاء - وأنا فى مدرسة الحقوق - أن أثبت نسبى كشریف ، وأضاف أن لديه حجة شرعية بالنسب وما على إلا أن أثبت

(١) شفوفا .

فيها اسمى ، قرضت ذلك موضحا له ان هذا النظام - نظام الأنساب - فاسد وان الناس عند الله سواسية لا يتميزون الا بأعمالهم وان الشرف في اعتقادي لا يكون بالنسب وانما يكون بالعمل الصالح .

تقدم أبى في معلوماته وحسن تعبيره وجودة خطه وتوظف في الحكومة ثم أصبح رئيسا لكتاب مجلس مديرية المنيا - وهو يماثل محكمة المنيا الابتدائية الحالية . وكان المرحوم حسن الشريعى (بك) رئيسا لهذا المجلس . وولدت انا بالمنيا في حى يسمى «درب الشجرة» لايزال اسمه باقيا كما سمعت . وبعد ستة أشهر من ولادتي نقل المرحوم حسن الشريعى الى أسيوط رئيسا لمجلس استئناف وجه قبلى وكان هذا المجلس بمثابة محكمة استئناف لجميع قضايا الوجه القبلى من الجيزة الى أسوان . واختار حسن الشريعى (باشا) والدى رئيسا لكتاب هذا المجلس العالى ، فانتقلنا الى أسيوط ، وظل في منصبه هذا مدة رئاسة الشريعى ومن خلفه ، الى أن ترك خدمة الحكومة واشتغل بالأعمال الحرة من زراعية وصناعية وأصبح من أعيان بندر أسيوط ومن أعضاء مجالسها المحلية والحسبية .
وانعم عليه بالرتبة الثالثة .

وكنت وأنا في الكتاب اذهب احيانا الى المجلس لانتظر أبى واتبعه الى البيت ، وعلقت بذهنى صورة لم يمcha الزمن ، وقد لاحظت ان والدى كان يذهب احيانا الى حجرة كبيرة تضم رؤساء الأقلام والكتبة والتلاميذ الذين يتمرنون على أعمال للتفتيش عليهم أو للاستعلام عن مسألة ما ، فوجد مرة تلميذا من هؤلاء ترك عمله وظل يداعب بعض زملائه ، فأخذه أبى من فوره الى مركز المديرية - وكان قريبا - وهناك طلب معاقبته بالضرب فمد وضرب بالعصا على قدميه ، ويظهر ان الضرب كان اجراء عاديا حتى ان هذا الشخص ظل يلوذ بوالدى بعد تركهما خدمة الحكومة والغاء المجالس القديمة ، وانتهى أمره بأن أصبح وكىلا لكتبى في أسيوط بعد أن غدت محاميا ، وكان يذكرنى دائما بتلك « العلفة » التى تلقاها من والدى أيام مجلس الاستئناف .

- في الكتاب -

ارسلنى أبى الى كتاب بمدينة أسبوط يقع فى سوق الخضر بجوار مسجد القاضى ، وكان عبارة عن حجرة واحدة فوق دكاكين ، يجلس بها الفقيه - المرحوم الشيخ محمد طه - والعريف ويكتب فيها الأطفال من مختلف الطبقات ومعهم بضع بنات فقيرات كفيفات يتعلمن تلاوة القرآن للتكسب بها . وكنا نخلع أحذيتنا ونضعها فى ركن لدى مدخل الكتاب . ونجلس على حصير متلاصقين والفقيه يمسك بيده غابة طويلة يقرع بها راس أى طفل مشاغب ليلفته الى النظام فاذا لم يرتدع او لم يحفظ اللوح المكلف بحفظه أمر بعده فى الفلقة وضربه بالعصا على قدميه . وكنا نستعمل فى الكتابة الواحا من الصفيح ثم ارتقينا وصرنا نكتب فى الواح من الارتماز .

تعلمت الحروف الأبجدية ، ثم بدأت احفظ قصار السور حتى اذا ختمت جزء «عم» نفخ والدى الفقيه بشيء من المال وكذلك كوفىء عندما ختمت جزء «تبارك» ولم يكن لنا من عمل فى الكتاب سوى حفظ اللوح وكتابته وكنت اضيق ذرعا بهذا العمل المل الذى لا يعدو تمرين قوة الحافظة . وكان هذا الطور من حياتنا طورا مضنيا مرهقا ليس فيه شيء من التيسير فى الكتابة ولا فى اكتساب معلومات فى الحساب أو غيره .

وزهدنى فى الكتاب ، فوق ذلك ، ان مدخله الخارجى كان متربا تتلقانا فيه البراغيث وقت الشتاء وتعذبنا بلدغاتها طول مدة وجودنا فيه ، ولم يكن لدغات واحد أو عشرة أو عشرين وانما كنت أجدها حين اكشف عنها كرات من براغيث لا حصر لعددها .

وكان اذا مات ميت وبدا لأمله أن يحتقوا بجنازته استأجروا أطفال الكتاب ليسيروا امام نعشه يرتلون بعض محفوظات يعرفونها ، ولا أخفى اننى كنت أفرح أشد الفرح عندما كنت أسمع بموت ميت يتفق أهله مع الفقيه على تشييعه لأننا كنا نعفى من القراءة على أن الفقيه كان يأخذ لتشيع الجنائز أبناء الفقراء فقط ويترك أبناء الأعيان ، فلم اشترك لا انا ولا أبناء عائلة خشبة مثلا فى مثل هذا الأمر وانما نرجع الى بيوتنا فرحين .

وعندما ختمت سورة «يس» قدم والدى للفقيه مكافأة سخية ، ولم يكف بهذا بل اعترز - من تلقاء نفسه أو بنصح من أصدقائه - أن يزفنى بالموسيقى ، واحاط بى اترابى ونفر من أصدقاء والدى واقاربى واجتازوا

بى القيسارية(٢) كلها ، وكلما مررنا بتاجر من الأصنقاء وقف مهللا
مهننا ، ولعل السبب فى ذلك انى كنت وحيد أبوى - ولم يكن رزق بأخوتى
بعد - وللوحيد مكانة خاصة ورغبة فى تكوينه تكوينا يرضى والديه
وأهله .

بقيت على هذه الحال اعانى حفظ القرآن بلا تفهم الى ان ختمته بداية
وعيادة وعن لوالدى ان اتقنه فى الدين واللغة فأرسلنى الى شيخه الذى
علمه النحو والصرف والتفسير المرحوم الشيخ على الطوبجى . ويلوح
ان أبى كان يؤهلنى للاتحاق بالأزهر وكانت هذه نزعة الكثيرين فى ذلك
الوقت حتى ان احدى قريباتى - وكانت زوجة لتاجر ثرى - تمنى ان يهبها
الله اربعة اولاد لتلحقهم جميعا بالأزهر الشريف كى يصبح احدهم عالما
حنفيا والثانى مالكا والثالث شافعيًا والرابع حنبليًا ، وذلك كان فى رأيها
منتهى الكمال ، ولكن الله سبحانه رزقها بولدين درس احدهما الطب فى
انجلترا واشتغل طبيبا فى الحكومة والثانى فى مدرسة البوليس وغدا
ضابطا كبيرا .

تتلذت على الشيخ على الطوبجى ، فكنت اذهب الى منزله صباحا
مع اربعة صبية آخرين ، وتتبعه بعد الظهر الى مسجد من مساجد أسبوط .
وكم كانت دهشتى عظيمة والى بالغا حين وجدته يبدأ تعليمنا الاجرومية
بتدريس الاعراب مبتدئا بسورة الفاتحة مستفتحا بقوله : ان بسم الله
الرحمن الرحيم تقرأ على عشرة أوجه ٠٠ ثم يشفع هذا بدرس فى التفسير
وكان يكلفنا نحن الخمسة جلب الماء من بئر زاوية مجاورة ورش فناء داره ،
وهكذا انحصرت اعمالنا نحن التلاميذ فى الاجرومية والتفسير وجلب الماء
ورش فناء الدار . ومضى شهر وثان وثالث واغلظ الشيخ لنا القول ذات
يوم ، فلم اطق البقاء ، وذهبت الى أبى ياكيا رافعا علم العصيان والثورة
قائلا انى غير قادر على الاستمرار فى هذا التعليم ، وانى ارجب فى الالتحاق
بمدرسة أسبوط الابتدائية فهذا من روعى وكتب من فوره الى ناظر
المدرسة .

١٧١ وجمعها قياس ، السوق المستوفة ، واطلقت ايضا على الخان او الوكالة ،
اى البناء الذى يحتوى على غرف ومخازن للتجار ، ويملوه طباق للسكنى بارتفاع
دورين او ثلاثة .

(د. سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المالىكى فى مصر والشام ، الطبعة
الاولى : دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٤٤١) .

في المدرسة الابتدائية

قبلت في السنة الأولى ولم يكن باقيا على الامتحان النهائي سوى ثلاثة أشهر ، وكانت السنة الدراسية هجرية تنتهي في شهر شعبان .

ولاحظت ان الضرب من وسائل التأديب في المدرسة أيضا فيخلع حذاء التلميذ ويضرب بالعصا على قدميه ، وكان مدرس اللغة العربية يسرف في ضرب بعض التلاميذ ، ولم انج من هذا الاضطهاد يوم شكيا طفل بانى اعاكسه قامر معلم اللغة العربية بخلع حذائى وطرحت أرضا وضربت على قدمى بالعصا ، تلك كانت أحوالنا في السنة الأولى ، وابتداء من السنة الثانية منع ضرب التلاميذ .

اللغة العربية :

كانت اللغة في الكتاب أو المدرسة ثقيلة على نفوسنا ، يرى المعلم ان تقدير التلاميذ لقيمة علمه يزداد كلما صعب عليهم فهمه ، فيسرف في التعجيز ويوغل في التعقيد ، حتى أصبحت اللغة العربية مع الأسف أصعب العلوم واثقلها على نفوسنا . فهل أن لنا ان نقبل على تيسير لغتنا كما فعل الغربيون بلغاتهم ، ونرغب التلاميذ فيها بشتى الوسائل من قصص جذابة ورسوم لطيفة وتعبيرات سهلة صحيحة ترتاح لها النفس وتستسيغها افهام الصغار ؟ ان هذا لا شك يحتاج الى وجود المعلم القدير وانا لاحظ مع الأسف عجز نفر من المعلمين ولى على ذلك دليلان :

الأول : ان مدرسا من خريجي مدرسة عبد العزيز الأولية جاءنى منذ بضع سنين يشكو حاله ويدعى انه لم يزل من الترقية مايناسب مدة خدمته وكان يلبس أحسن اللباس ويقبض مرتبا شهريا يقرب من الثلاثين جنيها كما ذكر . وتصادف أن كان أمامى كتاب فطلبت اليه أن يقرأ على شذرات منه فكان يخطئ ويلحن في كل سطر ومما قراه (قال الزمخشري)* بدل (الزمخشري) المعروف لكل انسان متوسط الثقافة كما قرأ (وعن ابن القيم**) بدل (ابن القيم) فاقننت أن مثله لا يؤتمن على تعليم ابنائنا اللغة العربية .

ولما أفضيت بأمر هذا المدرس الى أحد المفتشين قال : لا تعجب . وذكر انه ذهب مرة للتفتيش في إحدى المدارس الابتدائية للبنات واطلع على كراسة لتلميذة كتبت فيها « الحجرات لها نوافذ » ولاحظ

(★) يسكون اليم والسين .

(★★) بكر القاف وفتح الياء .

اشارة من المعلم بالحبر الاحمر على كلمة « لها » وصححها بكتابة « لهم »
كانما الحجرات جمع عاجل ، وبهذا تبلبل فكر التلميذة طبعاً او جنحت الى
الخطا الذى لقنها المعلم اياه .

هذا ما يحدث فى بعض المدارس المصرية . اما المدارس الأجنبية فى
مصر فان بعضها يعمد الى تنفير التلاميذ والتلميذات من اللغة العربية
وترغيبهم فى اللغة الأجنبية حتى أصبح المصريون فيها أقوى فى اللغة
الأجنبية منهم فى لغتهم العربية وصاروا يؤثرون الأجنبية ويمقتون لغة
آبائهم واجدادهم ، وتستعين تلك المدارس على تسهيل اللغة الأجنبية
انجليزية او فرنسية او غيرها بوضع كتب سهلة مصورة مشوقة تناسب
عقلية الطفل وتتدرج معه كلما كبر وتضع فى نفس الوقت كتباً عربية يلمس
صعوبتها من اطلع عليها ، وقد رأيت بنفسى فى سنة ١٩٥٢ كتاباً قررته
احدى تلك المدارس - وهى بلاشك قد أوجت بوضعه - أطلعتنى عليه احدى
حفيداتى وكانت فى الثانية الابتدائية وعمرها لا يجاوز ثمانى
سنوات وسألتنى تفسير بعض الكلمات وردت فيه طلب منها
وضعها فى جمل ، والكلمات هى : مشن - ثجاجة - قطيلة - وعجبت كيف
تكلف بمثل هذا طفلة لا تعرف معنى اكبر الكلمات المتداولة اليس فى هذا
تعسف ظاهر وتصميم واضح على تنفير ابنائنا من لغتهم ؟ لقد سألت غير
واحد من رجال الأدب وأساتذة العربية عن معنى هذه الكلمات فلم يحيروا
جواباً وفهمت من الطفلة بعد أيام أن المعلم أخبر تلميذاته بأن المشن يعنى
دش الحمام ، والثجاجة تعنى السيفون والقطيلة تعنى الفوطة ، كان العرب
الأقدمين كانوا يستعملون الدش والسيفون فى خياهم .

ونجم عن هذا ان الطفلة كرهت اللغة العربية وانصرفت بكليتها الى
الفرنسية وهى الآن تتكلمها بيسر وتقرأ الروايات الفرنسية بشغف وتفهمها
بسهولة ولا تطيق الاطلاع على الكتب العربية . وليس هذا شأن تلك الطفلة
وحدها بل هو شأن جميع الصبية المصريين فى جميع المدارس الأجنبية .
فالطفل المصرى فيها يقوى فى لغتها والاحساسات الأجنبية والمعلومات
الأجنبية والأنواق الأجنبية تلصق بعقله الظاهر وترسب فى عقله الباطن
وتلازمه متى شب وكبر . وقد ظهرت آثار ذلك فى كثير من رجال مصر
والشرق وبدأ التباين بينهم ، فهذا انجليزى الطبع والذوق وذلك فرنسى
النزعة والمسلك .

ومما يوجب الحسرة أن المدارس الأجنبية تلزم بناتنا وابنائنا مطالعة
ما يسمونه بالتاريخ المقدس وهو تاريخ الأنبياء من سيدنا ابراهيم الى

سيدنا عيسى ولا يذكر فيه تاريخ النبي محمد ، ورأيت بنفسى هذه الكتب مع حفيدة لى ، كما أن طفلا من أحفادى كلفه مدرس اللغة الانجليزية حفظ قطعة دينية غير اسلامية هى عبارة عن صلاة وتضرع قابى الطفل وشكا الى والده فلفت هذا نظر المدرس وهذه ولولا ذلك لألزم الولد بحفظها .

ان أطفالنا يلقنون في تلك البيئات التبشيرية ما يضعف احساسهم القومى ويبعدهم عن دينهم ويقربهم الى بيئات اجنبية ودول اجنبية ، وآثار ذلك ملحوظة ظاهرة فيمن تخرجوا من تلك المدارس اذ ليس بينهم واحد أو واحدة - الا من عصم ريك - يعطف على ديننا أو وطننا أو قوميتنا حتى وصل الأمر الى أن وزيرا سابقا مصريا مسلما تربى في المدارس الأجنبية سألنى حين اعتزمت السفر الى القدس سنة ١٩٣٠ - للدفاع فى قضية البراق الشريف (٣) ضد الصهيونيين أمام لجنة عينتها عصبة الأمم لنظر تلك القضية - سألنى عن سبب اعتزامى السفر فأجبته أن السبب هو الرغبة فى تخليص محل البراق الشريف الملوك للمسلمين والمتنازع عليه بين العزب واليهود ، فلم يكن منه الا أن جابهنى بقوله انه لا ضرورة للذهاب وتحمل المشقة فليس يعنينا أن يأخذ اليهود محل البراق أو يتركوه ولا ضرورة للدفاع عنه وسواء عنده حكمت اللجنة للعرب أو لليهود وإن هذا أمر تافه لا يليق بى أن أتعب نفسى من

(٣) البراق يطلق على مكان ملاصق لجدار الحرم الشريف فى القدس نسبة الى المكان الذى دخل منه النبي محمد عليه الصلاة والسلام فى اسرانه من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى رابكا الدابة المعروفة فى هذه التقاليد بالبراق . ويقصد اليهود هذا الجدار باعتباره من بقايا هيكل سليمان . ومنذ عام ١٩١٩ أخذ اليهود خطوات تدريجية لتثبيت حقوقا واسعة لهم فى هذا المكان ، فعملوا على شراء المنطقة الواسعة المحيطة بمكان البراق وحائط المبكى والطرق الموصلة اليه . وفى مناسبة عيد الغفران عام ١٩٢٨ أقاموا الحفلات بالمنطقة فأثار هذا رئيس المجلس الإسلامى ودعا المسلمين الى الاحتجاج . وقد تدخلت السلطات البريطانية ومنعت اليهود من الاستمرار فى ذلك . وفى أعقاب هذا الحدث شكل المسلمون جمعية عرفت باسم « جمعية حراسة المسجد الأقصى » ومهمتها تنبيه المسلمين الى الخطر المحدق بالأماكن المقدسة . وفى مناسبة عيد الغفران التالى (١٩٢٩) قام اليهود بمظاهرات صاخبة واشتبكوا مع المسلمين فى أحياء القدس وبافا . وقد هزت هذه الأحداث العرب والمسلمين خارج فلسطين حيث احتج أمير شرق الأردن وملك السعودية ، واندلعت المظاهرات فى سوريا والعراق والأردن ، وتضامنت اللجنة التنفيذية العربية فى فلسطين رغم ما بين أعضائها من خلاف لواجهة الموقف . وفى العام التالى شكلت عصبة الأمم لجنة للنظر فى تلك القضية .

أجله • ولم استغرب صدور هذا من رجل تربى في مدارس التبشير وحقق بسمومها • وهذا الرجل أصبح فيما بعد سفيرا لمصر في الخارج •

وثمة ظواهر أخرى لاحظتها في مواطنينا الذين شبوا في أحضان مدارس التبشير ، هي أنهم برعوا في الرقص ولعب الميسر ومعاقرة الخمر ، وفقدوا الاحساس القومي الذي بدونه لا تقوم للأمة قائمة •

والذين يرسلون أبناءهم وبناتهم الى مدارس التبشير يعلنون هذا بأسباب منها :

اتقان اللغات الأجنبية ، وقد أصبحت ضرورة لا غناء عنها تمكن الطالب من الاستزادة في العلوم من منابعها بدل الوقوف عند الاطلاع على تراجم عربية لا تغنى قليلا •

ومنها : ان النظام في المدارس الأجنبية أرقى منه في المدارس المصرية • وأن التلميذ في الأولى يكون محل عطف وتقدير بينما هو في الأخرى مهمل لا اهتمام بشأنه • وقد اطلعت على شهادات مدرسية لأطفال في المدارس الأجنبية لم يتجاوزا العاشرة فإذا اسماؤهم تسبق بكلمة « مسيو أى السيد ، بخلاف ما نراه في المدارس المصرية التى تكتب اسم التلميذ مجردا ، فضلا عما نسمعه من أن المعلمين في بعضها يهينون التلاميذ ويسبونهم ويجرحون احساساتهم ، أضف الى ذلك ان سلوك الأطفال في المدارس المصرية لا يخلو من مهاترات وشتائم بسبب ضعف الرقابة عليهم في فناء المدرسة ، وهندامهم لا يعتنى به كذلك ، ويقال ان بعض المعلمين يشجعون تلاميذهم على الاضراب طلبا للراحة متكررين بذلك لواجباتهم نحو أوطانهم •

والحق ان المدرسة لا يصح أن تباهى بكثرة التلاميذ وانما يجب أن تباهى بقدرة المعلم ونظام التعليم ، فهذهن يمكن تكوين المواطن الصالح الذى يعتبر أساس رقى الشعب ودعامة نهضة الأمة •

ومن الواجب ان ندرك ان المدارس الأجنبية في بلادنا لا تقل خطرا عن الاحتلال الأجنبى ، فالاحتلال طغيان مادى اما التعليم الأجنبية فهى احتلال العقول والنفس والعواطف جميعا •

ولقد أدرك الصهيونيون خطورة التربية الأجنبية فمنعوا اليهود من غشيان مدارس اجنبية في اسرائيل ، ومنعوا كذلك انشاء أية مدرسة

اجنبية جديدة ، وحين اعطى وزير معارفهم تصريحاً بانشاء مدرسة اجنبية قاموا في وجهه ، واضطرت الحكومة الى الغاء التصريح .

فهل لنا أن نفكر في هذا الخطر ، ونسعى بعد الغاء الامتيازات وجلاء المحتل في منع هذا الأذى عن بلادنا فإذا تعذر منعه فلنمنع المصريين على الأقل من اللياذ بهذه المدارس . ولنبتذل غاية الجهد لرفع مستوى مدارسنا وتيسير التعليم فيها وتنظيم ادارتها .

والمعروف ان كثيراً من ذوى اليسار يرسلون أبناءهم وبناتهم الى المدارس الأجنبية متحملين نفقات باهظة لاعتقادهم ان مدارسنا لا تحقق لابنائهم التعليم والتربية الصحيحين .

وسبيل الوصول الى ما نبتغيه يتحقق بعاملين أساسيين :

الأول : اعداد المعلمين الصالحين في علومهم وسلوكهم .

الثاني : الاكثار من المدارس ذات المصاريف - تخفيفاً عن ميزانية الدولة - على أن تكون نموذجاً صالحاً للتربية والتعليم .

لقب علوبة

كيف اتخذت لعائلتي لقب علوبة ! ان هذا اللقب غريب ومستحدث فما مصدره ؟

أخبرني والدي أنه حين كان طفلاً يلعب مع أترابه في الحي الذي درج فيه وسط مدينة أسيوط كانت والدته أحد زملائه تتأديه وتدله بكلمة « علوبة » وهى تحوير لكلمة « على » ولصق هذا الاسم بالوالدي ، وأصبح جمهور الاسيوطيين يدعونه « على علوبة » كأنهما اسمان مختلفان ، وكنت اسمع الناس يقولون لبعضهم انهم ذاهبون الى طاحون علوبة .

وخطر ببالي بعد سنوات عديدة ان نتخذ لقباً يجمع أفراد أسرتنا ، وترددت بين اختبار لقب علوبة أو الجهينى ، ولاحظت ان الجهينى هو نسبة الى بلد وشاركنا فيه كثير ، اما لقب علوبة فليس في القطر من يشاركنا فيه وهو الذى اشتهرنا به . لهذا صممت وأخوتى على اختياره ، وسجلته باشهاد بمحكمة مصر الشرعية تاريخه ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١ . ويمكن ارجاع هذه الكلمة لغويا الى مادة « علب » ومعناها اشدت وصلب .

في المدرسة الثانوية

اتممت دراستي الابتدائية في مدرسة أسبوط ، ولم تكن الشهادة الابتدائية وجدت بعد - فقد تقرر في السنة التالية لخروجي - وكان النظام يقضى بإجراء امتحان قبول في المدارس الثانوية لمن يريد الالتحاق بها . ولم تكن في القطر المصري في ذلك الحين سوى ثلاث مدارس ثانوية ، الخديوية والتوفيقية في القاهرة ورأس التين في الاسكندرية .

وأديت امتحان القبول في المدرسة الخديوية الكائنة بدرب الجامعين وحارة السادات ونجحت فيه - وكانت فصول السنة الأولى قسمين ، قسم فرنسي به خمسة فصول وقسم انجليزي به ثلاثة فصول - وكان ناظر الخديوية في أول الأمر مصرياً هو المرحوم محمد نظيم بك ، ثم تغيرت الحال وتعاقب عليها نظار من الانجليز .

ومما يجدر ذكره ان التنافس بين فرنسا وانجلترا كان أشد ما يكون ظهوراً في الوسط القاهري مما أوجد فينا نحن التلاميذ - وعياً خاصاً أخذ ينمو بمرور الزمن ، هو كراهية الاحتلال الانجليزي .

وكان السير ايفلين بارنج - اللورد كرومر فيما بعد - ممثلاً انجلترا والمستشارون الانجليز في الوزارات اذا اشاروا بأمر وجبت طاعتهم ، وكنا نعلم مما أعلنه وزير خارجية انجلترا في ذلك الحين ان الوزير المصري مكلف بتنفيذ مشورة مستشاريه الانجليز والا وجب عليه ترك الوظيفة .

أما وزارة المعارف - وكان مقرها بجوار المدرسة الخديوية فقد كان على رأسها وزير مصري - هو المرحوم على باشا مبارك^(٤) ثم غيره من بعده - وكان وكيلها أرمينيا متمصراً هو يعقوب أرتين باشا وكبير مفتشيها دنلوب^(٥) الانجليزي المعروف ، قاتل التعليم في مصر والذي رقى مستشاراً

(٤) على مبارك (١٨٢٣ - ١٨٩٣) مؤرخ ووزير مصري ولد في قرية برنبال بمديرية الدقهلية ، وبعد أن حفظ القرآن تعلم العلوم الرياضية وتخرج من مدرسة المهندسخانة وأرسل في بعثة الى فرنسا . وبعد عودته تنقل في وظائف عدة في الهندسة والتعليم الى أن تولى ديوان الاشغال وديوان المدارس فأنشأ الكتبخانة الخديوية (دار الكتب) ودار العلوم لتخريج المعلمين . وضع « الخطط التوفيقية » وهي تكملة لخطط المقرري ، كما ألف رواية باسم « علم الدين » وهي سلسلة من المسامرات (الوسومة اليسرة . ص ١٢٢٢) .

(٥) كان دنلوب مفتشاً بنظارة المعارف المصرية ثم عين سكرتيراً عاماً لهذه النظارة في ٨ مارس ١٨٩٧ (مصطفى النحاس) جبر سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ ، ص ٤٨) .

فيما بعد وكان صاحب الأمر المطلق ولامعقب لحكمة في شئون التعليم • وكان اللورد كرومر يجتمع بالمستشارين الانجليز من آن لآخر فرادى أو مجتمعين ويلقى اليهم بتوجيهاته فتتبع • وكان الوزراء بتوقيعاتهم منفذين لما يأمر به المستشارون الانجليز • وكانت الأمور تأخذ شكلا رسميا ظاهره مصرى وحقيقته انجليزية •

انتقلت الى السنة الثانية في سنة ١٨٩٢ وهى السنة التى مات فيها الخديو محمد توفيق باشا وحضر ابنه عباس حلمى باشا من أوروبا ونصب خديويا وكانت الفرقة عامة شاملة ، فان المصريين كانوا ييغضون الخديو توفيق لأنه رفض مطالب عرابى^(٦) ورفاقه من انشاء مجلس نيابى ومساواة المصريين بالأتراك والجراسمة - رفض ذلك وقال لهم كلمته الماثورة (كيف تجرؤون على هذه الطلبات وأنتم عبيد احساناتنا) ، ولأنه استعان بالانجليز واحتفى بهم ولجا هو وأصحابه الى بارجة انجليزية في الاسكندرية • ثم كان أن ضرب الانجليز الاسكندرية بالقنابل واحتلوا البلاد في سنة ١٨٨٢ • وأمل الناس أن يقاوم الخديو الشاب الانجليز ويخلص البلاد من الاحتلال ولم يكن مضى عليه سوى عشر سنوات •

من أجل ذلك فرح الناس بمقدم الخديو الشاب الذى لم تتجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وسنذكر طرقا من حكم عباس فى حينه •

وفى هذه السنة نفسها حدث شجار بين تلاميذ السنوات النهائية فى المدرسة ، فأغضب ذلك الضابط الأول ، وارتأى أن أكون - وأنا فى السنة الثانية - باشجاويشا على تلاميذ القسم الداخلى جميعا • فأحسست بالخرج من اسناد هذا المنصب الى ، ومن أن أصبح رئيسا أراقب حركة التلاميذ الكبار فى المأكلى والذاكرة والنوم ، وصارحتهم بأن الفصيل بينى وبينهم هو القانون ، ورجوتهم المحافظة على النظام والا اضطررت الى ابلاغ الضابط ، وبذلك هدأت نفوسهم • وحرصت على حفظ النظام فى

(٦) هو أحمد بن محمد واثى بن محمد غنيم هرابى الحسينى المصرى زعيم الثورة العربية (١٨٨١ - ١٨٨٢) • ولد بقرية هرية بؤنة بمديرية الشرقية عام ١٨٤١ • وقد جاور بالأزهر لمدة عامين ثم انتظم جنديا بالجيش وترقى الى أن بلغ رتبة لواء ثم أصبح وزيرا للحربية • وبعد حوادث الثورة نفى الى جزيرة سيلان وبقي بها لمدة ١٩ عاما ، ثم عاد الى القاهرة حيث توفى عام ١٩١١ • من آثاره : مذكرات الثورة العربية وتقرير من حالة الجيش المصرى فى عهده • (محمد رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ج ٢ • ص ١٥٤) •

حجرة المذاكرة ليلا الى وقت النوم وجعلت من التلاميذ دوريات أربع في عنابر النوم كل دورية من تلميذين وفراش ولدة ساعتين افتش عليها أحيانا، لمنع التلاميذ من المذاكرة في عنابر النوم خشية الحريق لأن التلميذ كان يستعيز عن الكهرباء بشمعة يوقدها ويربطها في عامود سرير . . وكان بأكثر الأسر كلات (ناموسيات) .

أما المعلمون فكانوا من الفرنسيين والانجليز والسويسريين والسوريين والمصريين . وكان المصريون يدرسون اللغة العربية والرياضة والطبيعة والكيمياء والترجمة ، والأجانب يدرسون اللغة الأجنبية والتاريخ والتاريخ الطبيعي والجغرافيا والقشعرافيا أى الفلك باللغة الأجنبية .

ومما يلفت النظر ان التاريخ كان يدرس بغير لغة البلاد وكان أهم جزء فيه ينحصر في تاريخ البلاد الأجنبية وعظمة الدول الغربية وعظماء الرجال الغربيين . أما تاريخ مصر وعظماء الاسلام فلم يعط منه سوى نصف صغيرة لا تغنى ولا تثمر . وكان مدرس التاريخ سويسريا غير كفه كما كان مدرس القشعرافيا أيضا ضعيفا في مادته كذلك كانت دراسة الجغرافيا ، لا تمتاز فيها جغرافية مصر على جغرافية البلاد الأجنبية .

وأمام هذه الحالة جنح التلامذة المجدون الى اقتناء كتب أجنبية في مستوى كتب المدارس الثانوية الفرنسية في التاريخ الطبيعي والجغرافيا والرياضة كى يزيّدوا معلوماتهم ويكملوا بجهودهم الخاصة - ما نقص منها - ومما ساعدنا على التفرغ لتحصيل العلوم اننا كنا غرياء عن القاهرة لا نبارح المدرسة الا يوم الخميس لنعود صباح السبت وربما يعود أكثرنا للمبيت فيها كذلك كانت مرتباتنا من اهلينا ضئيلة . وفوق ذلك فلم يكن في القاهرة معارج سوى مسرح الشيخ سلامة حجازي ، أما أماكن اللهو (الكاباريهات) فكانت تكون محرمة على التلاميذ ومأكنا في خروجنا نفكر في غير الجلوس على مقهى من مقاهى باب الخلق لنتناول الخشاف أو الشاي أو القهوة . وانكر اننا ونحن نسمر ذات ليلة تطرق الحديث الى سيرة زميل لنا قارئنا عليه وامتدحنا سلوكه لكن أحدنا وهو المرحوم محمود بسيونى بادرنا بملاحظة هي انه يأسف ان رآه يوما جالسا في خمارة متاتيا . مع ان متاتيا مقهى لا يختلف عن مقاهى باب الخلق الا في انها تتبع خمرا لمن يطلب ولم يعترض أحد على هذه الملاحظة التى يراد بها الصاق شبهة بتلميذ لمجرد جلوسه في مقهى به خمر ، وهذا يدل على تمسك تلاميذ ذلك العصر بالتقاليد السائدة فيه . أما التدخين فكان

معدوما بين التلاميذ الا قلة من كبار السن ، وانا شخصيا لم ادخن مطلقا طول مدة الدراسة وانا عرفت التدخين بعد تخرجى من مدرسة الحقوق باعوام متأثرا ببيئة المحامين فى اسبوط .

وكان تلميذ المدرسة الثانوية لا ينتقل من سنة الى اخرى الا اذا حاز ١٢ درجة من ٢٠ اى ٦٠٪ فى كل علم فاذا لم يحسز هذه الدرجة ولو فى علم واحد كالخط او الرسم رسب واعاد دراسة السنة ، ولم تكن هناك ملاحق ولا مظاهرات ولا احتجاجات . لهذا كان التلاميذ يقبلون على تزويد انفسهم بالدراسة المتصلة . والذين يخطئهم التوفيق فى الامتحانات يلتحق كثير منهم بالمدرسة الحربية او مدرسة البوليس وكانت الدراسة فيهما هينة لينة وامتحان القبول فيهما بسيطا .

ثم ان امتحان البكالوريا كان يتناول مناهج السنوات الخمس وكان الالام بهذا كله مرهقا متعبا . ولذلك صرحت وانا باشجاويش الداخلية لتقلادة البكالوريا بايقاد الشموع فى العناير بشرط ابعاد الكلات عنها ، فكان بعضهم يواصل المذاكرة ليلا الى الثانية او الثالثة صباحا تحت ملاحظة دوريات انتلاميذ . وكانت الرقابة فى الامتحانات العامة شديدة لا تمكن من الغش بأية صورة من الصور .

نلت شهادة البكالوريا سنة ١٨٩٥ ولم تكن المناهج الثانوية المقررة تمد الطالب بعلم وفير او تربية قومية متينة ، وانا كانت تكفل اعداد موظفين فى الحكومة اى آلات تكفى لسير اداة الحكم على النمط الذى يريده اللورد كرومر ، وكانت تقاريره العديدة التى تطبع وتوزع باللغتين الانجليزية والعربية تشعر بانه هو وحده المتولى ادارة الحكم فى البلاد وكانت ادارة جريدة «المقطم» ومجلة «المقتطف» تطبع تقارير اللورد كرومر والنشرات التى تريد انجلترا توزيعها . كما كانت جريدة « الاهرام » تعمل الى السياسة الفرنسية التى تعاكس النفوذ الانجليزى . وكان للصراع بين القوتين الفرنسية والانجليزية اثره فى تنبيه بعض المصريين الى حقوقهم كما كان له اثره فى تغذية الشعور الوطنى وبتفصل ذلك عند الكلام عن الخديو عباس حلمى والاستعمار الانجليزى .

فى مدرسة الحقوق :

كان على بعد ان نلت شهادة الثانوية ان التحق باحدى المدارس العالية - ولم تكن الجامعة وكلياتها انشئت بعد - واتجه تفكيرى الى اختيار احدى مدرستين الطب او الحقوق . وفكرت مبدئيا فى الالتحاق

بالطب لأنى واقعى بطبعى أميل الى دراسة الحقائق الثابتة ، ودراسة الانسان كجسم قائم وما يعتريه من امراض امور ثابتة والناس في العالم متشابهون في تكوينهم ودقائق اجسامهم ، والعقاقير ادوية عالمية تصلح لجميع البشر والجراحة في الانسان واحدة . فمن نبغ في علم من علوم الطب سواء في مصر أو غيرها . يصبح عالميا لا يتغير علمه بتغير الوسط . ولكن صرفنى عن دراسة الطب امران : (احدهما) أنى اشمئز من تشريح الجثث وأعاف رؤية القروح والدمايل والصديد وفحص ما يخرج من المعدة أو الامعاء (وثانيهما) أن الطبيب عادة تحت رحمة المرضى ، وواجبه يقتضيه ان يلبي كل طلب ولو كان بعد منتصف الليل فيترك فراشه ويرتدى ثيابه ويغادر منزله ولو في ليالى الشتاء القارص .

والتحقت بمدرسة الحقوق وفي ظنى أن حفظى للقرآن ودراستى للعربية سنوات عدة سيساعداننى في المستقبل على أن أكون محاميا قادرا على شق طريقه في العمل . واعترف أنى أصبت في السنتين الأولى والثانية بخيبة أمل . فلم استسغ دراسة مقدمة القوانين والقانون الرومانى وقانون العقوبات وتحقيق الجنايات لأنها كانت نصوصا جافة تختلف في وضعها التقديرات ولم تكن علوما تغذى العقول . والغرض منها تكوين محامين أو قضاه يطبقون ما يؤمرون به دون أن يكون لهم مجال في تفكير شخصى أو تقدير ذاتى . لكن نظرتى الى هذه القوانين تغيرت بعد أن دخلت السنة الثالثة وبدأنا ندرس القانون المدنى وقانون المرافعات وغيرها على أساتذة نوابغ ، منهم : ناظر المدرسة الأستاذ تيسو الفرنسى وكان أستاذا كبيرا في كلية الحقوق بجامعة « جرونوبل » بفرنسا يمتحن الفرنسيين الراغبين في نوال درجة الأستاذية ، وله مقالات علمية قانونية في المجلات الفرنسية ومنهم المرحوم الشيخ محمد زيد أستاذنا في الشريعة الاسلامية ، والمرحوم سلطان بك محمد أستاذنا في أدب اللغة العربية والمنطق ، والمرحوم سلطان بك محمد حبيب الى دراسة المنطق وآداب العربية ، والمرحوم الشيخ محمد زيد كان علما من اعلام الشريعة الاسلامية ، يرجع كل قاعدة الى العقل والى حالة المجتمع والى ما يصح أن يوضع له من حدود . أما الأستاذ تيسو فكان يشرح قانوننا المصرى ويقارنه بالقانون الفرنسى ويقواعد الشريعة الاسلامية ويعطى للشريعة الاسلامية حقها ويفضل بعض قواعدها في كثير من الأحوال على قواعد القانون الفرنسى ، فكان في الواقع يلقي علينا دروسا في الشريعة المقارنة ، ثم أنه كان عالما راسخا القدم في بحث أصول التشريع وفهم روح المشرع عند وضعه قواعد القانون لهذا تغير رأيى ويدات أدرك أن دراسة القوانين ليست دراسة نصوص

جافة ، وانما هي تاهيل للشباب كي يصبح مشرعا قادرا على وضع قوانين تتفق وحالة الانسان وروح المجتمع ، واعتقدت ان الشارع انما هو طبيب للمجتمع ، ويجب ان يكون ملما باخلاق بيئته ربما تحتاجه من علاج . وان الطبيب البشرى الذى يعالج الاجسام لا يمتاز على الشارع وهو طبيب انسانى اجتماعى يسعى في رفع النفوس ويدفع الناس الى الاقلاق عن الجرائم والآثام حتى يكونوا مواطنين صالحين . وبهذا الاعتقاد فتفتحت امام عيني واجبات المشرع وما يلزم له من سعة الاطلاع وما يستحقه من احترام وتقدير لانه ضرورة في الحياة الاجتماعية والانسانية فازداد شغفى بدراسة القوانين واسباب اختلافها واقبلت عليها اقبالا .

بعد التخرج من مدرسة الحقوق

نلت اجازة الحقوق سنة ١٨٩٩ ولم ارد الاكتفاء بها ، ورغبت في الحصول على الدكتوراه من فرنسا او بلجيكا وكشفت لوالدى عن رغبتى فلم يعترض وجهزت نفسى واستعددت للسفر . وفي صيف تلك السنة قابلت بالصدفة ناظر مدرستنا مسيو « تيسو » امام مصلحة البريد بالقاهرة ، ففش في وجهى وسألنى عما اعتزمته فاخبرته بعزمى على السفر لا حصل على الدكتوراه فما كان منه - وهو من ممتحنى الدكاترة في القانون من الفرنسيين للحصول على درجة استاذ - الا ان يادرنى بقوله « اياك والذهاب الى اوربا فان وقتك هناك سيكون ضائعا لقد كنت ادرس لكم القانون المدنى المصرى مقارنا مع القانون المدنى الفرنسى والشرعية الاسلامية ، وكانت المادة التى اشرحها لكم اوسع بكثير مما يحتاجه طالب الليسانس فكنت اعطيكم في الواقع مواد شهادة الدكتوراه وانتم حصلتم الكثير من الشريعة الاسلامية وقواعدها وهى لاتدرس في اوربا فما الذى تقيده من الذهاب الى هناك لتعيد دراسة بعض ما اعطيته لكم مضافا اليه القانون الادارى الفرنسى مثلا ولستم بحاجة اليه لاختلاف نظام الادارة هنا عن النظام المصرى وانت اذا اشتغلت في مصر الآن بالقضاء او المحاماة فانك تستفيد علما ومرانا اكثر مما تقيده باوربا في ثلاث سنوات او اربع .

وكان لتلك الكلمات من رجل عظيم احبه واحترمه وقع عظيم في نفسى فقلت له على الفور انى الآن وقد اقتنعت بقوله قد صممت على مزاوله المحاماة في مصر فشجعتنى وافترقتا .

في المحاماة

في المحاكم المختلطة :

حين اعتزمت الاشتغال بالمحاماة مفضلا اياها على التوظف بدا لى ان انخرط فى سلك المحاماة أمام المحاكم المختلطة لأزداد احاطة باللغة الفرنسية بعد أن نلت منها قسطا لا بأس به فى مدرسة الحقوق بجانب ما أفنته من مدرسة الحقوق الفرنسية وكنت أغشاها بعد انتهاء اليوم المدرسى من الرابعة بعد الظهر الى السابعة ولم انقطع عنها الا بعد أن أحسست بارهاق شديد خفت منه على صحتى .

وكانت المحكمة المختلطة ذات شأن عظيم ، لها مجالات قضائية واحكامها تعتبر نبراسا للمحاكم الأهلية ، وقضايتها الأجانب من كبار الأساتذة فى بلادهم أو من مستشارى المحاكم العليا فيها ، وكانت الحكومات الأجنبية تتبارى فى اختيار كبار علمائها لتولى القضاء فيها ، بينما الحكومة المصرية مع الأسف كانت تختار العاطلين من قضاتها للجلوس مع هؤلاء الكبراء الأجانب على منصة القضاء اللهم الا قلة من القضاة المصريين الأكفاء .

ويجب التنويه بان سمعة المحاكم المختلطة ماكانت تخلو من هنات ، فقد كانت تعتدى على اختصاصات المحاكم الأهلية وتتوسع فى اختصاصاتها بتفسيرات للقانون لا تخلو من خطأ كما كان شائعا ان قضاتها يتحرون العدالة اذا كان المتخاصمون امامهم ينتمون الى دولة واحدة اما اذا اختلفت الجنسية فان كل قاض اجنبى ينقلب الى قنصل لدولته يسعى فى الحكم لمصلحة مواطنيه واذا كان الخصم مصرية فالويل له اذ المعروف انه يكون ضحية لخصومه الأجانب .

ورأيت ان التحق بمكتب أحد كبار المحامين الأجانب للتمكن من اللغة الفرنسية فى المرافعة بنوع خاص ولتحصيل معلومات أغزر مما يكون عليه المحامى أمام المحاكم الأهلية . وكان المحامى البلجيكي الشهير « كارتون دى فيار » صاحب أكبر مكتب للمحاماة فى القاهرة ، فاتصلوا لى بالمرحوم أحمد بك فتحى زغلول وكان رئيسا لمحكمة مصر الأهلية ومن أشهر رجال القضاء فاتصل بدوره بالاستاذ كارتون دى فيار ثم صحبتنى الى هناك والحقنى بالمكتب وكان الافوكاتو « مرزباخ » هو نائب الاستاذ كارتون دى فيار فى مكتبه وهو الذى حل محله بعد وفاته .

وكان أكبر همى الاطلاع على مذكرات الاستاذ كارتون دى فيار قديمها وحديثها لأعرف ما فيها من مبادئ قانونية • ورافقته يوما الى المحكمة المختلطة وكان مقرها بالعتبة الخضراء حين ذهب ليقترع بنفسه أمام قاضى الأمور المستعجلة فى قضية رفعتها أميرة من الأسرة الخديوية ضد امرأة ايطالية استأجرت من الأميرة منزلا للسكنى فجعلته محل دعارة وقد طالب بإخراج المرأة الإيطالية من المنزل بعد أن قامت الأدلة على أنها استعملته فى غير حدود عقد التأجير وحضر عن الإيطالية محام ايطالى طلب تأجيل القضية لسبب قاهر هو أن موكلته حامل لا تستطيع مغادرة فراشها وليس فى مكنتها أن تدلى بملاحظاتهما وما كان الأستاذ كارتون دى فيار - رغم استعجال القضية - يستطيع معارضة طلب التأجيل لمثل هذا السبب • لكنى لاحظت أن سيدة فى الجلسة كانت كثيرة الاهتمام بالقضية فرجحت أن تكون هى المدعى عليها ولقت نظر الأستاذ كارتون دى فيار الى ذلك فطلب الى القاضى أن يسأل هذه المرأة عن علاقتها بالقضية فإذا هى المدعى عليها وليست حاملا وليست ضعيفة جاءت من منزلها وصعدت الى الدور الثانى بالمحكمة وكان محاميا غير صادق فيما اخترعه من سبب للتأجيل • ونظرت القضية وحكم فيها بطلبات الأميرة •

والحق أن هذا الحادث أثر فى نفسى وفى تقديرى لبعض المحامين فى المحاكم المختلطة • وبعد أشهر ثلاثة رأيت من الأوفق لى أن اذهب الى أسيوط موطنى وأمارس المحاماة باللغة العربية بعد ما تبين لى صعوبة منافسة المحامين الأجانب الذين احتكروا المحاماة فيها بلغاتهم الأجنبية •

فى المحاكم الأهلية

فى أوائل سنة ١٩٠٠ ذهبت الى أسيوط واشتغلت تحت التمرين بمكتب المرحوم حسين بك فهمى ولم يكن يحمل شهادة الحقوق ولكنه كان رجل خلق يتمتع بمركز لائق محترم ومن أشهر المحامين فى البلدة ولم يكن هناك من حملة الليسانس سوى المرحوم محمود بسيونى الذى تخرج قبلى بعامين ويتمرن هو الآخر فى مكتب حسين فهمى بك أما باقى المحامين فكانوا يزاولون المهنة بتصريح من لجنة امتحنتهم فى نصوص القوانين امتحانا سهلا ، وكان منهم النابه والعاطل وبعضهم من كتبة المجالس للغة أو ممن قضوا بعض الوقت فى الأزهر اما القضاة فكانوا خليطا من خريجي الحقوق - فى مصر أو أوروبا - أو ممن أمضوا بضع سنوات فى الأزهر وهذا الخليط يدل على أن مستوى القضاة لم يكن عاليا • ثم انضم الى

محامى أسيوط المرحوم مرقص حنا والأستاذ أحمد رمزى - المحامى الآن -
الذان تركا النيابة للاشتغال بالمحاماه .

ومثل هذا الوسط من محامين وقضاة كان يسمح بنبوغ المحامى فى
مهنته اذا كان متمكنا من اللغة العربية وعلى شىء من الذكاء دون حاجة
الى التعمق فى القانون والشروحات . ولهذا كان اكبر المحامين فى أسيوط
أقدرهم على الخطابة والتأثير .

وكان الجمهور لا يابه بالأمور القانونية وانما كان يعجب فى المحامين
بذلاقة اللسان ويزنهم بهذا الميزان ومن الوقائع التى لا أنساها والتي تدل
على عقلية الجماهير فى ذلك الزمن انى ذهبت الى محكمة ملوى الجزئية
موكلا عن شخص مدع بحق مدنى فى قضية جنحة ضد آخر زور عليه عقدا
ببيع قدر صغير من الأطنان . حضرت عن المجنى عليه مطالبا بتعويض
وكان محامى الخصم أضعف المحامين فى أسيوط حتى قيل فيه انه كان
عرضالحيا أمام المجالس الملقاة . ترافعت بما يقتضيه واجب القانون
وعرضت أدلة التزوير بايجاز وطلبت التعويض بعد الحكم على المتهم دون
ان اتعرض طبعا لشخصه أو أجرح عواطفه . ثم قام محامى المتهم وترافع
بصوت جهورى وباللغة العامية مراقبة طويلة ليس فيها شىء من الأدلة
على البراءة وجعل همه الطعن فى شخص موكلى المجنى عليه وقد حكم
القاضى بما طلبت من تعويض وبحبس المتهم ستة أشهر فكان ذلك نصرا
مبيننا لى . وذهب وكيلى يهنئ موكلى ثم رجع الى وأخبرنى ان الموكل
غاضب وانه كان يمتنى لو خسرننا القضية وجعلنا همنا فى المرافعة سب
المتهم وتجريحه فان هذا أفضل عنده من كسبها دون قذف المتهم وشتمه .

وأمر آخر اثر فى نفسى من مسلك بعض القضاة فقد كان يسكن بندر
أسيوط قاض من حملة الليسانس عين للفصل فى قضايا محكمة « أبى تيج »
وكان يذهب اليها بقطار الصباح ثم يعود . وذات يوم ذهبت وبعض
المحامين فى القطار الذى يستقله هذا القاضى وجلسنا فى نفس العربى التى
يجلس فيها وعلى مرائى منه لنتولى الدفاع فى قضايا مدنية ينظرها هو
هناك . ولم يكن بمحطة أبى تيج سوى عربى واحدة وكان اللائق ان يستقلها
القاضى الى المحكمة ثم تعود لنتقلنا اليها ، وكما كانت دهشتنا عظيمة
عندما رأيناها تعود بالقاضى نفسه بعد ان طلب القضايا وشطب قضاياها
لعدم حضور المحامين الذين لم يحضر موكلوهم اعتمادا عليهم . نعم
رجع القاضى الى المحطة وأخرج لسانه لنا تعبيرا عن انه لعب لعبته كى
يتمكن من ادراك القطار العائد من الجنوب ليكون فى أسيوط فى الساعة

الحادية عشرة صباحا وترتب على هذا التصرف اننا نحن المحامين دفعنا من جيوبنا رسوم اعادة القضايا التى حكم بشطبها وكان يمكن ان نكون عرضة للمؤاخذة اذا اشتكى ارباب القضايا واتهمونا بالاممال وعجزنا عن اثبات حضورنا رسميا فى قضاياهم .

هكذا كان يفعل بعض القضاة مغترين بسلطة خولها لهم القانون تسمح لهم ان يحكموا بالحبس اربعة وعشرين ساعة على المحامى نفسه بتهمة التشويش فى الجلسة أو القبض عليه اثناء المرافعة بتهمة الاعتداء على مقام القاضى . وقد استغل بعضهم هذا الحق فاوقف امامه فى محكمة اسيوط محاميا من اقدر المحامين واشرفهم هو المرحوم احمد محمد خشبة الذى أصبح بعد سنوات وزيرا - مهددا بحبسه ، وتكرر مثل هذا مع بعض المحامين حتى ضقنا ذرعا وانتهى الأمر بان اضرب المحامون مرة عن العمل وتركوا القضايا لاعتداء قاض على محام كبير بمحكمة ملوى وكان لهذا الاضراب اثره فى وزارة الحقانية وبين القضاة انفسهم حتى انتشعت هذه الغمة وصينت حقوق المحامين بقانون وأصبح القاضى يفهم ان المحامى انما هو زميله ونده وانتهى الأمر بان تبادل القضاة والمحاماة العون واصبح القاضى يشرف بان يصير محاميا كما نبغ من المحامين قضاة زانوا بقدرتهم وياتساع معارفهم مناصب القضاء حين شغلوها .

وفى بضع سنوات اصبحت فئة المحامين فى اسيوط من اقدر المحامين فى القطر المصرى ومن اكثرهم علما وكفاية بعد ان كثر عدد حملة الشهادات فيهم . ولا انكر ان المحاماة فى اسيوط كانت تدر على المحامين مغام كثيرة عقب تصفية المجالس الملغاة وتحويل قضاياها الكثيرة الى المحاكم وكانوا جميعا فى بحبوحة من العيش ومكاتبهم عامرة بالقضايا والمتقاضين .

فى المحاكم الشرعية

فى سنة ١٩٠٠ وأنا ازاول المحاماة بمكتب المرحوم حسين بك فهمى قيدت اسمى محاميا امام المحاكم الشرعية وكلفنا صاحب المكتب ان نباشر انا والمرحوم محمود بسيونى قضية امام محكمة اسيوط الكلية الشرعية للدفاع عن سيدة كانت ناظرة وقف زوجها ضد مدع من الوجهاء ومن اقارب صاحب الوقف بطلب عزلها عن النظر لخيانة ادعاها .

حضرنا امام المحكمة وكانت تشكل من رئيسها ومفتى المحكمة عن يمينه وأحد القضاة عن يساره وقام محامى المدعى بشرح ادعاءه ويطلب عزل موكلتنا . وطال الاملاء من المحامى الشرعى وأحسن رئيس المحكمة بشئ من الظما وبدل ان ينادى الحاجب بدق الجرس - وهو فى نظره مكروه شرعا - صفق اثناء المرافعة فحضر الحاجب فطلب اليه احضار ثلاثة اكواب من شراب الخرنوب ليطفىء هو وزميلاه ظماهم وشربوا هنيئا بصوت مسموع . وشكره زميلاه على اريحيتيه فاستغفر الله واضاف انه سيحضر لهم غدا ان شاء الله شراب السوييا . واستمر محامى المدعى الى ان حان وقت الظهر فصفق الرئيس وحضر الحاجب فطلب منه احضار الطست والابريق وجعل يتوضأ على مقربة منا فى الجلسة ، ولاحظ عضو اليسار ما عرانا انا ومحمود بسيونى من استغراب لترك الرئيس كرسيه وقت المرافعة وناداه وهو يتوضأ وقال له يافضيلة الرئيس ربما يقال انك تركتنا وقت المرافعة فاجابه رحمة الله انا لست معكم والبركة فيكم واستمر فى وضوئه ثم اخذ يصلى فما كان من عضو اليسار الا ان نهض وجلس فى كرسي الرئيس ليتولى الاشراف على المرافعة وترك مكانه شاغرا . ثم بدا على عضو اليمين شئ من الاعياء والكسل وداعبه النعاس فكان يفتح عينيه ويغضضهما تباعا لارتفاع صوت المحامى وانخفاضه وبذلك اصبحت المحكمة مكونة من عضو واحد هو عضو اليسار الذى جمع فى شخصه الهيئة كلها . ثم ان عضو اليسار هذا جعل يساعد محامى المدعى فى التعبير بما اقتعنا بمآلاته له . وكل هذا فيه مفاجأة لواجب القاضى وعدل المحاكم فضلا عن ان هذه محكمة شرعية يجب ان تكون اسمى من غيرها لأنها تنطق احكامها باسم الله الرحمن الرحيم وبقوة الدين والايمان واعتقدت بضرورة رد المحكمة طبقا لقانون المحاكم الشرعية نفسها لكنى لحدائثه عهدى بالحماة رأيت تكليف محمود بسيونى وله فى المحاكم اكثر من سنتين ان يتقدم هو بطلب الرد والاحت عليه حتى تشجع وطلب فى استحياء الى القاضى ان يسمح له بقبول طلب وارد فى القانون وفهم القاضى الغاية فبادره بقوله: ما الذى تطلبه ؟ فأجاب محمود بسيونى بان القانون يا فضيلة القاضى يقرر فى المادة كذا ما يأتى ٠٠ وقرأ عيله نص المادة ، وعضو اليمين فى سباته فما ان سمع عضو اليسار ذلك حتى قال : ما هذا يا محمود بسيونى ؟ هل يصح هذا والدك صديقنا ٠٠ فأجابه بان هذا امر قانونى يا فضيلة الشيخ فقال : قل ماشئت . سطرنا هذا الرد فى محضر الجلسة ثم استمعوا الى دفاعنا وانتقلوا للمداولة وبعد بضع

دقائق حكم اصحاب الفضيلة برفض الرد ويعزل موكلتنا من النظر . ثم ذهب عضو اليسار الى منزل الوجيه المدعى يهنئه بالحكم وتعشى معه في داره .

ولم يكن منى بعد الذى رأيتة سوى أن قدمت طلبا بنقل اسمى من جدول المحامين الشرعيين الى جدول المحامين غير المشتغلين فيها ونحمد الله فقد ألغيت المحاكم المختلطة واندمجت المجالس الحسبية والمحاكم الشرعية والمجالس المالية في المحاكم الوطنية .

الزواج

في سنة ١٩٠٣ تقرر قبولى محاميا أمام محاكم الاستئناف ، ولم يكن يشاركنى هذا الامتياز سوى اثنين أو ثلاثة من المحامين القدامى غير الحاصلين على شهادة الحقوق فأتسع نطاق عملى .

ورغب أهلى في تزويجى وترددنا كثيرا في اختيار الزوجة وبحثوا في بندر اسبوط وضواحيه ثم عزموا على البحث في القاهرة فاستأجر أبى منزلا في شارع جامع عابدين نزل فيه أفراد عائلتى نحو ستة أشهر وكنت قد طلبت اليهم الا يتعجلوا والا يجعلوا لثروة أسرة الزوجة أو لارستقراطية أهلها دخلا في اختيارها بل يجب أن تكون من عائلة حسنة السمعة وان تتفق وطبعى في الحياة .

وشاءت الصدفة أن اتصل في اسبوط بمفتش احدى الشركات ويموظف في وزارة الأشغال يأتى اسبوط لما لفحص الآلات البخارية ، وكان الأول من اقارب الأسرة التى صاهرتها والثانى صديقا لها وجارا ، واقترحا على والدى مصاهرتها ، ثم اتصلوا بوالد العروس وحصل التزاور بين أفراد أسرتى في القاهرة وبين تلك الأسرة ، وتمت الخطبة بين والدى وبين والد العروس .

وهنا قامت مشكلة هى أن التقاليد في القاهرة تعطى العروس الحق في رؤيتى من خلال النافذة الخشبية دون أن أراها ، واعترضت وأنا في اسبوط على أن ترانى دون أن أراها وبعد أخذ ورد أقنعتها والدها بأن تطمئن لأنه رأتى بنفسه .

ولقائل أن يقول أن هذا التقليد عقيم ، إذ كيف يرتبط اثنان برباط الزوجية دون أن يرى أحدهما الآخر ودون أن يقف أحدهما على طباع الآخر قبل الزواج ، ولهذا التقليد القديم انصاره الى الآن وخاصة في الوجه

القبلى وهم يقولون أن البنت يجب أن ترضع لمشيئة أبيها ، فهما أقرب الناس إليها وأحرص الناس على سعادتها وأقدر منها على تقدير مكانة الزوج وأهليته دون تأثر بعاطفة الحب والغرام التى قد تطغى على التقدير الصحيح .

ويقولون أيضا أن الحب المتبادل بين الخطيبين قد يطفىء الزواج لهيبه ، أما الزواج بهذه الطريقة فالحب يبدأ بالزواج نفسه ، ويسوقون الأدلة على ذلك بما يشاهدونه في كثير من حالات الزواج على الطريقة الأوروبية .

تلك أقوال لا أحيدها ولا أعارضها وإنما هى تقاليد متوارثة ربما اقتبسناها من بعض البلاد الشرقية ورسخت في نفوسنا وخاصة في بلاد الصعيد حتى أصبح من العسير الفكك منها وواضح أنها تغاير التقليد الغربى كما أنها تخالف ما يراه الشرع من أباحة رؤية الزوج وجه خطيبته ويديها وسماع صوتها والزمن كفايل بمعالجة هذه الحالة .

وقد بلغ من تحكم هذه التقاليد في الصعيد وقت زواجى ان صديقا حميما لى من علية القوم واثريائهم تزوج بصعيدية من طبقته من بلدة تجاور أسيوط ، تزوج بها دون أن يراها ، وأقامت معه في منزل الزوجية بيندر أسيوط ولا تخرج منه ولا تبادل أترابها الزيارات ، وإذا رغبت في زيارة أهلها أقلتها ليلا الى قريتها عربية أسدلت على نوافذها الستائر ثم ترجع ليلا على نفس الحالة ، وأغرب من ذلك أن شقيقه وزوجته كانا يسكنان معهما في منزل واحد ومع ذلك لم ير أحد الشقيقين زوجة أخيه . وكان صديقى يحبذ هذا التقليد ولا يرى مبررا لأن يرى زوجة أخيه أو ان يرى شقيقة زوجته .

ومما يثير العجب أن تلك الزوجة التى لم تكن تبرح منزلها قد تبذل مسلكها بعد التطور السريع في حالتنا الاجتماعية ، فأصبحت سافرة ، واندمجت في الجمعيات الخيرية وصارت عضوا بارزا فيها تتصل بالسيديات والرجال ، ولم يثر ذلك أية غرابة بين الناس تأثرا بالتقاليد الحديثة ، وكذلك زوجتى أصبحت سافرة وعضوا في جمعيات خيرية وهى الاتحاد النسائى (٧) من أيام المرحومة هدى شعراوى .

(٧) هى السيدة/ احسان أحمد .

ويبدو أن تطورنا كان سريعا بعد السفور الذى بدأ فى أيام الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والذى نادى به المرحوم قاسم أمين من قبل ونرجو الله ألا تقضى هذه الحرية على تقاليدنا القومية الطيبة ، وأن يقترب تقدم المرأة بالمعرفة والخلق القويم حتى يصبح لنا تقليد قومى عام لا شائبة فيه يشخص قوميتنا لا تقليدا نتلقفه من هنا وهناك يجعلنا والعياذ بالله كالغرباب الذى أراد أن يقلد الطاووس فلم يعد طاووسا ولم يبق غربابا .

ومن غريب تقاليدنا المصرية أن والدى هو الذى قام عنى بدفع المهر رغم علمه بأن المحاماة كانت تدر على ربحا وفيرا . وأغرب من ذلك أنه بنى على نفقته جناحا خاصا لسكنائى يتصل بمنزل الأسرة كذلك هو الذى عقد العقد نيابة عنى كما ناب والد الزوجة عنها . ثم هو الذى نقل العروس ومن معها من القاهرة .

وعندما وصلت العروس المحجبة الى أسيوط استقبلها اصدقائنا تتقدمهم الموسيقى واصطف الهواة على خيولهم بفناء المحطة ومشوا فى مقدمة الزفة يرقصون بخيولهم والأصدقاء يستوقفونهم ويقدمون لهم الشربات الى أن اوصلوا العربية المسدلة الستائر الى المنزل . ثم كانت ليلة الفرح أحيائها مغن حضر بتخته من القاهرة وعائلة شهيرة جاءت فى نفس القطار لتزف العروس . وكان زواجنا بحمد الله زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة إذ عقد العقد فى ١٠ مارس سنة ١٩٠٤ فى بيتنا بأسيوط .

علاقة الولد بأبيه

بقيت فى منزل الأسرة لا اساهم فى نفقات البيت رغم ايرادى كمحام - الا بقدر ضئيل ، وهذه العادة لا تفضل العادة الغربية التى تحبذ الاستقلال والسكنى المنفردة مع استبقاء رابطة الود بالوالدين والأهلين .

لقد بهرتنى حادثة رايتها حين كنت فى الولايات المتحدة استشفى سنة ١٩٤٧ تظهر بوضوح الفارق العظيم بين ما نحن عليه فى الشرق من عادات وما عليه الغرب وخاصة أمريكا . فقد دعانى ذات ليلة أحد اصهارنا وكان فى بعثة زراعية يدرس فى جامعة باحدى البلاد القريبة من بحيرة متشيجان ، كما دعى معى عميد

كلية الزراعة هناك • وصهرنا هذا كان يسكن طابقا من مبنى يملكه امريكى يشغل الطابق الأول منه • وبعد تناول العشاء صعد الينا الفتى هو ابن صاحب المبنى ، وطلب الى عميد كلية الزراعة أن يستخدمه للعمل فى مزارع الكلية فسأله العميد عن سنه فقال أربعة عشر عاما • فأخبره العميد بأن القوانين لا تسمح باستخدام من لم يبلغ الخامسة عشر ويمكنه أن يرجع اليه بعد عام للنظر فى أمره • وسأل صهرى هذا الفتى عن سبب طلبه الاستخدام بأجر • فأجاب أنه وهو تلميذ يريد أن يربح ما يخرجه لمستقبله حتى يتمكن حين يبلغ الثامنة عشرة ويلتحق بالجامعة أن يدفع مصاريفها ، فذكر له قرييى أن والده ثرى يملك عمارة ومصنعا للأخشاب والأثاث (الموبيليات) ، ويمكنه أن يدفع له بيسر نفقات الجامعة فأجابه الصبى : اليس من العيب أن أحمل والدى نفقات الكلية بينما أنا قادر على العمل بعد الظهر وادخار هذه النفقات ؟ •

وتركت كلمات الفتى فى نفسى أثرا عميقا ، وتجسم أمامى الفارق الشاسع بين ما هم عليه فى أمريكا وما نحن عليه ، وتذكرت كيف يتوكل شبابنا على آباءهم فى نفقات المدارس والجامعات بل كيف يأخذون من آباءهم نفقات بعد التخرج من الجامعات وبعد التوظيف والزواج وبعد أن يصبح الواحد منهم رجلا له إيراده ومسئولا عن حياته •

ويظهر أن حالتنا هذه متأثرة برواسب قديمة انحدرت الينا من النظام القبلى القديم وكمنت فى أعماقنا • ولعل متاعب العيش وانتشار العلم ينتهيان بنا بعد زمن الى شىء من الاستقلال الذاتى ، فيحس الفرد بأنه مسئول عن نفسه ويحفزه هذا على العمل فيزيد النشاط ويزداد التفكير ويزداد الانتاج وتقرب من تلك الأمم النشيطة التى تستقل كل مرافق الحياة أحسن استغلال •

كثيرا ما نسمع أن اصحاب الملايين فى أوروبا وأمريكا يدفعون بأولادهم الى المصانع وغيرها كعمال أو كموظفين بأجر يتناسب ومؤهلاتهم يزداد بحسب ما يستحقونه فإذا جاء الوقت الذى يحلون فيه محل والديهم كانوا اكفاء قادرين على حمل الأعباء وصانوا مؤسساتهم ثم سلموها لأبنائهم من بعدهم فيستمر مجد العائلة وتبقى على الزمن ، بعكس ما نراه فى بلاد الشرق من تدهور بيوت الصناعة والتجارة وانحلال الأسر بعد موت مؤسسها العصاميين لأن أبناءهم من بعدهم عجزوا عن الاحتفاظ بها فانهارت وضاعت • والذنب فى ذلك يقع على الآباء الذين أهملوا أبناءهم

ولم يدفعوا بهم الى المدارس والمؤسسات العلمية والصناعية كى يشبوا مزودين بالعلم والمعرفة مقدرين لواجباتهم ومسئولياتهم . وكل منا يذكر عائلات من حوله ضاعت بهذا الهمال وانتهى امرها واصبحت في خبر كان .

وفاة والدى

نكرت ان والدى اشتغل بالزراعة والصناعة فقد انشا في بندر اسيوط مصنعين لطحن الدقيق وصنع الثلج وامتلك مساحة من الأطنان الزراعية منها قدر لابس به يحيط بجزء من بندر اسيوط ، ويصلح لاقامة المباني كما اشترى أطيانا بورا لاصلاحها - ويظهر ان اصلاح الاراضى البور متوارث فينا - وهكذا اتسع مجال نشاطه وتشابكت اعماله وارتبط نتيجة لذلك ببعض البنوك واصبح مدينا لها فلما حدثت أزمة سنة ١٩٠٦ وكانت مفاجئة طاحنة عانى كغيره كثيرا من الصعوبات . وقد توفى في ٧ مايو ١٩٠٧ واقيم الماتم ستة أيام في اسيوط كما هى العادة في ذلك الحين . وكان على ان انفرد بحمل العباء بعده لأن اخوتى كانوا تلاميذ صغارا وثانى يوم الوفاة خاطبني أحد رجال البنوك وأخبرني ان والدى مدين بسند وطلب الى توقيعه لأضمن بشخصى دفع المبلغ في ميعاده ، وفعل غيره مثل ذلك ، فعجبت لمسلكهم وطلبت اليهم أن يصبروا حتى تتم أيام الماتم .

وفي هذه الاثناء جاءنى أحد وجهاء اسيوط وكان صديقا لوالدى كما كان من عملائي كمحام ونصحني بالامتناع عن توقيع أية ورقة لدائتى والدى قائلا ان حرصه على مصلحتنا يدفعه الى التشديد على في ذلك فقد تكون ديون والدى كثيرة وهو يخشى ان تذهب الديون بالتركة كلها وأنا وان وقعت أصبحت مسئولا بثروتى الخاصة عنها فلاداعى لأن أورط نفسى في هذا المازق واشغل نفسى بمسئوليات هذه التركة المثقلة بينما انا قادر على ان أعيش انا واخوتى وابنائى في راحة وطمانينة بما حبانى الله من مكتب يدر على أرباحا وفيرة ورجائى أن أحصى الديون ثم أفكر كثيرا فيما يجب اتخاذه فقد تكون النتائج وخيمة اذا انا ضمنت بشخصى دفع الديون .

ومع اعتقائى بصدق رغبته في تجنبينا أخطارا مالية فقد قلت له : اننى سأوقع سندات الدين ثم أفكر بعد ذلك فدهش وسأل : كيف تفكر بعد التوقيع وماذا تكون فائدة ذلك ؟

فاجبته بان أبى ترك لى ثروة لا أعرف قيمتها كما ترك سمعته فكيف اتحلل من المسئولية المالية - اعتمادا على القانون الذى لا يلزم الوارث

الا بمقدار ما يرثه مع أن سمعة أبى لا تفارقنى ولا تفارق العائلة فهل ترضى أن أكون جحودا وأن أمس سمعته وسمعتنا بالتهرب مما تعاقده عليه ؟ وكيف يمكن أن أحتمل المناداة باسم الوريثة في المحاكم أو بيع منزل الأسرة ؟ اننى أفضل أن أضمن الديون ولو ضاعت ثروتى الشخصية ، لا لأحتفظ بمال وانما لأحافظ على سمعة أبى الذى اتفق على من ماله وأحسن تربيته حتى أصبحت محاميا مرموقا كما تقول فقال : أنت حر فيما تفكر فيه • ولكننى أدبت واجب النصيحة • وبعد انتهاء أيام الماتم وقعت بضمانتى الشخصية ومستوليتى وحدى على كل ما تعاقده عليه والدى من ديون •

وعينت وصيا على اخوتى الصغار ووكيلا عن والدى وأختى وجعلت أسدد الديون من مالى الخاص ومما بعته من أطيانى ومن بيع بعض أملاك أبى الى أن سددت كل المطلوبات ثم استرددت ما دفعته من التركة •

وكان أبى قد تعاقده لمصلحتى - منذ كنت تلميذا - مع شركة تأمين بمبلغ أربعة آلاف جنيها لمدة عشرين سنة وتولى هو دفع الأقساط ، فلما وإفاه الأجل استعمرت في دفع الأقساط الباقية وبعد استلامى التأمين دفعت لأهلى ما خصهم في جميع ما دفعه والدى عنى •

كذلك كان رحمه الله قد رفع قضية شفعة يطالب فيها بحديقة اشتراها عمدة أسيوط المرحوم عيد الرحمن النميسى باشا وكان صديقا لوالدى ثم تنكر له • فكلمته تليفونيا برغبته في زيارته وكانت مفاجأة له ، وذهبت الى منزله وكان يضم جمعا وقلت له اننى أعرف ما كان بينك وبين والدى من صداقة قديمة طال أمدّها وأنكر كيف كنت تدللنى وأنا طفل وتركبى جوادك أيام مولد سيدى جلال الدين السيوطى - وهو المولد الكبير في أسيوط - وطرا بينك وبين والدى سوء تفاهم ، وأنا أرث أبى فيما ترك لكنتى لا أرث العداوة بينك وبينه وتأييدا لذلك أقرر لك انى عن نفسى وباعتبارى وكيلا ووصيا على ورثة أبى قد تنازلت عن القضية الأهلية والمختلطة وانى اتحمل جميع مصاريف القضيتين ولا اطالبك بشئ • ما دفعه والدى • فدهش وقال : حتى المصاريف هذا لا يمكن • قلت : أحضر ورقة ودواة ، وكتبت تنازلى وتنازل أهلى - دون أن استشيرهم - عن القضيتين • وحاول أن يدفع المصاريف فلم أقبل ثم انصرفت • ومن هذا الوقت أصبح صديقا لى الى أن توفى رحمه الله • وقد وافق أهلى فيما بعد على هذا التنازل بلا تردد •

تكوين احزاب سياسية بمصر

لم تعرف مصر الأحزاب السياسية بالمعنى المعروف قبل الاحتلال وبعده بسنوات . وانما كان فيها شعور شعبى يتزعمه أمثال المرحوم السيد عمر مكرم أيام الحملة الفرنسية . كما تملك نفوس المصرى شعور شعبى أيام اسماعيل باشا وتوفيق باشا تزعمه رجال من أمثال المرحوم السيد جمال الدين الأفغانى ، ثم كانت فترة التهب فيها هذا الشعور بزعامة أحمد عرابى والجيش المصرى ، فقامت ثورة كان من نتيجتها أن لجأ الخديو توفيق هو وشيعته الضئيلة الى الانجليز وانتهى الأمر بان ضرب هؤلاء الاسكندرية واحتلوها فى ١١ يوليو ١٨٨٢ ثم زحفوا الى القاهرة ودخلوها فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ثم احتلوا القطر المصرى بأسره .

بعد ذلك أخذ الشعور القومى يستيقظ وبدأ يلتهب بسبب الاحتلال ويسبب ما قام به المحتلون وأذنانهم من أعمال منفرة ومكئدة تقع آثارها على الشعب مما سنذكره فيما بعد . وقد بذل المرحوم مصطفى كامل جهودا ألفت صحته وهو فى مقتبل العمر ، وأصبح بذلك زعيما شعبيا وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والفرنسية والانجليزية باسم اللواء المصرى ثم انشأ الحزب الوطنى ١٩٠٦ (٨) وبعد ذلك تألف حزب الاصلاح فى ابريل ١٩٠٧ ، ثم حزب الأمة فى سبتمبر ١٩٠٧ (٩) وكانت جريدة « المؤيد » لسان حزب الاصلاح . وجريدة الجريدة لسان حزب الأمة . والذى يعنينا هو ان نتعرف الأسباب التى دعت الى تكوين هذه الأحزاب وكيف تكونت وممن تكونت .

الحزب الوطنى :

أما الحزب الوطنى - أى حزب مصطفى كامل - فقد كان الرأى العام فى تلك الأوقات يفهم أنه يسعى فى اخراج الانجليز بلا قيد او شرط على أن تبقى السيادة الرمزىة للمسلطنة العثمانية أى لخليفة المسلمين . ولم ير

(٨) الثابت تاريخيا أن الحزب الوطنى لم يؤسس فى عام ١٩٠٦ ، فقد ألقى مصطفى كامل خطابا فى ٢٢/١٠/١٩٠٧ ، أعلن فيه برنامج وميلاد الحزب الوطنى . ثم انعقدت أول جمعية عمومية فى ٢٧/١٢/١٩٠٧ ، وتم انتخاب مصطفى كامل رئيسا للحزب ، ومحمد فريد وأحمد فائق وكيلين للرئيس .

(٩) عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، آداب القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٤٩ - ٥٣ .

(٩) أعلن قيام حزب الأمة فى ٢١ سبتمبر وحزب الاصلاح علم المبادئ الدستورية فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ (يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٥٥) .

الحزب الوطنى بأما من الابقاء على هذه السيادة الرمزية لأنها لم تكن ذات سلطة فعالة فى مصر حتى قبل الاحتلال . ولم يكن على مصر سوى ان تدفع جزية لسلطان تركيا رضى المسلمون باحتمالها مؤقتا خشية ان تنضم تركيا الى الانجليز فى تثبيت الاحتلال ، ولكى تبقى تركيا - صاحبة السلطة الشرسية الرمزية على البلاد - مع كتلة الدول التى تعارض الاحتلال ومنها فرنسا ، وكان يرجى من وراء معارضة هذه الكتلة تحقيق الجلاء عن مصر . وكان يشايح مصطفى كامل جميع الشبان المثقفين من تعلم منهم فى مدارس مصر أو فى معاهد أوروبا .

حزب الاصلاح :

اما حزب الاصلاح فقد عرف عنه انه ألف ليحافظ على مركز الخديو ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديو بعد ان تم الائتلاف بينه وبين سير « جورست » المعتمد البريطانى ، ويعد ان شاع ان الخديوى انقطعت صلاته بمصطفى كامل . ولا يخفى ان الشيخ على يوسف - زعيم حزب الاصلاح - كان ازهريا معهما وكان يعاونه فى تحرير جريدة « المؤيد » بعض الأزهريين ، بل ان الكثير من انصار السراى وحزب الاصلاح كانوا من هذا الطراز . ورجال الدين فى كل بلد يناصرون غالبا الفرد الحاكم وربما يكون سبب ذلك انهم ليسوا من ارباب السياسة أو انهم يؤثرون طمأنينة العيش أو رفعة الشأن فى ظله ، اضاف الى ذلك ان الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات أو مرتبات كانت فى يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء ، فكان الخديو مطلق اليد فى هذا كله باعتباراه ناظر الأوقاف المصرية ، ومن الانصاف ان نذكر ان جريدة «المؤيد» كانت غنية بالمواد العلمية والثقافية ، وانها كانت تتناصب الانجليز العداء وقت ان كان سوء التفاهم قائما بين الخديوى واللورد كرومر . فلما عزل اللورد وتصافى الخديو مع سير ، جورست ، خلفه لان اسلوبها مع الانجليز .

حزب الأمة :

اما حزب الأمة فكان معروفا عنه كراهيته لطغيان السراى وسعيه فى منع استبدادها والحد من سلطانها ، ورغبته فى النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات ، وحرصه على المطالبة بالدستور ، كى يصل الى تأليف برلمان - متفقا فى ذلك مع ما ينادى به الحزب الوطنى -

تضيق السلطات في يده ، وبذلك ترتفع الأمة وينضج وعيها وينبع من بينها الكثيرون ، ويأتي يوم تحقق فيه مصر استقلالها دون ظفره ودون التجاء الى الاخلال بالنظام . وكان المهيمون على حزب الأمة من سرادة الشعب ووجهاته امثال رئيسه المرحوم محمود باشا سليمان والمرحوم علي شعراوي باشا والمرحوم حسن عبد الرازق باشا والد الشهيد حسن عبد الرازق باشا . ولا يظن فيهم انهم يسعون الى الحكم وكان يطلق عليهم اصحاب المصالح الحقيقية . كما كان يرأس تحرير جريدتهم « الجريدة » الاستاذ احمد لطفي السيد (١٠) .

انضمامي الى الحزب الوطني

مات مصطفى كامل في ١٩٠٨ وكان موته ماتما عاما . وقد شعر الناس ان انصار هذا الحزب كانوا مخلصين لمبادئهم راغبين في جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزا ، وكنت انا من انصار هذا الحزب ، ثم اندمجت فيه بعد وفاة مصطفى كامل بقليل ، وساهمت في انشاء مطبعة جديدة لجريدة « اللواء » واصبحت صديقا للمرحوم محمد فريد ، كما اصبحت عضوا في مجلس ادارة الحزب ، فكنت احضر جلساته في القاهرة ثم ارجع الى مقر عملي في اسبوط .

سفرى الى الاسكندرية

بعد قيام الدستور في تركيا ١٩٠٨ ، اقمنا مهرجانا كبيرا في بندر اسبوط طاف بالمدينة ، كما اقمنا سرادقا القيت فيه الخطب ، وكنت فيه من الخطباء . ثم قرر الحزب الوطني سفر فريق من اعضائه الى تركيا لتهنئة رجال الثورة بالدستور فسافرت في صيف ١٩٠٩ مع المرحوم محمد فريد

(١٠) ولد عام ١٨٧٢ وتوفي ١٩٦٣ . حصل على ليسانس الحقوق عام ١٨٩٤ ثم التحق بخدمة القضاء وترقى فيه الى وظيفة مساعد نيابة عام ١٨٩٦ فوكيلا للنيابة واستقال من منصبه عام ١٩٠٥ . اشتغل بالسياسة حيث شارك في تأسيس حزب الأمة . وتولى رئاسة تحرير « الجريدة » (١٩٠٦ - ١٩١٤) . عاد للعمل بالقضاء ثم عين مديرا لدار الكتب (١٩١٥ - ١٩١٨) فمديرا للجامعة المصرية ١٩٢٥ فوزيرا للمصروف ١٩٢٨ . عاد الى ادارة الجامعة ١٩٣٠ ثم استقال عام ١٩٣٢ . وفي يولية ١٩٣٨ عاد للمرة الثالثة مديرا للجامعة . عين عضوا بجميع اللغة العربية ١٩٤٠ فرئيسا له (١٩٤٥ - ١٩٦٣) . عين وزيرا للخارجية عام ١٩٤٦ فنانبا لرئيس الوزراء وعضوا بمجلس الشيوخ . شارك في عدة مجامع وجمعيات علمية . ترجم لارسطو فيلسوف اليونان . نال جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية عام ١٩٥٨ . (محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة . ص ٦٢) .

بك رئيس الحزب وبعض الأعضاء في باخرة الى « الآستانة » . وكان في استقبالنا بعض رجال الحكومة العثمانية ونزلنا في فندق « بيرابلاس » .

وبعد وصولنا بيوم أو يومين ذهبنا الى البرلمان اثناء انعقاده وكان يدعى بمجلس المبعوثان ، يرأسه رجل مهيب الطلعة طويل القامة اسمه أحمد رضا بك . وقد املسنا في لوج السفراء ، وهناك رايت أعضاء المجلس خليطا من رجال يختلطون في الزي واللغة والعنصر ، فمنهم التركي واليوناني والأرمني بملابسهم الأفرنجية ، وفيهم العرب من حجازيين ونجديين ويمنيين بملابسهم الوطنية يتشجون بالعبادة والعقال . وسمعت اثناء الجلسة عضوا من العرب يسأل زميله عما يدور في المناقشة لأنها كانت باللغة التركية وهو لا يفهمها ، وكان موضوعها كما عرفنا هو احتجاج نفر من الأعضاء اليونانيين على مشروع قانون يجعل للدولة حق مراقبة المدارس سواء كانت يونانية أو غيرها .

وبعد قليل رأى رئيس المجلس تكريما لنا ان يرفع الجلسة ، ودعانا لمقابلته في مكتبه ، واستقبلنا أحسن استقبال ، وقدم لنا وزير المالية « جاويد بك » قائلا : اقدم لكم وزيرنا الشاب جاويد بك وهو من «الدونمة» أى اليهود الذين طوردوا في اسبانيا وآوتهم تركيا وسكن غالبهم في مقدونيا واعتنقوا الاسلام ، وكان هذا الشاب يشتهر بالكفاءة في الشؤون المالية .

ثم زرنا بعض الوزارات، وكنا نقابل فيها بحفاوة وتكريم ، كذلك دعينا لشاهدة عرض عسكري في ميدان « تقسيم » حضره السلطان محمد رشاد الخامس - الذى خلف السلطان عبد الحميد - وطاف بوحدات الجيش في عربتيجرها جوادان . وبدأ لى أن أזור وزير الحربية الجنرال محمدشوكت باشا الذى قاد جيش الثورة أيام عبد الحميد وزحف من مقدونيا ودخل الآستانة ظافرا ، وهو عربى عراقى . زرته في وزارة الحربية فوجدته رجلا نحيفا حاد البصر ذكيا متواضعا ، رحب بى أيما ترحيب ، ودار بيننا الحديث في موضوعات شتى منها مسألة سكة حديد الحجاز ، فانتقد النفقات الباهظة التى صرفت على انشائها ، وكان من رأيه أن يكفى بحد خط حديدى من ينبع الى المدينة المنورة وآخر من جدة الى مكة المكرمة ، عوضا عن انشاء سكة طويلة من دمشق الى المدينة أو مكة يتعذر صيانتها لطولها وتعرضها للعواصف الرملية ، وتؤثر على أرزاق الفقراء الذين يعيشون على القوافل . ولفت نظرى أدبه الجم حين ختم نقده هذا بقوله : « ولكن هذه كانت ارادة حضرة شاهنشاه السلطان المعظم » ويقصد بذلك السلطان المعزول ولم يمنعه عزل الخليفة من الاحتفاظ له بكرامته ، وهذا يدل على ان هذا الثائر كان من طبقة راقية .

أقمنا في الآستانة عشرين يوما زرنا فيها جزءا من آسيا الصغرى على ضفاف البسفور . ولم تبهرنى الآستانة لأنها لم تكن أكثر روعة من القاهرة لا في مبانيها ولا في شوارعها ، كما لاحظت كثرة الكلاب في شوارعها . ولم تبهرنى قوة جيش أو حسن هندام يمتاز عن جيش مصر وإن كان الجيش التركى أكثر عددا . ولاحظت أن الشعب كان خليطا من الأتراك والروم والعرب والأرمن وغيرهم مما جعلنى أعتقد أن الدولة غير مستقرة وأنها مقبلة على أحداث يتعذر التغلب عليها فوقما كنت أعرفه من أن سلطان تركيا كان يلقب بالرجل المريض . واعتقدت أن بقاء اسطنبول ومضايقتها في يد الأتراك مع وجود القوة الروسية الهائلة بجوارها مرجعه تنازع الأوروبيين فيما بينهم ، لا القوة الذاتية لتركيا .

ثم رجعنا الى مصر نعمل في الحزب الوطنى ولجانته .

في الجمعية التشريعية

قامت في مصر حركة وطنية تطالب بقيام دستور وبرلمان والغاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أوجدهما الاحتلال (١١) . اوشدت الحركة الى أن اضطر المسيطرون على الحكم الى التفكير في ايجاد هيئة تحل محل الهيئتين المذكورتين تكون أوسع اختصاصا . لكنهم لم يريدوا إقامة برلمان بالمعنى الصحيح ، أو وضع دستور يعطى للأمة حقوقها كاملة ، فعمدوا الى انشاء مجلس باسم « جمعية تشريعية » وقد رايت أن أرشح نفسى لعضوية هذه الجمعية نائبا عن بندر اسبوط باعتبارى محاميا فيه ومن أهاليه .

(١١) عرفت مصر النظام النيابى بانشاء مجلس شورى النواب في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ في عهد الخديوى اسماعيل . ولا ذلك انشاء مجلس النواب بموجب أمر حال صادر في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ وبدا اجتماعاته في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وفي ٢٦ مارس ١٨٨٢ عقد آخر جلساته وذلك بسبب أحداث الثورة المرابية والاحتلال البريطانى .

في أول مايو سنة ١٨٨٢ صدر أمر حال بالقانون النظامى ، وقد انشئ بموجبه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

في أول يولية سنة ١٩١٣ صدر القانون النظامى الذى انشئت بموجبه الجمعية التشريعية وقد عقدت أول اجتماع لها في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ وانقضى دور انعقادها في ١٧ يولية سنة ١٩١٤ وكان الاخير بسبب قيام الحرب العالمية الأولى - وما تلاها من فرض بريطانيا الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وأحداث ثورة ١٩١٩ .

ظلت أعمال الجمعية التشريعية معلقة حتى صدور دستور ١٩٢٣ في ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣ وبشكل بموجبه البرلمان مجلسيه : الشيوخ والنواب . وقد ظل هذا النظام النيابى حتى ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

وزاحمنى في الانتخاب وجيهان يكبرائنى سنا ومن اسرة لها مقامها هناك هى اسرة خشبة ، وكانا من اصدقاء المرحوم والدى وشجعنى على مزاحمتها ما تمتعت به من مركز ملحوظ في مدينة اشتغلت فيها محاميا ثلاث عشرة سنة .

ولهذا الترشيح قصة طريفة لآباس من ايرادها . فقد كانت مصر في تلك الاوقات اى في سنة ١٩١٢ تحت الاحتلال البريطانى كما نعلم ، وكان اللورد كتشنر المعتمد البريطانى في البلاد له شهرة واسعة ومقام ملحوظ في العالم كله وفي انجلترا بنوع خاص . كان جنديا وسردارا للجيش المصرى ، أعاد فتح السودان ، وطبقت شهرته العالم في حرب الترנסفال ضد البوير . ورجل كهذا مكلل باكاليل النصر وله شخصيته العسكرية لا يستغرب وقد عين معتمدا لبلاده فيمصر أن يصبح الحاكم بأمره فيها خاصة وقد انبث المفتشون الانجليز في كافة ادارات الحكومة بالمدن والأقاليم يعملون ارادتهم ويتصرفون في الادارة حسب مشيئة السلطة الانجليزية فهذا مفتش للرئى وذلك للمالية وآخر للداخلية وهكذا حتى أصبح أولئك المفتشون في المديریات هم ملوكها فعلا تحت اشراف وامرة المستشارين في الوزارات الذين يحكمون الوزراء .

دخلت انتخابات الجمعية التشريعية وأنا من رجال الحزب الوطنى أما منافسائى فلا ينتميان الى حزب وانما كانا من الأعيان وذوى المنزلة في المديرية . وأجريت عملية الانتخاب ولم يفز أحدنا بأغلبية مطلقة فاعيد الانتخاب بينى وبين أحد الاثنين ودبر منافسى أمرا لو نجح فيه لقضى على منافستى ، ذلك أنه قبيل الانتخاب سافر اللورد كتشنر الى اسوان ، فاتفق منافسى مع مستشار الداخلية في القاهرة ، بعد صدور أنن من اللورد كتشنر وهو في اسوان ، ان ترسو باخرة اللورد في اسبوط عند رجوعه ، فيفتتح مدرسة في ابنوب ويحضر مهرجانا يقيمه له منافسى في اسبوط .

وقد أرسل منافسى بطاقات دعوة مذهبة لجميع الناخبين . كما دعا الهوارة بخيولهم ، وأقام سرايكا كبيرا . وكان لهذا التدبير أكر تأثير على الناخبين ، ومن من الأميين - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين تأثير على الناخبين ، ومن من الأميين - وهم الكثرة الساحقة من الناخبين رجال الحزب الوطنى .

فكرت في دفع هذا البلاء ، وارتأيت أن اتصل بمدير المديرية ، فتنصل محتجا بأن الأمر في يد مفتش الداخلية ، فذهبت اليه وصارحته بأن هذا الاحتفال يضر بالانتخابات . فقال لى بكبرياء أنه لا يمكن معارضة هذا الأمر فإنه صادر من مستشار الداخلية بأمر من فخامة اللورد بقبول الدعوة .

كان على بعد ذلك أن اتخذ إجراء آخر . فإرسلت برقية الى مستشار
الداخلية بالقاهرة وخطابا مسجلا باللغة الانجليزية ذكرت فيه أن هذه
الدعوة تخفى وراءها غرض منافسى فى الفوز فى الانتخابات ، وأن اللورد
كتشنر لو علم بالحقيقة لتنازل عن قبول هذه الدعوة وألغائها . ولا يصح
أن يتخذ اسم اللورد كتشنر من حيث لا يدري وسيلة للضغط على الناخبين
فإن الواجب يقضى بأن تكون حرية الانتخاب مصونة سليمة . ورجوته
أن يخطر اللورد برأى هذا .

وكان للبرقية والخطاب وقع عظيم على المستشار - وهو سيز
جراهام - وعلمت أنه أرسل صورتها الى اللورد كتشنر محبذا رأى
مقترحا تأجيل الاحتفال الى ما بعد الانتخابات . وقد كان وأخبر
المستشار مفتش الداخلية فى أسيوط ليخطر منافسى بأمر من اللورد بأنه
ارتأى تأجيل الحفلة الى وقت آخر يحدد فيما بعد وأن البأخرة لن ترسو
فى أسيوط وسيكتفى اللورد بافتتاح مدرسة أبنوب دون أن يعرج على
أسيوط . وإرسلت المديرية الى جميع الناخبين بإلغاء الدعوة ، ثم هدم
السرايق وانزلت الأعلام والمصابيح ورجع الهواة بخيولهم الى قراهم .

وكانت النتيجة ان انعكست الآية ، وقال الناس وقتئذ ان محمد على
منع اللورد كتشنر من النزول بأسيوط . ثم أجريت عملية الانتخاب فكتب
لى الفوز وأصبحت نائبا عن بندر أسيوط .

وفى بدء انعقاد الجمعية التشريعية دعا الخديو أعضائها لمأدبة -
ثم دعاهم اللورد كتشنر لحفلة شاي فى سرايه بقصر الدويارة ووقف اللورد
يستقبل الأعضاء وحوله نفر من موظفيه يقدمون له كل عضو باسمه كى
يصفاه ، وعندما جاء دورى هز يدي وهو يبتسم وقال لى : انى لم أذهب
الى أسيوط فشكرته وقلت له : أن أسيوط مستعدة لاستقباله فى أى وقت
يشاء .

ولابد هنا من التنويه باننا رغم التنافس الشديد بينى وبين الأخوين ،
لم نسمع أيام معركة الانتخاب بطعن فى الأشخاص ولا بكلمات نابية من
أحدنا ضد الآخر ، بل كان الاحترام متبادلا بيننا إبان المعركة ، وظللنا
بعد الانتخابات أصدقاء كما كنا .

وأكثر من ذلك أن اخا ثالثا لمنافسى ، كان صديقا لى ، اتخذ أيام
الانتخابات خطة الحياد الكامل ولم يكلف نفسه الدعاية لأخويه ضدى ،
ولم يقم بينه وبين أخويه أى سوء تفاهم بسبب هذا الحياد .

كذلك اسجل ان الأخ الأكبر الذى لم ينل العدد الكافى من الأصوات فى الجولة الأولى قال لمن زاروه فى منزله ان انتخاب محمد على كان عملا عادلا فهو أولى منا نحن الاثنين بعضوية الجمعية التشريعية وأقدر منا على خدمة بلاده فى هذا المضمار وخير من يكون ممثلا لبندر اسبوط .
فهل تسود هذه الاخلاق السامية ثانية الانتخابات العامة فى بلادنا .
ونرى الأصدقاء والأقارب يقدرون الواجب ويحفظون كرامة المتنافسين ويفترعون عن المهارات واختلاق الأكاذيب حتى لا تنتهى هذه المعارك بعداوات ألقت بنا فى وهدة الحزبية الجامعة الضارة .

فى الجمعية التشريعية

افتتحت الجمعية التشريعية يوم ٢٢ يناير ١٩١٤ ، وألقى فيها الخديو عباس الثانى بنفسه خطبة الافتتاح . وعين المرحوم أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية . وكان النظام يقضى بان يكون لها وكيلان ، أحدهما تعينه الحكومة وقد عينت على يكن باشا ، والآخر تنتخبه الجمعية واتفق أغلب الأعضاء على انتخاب سعد زغلول باشا وزير المعارف السابق لاعتقادهم انه موقر من الخديو بسبب اقصاده اياه عن الوزارة ، وموقر من الانجليز لأنهم لم يسعوا فى ارجاعه ، ويرجع سبب اقصاده عن الوزارة الى انه ضرب الطاولة بيده فى جلسة مجلس النظار بحضرة الخديو ، فأعتقد هذا ان سعدا فعل ما فعل ، اعتزازا بمصاهرته لمصطفى فهمى باشا رئيس النظار السابق وصديق الانجليز الحميم ، واعتمادا على اللورد كرومر الذى اشار بتعيينه وزيرا ومدحه فى تقريره السنوى المرفوع الى حكومته .

وتزعم سعد المعارضة فى الجمعية التشريعية ، وناصره كثير من الأعضاء وخاصة من ينتمون الى الحزب الوطنى . وكان أشد المعارضين معه فى الجمعية على شعراوى وعبد اللطيف الصوفانى وعبد العزيز فهمى (١٢) وعبد اللطيف المكباتى وعلى الشمسى وعبد الخالق مذكور وأنا .

(١٢) من قدامى الساسة المصريين . ١٨٧٠ - ١٩٤٨ . اشتغل بالحماية ثم انتخب عضوا بالجمعية التشريعية فى عام ١٩١٤ ثم تقييا للمحامين . اشترك مع سعد زغلول وعلى شعراوى فى مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدار الحماية البريطانية للمطالبة بالجلال . اشترك فى عضوية الوفد المصرى منذ تأسيسه الى عام ١٩٢١ حين انفصل عنه . عين عضوا بلجنة دستور ١٩٢٣ . عمل رئيسا لمحكمة الاستئناف ومحكمة النقض . عين وزيرا للحقانية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٥ سبتمبر ١٩٢٥ ، ووزيرا للدولة من ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ . رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين فى عام ١٩٤١ بعد وفاة محمد محمود باشا (الموسوعة الميسرة : ص ١١٨٣ . محمد فريد ، مذكراتى بعد الهجرة ، ص ٧٤ النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ص ٥٨٢) .

و انتخب سعد وكيلا ، وحصل نقاش فيمن يعتبر الوكيل الأول ويكون له حق التقدم في التشريعات ورئاسة الجلسات ، وجعلنا نثبت الدعوة لتقديم سعد زغلول على عدلى يكن دون ان نمس احدا بتجريح ، وكانت حجتنا ان من ينتخبه نواب الأمة يجب ان يقدم على من تعينه الحكومة وتم ما اردنا ، واعتبر سعد زغلول الوكيل الأول .

وقد ادى المعارضون واجبههم كاملا . وكانوا اصحاب الصوت العالى فى الجمعية . وهى وان كانت جمعية استشارية الا ان قراراتها كان لها اثرها تحترمها الحكومة وتنفذها كأنها برلمان ذو سلطة . وبلغ من تشددنا نحن المعارضين ان أحد النظار وهو المرحوم محمد محب باشا (١٣) اشترك فى مناقشة دون ان يقف ، فما كان حنى الا ان اعترضت على ان يتكلم الوزير وهو جالس وان الواجب ان يقف احتراما للهيئة ، فاعتذر ووقف واكمل كلامه .

وقد اصبحت الجمعية التشريعية قوة يحسب لها حساب لأنها لم تكن فيها اقلية واكثرية بالمعنى البرلمانى الصحيح ، ولم يكن فيها احزاب ، ولا يؤخذ من اعضائها من يقولون الوزارات ولا يخشى منها على الثقة لى عدم الثقة بالوزير فان الخديو كان يعينه دون الرجوع الى الجمعية . فكان لاستقلال الوزراء وعدم فتح باب المطامع الشخصية أمام الأعضاء ، اثرهما فى ان اصبحت للجمعية احترام خاص وثقة كاملة بان العمل يجرى فيها للوطن والمصلحة القومية دون غيرهما .

فهل تكون لنا فى المستقبل برلمانات واحزاب يعمل اعضاؤها للوطن وحده ، ويحرصون على تطبيق قواعد العدل والانصاف ولا يكون لمصالحهم الشخصية اى تأثير على المصلحة العامة ؟ اننا بهذا وحده ننهض ببلادنا ونرفع من شأنها ، ونعوض ما فاتنا ، ونسير بها قدما فى طريق الرقى والتقدم والكمال .

الرغبة فى تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف :

كنا فى الجمعية التشريعية نكون معارضة متماسكة وكان مقعدى فيها بجانب سعد زغلول باشا وحدث فى ايام انعقادها وفى شهر مايو ١٩١٤

(١٣) تولى اكثر من منصب وزارى منذ عام ١٩١٢ وكان قبل ذلك التاريخ يشغل منصب مديرا الغربية . تولى الوزارات الآتية : الزراعة (١٩١٢/١١/٢٠ - ١٩١٤/٤/٥) . الاوقاف (١٩٢٤/٤/٥ - ١٩٢٤/١٢/١٩) المالية (١٩٢٣/٢/١٥ - ١٩٢٣/٨/٦) المعارف العمومية (١٩٢٣/٨/٦ - ١٩٢٣/٨/٨) (نظر : النظارات والوزارات المصرية ، جمع فؤاد كرم . ص ٦٠١ : .

على ما انكر ان سعد باشا اخبرنى ان حسين رشدى باشا رئيس الحكومة وقتئذ يرغب فى تعيينى مستشارا بمحكمة الاستئناف وقاته فى ذلك بصفته رئيسا للمعارضة ويصفتى صديقا له • ولا اخفى انى اغتبطت بتقدير حسين رشدى باشا لى وكنت اذ ذاك محاميا لم يعض على تخرجى خمسة عشر عاما ورغم ان منصب المستشار فى اكبر هيئة قضائية هو حلم شاب مثلى ولم تكن محكمة النقض والابرار قد انشئت فقد اردت ان يدلى الى سعد برأيه فى الموضوع لكنه بدوره طالبنى بابداء رأى لى لأن الموضوع خاص بى - فقلت له ان رشدى باشا لم يعرفنى الا بسبب وجودى فى الجمعية التشريعية وقد اختارنى الناخبون نائبا عنهم فيها • فلا يجوز لى ان اتخلى عن عضوية الجمعية وا طرح ثقة الناخبين ثم ان قبولى لهذا المنصب قد يتيح للناس ان يقولوا ويزعموا ان طلبى لمحكمة الاستئناف يكون لاجراى من المعارضة وفى هذا ما فيه من الساس بشخصى وطلبت الى سعد باشا ان يتوسط ويخبر صديقه رشدى باشا باعتذارى مع الشكر ففعل •

احداث سنة ١٩١٤

فى اغسطس ١٩١٤ قامت الحرب العالمية الاولى ، ولم يكن مضى على الجمعية التشريعية سوى بضعة اشهر - اذ بدأت انعقادها فى ٢٢ يناير ١٩١٤ واوقفت اعمالها فى يونيه ١٩١٤ • ثم اعلنت انجلترا الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بحجة صيانة مصر او لضرورة الحرب ، كما اعلنت انتقال حقوق تركيا اليها لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا وحلفائها • كذلك عزلت الخديو عباس الثانى عن عرشه فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - وكان نزيلا فى القسطنطينية - ومنعته من الرجوع الى مصر • وكان المرحوم حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء فى ذلك الحين • ورغم ان الخديو عباس لم يكن محبوبا من المصريين فانهم نظروا الى مسألة عزله نظرة وطنية اكثر منها شخصية ، واعتبروا تنصيب اى رجل محله طعنة فى حقوق مصر واجمعوا على عرقلة كل مسمى يقضى بتنصيب رجل آخر تحت الحماية البريطانية اذ الواجب فى نظرهم ان ينصب خديو مصر بفرمان عثمانى من السلطان وهو خليفة المسلمين •

لكن انجلترا كانت تستند الى قوة السلاح وتستعين بالاساليب السياسية اللتوية وشاع فى ذلك الوقت ان المصريين ان لم يقبلوا حاكما يلقب بالسلطان من عائلة محمد على فان الانجليز يلجأون الى تعيين رجل اجنبى فى هذا المنصب ، كما شاع انهم سيحضرون زعيما مسلما

ينصبونه سلطانا على مصر هو « اغاخان » . وفي اثناء هذا التبليل عرض الأمر على المرحوم الأمير حسين كامل عم الخديو واكبر الأمراء سنا فقبل المركز خيفة اقضاء العائلة الخديوية عن حكم مصر .

لكن هذا لم يمنع سخط الشعب على الأمير حسين كامل الذى أصبح سلطانا تحت حماية الانجليز ، رغم انه كان اقرب الأمراء الى قلوب المصريين ، لم ينل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف الفلاح ، ورغم انه لم يتصف بالجشع فى اقتناء المال وظلم الفلاحين المصريين ، لم ينل عطف المصريين رغم تطوفه بالبلاد وكرمه المعروف عنه ، وقد القيت عليه قنبلة فى أوائل أيام حكمه .

ولاحظ الانجليز ضعف صحة السلطان فعرضوا راية العهد على الأمير كمال الدين حسين كى يتبوا السلطنة بعد وفاة أبيه ويقال ان كمال الدين رفض بحجة انه لا يقبل تاج مصر من يد الانجليز المحتلين الذين اعلنوا الحماية على مصر .

ومن بداية الحرب سيطر المحتلون على مرافق البلاد واستولوا على محصولاتها ومواشيها وكانوا يأخذون الفلاحين عنوة وقسرا للخدمة فى ميادين الحرب باسم متطوعين فازداد سخط الأهالى على الاحتلال الى درجة ان الشعب كان يتمنى انتصار الألمان وحلفائهم ومعهم تركيا فى تلك الحرب الطاحنة .

ونظرا لأنى عاصرت حكم عباس من يوم ان قام الى ان انتهى وهو حقبة من الزمن طويلة تطورت فيها نفسية المصريين وتطورت فيها الحركة الوطنية رأيت من الواجب ان أبسط شيئا مما حدث فى تلك الأوقات .

عصر الخديو عباس الثانى

كان المصريون يبغضون الخديوى محمد توفيق - كما ذكرنا - لتشجيعه للأتراك والجراكسة وغيرهم من الأجانب الذين احتكروا المناصب فى البلاد ، ولأنه رفض منح المصريين حقوقهم الشرعية ولجا الى الانجليز واعتبرهم حماية ضد الشعب المصرى .

كان هذا احساس المصريين عامة يوم رجع عباس الثانى من أوروبا اثر وفاة أبيه وتولى حكم مصر فى ١٨٩٢ . وكان شابا فى الثامنة عشر بهى

الطلعة شجاع عنه أنه قال للمحيطين به « أما أن أكون خديويا بالمعنى الصحيح وأما أن أجعل حقيقتي » (أى يترك الحكم) . كذلك شايع رغبات المصريين وأمالهم وظهر بمظهر الوطنى الغيور ففرح الناس به وتوسموا الخير في حكمه وأحبوه غاية الحب لدرجة أنه بعد أن أدى الصلاة يوما في مسجد سيدنا الحسين وخرج ليركب عربته أحاط به نفر من شباب مصر بزعامة رجال ممن تربوا في مصر وفي أوروبا منهم المرحوم الدكتور عثمان غالب وفكروا الخيول من العربة وجروها بأنفسهم .

وقد صدق حدسهم فإن هذا الأمير الشاب كان في السنوات الأولى من حكمه مناهضا للاحتلال معارضا فيما يسوء الى مصر . لكن السير ايفلين بارنج - الذى أصبح فيما بعد لورد كرومر - كان له بالمرصاد وكان قوى الشكيمة نافذ الارادة بث الموظفين البريطانيين في الوزارات والمصالح كى تصبح مصر أداة طيعة تنفذ كل أوامره .

حادث الحدود :

ومما حدث بينهما ان الخديو عباس سافر في شهر يناير ١٨٩٤ الى منطقة الحدود في رحلة يتفقد اثناءها الجيش المصرى الرابط في اسوان وجنوبها ، وصحبه عدد من كبار الموظفين المصريين منهم عمه الأمير أحمد فؤاد كبير ياورانه ومحمد ماهر باشا وهناك استعرض الخديو القوات المصرية ، واثنى على بعض الوحدات وأبدى انتقادا على أورطتين يقودهما ضباط انجليز . فعز ذلك على هؤلاء الضباط وعلى سردار الجيش المصرى كتشنر ، واطهروا امتعاضهم لكن الخديو بعد أن عرف من سرداره بامتناع الضباط عز عليه أن يغير رأيه وتمسك بحقه كرئيس أعلى للجيش له أن يبدى ملاحظاته التى يراها لمصلحة الجيش نفسه ولمصلحة بلاده . ولم يلبث كتشنر أن طير خبر الحادث الى اللورد كرومر في القاهرة وكانت علاقته بالخديو متوترة فقرر أن ينتقم منه ويستتدله وفوجيء الخديو في رجوعه عند رسو يخته في جرجا بحضور رياض باشا رئيس النظار ومعه بطرس غالى باشا وزير المالية ، وأبدى للخديو غضب اللورد كرومر وأنه أخبرهما أن يطلبا الى الخديو تقديم الاعتذار والثناء على الضباط الانجليز والا فانه يعزله وتمسك الشاب بحقه كحاكم للبلاد ، ولم يشفع لدى الانجليز برقية أرسلها رياض باشا الى وزير خارجية بريطانيا ينوه فيها ببساطة المسألة وان الخديو لا ينكر ما قام به الضباط الانجليز من أعمال تستوجب الثناء . لم تكتف إنجلترا بتلك البرقية ، وتركت اللورد

كرومر يشدد في طلباته ويعنف ، حتى اذا وصل الخديو الى القيوم ومعه رياض باشا وغيره منع من مواصلة السفر الى القاهرة الا اذا اعتذر ، وكان من ارادت سلطة الاحتلال^(١٤) ، واعلن الخديو سروره بنظام الجيش المصرى كله وثناءه على جميع الضباط الانجليز ونشر هذا في الجرائد الأجنبية والعربية ، وبذلك كفر الخديو عما اعتبروه اساءة لهم ، وسمحوا بمواصلة السفر ودخول القاهرة بعد ان تمت المذلة التى ارادوها لشاب يناوئ احتلالهم ويعارض سلطاتهم .

معاونة الخديو لمصطفى كامل :

ورغم ذلك فقد استمر الخديوى في معارضته وساعد فيما بعد مصطفى كامل ، وكان هذا يحرك بخطبه الشعور الوطنى في مصر ، ويسافر الى أوروبا حيث ينادى باستقلال بلاده ويطالب بجلاء المحتلين ، ويتصل بكثير من كبار الفرنسيين ومنهم سيدة ذات مقام ملحوظ هي مدام «جولييت آدم» وكانت فرنسا في ذلك الوقت هي العدو اللدود لاحتلال الانجليز مصر بعد ان رفضت الاشتراك معهم في غزوها حين دعت اليه خشية التورط في اعمال حربية بعد ان انهكتها حرب السبعين وفضلت الاحتفاظ بقواتها في اراضيها خيفة ان تنقض عليها المانيا على غرة .

وكان من اثر التناقض بين فرنسا وانجلترا ان قام رجال من الفرنسيين مثل دلونكل وغيره ينامضون الاحتلال ويزورون مصر ، فالتهب شعور المصريين ودوت سمعة مصطفى كامل وانشأ الحزب الوطنى وأصدر جرائد ثلاث بالعربية والانجليزية والفرنسية باسم « اللواء المصرى » . واشتد نضاله وكفاحه حتى حاز ثقة المصريين وانفرد حزبه بتأييد جميع المثقفين - ولو لم ينضموا رسميا اليه - اعتقادا منهم انه الهيئة الوحيدة التى تدافع باخلاص عن الوطن .

(١٤) أرسل الخديوى برقية الى كرومر بالاعتذار وهذا نصها :

« قبل ان ابرح الوجه القبلى عتدا الى مصر يهمنى ان اكرر عظيم اهتمامى ووافر انعطافى نحو الجيش الذى تفقدته في الحدود ويهمنى كذلك ان اثبت عظيم الامتنان الذى قد عبرت لك عنه بشأن حسن نظامه وتربيته ويروقتنى ان اهنئ الضباط سواء المصريين والانكليز الذين يقودونه وان اشاهد الخدم التى اداها الضباط الانكليز في جيشى وارجوك يا سردار ان تبلغ هذا للضباط والجنود » (عباس حلمي)
(محمد فريد : مخطوطة تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ مبيحة ، حوادث ١٨٩٤) ، ص ٧٢ ، ٧٣ .

الاتفاق الودى :

ومما زاد فى كراهية الاحتلال وأوجد اليأس فى نفوس كثير من المصريين ، ذلك الاتفاق الذى تم بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ وسمى بالاتفاق الودى ، ومفاده ان تكف فرنسا عن معارضة إنجلترا فى مصر وتسكت إنجلترا على اطلاق فرنسا يدها فى مراكش فان هذا الاتفاق قوى مركز إنجلترا ومنع فرنسا من مناهضة احتلالها لمصر ، وأتاح لفرنسا فرصة تنفيذ اغراضها الاستعمارية فى مراكش فأحتلت أراضيه وانهى الأمر باعلان الحماية الفرنسية على مراكش ١٩١٢ .

حادثة دنشواى :

على ان الاتفاق الودى المذكور لم يؤثر فى نشاط مصطفى كامل ومن معه ، وظل هذا الزعيم يسير فى جهاده الوطنى الى ان حدثت مأساة دنشواى ١٢ يونيو سنة ١٩٠٦ وخلصتها ان فرقة من جنود الانجليز كانت تمر بالقرى وراق لبعض أفرادها ان يصطادوا الحمام بينادقهم من أبراج قرية دنشواى (١٥) ، ولا يخفى ان الحمام المستأنس يعتبر ثروة خاصة لبعض الفلاحين فضلا عن ان صيد الحمام بالأعيرة النارية يعرض المنازل والأجران للحريق ، وقد جرحت امرأة واشتعلت النار فى أحد الأجران ، وثار سكان القرية لهذا الاعتداء الصارخ ، فكانت مطاردة أو شبه مطاردة بين الفلاحين والجنود الانجليز ، مات فيها ضابط انجليزى من اثر ضربة الشمس ، فأعتبر الانجليز هذا العمل من الفلاحين اهانة للجيش البريطانى واعتداء عليه مع ان الطبيب الانجليزى اثبت فى تقريره ان وفاة الضابط كانت بضربة الشمس لا من اية آلة حادة .

ورغم ذلك انشئت محكمة خاصة لمعاقبة أولئك الفلاحين الذين اجترأوا على مطاردة المعتدين وتآلفت هذه المحكمة المخصوصة برياسة المرحوم بطرس غالى باشا وعضوية بعض الانجليز والمرحوم أحمد فتحي زغلول ، وقبل ان تصدر احكامها نصبت المشانق فى القرية أمام بيوت المتهمين ، ثم صدر الحكم بصفة مستعجلة بشنق أربعة أمام بيوتهم وبجلد آخرين ، فكان العويل والبصراخ وكانت القسوة التى ليس بعدها قسوة .

وانتهز مصطفى كامل الفرصة وذهب الى أوروبا وجعل يخطب فى الناس ويندد بهذا الظلم القادح والجبروت الذى ليس بعده جبروت وينشر فى الصحف الفرنسية والانجليزية وغيرها كل ما يتعلق بهذه الفضيحة

(١٥) احدى قرى محافظة المنوفية .

السياسية ويفيض في شرح المظالم البشعة التي ارتكبتها الانجليز والقسوة البالغة والتنكيل بالفلاحين ، حتى ضج الرأي العام هناك واشماز من هذه الفظائع . وكانت النتيجة اقالة لورد كرومر بسبب ما ارتكب ، وأخرج من مصر في أول ابريل ١٩٠٧ فعم المصريين فرح شامل وعين مكانه سير « الدون جورست » واتخذت انجلترا سياسة جديدة أساسها اللين والمهادنة والتقارب بين هذا العميد الجديد وبين الخديو عباس .

المهادنة مع سير جورست :

باعد بين الشعب والخديو تهادنه مع سير جورست خلف كرومر ، واتفاقه معه على التعاون في ادارة البلاد . وبمعنى أوضح رضى الخديو بعدم عرقلة مطالب الانجليز مقابل اغضائهم النظر عن بعض تصرفاته . فلم يكن من مصطفى كامل ازاء ذلك سوى ان أرسل الى الخديو بما يفيد قطع الصلة به (١٦) .

بيع الرتب والنياشين :

انتشرت شائعات لم تلبث ان تأكدت ان الخديو يبيع الرتب والنياشين وانه ياتي اعمالا يبتغى بها منفعته الخاصة . فامتعض المصريون ولم يغفر له الشعب بيع الرتب والنياشين رغم ما قيل من انه كان ينفق هذه الأموال على الحركة الوطنية .

بعض آثار الاحتلال :

الحق ان الاستعمار البريطاني لم يترك عملا يؤلم المصريين الا قام به، فقد كان اللورد كرومر - من آن لآخر - يرمينا بما يؤلنا قبيل كل عيد اسلامي ، ويتخذ اجراءات غريبة تولد الحزن في نفوسنا وكان المتعلمون هم اكثر الناس امتعاضا لهذه الاجراءات . وبينما كانت السياسة الاستعمارية تباهى بنشر العدل ، وتدعى ان الانجليز هم حماة اصحاب الجلايلب الزرقاء ضد الظلم والاستبداد ، كان المعتمد البريطاني في العاصمة هو الحاكم بامرهم ، كما كان المستشارون في الوزارات والمفتشون في الأرياف والمهيمنون في المصالح وفي الجيش كلهم من الانجليز ، وما كان لمصري اى اثر فعال في ادارة بلاده وتوجيهها وجهة قومية حتى ان المدير

١٦٧ يذكر الرافعي ان خطاب مصطفى كامل الى الخديوى بما يفيد قطع ملته به كان في ٢٤ اكتوبر ١٩٠٤ . انظر نفس الخطاب ملحق رقم (١) ص ٢٠٨ .

في مديريته وصاحب أكبر مركز فيها عندما كان يسمع بقدم مفتش انجليزي يهرع ومعه الوكيل والحكماء وجنود البوليس لاستقباله على رصيف المحطة . ولم يثن على هذا التقليد - فيا أعلم - سوى المرحوم عدلى يكن، وكان مديرا لاحدى مديريات الوجه البحرى وتربى تربية غريبة دفعته الى نبذ هذا السلوك . ولا ننكر ان الانجليز عملوا على حفظ النظام وتحسين الرى لكنهم حرصوا كذلك على تنفيذ امرين هامين هما : الحيلولة دون انتشار التعليم ودون ازدهار الصناعة والتجارة بين المصريين .

معارضة التعليم في مصر :

ففى التعليم عندما سعى المصريون في زيادة عدد المدارس العالية وانشاء جامعة ، صرح لورد كرومر ان التعليم العالى غير ضرورى للبلاد وان الأفضل انشاء كتاتيب تكفى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن . وحجتهم في ذلك ان الغرض من المدارس يجب أن يكون تخريج موظفين كافين للعمل في الوزارات والمصالح . ويكفى للدلالة على اتجاه سياسة الاحتلال الى عرقلة التعليم ان الانجليز عندما احتلوا مصر ١٨٨٢ كانت نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة ٨٪ وبعد خمس وأربعين سنة من احتلالهم وطبق احصاء ١٩٢٧ كانت نسبة المتعلمين ٨٣٪ وهذا دليل قاطع على شدة حرص المستعمر في عرقلة بقطة الأمة وتقدمها ليستقر امر الاحتلال .

ولما تمتعت مصر ببعض الحرية بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أمكنها ان تتوسع في انشاء المدارس والجامعات فوصلت نسبة المتعلمين في ١٩٥٥ الى ٢٨ سنة الى ما يقرب من ٣٠٪ رغم استمرار زيادة السكان .

مناهضة الصناعة والتجارة :

اما عن الصناعة والتجارة فيكفى لمعرفة هدف الاحتلال منهما ان بعض المصريين فكروا لأول مرة في انشاء مصنع ميكانيكى لنسج القطن ، يكون نواة لمصانع اخرى لأن مصر هي بلاد القطن ، وعملت الدعاية اللازمة ، وتكونت شركة برأس مال كبير وانشأت مصنعا واشترت آلاته ومعداته من انجلترا وبدأ عمله وبعد قليل رأت سلطة الاحتلال ان هذه البقطة الصناعية فيها خطر على مصانع « لانكشير » وعلى المنسوجات التي ترد منها ، وخشيت مزاحمة مصنع مصرى يعمل فيه عمال بأجر زهيد، فأرغموا الخديو بعد نحو ثلاث سنوات من قيام المصنع على اصدار

ذكريتو في ١٢ ابريل ١٩٠١ (١٧) يقضى بأن يدفع المصنع عن منتجاته ضريبة تساوى الضريبة الجمركية المقررة على المنسوجات الواردة من الخارج ونجم عن هذا الاجراء الغريب ان تعطل المصنع وبيعت الآلة بأبخس الأثمان لرجل من اعيان الاسكندرية اسمه راسم بك نقلها الى تركيا وأقام بها مصنعا هناك ولم يقم في مصر بعد ذلك مصنع لنسيج القطن المصرى الا بعد الثورة المصرية ١٩١٩ ، وبعد أن أنشأ المرحوم طلعت حرب باشا بنك مصر ثم أنشأ مصنع المحلة الكبرى وبعده انشئت مصانع أخرى .

وها قد بدأ تصنيع البلاد وكثرت المصانع المتنوعة . وأملنا أن تصبح مصر بلادا صناعية بفضل ما بها من معادن أهمها الحديد ، وبفضل الكهرباء المولدة من مساقط المياه والتي ستستخدم في صهر الحديد وصنع المخصبات للمزارع المصرية . ولا يفوتنا أن نذكر ان مصر لا يمكنها ان تحتفظ بقوتها وترفع اقتصادياتها بغير التصنيع ، لأنها اكتظت بالسكان وضافت أراضيها الزراعية ويكفى أن تعلم ان الفرد فيها لا ينال الآن أكثر من ربع فدان من الأراضي المزروعة ان وزعت على السكان . وفوق ذلك فان الاحصاءات تدل على أن مصر من أكثر بلدان العالم تناسلا وربما كانت أكثرها جميعا ، وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة ، فاذا كنا الآن نحو ٢٣ مليوناً فانتا نصبح بعد خمسين سنة أكثر من ٤٦ مليوناً، فكيف يمكن تغذية ابنائنا ورفع مستواهم بدون المبادرة بنشر الصناعة والتجارة وتوسيع رقعة الأراضي المزروعة ؟ ان بريطانيا العظمى ذاتها لا يكفي انتاجها الزراعى السنوى ابناءها أكثر من سبعة أسابيع كما يقولون ، لكنها تعتمد على صناعاتها وتجارتها وبواخرها الكثيرة ، وتجنس من وراء ذلك مكاسب ومغانم تمكنها من تغذية ابنائها والاتفاق على جيوشها واساطيلها . وهذا مثل يرينا كيف ان الأمم تحفظ كيائها وكرامتها وقوتها بفضل العلم والصناعة والتجارة .

طلب مد اجل امتياز قناة السويس :

كان لتنفيذ حكم محكمة دنشواى المخصوصة ، وللأحداث التى سبقته، اعماق الأثر في نفوس المصريين وفي ازدياد كراهيتهم للاحتلال الانجليزى . حتى أتت سنة ١٩٠٩ وفيها لمست شركة قناة السويس حاجة الحكومة الى المال ، فابتدت استعدادها لدفع أربعة ملايين من الجنيهات مقابل مد اجل

(١٧) صدر الذكريتو في ١٧ ابريل ١٩٠١ : انظر نصه بالحق رقم (٢)

الامتياز أربعين سنة - ومدة الامتياز ٩٩ سنة تنتهى في سنة (١٩٦٨) (١٨) - وكان بعض النظار في ذلك الحين يعارضون مد أجل الامتياز وفي مقدمتهم حسين رشدى باشا وسعد زغلول ومحمد سعيد باشا . ولكن الشائعات تواترت بأن المعتمد البريطانى « سير جورست » وبطرس باشا غالى ناظر النظار كانا يميلان الى مد الامتياز . فساد القلق الناس حتى وصل الأمر الى ان اعتدى الشاب ابراهيم ناصف الوردانى على بطرس باشا وهو يغادر الوزارة يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ والمحدثات جارية في موضوع مد امتياز الشركة .

وتحت ضغط الرأى العام، واشتداد المعارضة من رجال الحزب الوطنى واقطاب حزب الأمة ، رئى أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية - وكانت قائمة في ذاك الوقت - وأن يكون رأياها قاطعا في هذا الموضوع الخطير مع أن هذه الجمعية لم يكن لها رأى قطعى في أى امر طبق قانونها النظامى . وسعت الحكومة في اقناع العميد البريطانى والمستشار المالى وغيرهما لاعطاء هذا الحق القطعى للجمعية العمومية بطريق الاستثناء ، تهدئة للنفوس ، وكان هذا رأى الخديو عباس أيضا ، حتى اقتنعت الحكومة الانجليزية ، وأباححت عرض الأمر على الجمعية العمومية لتتخذ فيه بما تشاء ، واشترط سير جورست العميد البريطانى أن يدافع سعد زغلول باشا عن مد الأجل نائبا عن الحكومة المصرية أمام الجمعية العمومية .

ولقد أدهش الشعب قبول سعد باشا الدفاع عن مد أجل هذا الامتياز لما كانوا يعلمونه من أنه كان من فريق النظار المعارضين لمد الامتياز .

انعقدت الجمعية العمومية واطلعت على التقارير المقدمة لها ، وبعث المناقشة أصدرت قرارها بالاجماع في ٧ ابريل ١٩١٠ برفض المشروع فكان لهذا القرار رنة فرح عامة ، وعدلت الحكومة بذلك عن اتمام الاتفاق .

المؤتمر القبطى :

على أن المصريين لم ينجحوا في مقاومة مشروع مد امتياز قناة السويس فحسب ، بل نجحوا كذلك في مقاومة حركة داخلية دبرها المحتلون

(١٨) قدم المستشار المالى البريطانى في الحكومة المصرية مشروعا بمد أجل الامتياز الممنوح لشركة القناة حتى ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٨ . وتضمن الاتفاق المقترح انه في المدة من أول يناير ١٩٦٩ الى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بقسم صافي الأرباح بين الحكومة المصرية وبين الشركة . لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بقضية مد امتياز قناة السويس من ص ٧٨ الى ص ٨٤ في كتاب : مصطفى النحاس جبر : مرجع سابق) .

للتفرقة بين أفراد الأمة ، الا وهى قيام مؤتمر قبلى يطالب بامتيازات خاصة كثيرة للأقباط . فهذه الفكرة الخطرة عارضها بطرس غالى باشا نفسه فى حياته كما عارضها المسلمون وفريق من الأقباط وكنت أنا والكتور احمد السعيد نبت الدعاية فى أسبوط ضد هذا المؤتمر لكن السياسة الاستعمارية تغلبت وصرح بانعقاده فى بندر أسبوط وانعقد فعلا فى ابريل ١٩١١ . وكان أبرز زعماء حركة انعقاد المؤتمر الأستاذ اخنوخ فانوس الحامى ومطران أسبوط وبشرى حنا بك ، وأولهم كان المحرك الأول وكان قد تعلم فى الجامعة الأمريكية ببيروت مع أصحاب « المقطم » وظل صديقا لهم طول حياته والمعروف ان أصحاب المقطم كانوا فى جريدتهم الناطقين بلسان دار المعتمد البريطانى لذلك اعتقد الناس ان هذه حركة سياسية استعمارية الغرض منها شطر الأمة شطرين متخاصمين تنفيذا للمبدأ الاستعمارى المعروف « فرق تسد » .

المؤتمر المصرى :

وترتب على حركة المؤتمر القبطى قيام مؤتمر من المسلمين باسم « المؤتمر المصرى » كانت لجانته تجتمع فى منزل رئيسه المرحوم مصطفى رياض باشا ناظر النظار السابق ، وكنت من اعضائها ثم انعقد المؤتمر فى اواخر ابريل واورائل مايو ١٩١١ فى محل «روكسى» بمصر الجديدة وكان يدعى « لونا بارك » وكنت من خطبائه وكان الغرض منه الرد على ما قاله زعماء المؤتمر القبطى وتهدة الحال واحمد الله ان خمدت هذه الفتنة وانتهى امرها وتجت البلاد من شرها .

ايطاليا وفتح ليبيا :

فى اواخر ١٩١١ - ومصر تحت الاحتلال وتحت السيادة التركية الاسمية عن لاطاليا ان تتملك طرابلس الغرب وتنتزعها من تركيا الضعيفة فهاجمت بقواتها البرية والبحرية هذا القطر العربى المجاور لنا ، واضطرت الحكومة المصرية تحت ضغط الاحتلال ان تقف موقف الحياد ، بيد انها لم تستطع ان تحول بين المصريين وبين معاونتهم للطرابلسيين بالمال والنخبة والمؤن . وكان شعور المصريين عارما ازاء طرابلس ضد ايطاليا . وقد طاف بلاد القطر الاميران عمر طوسون ويوسف كمال ومعهما كثير من المصريين لجمع التبرعات والمساعدات . ولم تقو تركيا طبعا على صد العدوان وضاعت طرابلس وسقطت فى ايدي الايطاليين وقتل من قتل من

المجاهدين الطرابلسيين ومن المتطوعين المصريين مما هو مذكور في كتب التاريخ .

والذى يعلق بذهنى وأريد أن أسطره هنا أمر له مغزاه ذلك أن كبار العائلة الحاكمة اظهروا من النشاط ما اظهروا وجمعوا من المصريين ما جمعوا وهؤلاء بذلوا عن سخاء واريحية - ثم جاءت الأحداث أخيرا بحرب فلسطين وانقضاض الصهيونيين على العرب لانتزاع بلادهم وأموالهم وطردهم من ديارهم ، ومع ذلك لم يقم واحد من أفراد العائلة المالكة نرى الثروات الطائلة بالتبرع للفلسطينيين بشيء من المال أو المؤن ، بل لم يتكرم أحد منهم بكلمة عطف واحدة ، وسبب ذلك أن طرابلس كانت تابعة لتركيا أما فلسطين فقد انفصلت عنها بعد الحرب العالمية الأولى كباقي البلاد العربية ومن هذا نفهم أن دفاع الأمراء عن طرابلس لم يكن دفاعا عن العرب وإنما كان دفاعا عن مصلحة تركيا أما العرب فأمرهم لا يهم الأمراء في كثير أو قليل .

ومما أثر في نفوس المصريين وياعد بينهم وبين الأسرة الحاكمة حتى كرهوها أن أفراد هذه الأسرة كانوا يتكلمون فيما بينهم سواء في مجتمعاتهم أو دورهم أما باللغة التركية أو اللغة الفرنسية وما كانوا يحترمون لغة البلاد ولا يودون التخاطب بها الا عند الضرورة . وكان الأمير منهم أو النبيل يخاطب أكبر مصري بأنفة وعظمة ويعتبر ذلك تقضلا منه على المصري وكانوا يعاملون بعضهم بشيء غير قليل من العنجهية وكان بعضهم يضرب الفلاحين وما كانوا يتبرعون بشيء للمنافع العامة فلم يسمع أن أحدهم قام بنجدة عائلات داهمها الدهر بقسوة . كما لم نسمع أنهم افتتحوا مدارس أو معاهد أو مستشفيات وغاية ما فهمه المصريون أن القليل النادر منهم من سيدات أو رجال أقاموا بعض مساجد واعتقادى أن ذلك كان رغبة في تخليد ذكراهم وربما كان أيضا طلبا لمغفرة الله عن سيئات ارتكبوها .

سكة حديد مريوط :

ذكرنا ان المصريين أحبوا الخديو في سنوات حكمه الأولى ولكنهم بعد ذلك سخطوا على تصرفاته وكرهوه ومما زاد في سخطهم عليه بيعه الرتب والنياشين كما ذكرنا ورفعته بذلك مراكز أشخاص غير جديرين بالتكريم والتعظيم وقد بلغ شرهه تشغيل المسجونين وجنود حرسه وموسيقاه في ردم وتمهيد أرض المنتزه بالاسكندرية وغيرها من أملاكه كما سخرهم في أراض بجهة مريوط كما ساق الحكومة الى مساعدته في انشاء

سكة حديد مريوط وكانت خاصة به ثم فكر في ١٩١٢ في بيعها الى شركة ايطالية لتمدها الى جهة السلوم بعد أن سيطرت ايطاليا على ليبيا ، وبمعنى آخر أن منفعة الشخصية كانت هي الدافع له على بيع سكة حديد مريوط الى الايطاليين مع ما في ذلك من التهديد الاقتصادي والحربي لمصر . ويتناول هذا التصرف اراضى تلك السكة وهى غير مملوكة للخديو بل هى ملك الدولة المصرية . فلما تعاقد عباس على بيعها الى شركة ايطالية اعترض اللورد كيتشنر على هذا التصرف المشين وكانت النتيجة أن رضى الخديو وسعى في بيعها للحكومة المصرية وتمت الصفقة وامتلكت الحكومة المصرية السكة الحديد وانواتها بمبلغ كبير .

التهاون بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح :

اذكر انى وقت أن كنت عضوا بمجلس ادارة الحزب الوطنى ذهبت الى الاسكندرية أيام الصيف لقضاء فترة استجم فيها هناك وكان ذلك قبل عيد من الأعياد الرسمية التى لها تشريفات وقابلى المرحوم سعيد ذو الفقار باشا سر تشريفاتى الخديو ، واخبرنى بضرورة حضورى فى رأس التين لأداء واجب التهئة بالعيد الذى سيكون بعد يومين . فاعتذرت مجيبا بانى حضرت من اسبوط للاصطياف ولم يكن معى طبعاً بنية تشريفية . لكنه أصر على حضورى واخطرني بأن هذا بأمر من سمو الخديو وكان ذلك أيام الخصومة بين الحزب الوطنى وحزب الاصلاح . وكنا نحن رجال الحزب الوطنى قد قاطعنا السراى فى مقابلات أو تشريفات وكان الطعن مستمرا بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى ولما شدد سعيد ذو الفقار باشا والحف فى الطلب وتكلمت مع بعض رجال الحزب الوطنى الذين كانوا وقت ذلك فى الثغر وكان سعيد باشا قد ألح على أن أشتري اسطنبوليتا^(١٩) وما يلزم ارتدائه لحضور السراى من أى محل تجارى يبيع الملابس الجاهزة وقد ارتأيت ان أشتري فعلا الملابس الضرورية حتى أكون فى التشريفية وأسمع ما يريده الخديو من هذه المقابلة الفجائية وقد أخبرنى سعيد باشا انى لن أكون مع طائفة من الناس محامين كانوا

(١٩) عبارة عن زى رسمى كان يرتديه الوزراء وكبار موظفى الدولة ، وكان يطلق عليه أيضا « الاسطبولى » . وقد حل محل القفطان كرداء رسمى فى اوائل حكم سعيد باشا الذى كان أول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية ، والذى كانت مستهويه مظاهر العادات والتقاليد الأوروبية حتى أنه بدأ يدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطبقة الأرستقراطية بوجه عام .

(جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٦٨ - ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ١٥١) .

أو أعيانا وإننى ساقابل الخديوى منفردا بعد مقابلة العلماء له وقبل دخول رجال الاكليروس .

ذهبت الى السراى وكان الخديو وقتئذ على خلاف مع الانجليز ، وقابلته وحدى بعد أن خرج العلماء فاستقبلنى أحسن استقبال ثم عرض ما كان يريد قوله وهو رغبته فى ألا تتطاحن الأحزاب بتلك الششائم المتبادلة بين جريدة المؤيد وجرائد الحزب الوطنى وأنه ييغى بذلك اتفاق المصريين حتى يكون الجميع جبهة واحدة ضد الانجليز المحتلين فأجيبته - وقد يرمى بكلامه الى شىء من المسئولية على جرائد الحزب الوطنى - بأن رجال الحزب لا يفكرون فى الطعن إنما هم يريدون على مطاعن توجهها اليهم جريدة المؤيد وإنى مقتنع بأن جريدة المؤيد لو امتنعت عن الطعن فإن جرائد الحزب الوطنى تمتنع طبعاً عن الرد . وأرجو الله أن يقطع المؤيد عن مسلكه . وفى ذلك كانت اشارة منى تشعر الخديو بأن فى مكتبته أن يأمر الشيخ على يوسف بذلك ، فسكت الخديو ثم قال ان شاء الله ونرجو منه التوفيق . ثم خرجت من حضرته وكانت النتيجة أن امتنعت جريدة المؤيد من غد يوم التشريفه عن السبب والطعن وامتنعت بذلك جرائد الحزب الوطنى عن الطعن فى المؤيد وصاحبه وانتهت هذه المسألة بما أرضانا جميعا .

تأليف الوفد المصرى

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ ونظرا لأن تركيا دخلت الحرب مع المانيا ضد انجلترا فقد أعلنت هذه الحماية على مصر وانتقال حقوق تركيا اليها ، واقامت الأمير حسين كامل سلطانا باعتباره اكبر افراد العائلة الخديوية وهو عم الخديوى عباس الثانى .

استمرت الحرب سنوات كابد فيها المصريون ما كابدوا من جور المحتلين وأخذهم الناس بالقهر بدعوى التطوع ، واستيلاء السلطة العسكرية على محصولات البلاد ، وضغط الموظفين الانجليز على الشعب ضغطا شديدا وسجن كثير من المصريين بدعوى أنهم قد يناوئون الاحتلال ويعرقلون تصرفاته التعسفية .

وفى تلك السنوات كنت قد نقلت سكنى الى القاهرة اثر انتخابى عضوا بالجمعية التشريعية ، وكثر اتصالى بسعد زغلول باشا بسبب اشتراكنا فى العمل واتفاقنا فى مبدأ المعارضة بالجمعية ، فلما أوقفت أعمالها صرت أنا وبعض أعضائها نتردد على منزله من أن لآخر نتداول الآراء ونتتبع الأخبار وكان منها أن الدكتور ولمسن رئيس جمهورية الولايات

المتحدة قد أعلن مبادئه الأربعة عشر التي تنص على مساواة الأمم كبيرها وصغيرها وحققها في الحرية وتقرير المصير واعتبر الناس تلك المبادئ انجيلا بين المتحاربين وعهدا صريحا بين المتحالفين ومنهم انجلترا التي صرح رئيس وزرائها مستر لويد جورج علنا باعترافه هذه المبادئ وبأن بلاده تلتزمها بعد انتهاء الحرب .

وكان لإعلان هذه المبادئ اثرها العميق في العالم كله ، وساد الاعتقاد بأنها كانت السبب الأكبر في نهو الحرب لتأثيرها في الامبراطوريتين الألمانية والنمساوية ، وفي جيوشهما أيضا ، وانتهى الأمر بتسليم ألمانيا والنمسا رغبة في حقن الدماء وأملا في أن تسود مبادئ ولسن تصرفات الدول جمعاء وأن تتحقق حرية الأمم بحيث تكون نتيجة الحرب لا غالب ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم .

تلك كانت أيضا عقيدة الأمة المصرية وقت أن وضعت الحرب أوزارها وأعلن للناس تسليم حكومات ألمانيا وحليفاتها وأنه ستبرم معاهدة الهدنة بعد أيام قليلة .

خطر ببالي أمام هذه الاعتبارات أن أقابل سعد باشا ، فذهبت الى منزله يوم ٨ نوفمبر ١٩١٨ ولما لم أجده كررت الزيارة في اليوم التالي فالتقيت به وقلت له ان الحرب قد انتهت بظفر انجلترا وحلفائها وأن الهدنة ستعلن عما قليل وقد أعلن ولسن مبادئه ، كما أعلن لويد جورج تأييد هذه المبادئ وأن علينا واجبا كأعضاء في الجمعية التشريعية وكتواب عن الأمة نحو هذه الأمة ، وأنت كوكيل منتخب عن الجمعية التشريعية أصبح واجبك أكبر من واجبتنا فما الذي نعمله ؟

فسألني سعد ، وما الذي ينبغي أن نعمله ؟ فأجبت ان الفكرة فيما يجب أن يعمل - أي في الوسيلة - لم تتبلور في ذهني ولكن المحقق هو أن من الواجب علينا عمل شيء لمصلحة بلادنا بتكوين جمعية مثلا تسمى في تحقيق ما تصبو اليه البلاد اعتمادا على المبادئ التي أعلنها ولسن ولازلت أكرر لك يا باشا انك المسئول الأول أمام الشعب فأجابني أن بعض اصدقائنا قد فكروا في هذا الأمر وانه يتداول معهم فيما ينبغي أن يعمل وعند اتفاهم على الفكرة يخبرني بالنتيجة حتى نكون معا في العمل لتحقيقها كما انه سيخبرهم بمساعي . تركته على هذا الأمل ثم أعلنت الهدنة يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ ، وفي اليوم التالي أي في ١٢ نوفمبر ١٩١٨ مساء خاطبني سعد باشا بالتليفون وطلب الى الحضور الى منزله في الساعة

العاشرة من صباح يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ بعد أن تم الاتفاق بينه وبين
أصدقائه ولم يبح لى بأسمائهم .

ذهبت الى منزل سعد في الموعد المحدد فوجدت في مكتبه على شعراوى
باشا ومحمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وأحمد لطفى السيد بك
وبعد تبادل التحية أخبرنى سعد باننا نحن الستة قد أصبحنا هيئة نسعى
فيما كنا جميعا قد فكرنا فيه ، وانهم اتفقوا على مقابلة عميد انجلترا في
مصر سير ونجت للسماح لنا بالسفر لأوروبا حتى نكون على مقربة من
مؤتمر فرساي نعرض عليه قضية البلاد وانهم أرسلوا الى العميد يطلبون
مقابلته وانه حدد الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم لمقابلتهم بدار
الحماية اى بعد ساعة من وصولى اليهم ، وانهم اتفقوا على أن يذهب الى
دار الحماية كل من سعد وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وأن يبقى
محمد محمود وأحمد لطفى السيد وأنا في دار سعد انتظارا لرجوعهم وأن
يعرضوا علينا بعد ذلك نتيجة المقابلة .

ولابد هنا من ذكر ملاحظة طريفة لفتت نظرى ، هى ان سعدا وزميليه
الذاهبين الى دار الحماية كانوا يلبسون الردنجات السوداء استعدادا
لمقابلة سير ونجت فجبت لهذا وقلت في نفسى ان العميد ليس ملكا حتى
يرتدى اخواننا لمقابلته لباسا رسميا ، وكتمت هذه الملاحظة ، وكان الوقت
لا يسمح لمناقشة مثل ذلك ولا أدري الى الآن من من الزملاء اقترح ارتداء
هذا اللباس .

ذهب الثلاثة الى دار المندوب السامى وقابلوه ، ودارت بينه وبينهم
محادثة ثم رجعوا الينا وكلف عبد العزيز فهمى بتسجيل ما دار في المقابلة
في محضر نشرته الصحف وسجلته كتب التاريخ وهاك نص المحضر :

محضر ١٢ نوفمبر ١٩١٨

بدا سير ونجت الحديث بقوله :

« ان الصلح اقترب موعده وان العالم يفيق بعد غمرات الحرب التى
شغلته زمنا طويلا وان مصر سينالها خير كثير وان الله مع الصابرين
وان المصريين هم اقل الأمم تألما من اضرار الحرب، وانهم مع ذلك استفادوا
منها اموالا طائلة وان عليهم ان يشكروا دولة بريطانيا العظمى التى كانت
سببا في قلة ضررهم وكثرة فائدتهم » .

فأجابه سعد باشا : « ما تكون انجلترا فعلته خيرا لمصر فان المصريين بالبداية يذكرونه لها مع الشكر . وخرج من ذلك الى القول بان الحرب كانت كحريق انطلقا ولم يبق الا تنظيف آثاره وانه يظن انه لا محل لدوام الاحكام العرفية ولا لمراقبة الجرائد والمطبوعات وان الناس ينتظرون بفروغ صبر زوال هذه المراقبة كي ينفسوا عن انفسهم ويخففوا عن صدورهم الضيق الذى تولاها اكثر من أربع سنين » .

فقال سير وجنت : « حقا انه ميل لازالة المراقبة المذكورة وانه تخابر فعلا مع القائد العام للجيش البريطانية في هذا الصدد » . ولما كانت هذه المسألة عسكرية فانه بعد اتمام المخابرة والاتفاق مع القائد سيكتب للحكومة البريطانية ويأمل الوصول الى ما يرضى .

ثم استمر قائلا : يجب على المصريين ان يطمئنوا ويصبروا ويعلموا انه متى فرغت انجلترا من مؤتمر الصلح فانها تلتفت لمصر وما يلزمها ولن يكون الأمر الا خيرا » .

فقال سعد باشا : « ان الهدنة قد عقدت ، والمصريون لهم الحق ان يكونوا قلقين على مستقبلهم ، ولا مانع يمنع الآن من ان يعرفوا ما هو الخير الذى تريده انجلترا لهم » .

فقال ونجت : « يجب الا تتعجلوا ، وان تكونوا متبصرين في سلوككم فان المصريين في الحقيقة لا ينظرون للعواقب البعيدة » .

فقال سعد باشا : « ان هذه العبارة مبهمة المعنى ولا افهم المراد منها » .

فقال : « اريد ان اقول ان المصريين ليس لهم رأى عام بعيد النظر » .

فقال سعد باشا : « لا أستطيع الموافقة على ذلك ، فانى ان وافقت انكرت صفتى ، فانى منتخب في الجمعية التشريعية عن قسمين من اقسام القاهرة ، وكان انتخابى بمحض ارادة الرأى العام مع معارضة الحكومة واللورد كاتشنر في انتخابى ، وكذلك كان الأمر مع زميلى على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك » .

فقال سير ونجت : « انه قبل الحرب كثيرا ما حصل من الحركات والكتابات من محمد فريد وامثاله من الحزب الوطنى ، وكان ذلك بلا تعقل ولا روية فاضرت مصر ولم تنفعها ، فما هى اغراض المصريين ؟ »

فقال على شعراوي : باشا : « اننا نريد ان نكون اصدقاء للانجليز
صدادة الحر للحر لا العبد للحر » .

فقال سير ونجت : انن انتم تطلبون الاستقلال .

فقال سعد باشا : « ونحن له اهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال
كباقي الأمم المستقلة » .

فقال سير ونجت : « ولكن الطفل اذا اعطى من الغذاء ازيد مما يلزم
تخم » .

فقال عبد العزيز بك فهمي : « - نحن نطلب الاستقلال التام وقد ذكرتم
جنايبكم ان الحزب الوطني اتى من الحركات والكتابات بما اضر ولم يغد
فاقول لجنايبكم ان الحزب الوطني كان يطلب الاستقلال وكل البلد كانت
تطلب الاستقلال ، وغاية الأمر ان طريقة الطلب التي سار عليها الحزب
الوطني ربما كان فيها ما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان في
كل جهة فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطني في تنفيذ
مبدئه الأساسى الذى هو عبدا كل الأمم وهو الاستقلال التام ، قام جماعة
من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف في الاجراءات واسسوا حزب الأمة
وانشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم ايضا الاستقلال التام
وطريقتهم اخف في الحدة من طريقة الحزب الوطني وذلك معروف عند
الجميع والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض
ونحن في طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه ، فان أمتنا ارقى من
البلغار والصرب والجبل الأسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما
وحديثا » .

فقال سير ونجت : « ولكن نسبة الاميين في مصر كبيرة لا كما في البلاد
التي ذكرتها الا الجبل الأسود والألبان على ما اظن » .

فقال عبد العزيز فهمي : « ان هذه النسبة مسألة ثانوية فيما يتعلق
باستقلال الأمم فان لمصر تاريخا قديما باهرا وسوابق في الاستقلال التام
وهى قائمة بذاتها ، وسكانها عنصر واحد ذو لغة واحدة ، وهم كثيرون
العدد وبلادهم غنية ، وبالجمله فشرط الاستقلال التام متوفرة في مصر ،
ومن جهة نسبة الاميين للمتعلمين فهذه مسألة لا دخل لها في الاستقلال كما
قدمت ، لأن الذين يقودون الأمم في كل البلاد أفراد قلائل ، فاني اعرف ان
لانجلترا وهى بلاد العظمة والحرية عند أهلها ثقة كبرى بحكومتها ، فارباب
الحكومة وهم أفراد قلائل هم الذين يقودونها وهى تتبعهم بلا مناقشة في

كثير من الأحوال لشدة ثققتها بهم وتسليمها لهم ، ولذلك فمجلس نوابها ليس كل أفرادهم العاملين ، وإنما العامل منهم فئة قليلة ، فبلاد مصر يكفى أن يكون فيها ألف متعلم ليقوموا بإدارتها كما ينبغي ، وهى مستقلة استقلالاً تاماً ، ونحن عندنا كثير من المتعلمين بدليل أن أولى الحل والعقد نسمع منهم فى كثير من الأحيان أن التعليم زاد فى البلد حتى صار فيها طائفة من المتعلمين العاطلين وأما من جهة تشبيها بالطفل يتخم إذا غذى بزيادة من اللازم فاسمحوا لى أن أقول أن حالنا ليست مما ينطبق عليها هذا التشبيه . بل الواقع أننا كالمريض مهما أتيت له من نطس الأطباء استحالة عليهم أن يعرفوا من أنفسهم موقع دائه بل هو نفسه الذى يحس بالدم الداء ويرشد إليه ، فالمصري وحده هو الذى يشعر بما ينقصه من أنواع المعارف وما يفقده فى الاشتغال العمومية وفى القضاء وغير ذلك ، فالاستقلال التام ضرورة لرقينا .

فقال سير ونجت : « اتظنون أن بلاد العرب وقد أخذت استقلالها ستعرف كيف تسير بنفسها » .

فقال عبد العزيز بك : أن معرفة ذلك راجعة للمستقبل ومع ذلك فإذا كانت بلاد العرب وهى دون مصر بمراحل أخذت استقلالها فمصر أجبر بذلك » .

فقال سير ونجت : « قد كانت مصر عبداً لتركيا افتكون أخط منها لو كانت عبداً لانجلترا » .

فقال شعراوي باشا : « قد أكون عبداً لرجل من الجعليين وقد أكون عبداً للسير ونجت الذى لا مناسبة بينه وبين الرجل الجعلى ومع ذلك لا تسرنى كلتا الحالتين لأن العبودية لا أرضاها ولا تحب نفسى أن تبقى تحت ذلها ، ونحن كما قدمت نريد أن نكون أصدقاء لانجلترا صداقة الأحرار لا صداقة العبيد » .

فقال سير ونجت : « ولكن مركز مصر حربيًا وجغرافيًا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، وقد تكون غير انجلترا » .

فقال سعد باشا : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فأننا نعطيها ضماناً معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصحلة انجلترا فنعطيها ضماناً فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء بل تحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تسليتمه المحالفة من الجنود » .

ثم قال على شعراوي باشا : « يبقى أمر آخر عند هذا الحد وهو حقوق أرباب الديون من الأجانب فيمكن بقاء المستشار الانجليزي بحيث تكون سلطته هي سلطة صندوق الدين العمومي » .

فقال سعد باشا : « نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة في العالم واوسعها حرية وانا نعترف لها بالأعمال الجليلة التي باشرت في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ ان تجعلنا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وانا نتكلم بهذه المطالب معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة وعند الاقتضاء نساغر للتكلم في شأنها مع ولاة الأمور في انجلترا ، ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها ان تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

فقال سير ونجت : « قد سمعت أقوالكم واني اعتبر محادثتنا محادثة غير رسمية بل بصفة حيية ، فاني لا أعرف شيئا عن أفكار الحكومة البريطانية في هذا الصدد وعلى كل فاني شاكر زيارتكم وأحب لكم الخير فشكره الثلاثة على حسن مقابله وانصرفوا حيث كانت الساعة الثانية عشرة » .

رجع الينا زملاؤنا الثلاثة ونكروا لنا طرقا مما جرى بينهم وبين سسير ونجت . وكلفنا عبد العزيز فهمي كتابة تقرير عما دار في هذه المقابلة وقررنا فوراً تأليف الوفد منا نحن الستة ، واخترنا سعد زغلول باشا رئيساً وعلى شعراوي باشا أميناً للصندوق ولما شرعنا في كتابة توكيل نعرضه على الشعب لتوقيعه حتى نصبح بذلك وكلاء عن الأمة ، عرضت على زملائي ضم عبد اللطيف المكباتي بك وكان معنا في المعارضة بالجمعية التشريعية فقبلوا بالإجماع ووضعنا اسمه معنا في التوكيل وانتبهنا في نفس يوم ١٢ من صياغة التوكيل ونصه بعد التعديلات التي أضيفت إليه هو :

« نحن الموقعين على هذا قد اتينا عنا حضرات سعد زغلول باشا وعلى شعراوي باشا وعبد العزيز فهمي بك ومحمد بك على وعبد اللطيف المكباتي بك ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ولهم ان يضموا اليهم من يختارونه في ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما طبقا لمبادئ العدل والانسانية التي ترفع بريطانيا العظمى وحلفاؤها رايتها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » .

ويلاحظ أن سعد زغلول ما كان ينتمي لأحزاب وأن على شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفي السيد كانوا من حزب الأمة وأنى وعبد اللطيف المكباتى من الحزب الوطنى وأن عبد العزيز فهمى كان صديقا حميما لأعضاء حزب الأمة وكانوا جميعا أعضاء فى الجمعية التشريعية عدا محمد محمود وأحمد لطفي السيد والآخر كان رئيس تحرير « الجريدة » لسان حزب الأمة .

ملاحظات على ما دار فى المقابلة :

وبالاطلاع على محضر الحديث الذى دار بين الثلاثة وبين سفير ونجت والذى سطره عبد العزيز فهمى وجاءنا به يوم ١٤ نوفمبر يحق لنا أن نبدى الملاحظات الآتية :

أولا : أن ما فاه به على شعراوي كان رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة الى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه رغم أنه لم يكن تعلم فى المدارس ورغم أنه كان غنيا واسع الثراء يضار كثيرا أن تعرض لبطش الاستعمار . وقد أصبحت كلماته المسجلة فى هذا التقرير درسا وطنيا خالدا يمجده به الناس تاريخه وذكراه .

أما عبد العزيز فهمى بك فقد كان وطنيا وقانونيا يريد بعلمه ومعارفه أن يقنع سير ونجت بحق الأمة المصرية فى الاستقلال وينضجها سياسيا وأهليتها للحرية ، وكان كلامه قانونيا هادئا يريد به السماح بالسفر كى نعرض قضيتنا على من نشاء فى انجلترا أو أمام مؤتمر الصلح فى فرساي ، ولم يقيد هو ولا على شعراوي الجريء أمتها بأى قيد .

أما سعد زغلول باشا فانه مع طلبه الاستقلال كزميليه تطوع وعرض على المندوب السامى أمورا خطيرة دون أن يتفق مع زملائه ، ودون أن يكون له تفويض منهم، وقبل أن يحصل الوعد على توكيل من الأمة . فنذكر فى كلامه ما يأتى : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام فانا نعطئها ضمانا معقولة على عدم تمكين أية دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطئها ضمانا فى طريقها للهند وهى قناة السويس بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود » .

وقال فى موضع آخر « نحن نعترف الآن أن انجلترا أقوى دولة فى العالم وأوسعها حرية . وانا نعترف لها بالأعمال الجليلة التى باشرتها

في مصر فنطلب باسم هذه المبادئ أن تجعلنا أصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر ، وأنا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة . وعند الاقتضاء نسافر للتكلم في شأنها مع ولاية الأمور في إنجلترا ولا نلتجئ هنا لسواك ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية ، ونطلب منك بصفتك عارفا لمصر مطالعا على أحوالها أن تساعدنا للحصول على هذه المطالب » .

انظر كيف أن سعدا سمح لنفسه أن يعرض على المندوب السامي حق إنجلترا احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ويعرض التحالف معها في دفاع مشترك تقدم فيه مصر مواردها ورجالها ونسى أن المندوب السامي لا شأن له في المفاوضات وأن مهمة الثلاثة تنحصر في طلب السماح بالسفر .

كنا قد قبلنا أن نضيف في التوكيل أسماء من نقبلهم معنا أعضاء فانضم إلينا بعد بضعة أيام اسماعيل صدقي باشا (٢٠) وحمد الباسل باشا وحسين واصف باشا وجورج خياط بك وأردنا أن نضم إلينا مرقص حنا بك فاعتذر لعدم إمكانه ترك مكتبه كمحام ورشح لنا عوضا عنه الاستاذ ويسا واصف ققيلناه ، وهذا من جانيه اقترح ضم واصف غالى بك - ابن المرحوم بطرس باشا غالى ناظر النظار سابقا وكان يقيم في باريس إقامة تكاد تكون دائمة وهو أديب في اللغة الفرنسية وذو ثروة تمكنه من البقاء معنا في أوروبا فطلبنا منه أن يكتب إليه خطابا بذلك ثم جاءنا بعد أيام يخبرنا بأن واصف غالى أجابه بقبوله العضوية مع العلم بأن مبداه قد سبق له أن أعلنه في مجلة فرنسية اسمها « ميركوردي فرانس » وقد أطلعنا على هذه المجلة فإذا هو يعلن فيها المطالبة بالاستقلال الذاتي وبعده نقاش بيننا قبلنا عضويته على أمل تغيير رأيه واقناعه عند مقابلتنا له في باريس .

(٢٠) سيمى مصرى وند بالاسكندرية عام ١٨٧٥ . نال ليسانس الحقوق ١٨٩٤ وعمل موظفا بالحكومة اختير وزيرا للزراعة عام ١٩١٤ . اشترك في الحركة الوطنية ونفى مع سعد زغلول الى مالطة في مارس ١٩١٩ . سافر مع الوفد الى باريس واختلف مع أعضائه . اشترك في مفاوضات مدلى - ثيرزون ١٩٢١ . عين وزيرا للمالية في وزارة ثروت عقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . اشترك في لجنة وضع دستور ١٩٢٣ . ألف الوزارة برئاسته عام ١٩٣٠ حيث ألغى دستور ١٩٢٣ وأصدر بدله دستور ١٩٣٠ كما ألف حزبا سياسيا باسم حزب الشعب . رأس الوزارة مرة أخرى عام ١٩٤٦ حيثفاوض الحكومة البريطانية (مفاوضات صدقى - بيغن) . توفى عام ١٩٤٩ . (الوسومة العربية الميسرة . ص ١٦٠) .

وقد ارتأينا أيضا أن يكون معنا الدكتور حافظ عفيفي والاستاذ مصطفى النحاس لأنهما ينتميان للحزب الوطنى ولو أن ثانيهما قاض بالمحاكم ، وأنهما كثيرا الاختلاط بالأندية ويمكن أن ينتفع بهما فى الدعاية للوفد فى الأوساط التى يؤمنانها بين الشباب المثقف .

عندما بدأ تكوين الوفد قامت عقبة يتحتم تذليلها هى أن بعضهم وخاصة أنصار الحزب الوطنى قد ارتأوا الاتصال بالأمير عمر طوسون لتكوين وفد يمثل البلاد فى مصر وأوروبا تحت رياسته وبدىء فعلا فى تكوينه بعد الاتفاق مع الأمير فخشينا مغبة حدوث انقسام ، وكان من مصلحة مصر أن يكون وقدها شعبيا خالصا حتى لا يظن أنه مسوق بعضو من الأسرة المالكة فتكون رغبته مشوبة .

وبعد أخذ ورد بين وسطاء الطرفين عدل الأمير عمر طوسون عن رئاسة وفد جديد ويظهر أن السلطان فؤاد كان له تأثير فى هذا العدول خيفة أن يساء به الظن من الانجليز .

انتهى امر هذه المسألة وانضم إلينا من كانوا مع الأمير عمر طوسون ومنهم سينوت حنايك وعبد الخالق مذكور باشا .

دور حسين رشدى :

كان حسين رشدى باشا رئيسا لمجلس الوزراء وقد قبل الرئاسة بعد أن كان نائبا عن الخديو عباس الثانى وقت غيابه فى الأستانة واستمر رئيسا للوزارة مع السلطان حسين وبعده مع السلطان فؤاد . وقد أفهمنى زملائى أن رشدى باشا أخبرهم قبل تكوين وفدنا أنه اعتزم هو وعدلى يكن باشا الذهاب بصفة رسمية كوفد يمثل الحكومة المصرية الى انجلترا للمطالبة بحقوق البلاد وأنه أوعز إليهم بتكوين وفد يمثل الشعب المصرى للمطالبة أمام عصبة الأمم وغيرها باستقلال مصر دون أن يكون بين الوفدين أى اتصال فيعتمد هو كممثل للحكومة على تشدد الوفد الشعبى فى طلب الاستقلال أملا فى أن ينال بهذا التشدد أقصى ما يمكن أن يناله من مطالب البلاد - وكرر حسين رشدى هذا الطلب لسعد وزملائه ونجم عن هذا أن محمد محمود باشا وهو خارج من جلسة مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ويصحبته سعد ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وغيرهم استوقفهم بباب الجامعة ومد عصاه أمامهم قائلا أننا لا نمشى حتى نقرر نهائيا تكوين وفد للسفر الى أوروبا ثم ذهبوا الى منزل محمد محمود باشا

وبعد الاتفاق وتحديد يوم ١٢ نوفمبر للاجتماع بمنزل سعد اخبرنى سعد
زغلول بالتليفون بموافاقته فى منزله كما قلت وتم تكوين الوفد يوم ١٢
نوفمبر كما تمت المقابلة مع المندوب السامى ثم تحرر التوكيل .

عقبات :

تحرر التوكيل للوفد المصرى باسماء الستة كما قلنا ثم اضيفت اليه
اسماء من ضموا اليه واخذنا فى توزيعه على الشعب وجمع التوقيعات من
سائر اهل الى القطر فانهاالت علينا التوكيلات وكانت ايام التوقيع اياما
مشهودة رفعت من معنويات الشعب وكانت مظاهرات وحركة دائمة وتطوع
الكثير للذهاب لجمع التوقيعات وما نشعر بعد قليل الا وقد صدر الامر
من وزارة الداخلية بمنع تداول التوكيل بحجة المحافظة على الأمن ومنع
حدوث شغب فى البلاد فعجبنا كيف أن رشدى باشا وهو المواعز الحقيقى
بتكوين الوفد الشعبى هو الذى يمنع توقيع التوكيل بصفته وزيرا للداخلية
فوق كونه رئيس مجلس الوزراء فأرسلنا اليه الخطاب الآتى :

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان ارفع الى دولتكم ما يلى :

لا يخفى على دولتكم انه على اثر فوز مبادئ الحرية والعدل التى
جاهدت بريطانيا العظمى وشركاؤها لتحقيقها ، الفت مع جماعة من ثقات
الامة ونوابها واصحاب الراى فيها وفدا لينوب عنها فى التعبير عن راىها
فى مستقبلها تطبيقا لتلك المبادئ السامية لذلك شرعنا فى جمع هذا الرأى
بصيغة توكيل خاص فوق ما لكثير منا من النيابة العامة فاقبل الناس على
امضاء هذا التوكيل اقبالا عظيما مع السكينة والهدوء . وهذا اقل مظهر
نعرفه من مظاهر الاعراب عن رأى امة فى مصيرها .

لكنه قد اتصل بنا أن وزارة الداخلية قد امرت بالكف عن امضاء
هذه التوكيلات ، ونظرا الى أن هذا التصرف يمنع من ظهور الراى العام
فى مصر على حقيقته فيتعطل بذلك أجل مقصد من مقاصد بريطانيا العظمى
وشركائها ويحرم الامة المصرية من الانتفاع بهذا القصد الجليل .

التمس من دولتكم باسم الحرية والعدل أن تأمروا بترك الناس
وحريتهم يتمون عملهم المشروع . واذا كانت هناك ضرورة قصوى الجأت

الحكومة الى هذا المنع فانى اكون سعيدا لو كنت تخبرنى بذلك حتى نكون على بصيرة من امرنا ونساعد الحكومة بما في وسعنا على الكف عن امضاء تلك التوكيلات .

وفى انتظار الرد تفضلوا يادولة الرئيس بقبول شكرى سلفا على تأييد مبادئ الحرية الشخصية وعظيم احترامى لشخصكم الكريم ،،

الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ولما اطلع حسين رشدى على خطابنا هذا دهش وقال انه لا علم له بالمنع ولا يقبله ولكن البلاد محكومة بالانجليز تحت الاحكام العرفية وهو مستعد ان يخبرنا بذلك بصفة رسمية .

فكتبنا اليه خطابا آخر - نصه :

القاهرة فى _____ (٢١)

حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء

الحاقا لما حررت لكم امس اتشرف باخبار دولتك ان رجال الحكومة لم يقتصروا على منع التوقيع على التوكيلات بل تجاوزوه الى مصادرة ماتم التوقيع عليه منها كما يتبين لدولتكم من صورة الخطاب طيه . فالفت نظر دولتكم لهذه المعاملة التى ياباها عدلكم ومبادئ العصر الحاضر .

وتفضلوا بقبول احترامى ،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

ويادر حسين رشدى باشا بتنفيذ ما وعد به وارسل الينا الخطاب
الرسمى الآتى :

(٢١) لم يرد فى الاصل تاريخ هذا الخطاب ، ولكن يتضح من رد حسين رشدى باشا على الخطابين ، ان تاريخ تحريره فى ١٩١٨/١١/٢٤ .

رياسة مجلس الوزراء

حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا

اجابة على كتابيكم المؤرخين ٢٣ و ٢٤ الجارى اتشرف باحاطتكم علما انه اذا كانت صدرت اوامر من جناب مستشار الداخلية لمنع امضاء التوكيلات المشار اليها في كتابيكم المذكورين وبمصادرتها عند الاقتضاء . فانما كان ذلك لأن القطر لايزال تحت سلطة الاحكام العرفية ولأن مثل هذه التوكيلات قد اعتبرت مما يدعو الى الاخلال بالنظام العام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام %

تحريرا في ٢١ صفر ١٣٢٧

٢٤ نوفمبر ١٩١٨

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وكان الشعب مندفعاً لتوقيع التوكيلات سواء الموظفين وغيرهم ولما اشتد الضغط كان كثير من الناس يعضون توكيلاتهم سرا لنا وكان من شدة الضغط ان بعض رجال القضاء اتخذوا وسيلة أخرى هي ان يكتبوا مباشرة للسلطان خطابات تفيد التوكيل ومنها صورة الخطاب الآتى موقعا عليه من اربعة من كبار مستشاري محكمة الاستئناف .

يا صاحب العظمة

نتشرف نحن الموقعين على هذا بان نعلن لعظمتكم اشتراكنا مع كل مطالب بما فيه سعادة مصر واستقلالها بالطرق السلمية المشروعة ونلجأ لعظمتكم لتحقيق هذه الأمانى %

راغب بدر - عبد الرحمن رضا - يوسف سليمان - محمد صالح

تباطات السلطة الانجليزية في السماح لنا بالسفر فارسلنا الى المندوب السامى الخطاب الآتى :

القاهرة في ٢٩ نوفمبر ١٩١٨

الى صاحب الفخامة سير ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

اتشرف بأن أعرض لفخامتكم انه قد تألف وفد برئاستى بقصد السفر الى انجلترا للمفاوضة مع اولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر وقد ارسلت لرئاسة الجيش الانجليزى بتاريخ ٢٠ الجارى خطابا التمتست فيه اعطائى انا وزملائى جوازات السفر فتقضت السلطة العسكرية باجابتى فى اليوم التالى بأن طلبنا سينظر فيه فى اقرب وقت ممكن . ولما كانت المهمة التى اخذناها على عاتقنا تقضى بوجودنا بانجلترا من غير تأخير فقد حررنا امس طالبين النظر فى ملتسنا واليوم ورد لنا خطاب من السلطة العسكرية يتضمن انه قد حدثت بعض صعوبات لم يتيسر معها اجابة طلبنا الى اليوم وانه بمجرد تذليل هذه الصعوبات تسارع الى اجابتنا الى موضوع طلبنا .

تلقاء هذه الاجابة ونظرا الى انه من الضرورى ان يكون وفدنا بلوندره قبل الاسبوع الاخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم ان تفضلوا باستعمال مالكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعا وفى الوقت المناسب .

وانا معتمدون كثيرا على تقاليد بريطانيا العظمى التى مازالت تقدم للعالم كثيرا من الامثلة على تمسكها بمبادئ الحرية الشخصية اعتمادا يجعل لنا الثقة فى ان طلب التصريح لنا بالسفر سيفصل فيه عاجلا .

وانا فى انتظار اجابة ملتسنا نقدم لفخامتكم عظيم الاحترام والتبجيل ٤

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

غورد لنا الرد من دار الحماية وهذا نصه

القاهرة في أول ديسمبر ١٩١٨

عزيزي زغلول باشا

كلفت من قبل فخامة المعتمد السامى البريطانى باحاطتكم علما
بوصول خطابكم المؤرخ ٢٩ نوفمبر الماضى وبإخباركم ردا عليه بأن
فخامته قد رأى بعد استشارة حكومة جلالة الملك أنه لا يستطيع التوسط
لدى السلطة العسكرية فى هذا الموضوع .

وأضيف الى ذلك انكم ان كنتم تريدون تقديم اقتراحات بخصوص
كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة
الملك وأعلنتها من قبل . فالأفضل ان مثل هذه الاقتراحات تقدم كتابة الى
فخامته . وبهذه المناسبة ألفت نظركم الى خطاب ميلين شيتهم الذى أرسله
بناء على أمر حكومة جلالة الملك الى المرحوم السلطان حسين عند توليته
عرش مصر .

المخلص

(ج . س . سيمسون)

السكرتير الخاص بالنيابة

ولما كان خطاب السير ميلين شيتهم الى المرحوم السلطان حسين
عند توليته عرش مصر لا يحوى سوى استبقاء الحماية والعمل على رفاهية
مصر وغير ذلك من الألفاظ البراقة التى لا تحقق مطالب الأمة المصرية فى
الاستقلال فقد أرسلنا الى المندوب السامى الخطاب التالى فى ٣ ديسمبر
١٩١٨ وترجمته .

صاحب الفخامة سير فرانسيس ريجنالد ونجت

المندوب السامى لحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى

ياصاحب الفخامة

تشرفت باستلام الخطاب المؤرخ أول ديسمبر ١٩١٨ الصادر من
سكرتير جنابكم الخاص ردا على خطابى المؤرخ ٢٩ نوفمبر ١٩١٨ المختص
بجوازات السفر المطلوبة لأعضاء الوفد المصرى .

ولقد ورد فى هذا الخطاب ان فخامتكم مستعدون لقبول ما يقدم لكم
من الاقتراحات المكتوبة بشأن نظام الحكم فى مصر بشرط ألا تكون غير
متفقة مع الخطة التى سبق ان رسمتها حكومة جلالة الملك ورضا على هذا

لا يسعنى الا ان اصرح لجنايبكم بأنه لا يسوغ لى ولا لأحد من أعضاء الوفد ان يطلب طلبات غير مطابقة لمشئنة الأمة التى عبرت عنها بالتوكيلات المعطاة لنا وانى الفت نظر فخامتكم الى أن هذه التوكيلات التى اقبل عليها كثير من علىة القوم كأعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى ما كانت الا لتستوعب افراد الشعب لو لم تتداخل السلطات وتمنع تداولها وتصادرها وان سفرنا الى انجلترا لم يكن الغرض منه الا مفاوضة رجال السياسة ونواب الأمة وغيرهم ممن يوجهون الرأى العام البريطانى الذى اليه ترجع الشئون الحكومية لأننا مقتنعون بان نجاح قضيتنا يتوقف جله على ما قطر عليه هذا الرأى العام من حب العدل والحرية والانتصار للضعفاء .

من هذا ترون فخامتكم أنه يستحيل علينا أن ندرك غرضنا بواسطة تبليغات تقدم فى مصر فقط مادامت القضية التى ندافع عنها يجب عرضها بادئ ذى بدء على الرأى العام البريطانى وهو لا يمكنه ان يحيط علما بتفاصيلها الا من مصادرها الطبيعية أى من ممثلى الأمة المصرية . فعدم تمكننا من السفر يقضى على المهمة التى أخذنا على عاتقنا تنفيذها طوعا لمشئنة البلاد . على أنه من الصعب التوفيق بين منعنا من السفر وبين ما تقتضيه مبادئ الحرية والعدل التى فتحت بريطانيا العظمى وشركاؤها ابوابها لخير الانسانية ولتحقيق رغبات الشعوب .

وتفضلوا فخامتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

وازاء هذا التباطؤ فى التصريح بسفر الوفد أرسل الوفد برقية بواسطة رئيسه فى ٤ ديسمبر ١٩١٨ الى مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بالاحتجاج على منعنا من السفر وعلى منع تداول التوكيلات وهذه ترجمتها :

« صاحب السعادة مستر لويد جورج الوزير الأول لبريطانيا العظمى

دوننج ستريت • لندن

تحدث فى مصر امور مخالفة لتقاليد الحرية والعدل التى هى شعار دولة بريطانيا العظمى وللسياسة الحرة التى لازلت أماما لها الى حد أن

المصريين أصبحوا يتساءلون عما اذا كانت التصريحات التي ما فتئ
ساسة المملكة يعلنونها كل يوم لا يعنى بها الا فريق من بنى الانسان دون
فريق آخر اقل استحقاقا للرعاية .

هل تقبلون سعادتك ان صوت امة بأسرها يخفت بينما ارجاء العالم
تدوى باصوات الأمم المطالبة بما لها من الحقوق ومن حرية التصرف
في مستقبلها .

وهل امتك العظيمة وهى خارجة تحمل اكاليل النصر من حرب لم
تخض غمارها الا دفاعا عن الحرية تقبل ان يفرس باسمها انفذ سهم في
قلب هذه الحرية .

ان مصر وهى عارفة بحقوقها وواجباتها رأت ان توقف بنفسها الرأى
العالم الانجليزى على حقيقة حالها وان تطلعه على مطالبها القومية مؤملة
في عدله تمام تحقيقها .

فالذين بيدهم السلطة لم يكفهم ان يمنعوا تداول التوكيلات التي
قصد بها تخويل الوفد المكون لهذا الغرض وهو الدفاع عن قضية مصر
بل تجاوزوا ذلك الى وضع عراقيل في طريق هذا الوفد الى انجلترا .

وهذا امر يشبه ان يكون الغرض منه اقامة سد منيع بيننا وبين الرأى
العالم الانجليزى فيصبح عسيرا ان يقف على الحقائق من مصادرها
الطبيعية .

فبالنيابة عن الوفد المصرى أرفع هذه التصرفات لنظركم السامى
وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى
سعد زغلول

تم إرسال الوفد في ٦ ديسمبر ١٩١٨ نداء الى معتمدى الدول
الأجنبية بمصر^(٢٢) احتجاجا على الخطة التي اتخذت من جانب انجلترا
لمنعنا من السفر ولتم نشر التوكيلات وعلى كل قرار يتخذ بشأن
مستقبل مصر دون أخذ رأى الأمة المصرية فيه وكان هذا النداء
مذيلا بامضاءات جميع أعضاء الوفد المصرى . ثم توالى النداءات
والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسمن بياريس في ١٤ ديسمبر

(٢٢) انظر نص النداء بالملحق رقم (٢) ص ٢١٢ .

١٩١٨ و ٢٦ ديسمبر ١٩١٨ و ٣ يناير ١٩١٩ بالاحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر واستقلالها وطلبنا في البرقيات ان يهيء للوفد الفرصة بان يدلى بآمال مصر الشرعية وذلك بالمساعدة في سفر الوفد .

وارسل الوفد كذلك في ١١ يناير ١٩١٩ الى مسيو جورج كلمنصو رئيس الوزارة الفرنسية برقية بهذا المعنى ، واخرى في ١٣ يناير ١٩١٩ الى السنيور اورلندو رئيس وزراء ايطاليا . وارسل كذلك نداء الى رئيس مجلس العموم البريطانى في ١٤ يناير ١٩١٩ .

وتوالى ارسال البرقيات والنداءات سواء في مصر او أوروبا كما توالى الخطب في اجتماعات عقدت بالقاهرة وغيرها ، حضرها جمهور من جميع طبقات الأمة ونوابها واعيانها وشبابها فأحدث ذلك تأثيره وازدادت حماسة الجماهير .

ضغط الإنجليز على مصر

في يوم ٢٧ يناير ١٩١٩ ارسل قائد القوات البريطانية في مصر الخطاب الآتى الى سعد زغلول :

يا صاحب السعادة .

علمت ان سعادتك تعدون اجتماعا في منزلكم بمصر في ٣١ الجارى يحضره نحو ستمائة او سبعمائة شخص وانى ارى ان مثل هذا الاجتماع قد يحدث منه اطلاق للأمن فبناء على الاعلان الصادر تحت الاحكام العرفية بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٤ ارجو ان تتكرموا بالعدول عن اقامة هذا الاجتماع

وتفضلوا بقبول فائق احترامى

قائد القوات البريطانية في مصر

"جنرال هـ . و . وطنين"

ثم أرسل القائد افادة اخرى ونصها :

القاهرة في ٢٨ يناير ١٩١٩

القيادة العامة للقوات البريطانية في مصر

يا صاحب السعادة

الحاقا للاعلان الصادر في جريدة الاجبسيان غازيت بتاريخ يوم
الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩١٩ بمناسبة دعوتكم لحفلة الشاي في يوم الجمعة ٢١
الجاري فلا مانع عندي من ان تنشروا اعلانا آخر تصرحون فيه ان دعوتكم
منعت قهرا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

قائد القوات البريطانية

ه . و . وطسن

احياء مشروع استعمارى قديم

في ايام الحرب الاولى فكر الانجليز بزعماء مستر برونييت -
المستشار القضائي حينذاك والمساعد الايمن للمعتمد البريطاني - في مشروع
خطير هو مشروع دستور لمصر وقوانين مدنية وجنائية تهدف انجلترا من
ورائها الى توحيد المحاكم مختلطة واهلية ، على ان تحل انجلترا محل
الدول صاحبة الامتيازات وان يكون لها مندوب له حق الاتصال بوزير
الحقانية بحيث لا يمكن اصدار قانون الا بمشورة هذا المستشار
الانجليزى .

ومن المسائل التى عرضتها انجلترا بواسطة مستر برونييت تنفيذ
لهذه القوانين المقترحة ان يكون البرلمان المصرى في المستقبل مكونا من
وطنيين واجانب وموظفين والا يقتصر على اشراك الاجانب في المحاكم
وانما يشتركون ايضا في مجالس البلديات والمجالس المحلية والقروية ،
وعقدت لجان لدراسة هذه الموضوعات وطلب منى الاشتراك في لجنة تنظر
في امر التمثيل في البلديات والمجالس المحلية والقروية ، فترددت ، لكن بعض
اخوانى رأوا ضرورة قبولى حتى اساهم في معارضة اى نص يضر بالبلاد
وخاصة بعد ان ظهرت بوادر انتصار الحلفاء على المانيا وحليفاتها .

كانت هذه اللجنة برئاسة المرحوم عدلى يكن ومن اعضائها رئيس
محكمة الاستئناف المختلطة وجعفر والى باشا ومسيو بيولاكازيللى رئيس

قلم قضايا الحكومة وغيرهم . وفي إحدى الجلسات عرض موضوع اشتراك الأجانب في المجالس البلدية والقروية ، وكان رئيس محكمة الاستئناف المختلطة وهو يعلم برغبة انجلترا في أخذ تفويض من الدول الأجنبية بحلولها محلها لمراقبة القوانين والمجالس النيابية يرغب في إشراك الأجانب في المجالس النيابية، وكان بيولاكازيللى أشد المؤيدين لهذه الفكرة المتحمسين لها فعارضته وقلت له ان الأجانب اشتركوا في مجلس بلدية الاسكندرية بحكم الضرورة لأنهم كانوا ومازالوا اصحاب مصلحة كبرى في المدينة المكتظة بالأجانب ، وليس هناك ما يدعو الى اشراكهم في المجالس البلدية الأخرى أو القروية فأجابنى بيولاكازيللى - الايطالى الجنسية والموظف المصرى - بلهجة عنيفة ان الأجانب هم الذين نظموا مصر كما نظموا بلدية الاسكندرية ، ولهم في البلاد مصالح كبرى وان الرجل الأوروبى اذا وجد في مجلس بلدية بندر أو قرية فانه يرفع من شأنها وينظم أحوالها أكثر من الوطنيين أنفسهم فقلت له بلهجة كلهجته ما معناه انت تريد إشراك الأجانب في القرى وليس في قرانا على ما أعلم سوى يقال رومى هو يسيطر فعلا على كثير من أهلها ويتحكم في شؤونهم لأنه ليس بقالا فحسب وانما هو مراب وبائع خمر وكيف نقبل تغلغل هذا النفوذ في قرانا ونحن نسمى في استقلال بلادنا ببرلمان مصرى ومحاكم مصرية وانقضت الجلسة على شيء من الجفاء بيننا .

واستمر اهتمام المعتمد البريطانى بتلك المشاريع الى أن قامت الحركة الوطنية وتكون الوفد وارتأى مستر برسيفال المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ان يلقي سلسلة محاضرات منها محاضرة عن مشروع قانون العقوبات ، القاها بجمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع في ٧ فبراير ١٩١٩ فحضرها جميع أعضاء الوفد واكتظت القاعة بالوطنيين والأجانب ، وقال مستر برسيفال ماشاء في تحييد آرائه ويعد أن انتهى قام سعد زغلول رئيس الوفد ورد عليه وتطرق الى ذكر الحماية فكان موقفا كل التوفيق ومما قال في آخر كلمته ما يأتى :

« انكم ايها السادة تعلمون وكل علماء القانون الدولي يقررون ان الحماية لا تنتج الا من عقد بين امتين تطلب احدهما ان تكون تحت زعامة الأخرى وتقبل الأخرى تحمل اعباء هذه الحماية . فهى نتيجة عقد بين طرفين ولم يحصل من مصر ولن يحصل منها مثل هذا العقد اصلا . في ١٩١٤ اعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها دون ان تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا . بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ولا يمكن ان تعيش بعد الحرب ببقية واحدة ، »

وكان التصفيق حادا لهذه الكلمة ، وصافحنا سعدا وهنائاه جميعا
وخرجنا من القاعة فرحين مستبشرين وزابت هذه الكلمة في اواصر الود
والثقة بين اعضاء الوفد وبين الأمة •

استقالة رشدى وعدلى :

كان حسين رشدى رئيس الحكومة قد ألح في السماح لنا بالسفر
كما ألح في ضرورة سفره مع عدلى كوفد رسمى ، ولما لم تقبل السلطة
البريطانية السماح بالسفر قدم استقالته هو وعدلى وكرر طلب قبولها رغم
تأجيله والالاحاح عليه في البقاء ، فقبلت في اول مارس ١٩١٩ •

تهديد اعضاء الوفد

توالى برقيات الاحتجاج منا الى الرجال الرسميين في أوروبا وأمريكا
بسبب منعنا من السفر كما عقدنا اجتماعات عامة لاندكاء الروح الوطنية
وقامت في أنحاء البلاد مظاهرات عديدة ونتيجة لهذا دعى القائد العام
للقوات البريطانية في ٦ مارس ١٩١٩ اعضاء الوفد السبعة لمركزه بفندق
سافواى في الساعة الثالثة بعد الظهر وكان الفندق يقع على ناصية
شارعى سليمان باشا وقصر النيل ، فذهبنا في الميعاد ، وكنا سعد زغلول
- على شعراوي - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى السيد
- عبد اللطيف المكباتى - وأنا • وصعدنا الى الدور الثانى وادخلنا حجرة
صغيرة قليلة الضوء ليس بها أحد وجلسنا فيها نحو عشر دقائق ، ثم
فتح باب جانبي ظهر منه القائد العام البريطانى الجنرال « وطسن » ومعه
ضابطان او ثلاثة بملابسهم العسكرية • فوقفنا ننتظر منه تحية لم يتكرم
بها ، والقى - والجميع وقوف - البلاغ الآتى باللغة الانجليزية ويلهجة
عسكرية :

« علمت انكم تضعون مسألة وجود الحماية موضع المناقشة وانكم
تقيمون العقوبات في طريق الحكومة المصرية تحت الحماية بالسعى في منع
تشكيل وزارة جديدة •

وبما ان البلاد لاتزال تحت الاحكام العسكرية ، لذلك يتحتم على ان
انترككم بان اى عمل منكم يرمى الى عرقلة سير الادارة يجعلكم عرضة
للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية •

وبعد اللقاء هذا البلاغ باللغة الانجليزية ، واعادة تلاوته باللغة الفرنسية قال « لا مناقشة » ثم تركنا ورجع وقد طلبنا نسخة من هذا البلاغ فاعطينا نسخة انجليزية وانصرفنا .

وبعد خروجنا من مقر القيادة وسماعنا تهديد القائد ، سرت في البلك شائعات ان النية منعقدة على مصادرة املاك اعضاء الوفد ورميهم بالرصاص اذا زاولنا نشاطنا .

وفي اليوم نفسه اى في ٦ مارس ١٩١٩ ارسلنا الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية برقية هذه ترجمتها :

ياصاحب السعادة

« تعلمون طبعاً ان وزارة رشدى باشا لما علقت سحب استقلالها على سفر الوفد قبلت استقلالها نهائياً وليس لذلك معنى الا الحيلولة بيننا وبين عرض قضيتنا على مؤتمر السلام . وقد نجم فعلاً عن هذه السياسة ان اعظم رجال مصر اهلية لادارة البلاد في هذه الظروف قد بدأوا يرفضون بتاتا تأليف وزارة تعارض مشيئة الأمة التى هى مجمعة على طلب الاستقلال . فالنتيجة الطبيعية لذلك ان تقع مسئولية بقاء البلاد بلا حكومة على الذين وضعوا من هم اهل للوزارة في مركز حرج امام ضمائرهم وامام مواطنيهم . غير ان السلطة العسكرية عمدت الى تحميلنا مسئولية امتناع المرشحين للوزارة عن قبولها . اعنى انها ارادت ان نكون نحن المسئولين عن اعمال الذين منعونا عن السفر فسيبوا بالمنع الأزمة الحالية لأن السلطة العسكرية ائذرتنا اليوم باننا نضع الحماية موضع البحث ونعرقل تأليف الوزارة الجديدة وتوعدتنا باشد العقاب العسكرى . على انها لا تجهل اننا نطلب الاستقلال التام ونرى الحماية غير مشروعة كما تعلم بالضرورة اننا قد اخذنا على عاتقنا واجبا وطنيا لا نتأخر عن ادائه بالطرق المشروعة مهما كلفنا ذلك وحسبنا ان نذكركم هذا التصرف الجائر الذى يجر سخط العالم المتمدن حتى تفكروا في حل هذه الأزمة بسفر الوفد فيرتاح بال الشعب » .

وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس الوفد المصرى

سعد زغلول

القبض على بعض أعضاء الوفد

بعد الإنذار الذى وجهه الإنسا من قائد القوات العسكرية ويعسد ما حررناه لرئيس وزارة بريطانيا ، قامت مظاهرات فى القاهرة والأقاليم تطالب بحق مصر فى الحرية والاستقلال . ورات السلطة العسكرية ان هذه الأعمال من الشعب لا تدل على شىء من الاستقرار الذى يبتغيه الاحتلال ، فصدر الأمر فى ٨ مارس ١٩١٩ من السلطة العسكرية بالقبض على أربعة منا هم سعد زغلول - محمد محمود - اسماعيل صدقى - حمد الباسل وأرسلوا الى بورسعيد ومنها نفوا الى جزيرة مالطة . ولعل اختياف السلطة لهؤلاء الأربعة يرجع الى انهم جميعا باشوات فهم فى نظرها فى مقدمة أعضاء الوفد .

قسعد زغلول هو رئيس الوفد ، وهو الذى يوقع المكاتبات والبيانات وهو الذى يتكلم باسم الوفد ، وكان زعيم المعارضة فى الجمعية التشريعية ، والمعروف عنه انه كان .موتورا من الانجليز بسبب تخليهم عن معاونته فى الرجوع الى الوزارة بعد اخراجه منها ترضية للخديو عباس الثانى .

اما محمد محمود فيغلب ان يكون السبب فى القبض عليه انه وهو الذى تربى فى جامعة اكسفورد وترقى الى ان صار محافظا للقناة ثم مديرا للبحيرة قامت جفوة بينه وبين الانجليز حين رفض الرضوخ لهم فيما يابأه ضميره ، حتى وصل الأمر الى رفع قضية جنائية ضد حاكمدار البحيرة دافعت فيها أنا شخصا عن الحكمدار أمام محكمة الجنايات وشعرت عند اطلاعى عليها ان السلطة كانت تود ادخال المدير فى القضية لولا انعدام أى دليل أو شبهة ضده . ونتيجة لهذه المطاردة ترك محمد محمود وظيفته . ثم هو الذى ألح على سعد وغيره فى تكوين الوفد عند خروجهم من باب الجامعة المصرية القديمة . كما ان اجتماعات الأصدقاء الذين ألفوا الوفد بدأت فى منزله وكل ذلك كان معروفا للسلطة .

واما اسماعيل صدقى باشا فكان وزيرا أيام الجمعية التشريعية ممن لا يعارضون الحكومة بل كان متضامنا معها وقد انضم الى الوفد وأظهر نشاطا ملحوظا وقدم تقريراً للوفد عن السودان وكل هذا يعارض سياسة الانجليز .

واما حمد الباسل باشا فانه ينتمى الى قبائل عربية له فيها زعامة . وقد عقد الوفد فى منزله اجتماعات عامة حضرها كثير من الناس والقيت فيها خطب نشرت فى الصحف .

وفي ٩ مارس ١٩١٩ أرسلنا الى السلطان فؤاد الكتاب الآتي
بامضاءاتنا جميعا :

يا صاحب العظمة

يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصرى برقع ما يلى لقام
عظمتكم السامى :

« قبلتم استقالة الوزيرين رشدى باشا وعدلى باشا فلما فهمنا ان هذا
ريما كان الحل الوحيد لمسألة سفر الوفد المكلف بالدفاع عن قضية بلدكم
الأسيف . وانه حل لا يسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية ان يقبل
تأليف الوزارة مادام الوزيران المستقيلان علقا سحب استقالتهما على أمر
سفر الوفد . وقد عرضنا لستكم العلية متضرعين ان تتعرفوا رأى الأمة
قبل البت نهائيا فى هذا الأمر وأن تعيدوا النظر فى الخطة التى اختطها
مستشاروكم . وأن تبدوا للأمة آية من آيات ماجبلتكم عليه من حياء
فتكونوا فى صفها مدافعين عنها لقتال غرضها . تضرعنا بذلك الى مولانا
وليئنا متطلعين بكمال الثقة فى ان ابن اسماعيل الجالس على عرش محمد
على الكبير سيرينا من نفحاته ما يحقق الأمل .

غير انه لم يعض الا يومان حتى استدعتنا السلطة العسكرية فى
٦ مارس وابلغتنا انها علمت أننا نضع مسألة وجود الحماية موضع
البحث . وانا تلقى العراقيل فى سبيل الحكومة المصرية تحت الحماية
بمحاولة منع تشكيل الوزارة . واثرتنا بالعقاب العسكرى الشديد ان
اتينا عملا يرمى الى تعطيل سير الادارة . ثم منعتنا عن مناقشتها فى هذا
البلاغ .

لم تصب السلطة فى رايها فان هذه الحماية باطلة . ولكل انسان
الحق المطلق فى ان يضعها تحت البحث والمناقشة القانونية . واما عدم
نجاح الحكومة فى تشكيل الوزارة فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى
اتخذت فى مسألة سفر الوفد . فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه حقيقة
ان يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير ان يستهين بمشيئة امته ومنفعة
بلاده .

لم يقف الأمر عند هذا الانذار بل قبضت السلطة امس على رئيسنا
سعد زغلول باشا وزملائنا محمد محمود باشا وحمد الباسل باشا
واسماعيل صدقى باشا وزجورهم فى قصر النيل ثم سيق بهم الى بورسعيد

قالى حيث لا نعلم وذنبننا فى ذلك اننا نطلب حريتنا السياسية طبقا للمبادئ الشريفة التى اتخذت قاعدة للسياسة العالمية الجديدة والتى قبلتها انجلترا نفسها . وبينما اننا لم نتعد حدود القانون فلم نهيج فى البلاد طائرا ولم نحرك ساكنا بل قبلنا توكيل الشعب ايانا ان نصدع بأمره ونسعى لتحقيق مشيئته عند الذين يقولون انه لم يبق فى العالم شعب سيد وشعب مسود بل العالم فى الاخاء الانسانى سواء .

على هذه الاعتبارات يصعب علينا يا مولانا ان نفهم مبررا لهذه الخطة القاسية التى جرت عليها السياسة الانجليزية تحت ثوب الاحكام العسكرية ، تلك الاحكام التى لا ندرى ما يسوغ وجودها الى الآن بعد الهدنة بأربعة أشهر . ويعد أن امتحنت مصر فى أشد ظروف الحرب حرجا فلم يكن منها الا طاعة للأوامر العسكرية من غير بحث ، واخلاق الى سكرية لم يوجد مثلها فى بريطانيا نفسها .

اليكم يا صاحب العظمة وانتم تتباون اكبر مقام فى مصر وعليكم اكبر مسئولية فيها نرفع باسم الأمة أمر هذا التصرف القاسى فان شعبكم الآن يحق له ان يعتبر هذه الطريقة بأدرة تخيفه على مستقبله . كما يحق له ان يكرر الضراعة لصدتكم العلية ان تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيتته العادلة .

واننا مع كمال الاحترام نتشرف برفع آيات اخلاصنا الى مقام عظيمكم الكريم .

اعضاء الوفد المصرى

ثورة ٩ مارس ١٩١٩

اعتقدت السلطة العسكرية أن القبض على الزعماء الأربعة يكبت الحركة الوطنية . لكن الأمر كان على عكس ما اعتقدوا ، فما كاد نبا القبض عليهم ينتشر حتى انفجر الاحساس العام ، وقامت مظاهرات صاخبة فيها غير قليل من العنف وحدثت تخريبات وقطع سلك الحديد والتليفونات واعتداءات على وسائل النقل من ترام وغيره ، كما وقعت مصاصمات بين الجنود الانجليز والشبان المصريين ، وانعزلت المديرية تقريبا عن القاهرة ، وترامت اليها الاخبار بان جمهورية تكونت فى مديرية المنيا كما قامت ادارة مستقلة فى قنا ، وبدأت المحاكمات العسكرية ضد بعض الأهالى وبعض الموظفين وحصلت مذنبحة كما قيل فى محطتى ديروط ودير مواس بمديرية

استيوط حيث اعتدى الأهلون على قطار يقل جنودا من الانجليز وقتل بعضهم . وبالجمله فقد اضطريت الأحوال في مصر اضطرابا شديدا أدى الى انقطاع المواصلات النهرية بعد انقطاع المواصلات البرية .

واتهم الانجليز الوفد بانه سبب هذه الاضطرابات بعد نفى زملائنا الأربعة . ومع ذلك انتخبنا على شعراوي باشا وكيلا للوفد واجتمعنا مرارا ثم حررنا تقريرا في ٢٩ مارس ١٩١٩ الى اللورد اللتبي الذي حل محل سير ريجنالد ونجت ، والذي كان قائدا عاما للحلفاء في ميدان الشرق الأدنى ابان الحرب واقتتح فلسطين وغيرها وأصبح في نظر الانجليز البطل الأول المكلل بالكاثليل الغار وصاحب النفوذ الكبير في الدولة البريطانية وهالك نص التقرير :

فخامة المندوب السامي

اجابة لدعوتكم يوم ٢٦ مارس الحاضر يتشرف الموقعون على هذا اعضاء الوفد المصري ان يقدموا الى فخامتكم هذا التقرير ببيان الأسباب التي أوجبت استياء المصريين . ولو اتنا تلقاء تصريحات اللورد كرزون في مركز خاص بالنسبة لأسباب هذا الاضطراب الواقع في البلاد حالا الا ان هذا الموقف لا يثنينا عن اقدس واجبات الوطنية والانسانية بان نساعد فخامتكم في الوقوف على أسباب هذا الاضطراب ونرجو ان تزيلوها بحكمتمكم لتزول مسبباتها .

ان هذا الاضطراب العام الذي لم يكن في حسابان أحد من الذين يشتغلون بسياسة مصر ليس مصدره في نفوس المصريين احساس عداوة للبريطانيين بوجه عام ، كما قد يفهم من العبارة التي عبر بها اللورد كرزون من اننا نريد طرد اكبر مملكة في الدنيا من بلادنا . بل جميع الأسرة التي تتخذ من سلوك المصريين نحو بريطانيا العظمى منذ احتلالها مصر الى هذا اليوم لا تدل الا على ان الذي في نفوس المصريين ليس هو العداوة بأي نوع كان . بل هو الاحساس الطبيعي لكل أمة ان تشتغل بشئونها مختلطا بالرجاء في عطف الشعب البريطاني الكريم ان يساعدنا على الاستقلال ، باعتبار ان الفرصة التي كان ينشدها اللورد سالسبورى بتصريحه في ٣ نوفمبر ١٨٨٦ قد حان وقتها . فان من المستحيل ان يرد على خواطر الأمة المصرية - التي هي اهدأ الأمم في سلوكها - ان تفكر في اغضاب بريطانيا العظمى في حين انها تتكفل عليها في مساعدتها على نيل استقلالها فان الساسة البريطانيين في مصر لا ينكرون حسن استعداد

المصريين في بدء هذه الحرب لأن تعاون مصر بقدر طاقتها بريطانيا العظمى في الدفاع عن قضية العدل وحرية الشعوب الصغيرة متى اعترفت لها الامبراطورية باستقلالها ، كما لا ينكرون ان بعض رجال مصر المسؤولين قد اظهروا هذا الاستعداد عند دخول تركيا الحرب .

ولقد اظهرت الأمة في سلوكها طول مدة الحرب انها تنتظر من بريطانيا العظمى معاملتها على هذا السلوك المستقيم . وعلى الضحايا الكبرى التي غرمتها بما تستحق من الرعاية فتعترف لها بالاسقلال بعد زوال السيادة التركية عنها .

ثم ان الوفد المصرى الذى وكل لهذه الغاية قد جعل فاتحة برنامجهم ان يتجه الى الشعب البريطانى قبل كل شيء لنيل عطفه على مصر والمصريين ، وليبين للرأى العام هناك ان النقطة التى نلتقى فيها منافع بريطانيا العظمى واستقلال مصر ليست نقطة معدومة ، بل ايجادها في حيز الامكان ، معتمدا في ذلك على شهادة فخامتكم للمصريين التى اعلنتموها بعد ان احرزتم الظفر وتوج جهادكم بالنجاح .

كل ذلك ينفي بقاتا ان هذه الحركة نتيجة عداوة في النفوس - وان كانت في الجملة بعض نتائج اليأس وخيبة الرجاء .

(١)

لما اعلنت الحماية على مصر تساءل المصريون مع الدهشة كيف يمكن ان نكون مع البريطانيين الأحرار اقل حظا بكثير من جهة حريتنا منا مع الأتراك . ولكنهم لم يصدقوا هذا الفهم ، وظنوا ان الحماية ضرورة استدعتها الظروف الحربية فقط . ولا شك ان تآثر الطبقة المتتورة بهذا الشأن كان أكثر جدا من تآثر غيرها الا ان طبقة العمال لم تلبث ان لاقت من تصرف الحكام الإداريين في أمر التطوع والتكاليف الأخرى من الامانات ما انحرفت به نفوسهم وتعداهم هذا الانحراف الى الطبقات المرتقية عنهم وظهرت آثاره في حوادث رسمية وزاد هذا الانحراف بما كان يهدد به الشباب الانجليز المفتشون بعض الأهالى المسؤولين من سوء المعاملة متى تم لهم الأمر على مصر . غير ان انتظار تسوية المسألة المصرية على وجه يتفق مع مطامع المصريين في الحرية كان ملطفا لتلك الحال . وكان رجاء الناس يزداد يوما فيوما بمقدار ما يقرأونه في الصحف من خطب رجل

السياسة في بريطانيا العظمى وفي الولايات المتحدة وبما يطالعهونه بشغف عظيم من الخطب التي كان يلقيها الدكتور ولسن في حرية الشعوب وان لا يكون بعد الآن شعب سيد وشعب مسود بل كلهم في الاخاء الانساني سواء .

غير ان هذا الرجاء كان يكرر صفوه الوقت بعد الوقت في الأوساط المتعلمة بما كان ينشر وما كان يقال عن حركة التشريع الجديد اى حركة اعمال لجنة الامتيازات فان هذه الحركة لم ترض البلاد سواء في ذلك المصريون والأجانب . ولكن الحكومة لم تأبه لهذا الامتناع ولا شك في ان من يرقب مجريات الحال في مصر عن قرب لا يستطيع ان ينكر ان هذه الحركة قد أزعجت المصريين على مستقبلهم لما راوا فيها ان كل مصلحة في مصر ترعى الا مصلحة اهل البلاد ولم يكن بعيدا عليهم ان يعتقدوا ان رجاءهم الذي علوه بعطف بريطانيا العظمى اوشك ان يخيب .

ثم قفى هذا التشريع بمشروع قانون نظامى روحه متسقة مع روح التشريع الذى وضع لتوحيد السلطات القضائية وليس فيه رائحة لاعتبار المصريين شيئا آخر الا كمية عاطلة ليس لهم في ادارة بلادهم نصيب . فخيّم الحزن على نفوس المصريين ولكنهم اعتقدوا ان ذلك من عمل حزب الاستعمار وان الشعب البريطانى الحر لا يرضى بهذا التصرف . ومازالوا يعلقون آمالهم بالرأى البريطانى العام وبمؤتمر السلام الذى وضعت قواعده بفضل الأمم الحرة الأربع البريطانية والأمريكية والفرنسية والايطالية على أسس من الحرية والحق والعدل .

لما نشرت هذه القواعد تألف الوفد المصرى وليس اعضاؤه من غير المسئولين ولا غير المعبرين عن الرأى العام كما يقال . بل انه فضلا على ما لمرئيسه وبعض رجاله من صفة النيابة عن الأمة قد وكله اكثر من ثلاثة ارباع نواب الجمعية التشريعية غير الوزراء . كما وكله اعضاء الهيئات النيابية الأخرى (مجالس المديرية والمجالس البلدية والمحلية) وكثير من الأفراد اولى الرأى والنقوذ في البلاد .

طلب الوفد الترخيص له بالسفر الى انجلترا وفرنسا فلم يرخص له بذلك فلما طال به الانتظار رفع شكواه الى المندوب السامى وقتئذ ثم الى رئيس الوزارة البريطانية وصار يطرق كل باب ليتمكن من السفر . وفي هذه الاثناء استقالت وزارة رشدى باشا لمنع عضوين منها من السفر في الوقت الذى اراداه . ولم يكن لمنع المصريين من السفر الوزراء وغيرهم

الا النتيجة الطبيعية لذلك وهى الظن العام بان السياسة البريطانية لا تريد ان تحقق رجاء المصريين في مساعدتها اياهم . وكاد هذا الظن يصل الى درجة الاعتقاد لولا ان مسير ريجنالد ونجت لما رأى ان الوزارة علفت سحب استقالتها على اياحة السفر للمصريين وعد الوزراء بانهم سيتراجع في ذلك امام الحكومة البريطانية بنفسه وانه شديد الأمل في الحصول على رفع الحجر الى حد ان وصلت المناقشة بينهم في تسهيل اسباب السفر . وعلم الناس ان الوفد يستعد للسفر فعلا ولو تم ذلك لكان قد ذهب بجزع المصريين من عدم تمكنهم من عرض مطالبهم وتنفس عنهم بعض ما يجدون من مضيض الانتظار . على انهم كانوا يقرأون مع الدهشة اخبار الوفود ، وقد الحجاز ، وقد الشام ، وقد ارمينيا ، وقد لبنان . الخ . . . وتلك شعوب فضلا على انها كانت بالأمس ولايات لا استقلال لها فان اكثرها كان في حالة حرب ضد الحلفاء . في حين ان مصر ، وهى ارقى منها مدنية واكثر ثروة ، وكان لها استقلال ذاتي مضمون بمعاهدة دولية ، وكانت مساعدة في فتح تلك البلاد ، لا يكون لها وقد ، ولا يسمح لاهلها بالسفر ليعرضوا قضيتهم على المؤتمر ولا على الراى العام البريطانى نفسه لايشك أحد في ان هذه المعاملة من شأنها ان تزرع الاستياء في النفوس . فلما صرح هنا بعدم التصريح لأحد بالسفر وقبلت استقالة الوزارة تلك الاستقالة التى قالت عنها جريدة المورننج بوست فى عددها الصادر فى ٢٦ يناير ١٩١٩ انها بعبارتها تجعل من الصعب جدا ان مصرى آخر يأخذ محل الرئيس بدون ان يستهدف لفضب الشعب ، اضطربت الخواطر وشملت الأنفس عوامل الياس من تحسن الحال . فرقعنا عريضة الى عظمة السلطان ان يتوسط في الأمر لكى يفرج خناق الياس عن النفوس . وبدأت الوفود من انحاء البلاد تقد على السراى لهذه الغاية ولم تستطع السلطات العليا ان تحمل احدا من الذين يستطيعون القيام باعباء المركز الصعب الذى وجدت فيه البلاد بفضل سياسة الشدة على ان يقبل تأليف الوزارة فاستدعتنا السلطة العسكرية واندرتنا اننا نعوق سير الحكومة بما نحاول من منع تأليف الوزارة ولم يمض يومان من هذا الانتذار حتى قبض على رئيسنا سعد زغلول باشا وزملائنا اسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا وحمد الباسل باشا ونفوا الى مالطة .

(٢)

وقع ذلك والبلاد مقتنعة باننا لم نأت شيئا غير مشروع لا امام القانون العام ولا امام ما رسمته السلطة العسكرية من الحدود فلم يكذب خبر القبض على زملائنا يعلم حتى راينا لقيفا من الشبان الطلبة في المدارس العالية قد

حضر يقول لنا انهم لابد لهم من ان يقوموا بمظاهرات فنصحنا لهم نصحا طويلا ان يكفوا عن ذلك وان يكفوا على دروسهم ملازمين الهدوء والسكينة ٠٠ ولكن يظهر ان شبابهم الغض لم يحتمل صدمة الياس الذي استحوذ عليهم من جراء سياسة الاحراج ٠ فلم يتدبروا النصيحة ٠ او لم يستطيعوا اقتناع اخوانهم بها ٠ وقامت في اليوم التالى للقبض على زملائنا مظاهرات الطلبة السلمية فقبض على ثلاثمائة منهم وفي اليوم الذى تلاه ، اى يوم ١٠ مارس ، اشتبك معهم طلبة الازهر فانتهز الفوضى فحاصروا هذه المظاهرة فاعتدوا على قطار الترام وكسروا زجاج بعض الحوانيت ٠ وفي يوم ١١ منه تظاهر الطلبة بمظاهرة سلمية فاطلق عليهم الرصاص فقتل منهم ٠ وفي يوم ١٢ منه استأنفوا مظاهراتهم السلمية فاطلق عليهم رصاص البنادق والمدافع الرشاشة فقتل منهم ايضا ٠ ويومئذ قامت بطنطا مظاهرة سلمية قوبلت برصاص المدافع الرشاشة فكثرت القتل والجرح في المتظاهرين ٠ وفي يومى ١٢ و ١٤ منه حصلت في القاهرة مظاهرة من هذا القبيل فقوبلت بالرصاص ايضا ٠ ولاشك في ان اطلاق الجنود البريطانيين الرصاص على الطلبة العزل في هذه المظاهرات السلمية على هذا النحو ، وفي مثل هذا الظرف من شأنه ان يحدث في البلاد اثرا سيئا لابد ان يكون هو النقطة الأخيرة التى فاض بها كأس الصبر في نفوس أهل البلاد ٠ لانه في يوم ١٥ ابتدأت تأتى اخبار الاعتداء على طرق المواصلات ووقوع البلاد طرا في هذا الاضطراب الشديد ٠ ذلك ولم يقف الاستياء من هذه المعاملة القاسية لأمة غير محاربة عند حد الرجال ٠ فان السيدات المخدرات لم يطقن ايضا احتمال هذه الصدمة ، ولم يقف حجابهن الكثيف في طريق اظهار عواطفهن بل قمن نحو الثلاثمائة من عقائل أعلى البيوتات في القاهرة بمظاهرة نشرت الجرائد صبح يومها اى يوم ٢٠ مارس انها مصرح بها ٠ فلما نزلن من عرباتهن وقطن مسافة من طريقهن حتى وصلن الى بيت سعد زغلول احدى بهن الجنود البريطانيون مصوبين اقواء البنادق وسنان السنج نحوهن فوقفن في الشمس محصورات بقوة السلاح نحو الساعتين ، لا يسمح لهن بالسير ولا بركوب عرباتهن والاتصراف الى منازلهن ثم سمح لهن اخيرا بعد ان راهن على تلك الحال رجال الوكالتين السياسيتين الأمريكيتين والاطاليتين ٠ وكان هذا ايضا مظهرا من مظاهر سياسة الاحراج ٠ تلك السياسة التى يجب عدلا وانصافا ان تكون هى المسئولة عن النتائج التى نجمت عنها ٠

غير ان السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى يوم ١٦ الجارى وأعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب واننا مسئولون

عن ازالته . ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة ان نناقش في امر المسئولية فاجبتنا بان هذا الاضطراب ليس نتيجة متوقعة ولا غير متوقعة لعلنا ولا يسوغه برنامجنا بحال من الأحوال . بل نحن نأسف له . واما تمكين هذا الاضطراب فليس في يدنا وسيلة فاعلة فيه ونصحنا بان انجح الوسائل في تهدئة الخواطر بالطرق السلمية انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب حتى تستطيع ان تقوم باعباء الظرف الحاضر . وكان هذا رأى عظماء البلاد من علماء وبطريرك الأقباط الأرثوذكس ووزراء ونواب واعيان صرحوا به في كتابهم المؤرخ ٢٤ مارس الذى ارسلوه الى القائد العام - وفي اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة - رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا ، واقهمناهم بان يظهروا استعدادهم للمفاوضة في تأليف وزارة تستطيع ان تقضى على هذه الحركة المخيفة والتي تخشى عواقبها المجهولة ، فاطهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم . والاضطراب يأخذ نسبا واشكال ليس الحكم على نتائجها في نفوس الناس بالشئ اليسور .

(٣)

والواقع الذى نؤكد له فخامتكم بالصراحة التامة هو ان استياء المصريين مسبب عن عدم مساواتهم بالأمم الصغرى التى لا تفضلهم في المدنية بمنعهم عن بسط آمالهم امام مؤتمر السلام . وكل المصريين من اكبر رجل الى اصغر رجل فيهم هم في هذا الاستياء سواء . دفعهم للياس الى اظهار ما في نفوسهم كل يترجمه على شاكلته . فالرجال المسئولون من رسميين وغير رسميين قد ترجموه بالاحتجاجات المختلفة وبالامتناع عن العمل كالمحاميين ، والشبان بالمظاهرات السلمية ، واما سكان الأقاليم فاعربوا عنه بعضهم بالمظاهرات السلمية وبعضهم بالاعتداءات المختلفة التى بعضها موجب للأسف .

تلك هى حقيقة الوضع الذى فيه بلادنا الآن بسطانها الى فخامتكم بالاختصار وبالحق . نرجو ان تأمروا بتحقيقها . والرجاء معقود بعدلكم ان تزيلوا هذا الاستياء بالقضاء على اسبابه فان الأخذ بناصر امة باسرها اقدس واجب على عظماء الرجال .

وتفضلوا بقبول احترامنا الفائق

تحرر في ٢٩ مارس ١٩١٩

وكيل واعضاء الوفد المصرى

امضاءات

وفي ٢١ مارس ١٩١٩ طلب المندوب السامي وكيل وأعضاء الوفد
وناقشهم في التقرير المقدم منهم اليه .

حملة الإنجليز وصحافتهم على مصر

توالى الأحداث من مظاهرات واحتجاجات واتهامات خطيرة وقبض
وسجن ، وكانت أياما حالكة يلقي فيها القبض على الأبرياء والمتظاهرين
وعلى كل من تحوم حولهم شكوك . واشتدت حملات الصحف البريطانية
على مصر تتهمها باتهامات باطلة والقي اللورد كيرزون خطابا في مجلس
العموم البريطاني ضد مصر ، فلم يصح الوفد الا أن يرد على هذه
المفتريات بخطابات الى معتمدى الدول في مصر باللغة الفرنسية وترجمتها
كالآتي :

جناب المعتمد السياسى

لأنزال نحن أعضاء الوفد المصرى في حاجة الى زيادة البيان فيما
يتعلق باغراضنا القومية ووسائلنا اليها تلقاء ما نجده من التحريف سواء
في بعض تصريحات رجال السياسة البريطانية او في الصحف ذات التأثير
العظيم في الرأى العام . وإذا كانت الاحكام العرفية التى نحن تحت سلطانتها
الآن تجعلنا عاجزين عن اسماع الرأى العام في الأمم الأوروبية صوت امتنا
على حقيقته ، فلا بد لنا من ان نسمعه حكومات الأمم المتعدنة حتى لا يعلق
بأذهان رجالها ما تشوه به الحركة المصرية خطأ او عمدا مما يذاع عنها
في الصحف الكبرى فقد وصفت أحيانا في خطب بعض كبار الساسة وأحيانا
في بعض الصحف الكبرى بصفات تذهب بجمالها في أعين الأوساط الأوروبية
العليا التى لا تسمع الا صوتا واحدا بفضل الرقابة الشديدة على السن
المصريين وأقلامهم تسمع عبارات تدل على أن المصريين غير متحدين في
غرضهم بحجة أن من يطلبون استقلال مصر ليسوا الا عصابة رجال غير
مسئولين ولا معبرين عن الرأى العام . وان الموظفين وهم بالضرورة من
خيرة أبناء مصر لا يدل سلوكهم الا على الرضا بالحالة الحاضرة وان
المظاهرات الأخيرة مظاهرات سلب ونهب أكثر منها مظاهرات سياسية .
ومن قائل ان الاضطرابات قد وقعت في الأوساط التى يغلب فيها التعصب
ضد الأجانب . ومن قائل ان الفلاحين بمعزل تام عن هذه الحركة الى غير
ذلك من التهم الموجهة ضد غرض المصريين ووسائلهم التى يعتمدون عليها
لبلوغ ذلك الغرض .

أما غرض المصريين فليس شيئاً سوى الاستقلال التام غرض طاهر شريف لا يشوبه تعصب ديني ولا بغض للأجانب بائى وجه من الوجوه . بل هم يعتمدون على حرية الجاليات الأجنبية وصراحتها في إقامة الدليل على حسن سلوكهم في حركتهم الوطنية السلمية التي قامت بها الأمة منذ عقد الهنتة . فبيعد والحال هذه ان يشوهوا غرضهم الشريف بمظاهر التعصب التي هي منافية للمبادئ الديمقراطية التي اتخذوها وسيلتهم الوحيدة في بلوغ غرضهم . على اننا لا نجاوز الحق اذا اكثنا ان مصدر هذه الحركة ليس فيه شيء من العداوة للبريطانيين انفسهم ، وانما مصدرها مجرد الاحساس الطبيعي لكل أمة في الاستقلال تلك حقيقة ابناها في التقرير الذي قدم منا يوم ٣٠ مارس الماضي الى فخامة المندوب السامي البريطاني الجنرال اللنبي والذي نرفق منه صورة بهذه المذكرة ومنه يتبين كل منصف انه لا يخالط حركتهم شيء من دلالات العداوة او الحقد على اية طائفة من الطوائف ايا كان معتقدها او جنسها ، ذلك الغرض الذي وكلتنا الأمة بالسعى فيه ، فضلا على انه مشروع امام القانون الطبيعي ، مأمور به بقانون الأخلاق ، مؤيد بمبادئ الدكتور ولسن التي اقرته عليها جميع أمم العالم ، فانه مجمع عليه من جميع طبقات الأمة المصرية بلا استثناء .

بهذا الغرض الشريف ظهر الاخاء التام بين العنصرين المؤلفين للشعب المصري المسلمين والأقباط في أحلى مظاهرة فالقسس الأقباط يزورون بدافع الوطنية مسجد الجامع الأزهر ويخطبون فيه بين العلماء والطلبة خطب الحز على الاخاء والتعلق بالحرية والاستقلال . والمسلمون يخطبون في الكنائس والمسيحيون في المساجد الى حد لا نعرف له من قبل في تاريخ الشرق مثيلا . نؤكد ذلك كما نؤكد ان المسلمين لم يسبقوا اخوانهم الأقباط بخطوة واحدة في السعى الى الاستقلال . وان تأليف الوفد المصري الذي كان اول دلالة على رأى الأمة في تعيين مصيرها قد كان من العنصرين ثم وكل من العنصرين جميعا . فلما تطورت الحال بفضل سياسة الشدة على ما يرى بهذا التقرير المرفق بهذه المذكرة .

وانتقلت من دور السعى في السفر بالطلبات الكتابية والالتماس الى دور الاحتجاجات كانت هذه الاحتجاجات من المسلمين والأقباط جميعا . فلما انتقلت بفضل تلك السياسة ايضا الى دور مظاهرات الشبان لم يتخلف الأقباط عنها . بل قتل من هؤلاء وهؤلاء وحسبنا ان نحيل كل من يريد تحقيق هذا القول على الحوادث المادية ليعلم ان الاستقلال بغية العنصرين على السواء .

اما من حيث اجماع طبقات العنصرين على الاستقلال ، فذلك امر لا يحتاج الى دليل بعد ان علقت الوزارة سحب استقلالها على سفر طلاب الاستقلال وصرح الوزراء بانهم يطلبون الاستقلال . كما صرح قضاة الاستئناف والمحاكم الاهلية والنيابات وموظفو الوزارات المصرية كبيرهم وصغيرهم بانهم يطلبون الاستقلال ، واضربوا عن العمل جميعا اظهارا لأن غرضهم الاستقلال ويعد ان قامت هيئة المحامين وهيئة الاطباء والمهندسين والتجار بكل ما يستطيعون لاثبات غرضهم في الاستقلال . ويعد ان وكل أعضاء الجمعية التشريعية وأعضاء الهيئات النيابية والأفراد المسئولون في المدن والقرى الوفد في طلب الاستقلال . وبعد المظاهرات السلمية وهتاف شبان الأمة في كل مكان بالاستقلال وبعد ان اظهرت طبقات العمال في العاصمة والفلاحين في الأرياف ما اظهروه من الاستياء والجزع من ان تبعد البلاد عن الاستقلال فمن هو اذن ذلك المصري الذي اظهر انه غير راض بالاستقلال بل الذي لم يبد منه ما يدل على التثبث بالاستقلال .

ذلك غرض المصريين ، فاما وسائلهم اليه فليست الا الاستمساك بمبادئ الحرية والحق والعدل التي تبوات مكان حق الأقوى في ميدان السياسة العالمية .

غير ان تطور هذه الوسائل المشروعة السلمية الى غيرها لم يكن الا النتيجة الطبيعية لما قبلت به هذه الوسائل المشروعة من العنف وعزم المبالاة باحساس شعب بقى أربع سنين يغرم في قضية الحلفاء غرامات ما كان يظن احد ان تكون المكافاة الوحيدة عليها هي الاكراه بالقوة للرضوخ لحكم الأجنبي .

ومهما يكن من الشدة التي تستعمل للقضاء على فكرة الاستقلال لدى المصريين فانه لن يستطاع ارضائهم بما دون الاستقلال .

وهنا يجب علينا ان نلاحظ ان وسائلنا ايضا لم تسلم من سوء الفهم فانه يؤخذ من تصريحات اللورد كيرزون انه قد ظن في انجلترا ان الوفد المصري انما يريد الذهاب الى انجلترا فقط . والواقع ان الوفد انما اراد السفر الى انجلترا قبل عقد مؤتمر السلام . فاما وقد عقد مؤتمر السلام فليس للوفد حاجة في السفر الى انجلترا بل يريد الآن السفر الى باريس فقط ليقيم مطالب أمته أسوة بالأمم الأخرى الى مؤتمر السلام .

تلقاء ذلك نشهد جنابكم على ان طلب الاستقلال لم يكن خاصا بعنصر دون آخر ، ولا بطبقة دون أخرى ، بل كل المصريين في أمره سواء .

كما نشهدكم على أن وسائلهم لم تكن لتخرج عن الحدود السلمية المشروعة
وأن تعدى حدود المظاهرات السلمية في الاقاليم مسبب على سياسة الاحراج
التي ابنا مظاهرها في التقرير المرفق بهذا .

كما نشهدكم على أن هذه الحركة لم تتعد حدود الغرض منها الى
أي عبث ما بحقوق الأجانب أو حدود حسن العشرة التي اعتادوا أن
يجدوها في بلادنا . ولاشك عندنا في انكم تشاركوننا في الاقتناع بهذه الحقائق
التي لا بد أن تكونوا علمتموها كما علمناها من الحوادث المادية ولذلك
يحق لنا أن نتتظر عطف حكومتكم على أمة ما فعلت أكثر من أن تسأل
العالم أن يسمح لها هي أيضا بأن تعيش بعد أن صارت لا تستطيع أن
تعيش الا بالحرية .

وتفضلوا بقبل فائق احتراما ،

وكيل الوفد المصري

على شعراوي

استعمل الانجليز شتى اساليب الارهاب لكتم انفاس الناس وقبضوا
على كثير من الوجهاء والمحامين واعيان البلاد ، منهم بعض اعيان اسيوط
ومنهم أخى احمد على علوية المحامى ، زجوا به في السجن اربعين يوما ،
والمرحوم محمود بسيونى المحامى رفعت عليه دعوى بطلب اعدامه وظل
سجينا الى أن ظهر كذب الادعاء ، ومحمد محفوظ باشا من كبار اعيان
أسيوط سجن واهين في السجن اهانات شديدة . وفي العاصمة كان جنود
الجيش البريطانى وخاصة الاستراليون يطاردون الناس في الشوارع حتى
أن احمد مظلوم باشا رئيس الجمعية التشريعية ووزير المالية السابق لم
يسلم من مطاردتهم فقد كان يمشى هادئا بحكم وقار سنه ومكانته واذا بأحد
الجنود الانجليز ينتزع طربوشه من فوق رأسه ، ووقع مثل هذا العسف
لكثير من الكبراء والعظماء . وكان الشعب يزداد هياجا كلما ازداد
المحتلون تعسفا ويزداد تقانيا في المطالبة باستقلاله كلما ازدادوا به بطشا ،
وانى انقل هنا حادثة وقعت في بنى سويف تدل على أن ابناء مصر العزل
كانوا يجودون بأرواحهم في سبيل بلادهم . فقد ذكر لى المرحوم راغب بدر
(باشا) أيام رياسته لمحكمة جناياتبنى سويف أثر عودته منها أنه في منتهى
الدهشة لما رآه هناك . وروى لى أن مظاهرة كبرى قامت هناك ، وأطل هو
من دار المحكمة ليرى مايجرى بين جنود الجيش البريطانى والمتظاهرين
العزل ، فرأى بعينيه صبيا يعتلى مدفعا من مدافع الانجليز ويهتف بحياة

مصر غير مبال بالخطر ، وقد اصابتة رصاصة من جندي انجليزى اودت بحياته .

الافراج عن المتقيين والسماح للوفد بالسفر

بلغ الهياج والاضطراب الذروة . فاضطرت سلطة الاحتلال الى الافراج عن المعتقلين في مالطة في يوم ٧ ابريل ١٩١٩ ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر الى أوروبا واستصحب زملائهم المعتقلين في مالطة .

وتنفيذا لهذا التصريح اسرعنا في تجهيز امتعتنا وسافرنا من محطة القاهرة الى بورسعيد وكانت المظاهرات فوق الوصف في جميع المحطات . ثم ركبنا الباخرة « كاليديونيا » وهى من بواخر السلطة العسكرية المخصصة لنقل الجنود والضباط . وابتحرت بنا في ١١ ابريل ١٩١٩ وسط الهتافات والمظاهرات الشعبية الى مالطة حيث التقينا بسعد وزملائه وواصلنا السفر جميعا الى مرسيليا قبلغناها في ١٩ ابريل ١٩١٩ .

وما يجدر ذكره ان الباخرة كان بها ضباط وجنود من البريطانيين وعمال وخدم من الهنود مسلمين وغير مسلمين ، وبينما كنا نتسامر فوق ظهر الباخرة اتانى هندي وهمس في اذنى ان نحترس في احاديثنا لأن في الباخرة بريطانيين يفهمون اللغة العربية وربما يكون بعضهم مكلفا باستراق السمع فشكرته ، وبلغت زملائي ليكونوا على حذر .

القسم الثالث

القسم الثالث (٢٣)

مفاجاة

وصلنا الى مرسيليا يوم ١٩ ابريل ١٩١٩ ، ووجهتنا باريس لعرض قضيتنا على مؤتمر الصلح وابرار ادلتنا وحقنا في الاستقلال بعد ان انفصلت مصر عن تركيا ، وشاركت في الحرب مشاركة فعالة اعترف بها الانجليز انفسهم كما اعلن اللورد اللنبي قائد القوات البريطانية انه كان لمصر اثر فعال في احراز النصر للحلفاء •

كان يحدونا الأمل لأسباب كثيرة :

منها : ان الحماية كانت - باعتراف انجلترا - ضرورة حربية ، ولم تكن نتيجة معاهدة بيننا وبين الانجليز وبذا كانت ضرورة وقتية لابد ان تزول بزوال الحرب •

ومننا : اعلان المبادئ الأربعة عشر التي وضعها الدكتور ولسمن وقبلها المتحاربون وكان لها في النصر اثر كبير •

(٢٣) جكلا وردت في الأصل ، ولعل القصد به القسم الثاني ، وان كاتب هذه الذكريات وقع في خطأ عند الكتابة . وهناك احتمال آخر وهو ان هذا القسم بالفعل القسم الثالث ، وان طوية باشا لم ينتبه الى تحديد القسم الثاني عند قيامه بإعلام ذكرياته على الكتاب . وعلى العموم فقد وردت أرقام الصفحات كاملة ومتسلسلة •

ولكننا مع الأسف لم تكد أقدامنا تطل أرض مرسيليا حتى فوجئنا أن رسول السلام الدكتور ولسن قد أعلن رسميا اعترافه بحماية انجلترا على حصر رغم الوعود والعهود التي تمخضت عن الهدنة ومؤتمر السلام .

صدمننا بهذا الخبر قبل أن نبليغ باريس فتزعزعت ثقتنا بالحلفاء ، ولكننا لم نياس اعتقادا منا أن السبيل لنيل الحرية هو الكفاح المتواصل .

كذلك لم نفقد الأمل فقد يجوز أن نرى بصيصا من نجاح في مؤتمر فرساي .

وللمرء أن يتساءل لم أفرجت انجلترا عن المعتقلين الأربعة وصرحت لهم ولباقي أعضاء الوفد بالسفر الى مؤتمر السلام بعد أن عارضت مرارا بلسان معتمدها السياسي بالقاهرة تارة وعلى صفحات جرائدها تارة أخرى ويظهر أن انجلترا حين وثقت من أمريكا وظفرت من الدكتور ولسن بموافقتها على اقرار حمايتها على مصر لم تر بأسا من ارضاء الأمة المصرية بالتصريح لأعضاء الوفد بالسفر إذ لا حرج من وجود الوفد في مؤتمر السلام بعد أن اطمأنت الى قرار الحماية ولا يخفى أن أمريكا كانت زعيمة الأمم في مؤتمر فرساي .

تمويل الوفد

فوجئنا ونحن في مصر كما قلت بالتصريح لنا بالسفر وكان علينا أن نسرع خيفة ضياع الفرصة فأعدنا حقائقنا وتركنا أعمالنا وكنا في حاجة الى مال يسعقنا الى أن تصلنا مساعدات من الأمة ، فدفع المرحوم على شعراوي وكيل الوفد من جيبه ثلاثة آلاف من الجنيهات هبة منه للوفد ، واخذت أنا من المرحوم السيد عبد الرحيم الدمرداش ألف جنيه مصري سلمتها لعلى شعراوي بصفته أمين الصندوق . ثم اقترض كل منا مائة جنيه لأمانة الصندوق ترد اليه عند قدرة الوفد على الدفع . وقد رد الينا في أوروبا ما دفعناه في مصر واحتجنا اليه في فرنسا ولم ترد طبعا الى على شعراوي الآلاف الثلاثة التي تبرع بها للوفد . وقبل سفرنا ذهب على شعراوي الى أحد المصارف التي يتعامل معها واستبدل بما عنده من النقود نقودا فرنسية بسعر الجنيه ٢٧ر٥ قرنكا على ما أنكر ، وبهذا المبلغ المتواضع سافرنا معتمدين على أن تمدنا بالمال لجنة الوفد العامة في القاهرة التي أنشأناها لتحل محل الوفد وتكون الصلة بينه وبين الشعب .

تكوين لجنة الوفد العامة

تكونت اللجنة العامة للوفد من كبار القوم ووجهائهم • وانتخب المرحوم محمود باشا سليمان - اكبر وجيه في الوجه القبلى ووالد المرحوم محمد محمود باشا - رئيسا لها • كما انتخب المرحوم ابراهيم سعيد باشا وكيلها ، وكان من اعضائها المغفور لهم فتح الله بركات باشا وعبد الرحمن فهمى بك ومرقص حنا بك وكثير غيرهم من أعضاء الجمعية التشريعية والوجهاء وأعضاء الهيئات الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء والتجار والمزارعين •

وهذه اللجنة العامة انشأت لجانا فرعية في المحافظات وعواصم المديريات والمراكز وفي القرى وبذلك أصبحت فكرة الاستقلال - التى ينادى بها الوفد - متغلغلة في نفوس أفراد الشعب المصرى كافة • وكانت اللجنة العامة تعقد جلساتها في منزل رئيسها •

أعمال الوفد في أوروبا

اقعنا في باريس من أبريل ١٩١٩ ، وكان علينا أن ننظم أعمالنا ، فاتخذنا هناك مقرا للوفد وجعلنا نتصل بالصحف وننشر فيها ما يمكننا نشره ، ونوالى الكتابة الى رؤساء الدول الممثلة في مؤتمر السلام ، وتتصل بالمصريين المقيمين هناك من طلاب الجامعات وغيرهم لتتعرف أحوالهم ، كما كنا نوالى دعوة كبار الفرنسيين من وزراء سابقين ومحررى الصحف وأساتذة لنبث فيهم الدعاية لمصر ، وكنا دائما على اتصال بلجنة الوفد العامة لتتعرف أحوال البلد ونقف على حالة الشعب المعنوية • وقد لقينا هناك كثيرا من الصعاب ، فأبواب المؤتمر كانت مغلقة أمامنا ، ولم نجد من كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ولا من غيره معاونة لنا بعد اعلان أمريكا موافقتها على الحماية بل وصل الأمر الى شيء غير قليل من قلة الذوق من جانب رجال الوفد البريطانى في باريس ، ذلك أننا أرسلنا تقريراً الى الوفد البريطانى نشر فيه حقنا في الاستقلال ورفع الحماية ، وكم دهمنا والمناجين وصلنا خطاب من هذا الوفد وقضضنا غلافه فوجدنا فيه خطابا وقدنا ممزقا وبدون أية إشارة معه مما يشعير بقلة الذوق وبعنجهية المنتصرين •

كان مؤسسو الوفد السبعة يحضرون جلسات الوفد ومعهم من انضموا اليهم وهم اسماعيل صدقى - حمد الباسل - واصف غالى -

جورج خياط - سينوت حنا - محمود أبو النصر - حسين واصف -
ويضا واصف - دكتور حافظ عفيفي - مصطفى النحاس •

وكان لنا سكرتير للغة العربية هو الاستاذ محمد كامل سليم وآخر
للغة الفرنسية هو ميسير « دومانى » وبواسطة الدكتور حافظ عفيفي
اتصلنا بالوفد الايرلندى الذى حضر مطالبا باستقلال ايرلندا تحت زعامة
ديفاليرا وكنا دائمى الاتصال به لأن قضيته مشابهة لقضيتنا •

وظل الاستاذ مصطفى النحاس يعمل في سكرتارية الوفد الى ١٩
ديسمبر ١٩١٩ ثم رجع الى مصر ليفتح مكتباً للمحاماة •

من أعمال الوفد في باريس أن أوفد محمد محمود باشا الى أمريكا
لبث الدعاية لمصر ، وهناك اتصل برجل كبير اسمه « فولك » ليقوم بالدعاية
لمصر وحققها في الحرية والاستقلال واتصل مستر فولك بأعضاء البرلمان
الأمريكي وبالصحافة وعمل ما في مكنته في كافة الأوساط • ومكث محمد
محمود في واشنطن مدة غير قصيرة وهناك مرض مرضا شديدا خيف منه
على حياته ثم من الله عليه بالشفاء ورجع اليها في باريس تاركا مستر
فولك يكافح ويناضل عن قضية مصر بما هو مذكور في كتب التاريخ •

استمر الوفد في باريس يتصل بأوساطها ، ويتصل باللجنة المركزية
العامة في القاهرة وكانت المراسلات في الغالب مع رئيس اللجنة المرحوم
محمود سليمان باشا الذى أظهر غيرة يشكر عليها وأجهد نفسه رغم تقدمه
في السن وضعفت صحته وكان نشاطه سببا في تحديد محل إقامته ، لئلا
من مواصلة الجهاد وأعماله في اللجنة معروفة لدى الجميع •

وفاة محمد فريد

وفي باريس وصلنا خبر وفاة المجاهد الكبير المرحوم محمد فريد
رئيس الحزب الوطنى الذى ضحى بثروته الواسعة وبوقته وصحته في سبيل
وطنه • وإقامه الأجل في ١٥ نوفمبر ١٩١٩ وهو في متفاه بأوروبا بعد أن
قضى سبع سنوات بعيدا عن وطنه وكان لموته غريبا مشردا فقيرا وقع
اليم في نقومنا وخاصة في نفسى فقد كنت معه في مجلس إدارة الحزب
الوطنى ، وسافرت معه الى الامتانة ١٩٠٩ لتهنئة الأمة التركية على
دستورها ، وكنا صديقين توثقت بيننا أواصر الود ، واشتركنا معا في
العمل للوطن ، وكان أول واجب علينا نحن أعضاء الوفد أن نشارك الأمة
في أحزانها ، وإن يكون تكريم المجاهدين الشهداء أول واجب نحرص على

أدائه • ومحمد فريد كان رمز الوطنية ومثلاً فذاً من أمثلة البطولة والتضحية • فعرضنا على الوفد أن يسافر بعضنا إلى البلد الذي مات فيه ، ونسعى في إرسال رفاقه إلى مصر بدعاية واسعة النطاق تشعر باننا نعرف كيف نكرم أبطالنا ونبجل زعماءنا قتلهم بذلك مشاعر الأمة •

لكن سعداً مع الأسف رفض تكريم فريد ورفض الموافقة على سفر أحد منا للقيام بما تقتضيه المروءة والواجب وأصر على الرفض بحجة أن أموال الوفد يلزم أن تصرف على القضية المصرية لا على جنازات الأفراد وحاولنا أن نثنيه عن فكرته فلم نفلح • وقد وافقه بعض الأعضاء من غير المؤسسين ، فحشينا الفرقة وسكتنا على مضض وفقدنا بذلك شرف تكريم فريد ونقل رفاقه ونال هذا الشرف رجل كريم من تجار الزقازيق اسمه الحاج خليل عفيفي نقل رفات الزعيم على نفقته الخاصة ، ووصلت رفاقه إلى القاهرة في يونية ١٩٢٠ وكانت جنازته موضع احتفال بالغ في الاسكندرية والقاهرة •

حادثة اصطدام قطارين في إيطاليا

وفي أوائل شهر مارس ١٩٢٠ وصل إلينا نياً حادث اصطدام في سكة حديد إيطاليا أصيب فيه بعض الطلبة المصريين ومات بعضهم • ومن الغريب أن سعداً كان ممن رأوا سفر أحد منا إلى إيطاليا لأداء الواجب • وكلفنا عبد اللطيف المكباتي بك بالسفر وزودناه بالمال ، وفي روما استعان بسفير مصر وعمل على إرسال الموتى إلى الوطن ، وتضميد جراح المجروحين ، وكان لهذه المعونة أحسن وقع في نفوس المصريين •

رجوع بعض أعضاء الوفد

سئم بعض رجال الوفد من طول الإقامة في باريس وفكروا في العودة ورجع فعلاً حسين واصف وجورج خياط وويصا واصف وغيرهم أما المؤسسون فلم يفكروا في الرجوع قبل انتهاء مهمتهم رغم تركهم بيوتهم وأعمالهم في مصر • وكان سعد قد أعد نفسه لطول الإقامة فأغلق بيته في القاهرة وصحبته السيدة حرمه وكذا خاتمه • ولم يكن له بمصر ما يضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التي كان يملكها بجهة سمهور واشترى بثمنها أسهما من الدين الموحد يعتمد على إيرادات بجانب معاشه كوزير سابق ، فوق أيجار ضيعة السيدة حرمه بمسجد وصيف ورثتها عن والدها المرحوم مصطفى فهمى باشا •

وكان موقفنا ونحن في باريس موقف انتظار وترقب مع قيامنا
بالدعاية لمصر .

وذات يوم دخلت حجرة مجلس ادارة الوفد فوجدت سعدا يخاطب
على شعراوي بحدة وسمعته يقول له : يا باشا انت غنى ولكن الثروة ليست
كل شيء ونحن ايضا عندنا بعض الشيء ، وانت في الوفد لثروتك . وكان
على شعراوي هائبا هدهوا ممزوجا بالآلم لا ينطق بكلمة نابية وانما يكرر
قوله « وما ضرورة هذا الكلام يا باشا » وقد فهمت من بعض أعضاء الوفد
أن سعدا طلب مالا وان على شعراوي تردد وعز على على شعراوي ،
وهو من كبار قومه ومن اكبر سراة المصريين ، والمتبرع بثلاثة آلاف من
الجنيهاات والذي غادر بلده وترك مصالحه لغاية وطنية ، والذي كان
شجاعا في كلامه مع ونجت يوم ١٢ نوفمبر ١٩١٨ ، عز عليه ان يسمع من
صديقه القديم مثل هذا الكلام فلم يعد الى مقر الوفد بعد ذلك ، وصمم
على الرجوع الى مصر ، وقضى بضعة ايام في انتظار الباخرة حزينا
مهموما يقيم وحده في الفندق الذي يسكنه لا يكلم احدا لأنه لا يعرف لغة
اجنبية وقد سعينا في راب الصدع وغاية ما وصلنا اليه ان اتفقنا مع سعد
على اقامة مائدة لعل شعراوي ليلة سفره .

كان هذا الحادث مثار الممض لمن شاهده وأخصبهم أصدقاء على
شعراوي محمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد وكنا نأمل ونحن
على مائدة الطعام في حفل توديعه أن يحل الصفاء بين المتخاصمين .

وتطرق بنا الحديث الى ذكر المرحوم أحمد فتحى زغلول شقيق
سعد زغلول الذى توفي عند بدء تكوين الوفد ، وكان على جانب عظيم من
الثقافة ورقى في المناصب الى ان كان وكيلا لوزارة الحقانية ، وكان صديقا
لبعض الموجودين فأراد محمد محمود ان يثنى عليه بطريقة سياسية فقال :
« رحم الله أحمد فتحى زغلول فقد كان رجلا مؤدبا » وفهمنا من هذه الجملة
كما فهم سعد أن محمد محمود كان يعرض بسعد وسوء سلوكه مع على
شعراوي .

بعد ذلك خرجت أنا وسعد من الفندق ، فظهر لى الله مما قاله محمد
محمود تعريضا به ، فحاولت أن أسرى عنه ، ومما قلته له : أنك على حق
في أن تغضب وما كان لمحمد محمود أن يقول ذلك .

انى انكر هذه الواقعة لأبين أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا
يعتبرون انفسهم زملاء وأندادا ، وكانوا رجالا يعتزون بكرامتهم ، فلم

يطبقوا ان يمس على شعراوى ، كما لم يطق محمد محمود ان يسكت على
ما فاه به سعد لعلى شعراوى •

وحادث آخر يدل على احتفاظ هؤلاء الرجال بكرامتهم ، ذلك اننا
بعد بضعة اشهر عندما قررنا السفر الى لندره فى ١٩٢٠ للمفاوضة سنال
حمد الباسل سعدا بحضورنا عما اذا كانت السيدة حرمة ستسافر ايضا
الى لندره فأجابه بجواب غير طبيعى ولا منتظر ان قال له «وما شأنك
والسيدة حرمة ، انها سفاهة » وعز ذلك على حمد الباسل فقال له من
قوره : « هل أنا سفيه - أنت السفيه » • وأخذ سعد ولم يحرجوا لانه هو
المخطيء •

قارن هذا بما حدث امامى من سعد لأحد المنضمين الى الوفد حين
ناقشه سعد فى أمر فأجابه بما لم يقنعه • فقال سعد هذا خطأ • وعندما
أكد هذا العضو ان كلامه صحيح جابهه سعد بهاتين الكلمتين القاسيتين
« أنت كذاب » ولم يفه هذا العضو بكلمة احتجاج وغداة ذلك قال لى على
انفراد انه لم يرد على سعد بأية كلمة محافظة على القضية المصرية وعجبت
لهذه الحجة التافهة ولم اتيس بكلمة •

والواقع ان الوفد بعد ان انضم اليه من انضم أصبح مكونا من
طبقتين ، طبقة المؤسسين ومن فى مستواهم وهم يرون انفسهم ائنادا لسعد
وزملاء فى الجهاد ، وطبقة المريدين والمحاسب الذين يرون انفسهم فى حاجة
الى رضا الرئيس ليكون لهم فى المستقبل مجد يباهون به • ولهذا كانوا
خاضعين لما يراه منفذين لما يأمر به •

اختيارى امينا للصندوق الوفد

بعد ان تركنا على شعراوى غاضبا لكرامته وسافر أصبحت امانة
الصندوق شاغرة ، فاختارنى الوفد امينا للصندوق ابتداء من ٢٣ نوفمبر
١٩١٩ •

وبقينا نعمل بكافة الوسائل الممكنة • نتصل بالصحف ، وبلجنة الوفد
المركزية فى القاهرة وبالوفود المختلفة فى باريس ، فوق ما نقوم به من خطب
ودعوات لكثير من ذوى النفوذ كما سعينا فى ان يقابل سعد مسيو كليمنصو
رئيس الوزارة الفرنسية ورئيس مؤتمر الصلح وتمت المقابلة وكانت مع
الأسف مقابلة جافة موجبة للياس • وبذلك أصبح الكل ضدنا ، الرئيس

الفرنسي يتتحي عن مساعدتنا ، والدكتور ، والسسن الأمريكى يعترف بالحماية على مصر (٢٤) ، ومكتب البعثة البريطانية يرد الينا المذكرة ممزقة ، وهؤلاء هم الذين كانوا يديرون مؤتمر الصلح ويتحكمون فيه .

بقينا على هذه الحال والصلة مقطوعة بيننا وبين الثلاثة الكبار بينما الحالة فى مصر مضطربة والاعتداءات والمحاكمات مستمرة ، ولولا ما نعرفه عن ثبات الشعب لتسرب اليأس الى نفوسنا .

لجنة ملنر

وفى لجة هذا الاضطراب ، اعلنت انجلترا تأليف لجنة برئاسة اللورد « الفرد ملنر » وزير المستعمرات وعضوية سير « رنل رود » أحد سفراء انجلترا السابقين وكان من قبل سكرتيرا بالوكالة البريطانية فى مصر ، والجنرال سير « جون ماكسويل » القائد الأسبق للقوات البريطانية فى مصر ، والجنرال سير « أوين توماس » العضو بالبرلمان البريطانى ومستتر « سيندر » رئيس تحرير جريدة ، وستمنستر جازيت ، ومستتر « هرست » المستشار القضائى بوزارة الخارجية البريطانية وآخرين . فما أن وصل نبا تعيين هذه اللجنة للذهاب الى مصر لدراسة حالة الأمة المصرية والوقوف على آراء الشعب المصرى ، حتى قامت المظاهرات احتجاجا على تأليف هذه اللجنة وتجاهلها الوفد المصرى المقيم فى باريس وهو الوكيل المتحدث عن رغبات الأمة وقد وصلت اللجنة الى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ ، وبدأت عملها مستعينة بالوزارة التى تألفت فى ذلك الحين برئاسة يوسف وهبه باشا بعد استقالة حسين رشدى مرتين ، وبعد أن اضطر أيضا محمد سعيد باشا الى الاستقالة بعد فترة قصيرة ، وكان قد طالب بتأجيل حضور هذه اللجنة .

بدأت لجنة ملنر عملها بالاتصال بكبار المصريين ، فأتصلت بحسين رشدى باشا وعدلى يكن باشا وقد قال رشدى باشا للورد ملنر : انكم لن تصلوا الى اخذ اية معلومات من الأمة المصرية ، وما عليكم الا أن تتصلوا بالوفد المصرى وكيلى الأمة الأوحد ، والمتحدث باسمها والمعبر عن رغباتها . اما هنا فى مصر فانكم لن تجدوا قطة تتصل بكم .

(٢٤) لم يرد فى أصل المذكرات كلمة « مصر » وقد قمنا باضافتها كي يستقيم المعنى ، كما أضفنا حرف الواو قبل كلمة البعثة لانها لم ترد كذلك .

حقا ان اعمال رشدى وعدلى كانت باهرة ، فرشدى هو الذى اوعز بتكوين الوفد وهو الذى استقال مرتين احتجاجا على منع الوفد ومنعه هو كرئيس حكومة من السفر مع زميله عدلى ليشرح مطالب البلاد . ثم هو يقف من لجنة ملنر هذا الموقف الرائع .

وكان من نتيجة التضامن بين رشدى وعدلى من جهة ، وبين الوفد المصرى من جهة اخرى ، ان لجنة ملنر مكثت نحو ثلاثة اشهر فى مصر و'م تقز من الامة المصرية بما كانت تبتغيه اذ كانت المقاطعة تامة بين الشعب المصرى وبينها .

بيد ان الشعب تشكك فى اتصال رشدى ورفاقه باللورد ملنر ورفاقه ، وكتبت بعض الصحف المصرية شيئا عن هذا الاتصال فبادرنا بارسال برقية الى المرحوم ابراهيم سعيد باشا وكيل اللجنة المركزية فى القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٢٠ بالاعتراف بخدمات رشدى وعدلى وثروت فى موقفهم واستهجان الحملة عليهم وهالك نص البرقية :

باريس فى ٢٦ يناير ١٩٢٠

ابراهيم سعيد باشا بالقاهرة

سيصلكم خطاب بالموافقة على تقريركم وقد ارسلنا قرارنا لتلغرافيا الى اصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين يعثوا الينا بصورة احاديثهم مع اللورد ملنر وقد تبينا ان ما قالوه كان مملوءا حكمة ووطنية خالصة .

سعد زغلول

وفى ١٢ فبراير ١٩٢٠ اجتمع الوفد فى باريس وقرر بالاجماع ان يرسل الى عدلى شروط الوفد فى تحفظاته وطلباته عند المفاوضات . وقرر امرا هاما بالاجماع ايضا هو تحريم الوزارة على اعضاء الوفد حتى لا يظن فيهم احد انهم يخضعون اشخاصهم . وارسل سعد برقية فى نفس التاريخ اى فى ١٢ فبراير ١٩٢٠ بمختصر شروط الوفد الى عدلى وطب اليه ان يؤلف حكومة برلمانية حائزة لثقة الامة . ومما جاء فى هذه البرقية « ٠٠ وصار اذن من اللازم مبدئيا تحضير دستور بتأليف وزارة ثقة تكون غايتها المفاوضات للوصول الى مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها ، ولاتجلبترا مصالحها الخاصة . ثم عرض هذا المشروع على الجمعية الوطنية التى ياتى بها هذا الدستور الجديد ، وفى نفس التاريخ ارسل سعد الى عدلى خطبا مفصلا هذا نصه :

• صديقي العزيز :

ان الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم (في البرقية) هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة • لأنه من الطبيعي ان تجرى المفاوضات مع هيئة رسمية موثوق بها - خصوصا من الأمة وان من يصدق على ما تنتهي اليه المفاوضات من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية - وعلى طريقة تقرب في ظننا من التي تظهر ان اللورد يدلي بها في محادثته ، معكم ، ولا يصعب ان يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي اوضحناها فيما كتبناه لكم ، لأنها لا تربط غيركم ، وهي فوق هذا ضرورية جدا حتى لاتقابلكم الأمة بالنفور الذي تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية اول قصدها واكبرهما • نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عايكم ولكنها ليست فوق هممكم ، وانتم اهل لتحمل مثل هذه المسؤولية في خدمة بلادكم • والورد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم • ولهذا يرى ان يكون اعضاؤه خارجين عن هيئتك ، حتى لا يساء الظن في نزاهتهم ، وتبقى الثقة فيهم • يستعينون بها في تأييدكم ، وتمهيد الطرق امامكم ، ويعد ان تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ويعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبا منكم يعملون على تنوير الافهام ، وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد بها ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمطامعهم الباطلة ولا يهمننا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا ان يكونوا محلا لثقتكم واهلا لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسؤولية الكبرى • • • • •

سعد زغلول

وقد اظهر عدلى تباطؤه في قبول تأليف وزارة ، فبادر سعد باظهار رغبته في أن يلجأ الى عدلى ليحضر الينا في باريس بعد أن غادر ملنر ولجنته الاسكندرية الى لندره في ١٨ مارس ١٩٢٠ •

علم سعد ان ملنر قد انتهى من ابحاثه قبل سفره بايام وانه قد تجاهل الورد ، فبادر بأن عرض علينا هو وبعض الاعضاء ان ترسل الى عدلى نطلب اليه اللصاق بنا في باريس وكان ملنر وزملاؤه قد انتهوا من عملهم - كما علمنا - قبل اوائل مارس ولا اخفى اني سألت اخواني عن الفائدة من حضور عدلى ، ذلك الرجل الهادئ السكوت الذي لم يكن لي به اتصال وكنت اظن فيه الكبرياء لكن سعدا بادرني بقوله : ان عدلى رجل عظيم وستسر من حضوره وعمله • وثلكا عدلى بخطاب ارسله الى سعد

فأرسل هذا نيابة عنا برقية أخرى في ٦ مارس ١٩٢٠ إلى عدلى رداً على خطابه بما مضمونه أننا سنكون سعداء بحضوره لباريس وأتينا نرى تاليف وزارة موثوق بها كما نرى عدم اشتراك أحد فيها من أعضاء الوفد الحاليين والسابقين وأتينا مستعدون لتأييدها .

ويبلغ من الحاح سعد على عدلى أن أرسل برقية ثالثة في ٢٢ مارس ١٩٢٠ بالموافقة على رأيه في رفض طلبات لجنة ملنر في القاهرة ودعاه في هذه البرقية للحضور سريعاً إلينا وهناك نصها :

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نرجوكم تقديم جيعاد وصولكم إلى باريس بقدر المستطاع

زغلول

ولعل عدلى كان يعلم من طباع سعد ما حمله على التردد وربما كان يخشى ما قد يضيقه . فأرسل برقية في ٢٢ مارس ١٩٢٠ إلى سعد يفهم منها شيء من اعتذار ، فبادر سعد وأرسل إليه برقية رابعة ، (برقية مستعجلة) في ٣٠ مارس ١٩٢٠ يخبره فيها بوصول برقيته ويطلب إليه أن حضوره بأسرع ما يمكن مفيد لتبادل الآراء وهناك نصها :

عدلى يكن بالقاهرة

« نكون سعداء برؤيتكم في أقرب فرصة »

زغلول

وفي ١٢ أبريل ١٩٢٠ أرسل سعد إلى عدلى برقية خامسة يخبره فيها بحجز حجرة له بالفندق .

وفي ٢٢ أبريل ١٩٢٠ حجزنا عربات لأعضاء الوفد ليقابلوا عدلى يوم حضوره بعد أن وافق اثر الالحاح الشديد . وقد وصل بازييس في ٢٢ أبريل ١٩٢٠ .

وفي هذا التاريخ كان ملنر ورفاقه في إنجلترا ، وعدلى معنا في باريس

اتصال لجنة ملنر بالوفد

بعد أيام من وصول عدلى ، جاءنا من لندن أحد أعضاء لجنة ملنر وهو مستر «هرست» وقابل سعداً في ١٢ مايو ١٩٢٠ لدعوته للذهاب إلى لندره هو ورفاقه للمحادثة مع ملنر . وأرجح كثيراً بل اعتقد أن حضور مستر هرست كان لسببين ، أحدهما مقاطعة الأمة المصرية للجنة ملنر

مقاطعة تكاد تكون تامة ، والآخر ما قام به عدلى ورشدى من اقناع لجنة ملنر بضرورة المحادثة او المفاوضة مع الوفد ممثل الأمة حتى قال رشدى للئنز ورفاقه ما سبق ذكره من انهم لن يجدوا قطة تفاوضهم غير الوفد .

ثم كرر مستر هرست زيارته لنا فى ١٨ مايو ١٩٢٠ كتب فيها دعوة بحضورنا الى لندن واتفق مع سعد على السفر .

سفر الوفد للمرة الاولى الى لندن

اجتمعنا وقررنا السفر وهنا قام اشكال . ذلك ان سعدا اصر على الا يذهب الى انجلترا مؤقتا وان يذهب ثلاثة اعضاء مع عدلى وسالناه السبب فاجاب ان الثلاثة اعضاء يذهبون لاستطلاع الحالة ، ولما الحنا عليه لنعرف الدافع الحقيقى لموقفه هذا اجاب بانه ربما يكون الغرض من الدعوة استدراجه الى لندن للقبض عليه هناك . وقلنا لتمسكه بفكرته لان عدم سفره يعتبر مفاجاة للجنة ملنر وعدم رعاية لها ، وخاصة اذا كان سبب امتناعه هو رئيس الوفد امر غير مفهوم لدى لجنة ملنر . وقلنا وقال عدلى : انه لا يليق بوفد يطالب بحقوق البلاد الا يذهب رئيسه واعضاؤه للمفاوضة فان هذا يجرح احساس ملنر ورفاقه لكن سعدا اصر على رايه حتى اضطررنا الى الموافقة . وسافر عدلى الى لندره وصحبه عبد العزيز قهسى ومحمد محمود وعلى ماهر وارسل سعد برقيتين مستعجلتين الى المرحوم محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة احدهما فى ٢٠ مايو ١٩٢٠ يخطره بدعوة ملنر للوفد . وثانيتهما فى ٢٢ مايو ١٩٢٠ بسفر ثلاثة من اعضاء الوفد الى لندره . وسافر الاعضاء فعلا فى ٥ يونيه ١٩٢٠ وقابلوا اللورد د ملنر ، (٢٥) فسال عدلى

(٢٥) تمت المقابلة الاولى بين الطرفين فى ٧ يونيه . وقدم ملنر مشروعا بمقد اتفاق ودى بين انجلترا ومصر تعترف فيه انجلترا باستقلال مصر مع ضمانات لمصالحها ومصالح الاجانب ومن ذلك اقامة حامية عسكرية فى اماكن يقررها الخبراء ، وابداء الراى فى التشريع الذى يمس الاجانب الى ان يتنزلوا لبريطانيا من امتيازاتهم التى تعوق استقلال البلاد ، وقيام حكومة ملكية دستورية تنص عليها الماهدة . وفى ١٧ يوليو اسفرت المفاوضات عن مشروع تسوية قلمه ملنر الى الوفد لرفضه ، كما رفض ملنر مشروع قلمه الوفد . ثم جرت مقابلات بين عدلى باشا وبين اللورد ملنر انتهت بتقديم مشروع آخر للوفد يقوم على تسع قواعد اساسية للار خلاف حولها ومنها : مسألة المستشارين الانجليز فى الحكومة المصرية ، والعلاقات السياسية بين مصر والدول الاجنبية فتقرر تأجيل البحث فيها بضعة اسابيع . (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ امتداد مؤسسة الاهرام . ص ٤٧٥ - ٤٧٦)

طبعاً عن سبب تخلف سعد وباقي رفاقه ، وحاول عدلى بلباقة ان يذكر مبررات لذلك بيد ان ملنر ادرك ما كان يخشاه سعد وقال لعدلى : قل لسعد ان يطمئن على حريته في بلادنا فنحن قوم غير متوحشين ندعوه لزيارتنا ونحبسه .

وفي ٣٠ مايو ١٩٢٠ ورد الينا خطاب من الأعضاء الثلاثة بلندره بنتيجة المحادثة بين عدلى وملنر وان هذا الأخير اعترف بأن الوفد يمثل أغلبية الأمة ، وانه بذلك لا يستمع الى أعضائه كشهود ، وان لا تعارض بين استقلال مصر ومصالح بريطانيا .

وعلى اثر ذلك قررنا في الصباح ضرورة سفر الوفد كله للمفاوضة اداء للواجب رغم شعورنا بسوء نية الانجليز وفي اجتماع آخر بعد الظهر انضم الينا سعد بعد ان كان مترددا .

وفي ٥ يونيه ١٩٢٠ سافرنا جميعا الى « لندره » .

وقبل شرح ما قام به الوفد في مفاوضاته بلندره مع لجنة ملنر يجب علينا أن نذكر حقائق لابد لنا من ذكرها ذلك اننا مدة اقامتنا في باريس قبل المفاوضة كان بيننا نحن أعضاء الوفد ورئيس تضامن وود سائذان . ولم يكن هناك ما يعكر صفونا سوى تلهفنا على تحقيق مطالب البلاد . وان كانت بعض هنات وقعت من سعد أو غيره فانها لم تكن ذات اثر في علاقاتنا الودية وثقة بعضنا ببعض . وكنا ندأب على نشر الدعوة هنا وهناك .

وبعد أن ذهبت لجنة ملنر الى مصر ولقيت اعراضا من الأمة المصرية بفضل وطنية الشعب ، وما قام به الوفد ولجانه المنبئة في مصر من توجيه وارشاد ، ثم رجعت اللجنة الى لندره دون أن تعرج على الوفد وتقاضيه باعتباره الهيئة الوحيدة المتحدثة عن مصر طلبنا الى عدلى باشا الحضور - كما ذكر - وكانت النتيجة أن أتى مندوب لجنة ملنر يدعونا للمفاوضة واعتزمتنا السفر الى لندره .

ولما اغتبطت الأمة المصرية بهذه الرحلة حضر الينا حسين رشدى باشا ونحن على أبواب المفاوضة وأبدى لنا النصيح الكريم بأنه قد يجوز أن يتفق الوفد على ما يرضى لكنه يرى أن لجنة ملنر ربما تعرض على الوفد دفاعا مشتركاً فإذا قبلنا شيئاً من هذا فيجب أن يكون الدفاع من مصر داخل حدودها بمعنى انه لا يصح لنا أن نقبل دفاعاً مشتركاً عما يفرض على اشتراك الجيش المصرى مع انجلترا في مشاكلها العديدة ، فتكون النتيجة امكان خروج الجيش المصرى من بلاده والدفاع هنا وهناك

في بقاع الأرض، ومع العلم بأن لانجلترا - وهي امبراطورية مترامية الأطراف - مشاكل عديدة في ممتلكاتها ومستعمراتها في جميع القارات فلا تلقوا بأيديكم الى التهلكة . وقد كان لهذه النصيحة أثرها وكان رشدي هو أول من لفت الانتظار الى هذا الاحتياط .

المفاوضة الأولى في لندره

بدء انشقاق الوفد

ذهبنا جميعا الى لندره . ثم بدأت المفاوضات من شهر يونيه ١٩٢٠ وانى أرجع هنا الى مفكراتي التي سجلتها واحتفظت بها وأعرض بعض ما فيها تقريراً للواقع وانصافاً للحقيقة فمن ذلك ما ياتي :

سبق أن ذكرنا أننا أرسلنا الى عدلى وهو بالقاهرة برقية وخطاباً في ١٢ فبراير ١٩٢٠ بتأليف وزارة الثقة التي يختارها وان يتفاوض هو ووزارؤه كهيئة رسمية مع لجنة ملنر وان تكون جمعية وطنية تصادق على ما تنتهي اليه المفاوضات على أن يتضمن برنامج عدلى عبارة الاستقلال لأنها لا تربط غيره . وبمعنى آخر أراد الوفد أن تتفاوض وزارة عدلى مع التصريح منها بأنها إنما تتفاوض للاستقلال دون أن يرتبط الانجليز بهذا التصريح أى أن وزارة الثقة برياسة عدلى ستتفاوض وهي حرة طليقة مع الانجليز .

لكننا عندما ذهبنا الى لندره وكان سعد في ذلك الوقت معبود أكثرية الأمة وموضع ثققتها وكان مركزه في البلاد أعظم من مركز يوليو قيصر كما قيل له . قد خفيت أسماء شركائه وزملائه في الجهاد وكانت المناداة في مصر في المظاهرات وغيرها بسعد ومن معه دون ذكر لأسماء هؤلاء الزملاء حتى أصبح اسم سعد رمزاً لامانى البلاد وأصبح زملاؤه جنوداً مجهولين .

دخل الوفد في المفاوضة وسعد على ما ترى وزملاؤه على ما علمت وابتدأ معنا عدلى يعمل وكانت النتيجة بعد أخذ ورد أن بدأ ملنر بتقديم مشروعه الأول ومن كلامه لنا أنه قال ان الحادثات اذا انتهت فأنها ستكون مرحلة لمفاوضات رسمية تشترك فيها الحكومتان المصرية والبريطانية . وأخبرناه أننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتنافى مع توكيلنا .

ومما قاله ملنر وكرره ان ليس للوفد ان يتعاقد انما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين وانه انما يسمع ملاحظات الوفد فقط ليسجلها في تقريره تمهيدا للمفاوضة الرسمية .

هنا مع الأسف تغيرت خطة سعد وكان يظن ان المفاوضات ستكون معه وأنه هو الذى يبرم المعاهدة ويوقعها وكانت حجة الانجليز انه ليس لأحد ان يوقع سوى الحكومتين الرسميتين كما جرت بذلك التقاليد العامة فتناقشنا مع سعد ونحن نعلم ان ليس بينه وبين السلطان ود . وأنه لن يختاره لتأليف وزارة كما أنه كان في مناقشاته مع ملنر غير ودى وكان يقول له في بعض الجلسات « ان امتى لا تقبل هذا » فيئس من ان يكون رئيس وزارة يتفاوض - ويئس من ان يوقع معاهدة تاريخية تنيله مجدا . فناقشناه على ان يكون الحل تأليف وزارة من عدلى للمفاوضة ، كما سبق ان كتب هو لعدلى بذلك ونحن لا ندخل فيها تنفيذا لقرار الوفد كما اسلفنا فأبى وغضب وأخرج من جيبه بطاقة عليها اسمه باللغة الفرنسية وفيها « سعد زغلول باشا » وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية ، يدل لماكان يكتبه من قبل من انه « رئيس الوفد المصرى » ، وقال لنا بانفعال: يجب ان أوقع انا المعاهدة بين مصر وانجلترا بهذه الصفات الواردة في بطاقتى وانى لا أقبل ان يوقعها أى شخص آخر وسأحارب كل شخص مهما يكن مركزه يفاض ليوقع دونى .

كان هذا بدء الخلاف الشديد بين بعضنا وبين سعد وهو خلاف تد يفضى الى عرقلة المفاوضات بل والقضاء عليها .

وفي حوالى منتصف شهر يوليو ١٩٢٠ - وكنا نعالج هذه الحالة ونخشى مغبتها - ذهبنا في أحد أيام الأحاد وكان يوم عطلة الى جهة من ضواحي لندره نتناول الغداء هناك على ضفة نهر التاميز (٢٦) وممن كان معنا في هذه الرحلة - مسعد ومحمد محمود وحمد الباسل وأحمد لطفى السيد وعلى ماهر وأنا وهناك بعد الغداء والتبسط في الحديث أخبرنا سعد برغبته في استشارتنا في أمر ارتآه وهو التساهل مع ملنر في بعض طلباتنا بشرط ان يعزل السلطان فؤاد ونظر إلينا يريد ابداء آراءنا وانكر ان على ماهر اجابه ان الموضوع يحتاج الى تفكير . وساله أحدنا : ومن يكون سلطانا اذن ؟ فأجاب بان يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعيين وصى

Thames ، ولكن كتب هنا حسب اللفظة

(٢٦) هو نهر التيمز
La Tamise الفرنسية

عليه ففهمنا من هذا ان سعدا كان يبغى ان يكون هو الوصى على العرش
اى على عرش طفل عمره بضعة أشهر ، وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة
باعتباره رئيس الوفد المصرى فيصبح الحاكم بأمره في البلاد .

حصلت هذه المناقشة واحمد لطفى السيد صامت وكان من الصنى
الناس بسعد ، وكان أمل سعد ان يقره لطفى السيد لكنه ظل صامتا .
فسأله سعد : لم يا لطفى لا تتكلم وتتركنى اتحمل مسئولية قولى ؟ فأجابه :
ماذا اقول يا باشا ! قلم يكن من سعد الا ان قال له بحده « روح يا شيخ » .
وارجع ان عبد العزيز فهمى كان حاضرا بدليل انه حكى الرواية لآخرين .
ثم كرر لى سعد هذا على حده في يوم آخر فنصحته بالعدول عن هذه الفكرة
وربما تكلم بها مع غيرى حتى ينال من الأعضاء متفردين موافقة على
ذلك .

وبعد نرصد على لجنة ملتر وظهور عدم الانسجام بينها وبين سعد
رأى أعضاء الوفد ومنهم بسعد ان يكون عدلى صلة التقايم بين الوفد
واللجنة .

وانى اذكر هنا ما سطرته في مفكراتى في هذه المرحلة .

٢٥ يوليو ١٩٢٠

اخبرنى محمد محمود ان سعدا اعترف له بالأمس بانميقبل مشروع ملتر
الأول برمته بشرط عزل السلطان فؤاد وقبول تولية ابنه دون الأمير كماله
الدين حسين بحجة ان هذا الأخير ابن جارية واخبرنى لطفى السيد ان
سعدا قال له في مائدة انه يريد ان يكون قيما على ابن السلطان اذا خلع .

٢٦ يولييه ١٩٢٠

اخبرنى عبد العزيز فهمى ظهر اليوم ان سعدا قال له هو وطفى
السيد وعلى شعراوى ومحمد محمود في منزل هذا الأخير قبل بدء تكوين
الوفد الا ضرورة لعمل اى شئ - اى لتكوين الوفد - لاستحالة عمل
شئ . وان الأولى تكوين جمعية منهم للسعى في مصلحتهم الخاصة
واصدقائهم لدى الحكومة فاشمازوا من ذلك .

واخبرنى عدلى بان سعدا قال له - في الماضى - ان كنت يا عدلى
وزيرا فانى اقبل ان اكون مستشارا لوزارة الأوقاف بدل حسن صبرى ،
فنصحته عدلى بعدم السعى في ذلك .

ولهذه المسألة قصة • فقد كانت زيارتي لسعد كثيرة ايام الحرب واستشارتي فيما اذا كان يصح أن يكون مستشارا لوزارة الأوقاف فنصحتة بعدم التفكير في هذا الأمر • وقلت له لا يصح لمثلك كوزير سابق وكرجل له مركزه أن تقبل أن تكون خلفا لحسن صبرى الذى خلف ابراهيم الهلباوى ، وأن تكون في الوزارة اقل درجة من وزير الأوقاف بل ومن وكيلها ، وتعرض عليهما اوراقك فيما يستشيرانك فيه • لكنه أجابنى بالا ضرورة للذهاب الى الوزارة ، وانه يفكر أن يكون مستشارا للأوقاف يقيم في بيته وتعرض عليه الوزارة ماتراه من استشارات • فقالت : انك لو افترضت هذا الفرض وطلبك الوزير أو الوكيل لأخذ رأيك شفويا فسيضطرك واجبك الى الذهاب اليهما في الوزارة • ومن غير المفروض أن يأتى اليك الوزير أو الوكيل في منزلك • وهنا سألتنى عما أريده له فاشرت عليه بأن يفتح مكتباً للمحاماه وأن يكون معه مساعدون ، فيصبح حرا محتفظا بمنزلته يقل من القضايا مايشاء ويتراجع في بعضها كما يشاء وله من المساعدين من يحتفظون له بمنزلته • فسكت ولم يحر جوابا •

من هذا الذى سمعته بنفسى من سعد ومما سمعته في أوروبا من عدلى ، يفهم أن سعدا كان شغوقا بوظائف الحكومة بعد أن رأى ما رأى من غضب عباس الثانى عليه ، ومن كراهية قواد له ، ومن اعراض الانجليز عنه • فكانت في نفسه عقدة كراهية ضد هؤلاء جميعا • وكان ما كان من تشبته برياسة المفاوضات حتى تتم المعاهدة على يديه •

ولهذا بعد أن ايقن أن المفاوضات يجب أن يكون رئيسا للحكومة أو وزيرا جمع الوفد وعرض عليه أن يلغى القرار السابق صدوره بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة فعارضناه نحن الأعضاء المؤسسين في ذلك وتمسكنا بعدم دخول أحد في الوزارة • فأحتد وقال ما اثبته بحروفه « وهو يعنى أحنا نطبخ الطبخة وغيرنا يأكلها » • وعرض الأمر على الأعضاء جميعا ، وكانت النتيجة مع الأسف أن انحازت اليه الأغلبية — وكانوا من المنضمين للوفد — دون الأعضاء المؤسسين •

٢٧ يوليو ١٩٢٠

ارسلنا الرد على خطاب ملتر وأخبرناه فيه أننا لا نقبل مذكرته كأساس للمفاوضة لأنها تتناقى مع توكيلنا وننتظر نتيجة المفاوضات مع عدلى •

ذهب عدلى للئر الساعة الخامسة ومكث عنده ساعتين بحضور « هرست » للمناقشة في مشروع ملئر معدلا طبق الحادثة الشفوية بيننا وبينه . وقد اظهر ملئر انه يخشى عند الاعتراف بزوال الحماية من الآن الا يصل من الدول الى الاقرار بحلول بريطانيا محلها في الامتيازات . وقال « هرست » ان الأفضل التعاقد مع مصر دون التكلم عن الحماية باعتبار ان المصريين قالوا بعدم مشروعيتها وان الانجليز قالوا بمشروعيتها فلتترك اذن بدون نص في الاتفاقية فرد عليه عدلى بعدم امكان اغفال ذلك لان الحماية واقعة - بالفعل وآثارها قائمة في مصر - ويرجح ملئر تقديم تقريره محتويا آراءه وآراء الوفد ويشير بما يراه . وقد أثر ذلك تأثيرا سيئا علينا واسانا الظن بلجنة ملئر بعد قبول مبدأ الاستقلال أى إلغاء الحماية . وسيذهب عدلى غدا للئر . وقال ملئر ان ليس للوفد ان يتعاقد وظلنا بذلك انه يريد ان يعلق الأمر على الدول وان تسعى انجلترا في عرقلة الموضوع فتلقى المسئولية على الدول اذا لم توفق على ان تحل انجلترا محلها في الامتيازات . واقترح ملئر الاتفاق على مشروع يبقى بدون امضاءات ومعلقا على قبول الدول لمسألة الامتيازات واظهر الشك ببعض الحلفاء .

٢٨ يوليو ١٩٢٠

ذهب عدلى للئر في الساعة الخامسة مساء وأخبره هذا الأخير بأنه يرى صعوبة في الوصول مع الوفد الى حل مرض وأنه كان يريد الوصول الى استقلال مصر مع الضمانات الكافية لانجلترا . وقال انه قد سار شوطا في هذا السبيل وللوفد ان يضع الضمانات التي ذكرها في المشروع وهو يفضل تقديم التقرير وستجتمع لجنته غدا ليقرر اعضاؤها ما يرويه في الصباح ثم يقابله عدلى بعد الظهر .

وردت برقية امس مساء بان المدعى العمومى في قضية عبد الرحمن بك فهمى وآخرين أمام السلطة العسكرية بمصر قال ان عبد الخالق مذكور اعطى نقودا لبعض اعضاء الجمعية السرية مساعدة للخديو . وان الدعوى لم ترفع ضد عبد الخالق مذكور بسبب انه عضو في الوفد .

أخبر سعد اعضاء الوفد اليوم بأن من الحكمة عدم قطع المفاوضات مخالفا بذلك رايه الأول .

٢٩ يوليو ١٩٢٠

بعد هذه التقلبات في الراى عرضنا على هلالى نحن أحمد لطفى السيد

ومحمد محمود وعبد العزيز فهمى وأنا ومن ينضم إلينا أننا متفقون على
تعضيده إلى النهاية في مشروعه المقدم منه وجعله أساسا للمفاوضة عوضا
عن قطع المفاوضات .

ولقد قال لنا عدلى أن سعدا لا يريد ترك إنجلترا وإنما يريد بعض
أخوانه وهم سينوت والمكبأتى وواصف غالى الذهاب من إنجلترا وإضاف
سعد أنهم مصممون على ذلك ليلقى المسئولية عليهم مع أنه هو الذى
شجعهم على ذلك مرارا .

وحضر إلى فندق « كلاردج » بلندن حمد الباسل وعلى ماهر مع
محمد محمود وقابلوا سعدا وأخبره الأولان أنهما متفقان معنا .

٣٠ يوليو ١٩٢٠

قارن سعد بين مشروع ملنر الأسمى والمشروع المعدل بمعرفة عدلى
وخرج من هذه المقارنة بأن المشروع المعدل « حماية » ونكر أسباب ذلك
— ثم أتى بعد الظهر وقال أنه يقبل التعديل الذى ارتأه عدلى والذى
سيعرض على ملنر .

٣١ يوليه ١٩٢٠

قابل عدلى ملنر فى الساعة الرابعة وحضر إلينا فى الساعة الخامسة
وعشر دقائق وأخبرنا أن ملنر قال له أنه يريد الاتفاق مع الوفد وهو
حريص على الاتفاق مع رجال موثوق بهم واتفق مع عدلى على أن يحضر
هذا الأخير عنده يوم الثلاثاء (٣ أغسطس) لأن اليومين الآتيين يوما
عيد . وسيكون معه هرست للنظر فى مشروع عدلى المعدل .

أول أغسطس ١٩٢٠

أخبرنى سعد أنه يرى المشروع المقدم من ملنر حماية وأخذ يشرح
لى أقواله السابقة فعارضته فيما ارتأه من قطع المفاوضات لأن عدلى
مستمر فى تخفيف القيود التى جاءت فى المشروع خاصة بقناة السويس
والدفاع عن حرية المرور فيه وقصر امتناع مصر عن عقد محالفات سياسية
ضارة بإنجلترا على الكيفية التى سيعرضها عدلى فقال لى سعد أنه رأى
فكرة هى أن المشروع الذى تنتهى عليه نعرضه على جمعية وطنية بمصر
دون أن نقيد أنفسنا بقبوله . وهناك — أى أمام الجمعية الوطنية — نشير
عليها بقبوله وتحيط أعضاء الوفد وعدلى علما بهذه الفكرة . ويرى أن ملنر
سيقبلها ويقيد نفسه بها قبل سفرنا حتى نحفظ بسمعة الوفد أمام الأمة .

١٣

وقد أجبته بأن الأمر لا يخلو من أحد وجهين فاما ان ترتاح ضمائرنا الى فائدة الاتفاق فنقره ونحمل مسئوليته تحت تصديق الجمعية الوطنية وأما ألا نرى الاتفاق صالحا فيجب علينا ان نرفضه وأن يرجع كل منا الى بلده وعمله .

وأمام هذا التردد من سعد سألته وكنت من اصدق اصدقائه لم لا تقبل أى مشروع يقدم وتحمل مسئوليته اذا كان نافعا لمصر مهينا لها في المستقبل بفضل التطور أن تثب وثبات أخرى بفضل ما تنزله من حريات . وانى أرى أن انجلترا وقد أصبحت صاحبة الحول والطول في العالم وأقر حلفاؤها حمايتها على مصر والشعب المصرى أعزل أرى متى ارتاحت ضمائرنا الى نيل ما يؤكد استقلالنا وحريتنا في العمل تهيئة لالغاء تحفظات تراها انجلترا غير مانعة لتطورنا أرى استمرار المفاوضات حتى نصل الى ما نبتغيه . ولو كانت هناك بعض تحفظات أعتقد انها ستكون مؤقتة اذا استمرت الأمة في نهضتها . وما الذى يمنعك يا باشا من البت في هذا الموضوع قبولا او رفضا تحت مسئوليتنا جميعا . فاجابنى سعد بانه لن يتفق مع الانجليز على أية اتفاقية فانها ستحوى تحفظات خفيفة أو ثقيلة ، وانها ولو كانت خفيفة واقتنعنا بالاتفاقية فانى لن أرضى بها خيفة أن يقتلنى هؤلاء الأولاد (٢٧) من الحزب الوطنى ولهذا لن أوقع أية اتفاقية . فقلت له ماذا نعمل هنا ؟ أننا حضرنا لتحمل مسئولية ومن العسير علينا أو على بعضنا أن يقبل المعاهدة في السر ويرفضها في العلن أو يعرضها على جمعية وطنية لا تعرف ممن ستؤلف ونحن هنا وكلاء الأمة يجب أداء حق الوكالة والتحدث باسم الشعب وتحمل المسئولية والا فلا ضرورة لبقائنا .

وأن الخوف كل الخوف ان نرضى بمعاهدة ضارة وأن نسعى لدى الجمعية في قبولها . وكنت أعتقد في نفسى وهو ما أفضيت به لبعض زملائى فى ان الوسيلة الوحيدة وقد تتحى سعد عن تحمل المسئولية هى أن يكون عدلى الذى ظهرت كفايته فى المفاوضات يستمر فيها وأن رشدى يكون مستشارا للوفد وفى المفاوضات لما هو عليه من علم واسع وأن نبقى نحن برياسة سعد كتلة نراقب المفاوضات ونقبل أو نرفض ما تنتهى اليه . وأن يحتفظ سعد وهو رئيس الوفد بزعامة الأمة كما يحتفظ الوفد بمنزلاته .

(٢٧) كان من رأى الحزب الوطنى أن لا مفاوضة الا بعد الجلاء .

وتلك هي الضمانة الوحيدة فيما يصح أن نعمله والا وجب علينا الرحيل إلى بلادنا وإذا أصر سعد على غير ذلك فالمسئولية واقعة عليه لا محالة .

٢ أغسطس ١٩٢٠

نشرت جريدة « التيمس » اليوم مقالا بأن المفاوضات يجب إنهاؤها وأن طلبات الوفد غير معقولة وغير مقبولة وجاء رجل انجليزى أعرج اسمه « ولتر » كان يتردد كثيرا على سعد ويلتقى بنا عرضا ، أخبرنى بأنه علم من وزارة الخارجية الانجليزية انها لا تعارض الآن فى استقلال مصر ولم اتمكن من معرفة ما اذا كان الاستقلال سيكون ضمن المعاهدة متى تمت باقرارها كما كان يكرر ذلك اللورد ملنر ويكرر تخوفه من أن اعلان الاستقلال من الآن يحول دون احلال انجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها واشرافها على المحاكم متى ادمجت المحاكم المختلطة فى المحاكم الأهلية .

٣ أغسطس ١٩٢٠

دعانى مستر « هرست » للتحديث معه فى امر المحاكم المختلطة (٢٨) والتشريعات الموضوعة لها وقد قابلته وتناقشنا كثيرا وعرضت عليه ما يجب أن تكون عليه المحاكم المصرية عندما تتولى أمور الأجانب فيها .

٥ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى فى المساء وأخبر الوفد بأن ملنر عرض عليه مشروعا لم يقرأه لنا وذكر ملخصه - ملطفا - وبعد خروج الأعضاء سلمنى صورة منه ولم يطلع الوفد عليه خوفا من الفشل فهو مشروع ثقيل حقا وعدلى أخبر الوفد بأنه اتفق مع ملنر على عدم اخبار الوفد بما دار بينهما من حديث الى أن ينتهى الطرفان على حل يمكن عرضه على الوفد .

وفى مشروع ملنر يكون لانجلترا جميع حقوق الأجانب ويعطى لمصر عند الخلاف فى التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على عصبة الأمم كما

(٢٨) انشئت هذه المحاكم فى مصر عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ للفصل فى أوجه النزاع الذى يقوم بين الأجانب والمصريين ، وتختص بنظر جميع الدعاوى المدنية والتجارية بين الأجانب والأهالى اذا اختلفت جنسياتهم . وتنتظر مع ذلك فى جميع المنازعات العقارية كما تفصل فى المخالفات التى يرتكبها الأجانب . وهذه المحاكم درجات ، جزئية وابتدائية واستئناف وقد الفيت بمقتضى مساعدة مونترو فى ٨ مايو ١٩٢٧ نهائيا فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد فترة انتقال .

كان عليه نص مشروعه الأول وأن يكون لانجلترا حق تعيين موظف كبير في وزارة الحقانية وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق بواسطة مصر .

٧ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى بمقر الوفد وأخبرنا بأنه وصل اليوم مع ملتر الى الأمور الآتية :

١ - يكون الاتفاق على الاعتراف باستقلال مصر وبأنها تضمن لانجلترا مصالحها وتعطيها الوسائل لحلولها محل الأجانب .

٢ - تعقد محالفة بمقتضاها تدافع انجلترا عن مصر وهذه تساعدها في أرضها بما يمكنها من الوسائل .

٣ - لا يكون لانجلترا حق استعمال موانئ مصر وسككها الا في حالة وجود انجلترا في حرب (بعكس مضمون المشروع الأول الذى أعطى هذا الحق لانجلترا في أى وقت) .

٤ - لمصر حق التمثيل السياسى في الخارج . وتتعهد بعدم إبرام أية معاهدة تضر بمصالح انجلترا وعند عدم وجود ممثل لمصر في جهة ما تعهد بمصر بمصالحها لممثل انجلترا .

ولم يحصل اتفاق نهائى على النقطة العسكرية وسيستمر الحديث مع لجنة ملتر بعد غد .

وسعد مصمم على السفر لباريس ويظهر دائما عدم الثقة بالمفاوضات وأخبرنا بأنه لا بأس من أن يعرض عليه كل شيء تتفق عليه حتى ينظر فيه في باريس ويظهر لنا أنه يرمى لقطع المفاوضات .

٨ أغسطس ١٩٢٠

ورد اليوم خطاب رقيق من ملتر ويخط يده لسعد يرجوه فيه تأجيل سفره خشية أن يؤثر ذلك تأثيرا سيئا في مصر ولندره ويأسف لطول الوقت الذى مضى ويعتذر بأن التأجيل كان بسبب كثرة تردده على البرلمان ومجلس الوزراء ويأمل انتهاء دورة مجلس العموم قريبا وساعد ذلك على الوصول الى حل سريع يرضى الطرفين .

ويقول ملنر في خطابه ان المفاوضات مع عدلى برضى الوفد مازالت مستمرة .

٩ أغسطس ١٩٢٠

رد سعد على ملنر اليوم بخطاب قال فيه انه كان يود البقاء مدة لكنه يرى ان المسألة لا تنتهى قريباً ولكن اللورد وقد اخبره بخطابه انه يأمل الوصول سريعاً الى حل مرض فانه يقبل تأجيل سفره .

والدهش من هذا الخطاب ان فيه تلميحاً بان مداولة عدلى مع ملنر كانت بسبب ان ملنر اراد ذلك .

والأغرب ان سعداً جعل خطابه شبه رسمى ولم يقبل ان يضعه في قالب خصوصى كما انه لم يقبل ان يترك التلميح الى مهمة عدلى وأظهر انها لم تكن بطلب من الوفد وانما كانت باتفاق بين عدلى وملنر . وصمم على ان يكون الخطاب كما يريد هو ضد رغبة الأعضاء الذين رأوا عدم الضرورة في ايلام ملنر بما لا فائدة منه ويلوح ان سعد زغلول عندما رأى تصميم أعضاء الوفد على عدم قطع المفاوضات اراد خلق المشاكل للوصول الى قطعها ولو من الانجليز .

حضر عدلى من عند ملنر ولم ينته معه على شيء .

١٠ أغسطس ١٩٢٠

حضر عدلى من عند ملنر اليوم وقال انه لم ينته معه في امر النقطة العسكرية وان ملنر قبل ان يكون لانجلترا الحق في ان تعارض في تنفيذ القوانين على الأجانب اذ كانت مخالفة للقواعد المتبعة في الدول صاحبة الامتيازات كما تعارض في الضرائب عند عدم المساواة بين الأجانب والوطنى فيها . وان مصر اذا اخرجت الموظفين المدنيين أو العسكريين الانجليز قبل مضى سنتين تدفع لهم تعويضات يتفق عليها بين مصر وانجلترا وان ملنر سيسير مشروعا بما انتهى عليه الأمر الى الآن وسيدعو الوفد للمناقشة فيه يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ .

١١ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنر الى عدلى خطاباً بتاريخ اليوم يقول فيه انه ارتكب خطأ بقبوله في المفاوضات مبداً استئناف الخلاف بين مصر وانجلترا لدى عصبية

الأمم في موضوع سريان القوانين على الأجانب وقال ان الحكومة الانجليزية والرأى العام الانجليزى لا يرضيان بوجود مخالفة تنص على امكان ظهور انجلترا ومصر امام عصبة الأمم بمظهر المتخاصمين بعد تنازل انجلترا عما لها الآن . وعليه فسيرسل مشروع الاتفاق للوفد خانيا من هذا الشرط .

وفي المساء قدم عدلى المشروع باللغة الانجليزية وشرح في ترجمته للمناقشة فيه .

١٢ أغسطس ١٩٢٠

عرض مشروع ملنر الأخير على الوفد وارثنى سعد الا يقبل ان يكون هذا المشروع اساسا للمفاوضة لأنه لا يختلف عن المشروع الأول في شيء ذلك المشروع الذى تقرر عدم قبوله اساسا للمفاوضة لكن جميع الأعضاء رأوا المفاوضة املا في الوصول الى ما يرضى البلاد من المناقشة وان المشروع الثانى يختلف عن المشروع الأول .

أرسل ملنر لسعد يدعوه لمقابلته غدا في الساعة الرابعة بعد الظهر ويجتهد سعد على ما يظهر في قطع المفاوضات مع انه اخبر عدلى أمس بانه يرى المشروع مقيدا من بعض الوجوه ولم يخبره بانه مصمم على رفضه فتقطع المفاوضة .

تركنا سعد في الليل اثناء المناقشة في المشروع لينام واستمر الأعضاء يتناقشون الى نصف الليل حتى انتهوا من دراسته .

١٣ أغسطس ١٩٢٠

ذهب سعد وعدلى الى ملنر في الساعة الرابعة وسالا ملنر عن طريقة تنفيذ الاتفاق الذى ينتهى عليه مع الوفد أى عن الاجراءات التى تتبع فافهم ملنر سعدا وعدلى ان الحكومة الانجليزية تنفذ ما يتفق عليه . لكن سعدا تكلم معه في أمر تعيين وزارة الثقة فاجاب ملنر : بان هذا الموضوع مع تعيين مندوب سام آخر متعلق بهم فقال سعد : اننا اذا لم يمكننا عزل السلطان فلنا على الأقل ان نسال عن تعيين وزارة الثقة ، وتكلم عن تهمة عبد الرحمن بك فهمى والأحكام العسكرية الجارية في مصر فأسف ملنر لها وقال انه لا يمكنه ان يعمل الآن شيئا فيها وطلب المناقشة في الموضوع الاصلى ويظهر ان طريقة مناقشة سعد أدت الى انفعال ملنر وانتهى الأمر بان قال اما ان يقبل المشروع او يرفض ولم يغير فيه شيئا .

حضر الى مقر الوفد مستر « ولتر » (الاعرج) ذلك الذى يأتى كثيرا وقد أنفرد بسعد فأخبره هذا اى سعد بأنه لو حصلت تعديلات في المشروع في مسألة النقطة العسكرية والموظف الانجليزى بالحقانية وان تنفذ المعاهدة بعد ذلك بمجرد التصديق عليها من مصر وانجلترا فانه لايمكن له ولا للوفد ان يقبل المشروع قبل عرضه على الأمة ، وغاية ما يعمله انه لا يعارضه .

ولما وقفنا على هذا الحديث من سعد والاعرج فهمنا طبعاً ان هذا الاعرج كان رسولا سياسيا غير رسمى من لجنة ملتر لا يقيد بها بشيء كما فهمنا ان سعدا يعلم ذلك وانه جعل مستر « ولتر » وسيطا بينه وبين لجنة ملتر حتى يسهل الأمر على اللجنة ويعرض مشروع الاتفاق على الأمة المصرية دون ان يرتبط سعد بأى رباط سوى انه في السر يوافق على ما ينتهى اليه استفتاء الأمة وبذلك يكون راضيا على المشروع وغير مرتبط به وتكون حجته انه ينفذ رأى الأمة ويحتفظ بسمعة التطرف في الوطنية من جانب والخروج من أية مسئولية مع تنفيذ الاتفاق مظهرا بذلك انه أكثر الناس وطنية وانه كن عوناً في سبيل تنفيذ المعاهدة فيحتفظ بذلك برضا الانجليز وبزعامة للأمة المصرية ويتصل بذلك من أية مسئولية فيكون له من الفريقين المجد الفريد .

علمنا بهذا الحديث بعد خروج الاعرج فكان له علينا اسوأ الأثر وقد يحمل ملتر على الا يقبل اى تعديل فاحتججنا على عمل سعد وقلنا له ان التعديل لو حصل واطمأنت له نفوسنا فانتا نأخذ على عاتقنا السعى في تنفيذه لدى الأمة ونحمل مسئولية ماترضى به ضمائرنا وانتا لا تقبل هذا الموقف المبهم من سعد والتتصل من أية مسئولية والقائها على الشعب فانتا نعتقد انتا واقفون على دقائق المفاوضة وتطوراتها ونخشى اذا نحن فاجأنا الشعب وتركنا اليه الأمر وحده ان يكون هناك بلبلة وخطا في التقدير فيجب علينا ان نكون صريحين نرشد الأمة الى الضار والنافع . وقد اخبرنا الاعرج برأينا هذا حتى يزول الأثر مما ادلى به اليه سعد .

وفي المساء بعد ان رأى سعد اجماعنا على الاحتجاج على ما ادنى به الى الاعرج اخبرنا بما يقيد انتا لو قبلنا المفاوضة بعد تعديل المشروع فهو لن يعاكس وربما يساعد على نفاذه ولو لم يوقعه لما ارتأى فيه من الفائدة للأمة - هذا مع العلم بان المفاوضات الرسمية او غير الرسمية ستكون بعد افتتاح الوفد بفائدة المشروع .

حضر اليوم لنا عدلى من عند ملنر بعد ان عرض عليه التعديلات وقال ملنر انه شخصيا يميل الى تحديد النقطة العسكرية في جهة القنال ويميل الى جعل مسألة موظف الحقانية قاصره على صيانة الأجانب ولكن المسألة الأولى وهي تحديد النقطة العسكرية تحتاج الى مشاورة العسكريين أما المسألة الثانية فانها تكون قاصرة على ان الموظف الانجليزى يحق له ان يخبر ناظر الحقانية بما يراه في شأن صيانة الأجانب من حيث عمل الادارة او البوليس وأن توضع هذه الفكرة في المشروع بحيث لا تمس حقوق البلاد .

وفي الساعة الرابعة حضر ملنر لمقر الوفد لتوديع سعد الذى قرر السفر واخبره بأنه يود الاتفاق مع مصر .

قرر سعد السفر غدا الى فرنسا وقرر الوفد الذهاب اليها ايضا وان يسافر لمصر احمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر للوقوف على رأى الأمة في المشروع وأن يبقى عدلى يومين أو ثلاثة في لندره حتى ينتهى مع ملنر في التعديلات ونعرفها تماما .

واتفق ملنر مع سعد على أن لجنته والوفد يعلنان بأنهما لم ينتهيا الى الآن من المباحثات وأنهما سيعودان اليها وأن يضع ملنر تقريره بما يراه واننا نضع رأينا بعد الوقوف على رأى الأمة من قبول أو رفض وأن تقرير ملنر سيظهر في آخر شهر سبتمبر .

سافر اليوم سعد وسينوت حنا وواصف غالى الى باريس . قابل عدلى سير سيسيل هرست في وزارة الخارجية وناقشاه في بعض نقط في المشروع كما سبق أن كلم ملنر قبل هذا اليوم وقد وعد ملنر بأن التعدين سيرسل اليه اليوم أو غدا صباحا قبل عرض المشروع على اللجنة بعد ظهر غد .

بعد ظهر اليوم أرسلت التعديلات الى عدلى لبدء رايه فيها فاجتمعنا في حجرته في الساعة التاسعة والنصف مساء وكانت التعديلات كما يلى :

١ - تتعهد مصر المستقلة بعدم التعاقد مع الغير على ما يمس التحالف أو يضر مصالح انجلترا .

٢ - النقطة العسكرية (لا النقط العسكرية) يكون سببها مراعاة مصالح الامبراطورية البريطانية وتحدد فيما بعد في المعاهدة نفسها التي تعرض على الجمعية الوطنية .

٣ - يكون للموظف القضائي (الانجليزى) حق الاتصال بناظر الحقائقه ويبدى له آراءه فيما يختص بتطبيق القوانين على الأجانب ، ويستشار فيما يختص بالنظام والعدل .

٤ - لا يكون للموظف القضائي الحق في المعارضة في تطبيق القوانين على الأجانب الا فيما ينأى العدل .

وبعد المداولة وعد على بمقابلة هرست غدا .

١٧ أغسطس ١٩٢٠

علمنا اليوم ان « فرسوفيا » سقطت في ايدي الروس امس وهذا يساعد على تحقيق مطالبنا ويزيد مشاغل أوروبا الغربية . ويجب أن ننتهز هذه الفرصة .

ذهب عدلى اليوم الى ملنز وبعد تبادل الآراء وعد ملنز بأن يرسل النسخة الأخيرة من المشروع الى عدلى غدا .

١٨ أغسطس ١٩٢٠

ارسل ملنز المشروع النهائي الى عدلى وقررنا نحن الموجودين بلندره جميعا السفر الى باريس غد(٢٩) وكان سعد قد اخذ معه « دومانى » السكرتير الفرنسى للوفد ومحمد كامل سليم السكرتير العربى .

لم يتحقق سقوط « فرسوفيا » وقد ساعد الفرنسيون البولونيين بضباطهم في صد هجوم البلشفيك .

١٩ أغسطس ١٩٢٠

سافر باقى أعضاء الوفد اليوم لباريس كما سافر عدلى وقد تأخرت أنا بلندره لمرض اصابنى .

(٢٩) ارسل سعد باشا زفلول برقية في ١٦ أغسطس الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يقول فيها « سارت المفاوضات الآن بطريقة مرضية . وقد اجل ابرامها بضعة اسابيع حتى يسمح للطرفين باجراء مفاوضات واستشارات لايد منها . وراينا من المستحسن قضاء هذه الاسابيع في فرنسا » (٥٠ عاما على ثورة ١٩١٦ . ص ٤٧٦ - ٤٧٧) .

٢٠ أغسطس ١٩٢٠

سافر سعد اليوم الى فيشى واخذ معه « دومانى » ومحمد كامل سليم معتبرا ان مركز الوفد هو محل وجوده اينما ذهب .

٢٢ أغسطس ١٩٢٠

سافرت اليوم من لندن الى باريس .

٢٣ أغسطس ١٩٢٠

بحضورى اليوم الى محل الوفد قابلى طراف على افندى وهو شاب حصل على شهادة الهندسة من السنترال واخبرنى انه قابل سعدا غدا يوم وصوله الى باريس وقد اخبره سعد بشروط المشروع وان زملاءه راوا عرضه على الأمة (بخلاف رايه السابق) وعدد طلبات الانجليز واخفى عنه رايه النهائى فاستنتج طراف افندى ان سعدا يتبع الأمة المصرية فيما تقرره ولا يريد ان يتحمل اية مسئولية فهو معها فى القبول او الرفض واستنتج ان سعدا يخاف ان يتحمل اية تبعة وانه يريد ان يحافظ على سمعته على كل حال . وانتقده على هذا التصرف وعزا اليه انه اخبره بان الانجليز يشترطون وجود ضباط منهم فى الجيش المصرى وقد اكتشف طراف هذا الخطا ثانى يوم مقابلته واخبر سعدا بان اغلب الطلبة يوافقون على عرض المشروع على الأمة .

٢٨ أغسطس ١٩٢٠

سافر احمد لطفى السيد ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر اليوم مساء الى مرسيليا وستبحر بهم الباخرة يوم ٣٠ أغسطس بقرار من الوفد لاستطلاع رأى الأمة فى المشروع .

٥ سبتمبر ١٩٢٠

نشر سعد وهو فى « فيشى » بيانا بجرائد مصر (٣٠) بسفر أعضاء الوفد الأربعة الذين ذهبوا لاستطلاع رأى الأمة وأن يشترك معهم أعضاء موجودون فى مصر وهم ويصا واصف وحافظ عقيفى ومصطفى النحاس لما عرف فيهم من صفات طيبة ذكرها فى بيانه ولم يشترك معهم على شعراوى وعبد الخالق مذكور وجورج خياط وغيرهم من أعضاء الوفد .

المقيمين في مصر وجعل أن هذا البيان قد وضعه الوفد مع أن سائر الأعضاء لم يشتركوا فيه فانهم يقيمون في باريس وهو في فيشى وقد جاء في هذا البيان ما يأتي :

« ٠٠ ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندره للدخول في المفاوضات وقد باشرنا منذ وصولنا اليها . ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس . وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات اولها من لجنة ملنر . ورفضناه بتاتا . والثاني . منا ورفضته هذه اللجنة كذلك . والثالث منها وهو الأخير وقد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الاساسات التي بنى عليها وأنه يلزم اما اخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى مايمكن لاتجارتا الاتفاق مع مصر عليه . » ولكننا وجدناه مع ذلك معلقا تنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكلينا واطهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا عنه ، »

غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها ، رأى اخواننا معنا ، خروجاً من كل عهده ، وحرصاً على كل فائدة واستيفاء لكل فرصة الا يبقوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم أنتم نواب الأمة المسئولون وأصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع اللورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة ، وتعيين كل من حضرات محمد محمود وعبد اللطيف بك المكباتي ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفي ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم ، والدقة المعروفة عنهم ، الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم ، حتى تبدوا بعد استشارة ضمائركم ، والتأمل في حاضرهم وقابلكم رأيكم فيه في الرقص أو القبول ، فاذا رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة في دورها النهائي ، ووضعت على القواعد التي تضمنتها ، وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد ، »

ومن الغريب أن سعدا ، وهو من المحبين لعرض المشروع على الأمة ، وكاتب هذا البيان الذي نشره ، كتب في اليوم نفسه الى الثلاثة المقيمين بمصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفي وويصا واصف خطاباً سرىا يتنافى كل المناقاة مع ندائه العلنى للشعب ويعتبر المشروع المعروض عليه حماية، وكأنه يطلب من هؤلاء الثلاثة أن ترفض الأمة هذا المشروع ، ويريد

بذلك أن يفهم الناس أنه لم ينشر هذا البيان من مقره في «فيشي» إلا ارضاء لآخوانه أعضاء الوفد . وكان مع الأسف مخططا كل الخطأ . فليس من اللائق أن يعلن زعيم نداء في الأمة يخالف كتابه الخصوصي الذي أرسله سرا الى الثلاثة المقيمين في مصر . كما يظهر بجلاء لكل منصف أن سعدا في يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ عندما قابل سير «ونجت» المندوب السامي تبرع دون أن يستشير زملاءه بقبوله اعطاء الانجليز حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء ومبدأ الدفاع المشترك ، إذ قال « بأن نجعل لها (أى لانجلترا) دون غيرها حق احتلالها (أى قناة السويس) عند الاقتضاء بل نحالفها على غيرها ويقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من جنود » .

وهو نفسه كشف لنا عن رأيه - غير مرة بأن نتساهل مع الانجليز في مطالب مصر مقابل عزلها السلطان .

وليس من حق رجل مثله اخترناه رئيسا للوفد أن يتقلب هذا التقلب فيقبل أمرا ثم يرفضه ثم يعود الى قبوله ثم يرفضه . وادلتنا على ذلك بكثيرة، منها : أنه اتفق معنا على تحريم الوزارة على أعضاء الوفد ثم عمل على الغاء هذا القرار بمشايعة انصاره الجدد ومنها أنه ألح على عدلي بالحضور الى باريس لمعاونتنا وكال له المديح ثم انقلب عليه وطعنه في وطنيته وكرامته وسياتى تفصيل ذلك ومنها : أنه كان معنا على اتفاق بالتمسك بالأهداف الوطنية ثم انفرد بعرض التنازل عن بعض هذه الحقوق مقابل عزل السلطان وغير ذلك كثير وهاهو اليوم يصدر بيانا للأمة ثم يشفعه بخطاب سرى يتصل به من تبعة بيانه العلنى .

على أن خطابه السرى هذا لم يكن له أى تأثير فان الأعضاء الثلاثة - وكانوا من أشد انصاره - عرضوا مشروع ملز الأخير باخلاص كما سمعنا وانتهى الاستفتاء الشعبى الى اعتبار هذا المشروع صالحا لأن يكون اساسا للمفاوضة مع اضافة بعض تحفظات .

٧ سبتمبر ١٩٢٠

وصل مندوبو الوفد الأربعة الى الاسكندرية فقولوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة المرحوم أحمد يحيى باشا وكانت مظاهرات حاشدة .

٨. سبتمبر ١٩٢٠

وصل المتدربون اليوم الى القاهرة وارسلوا لنا برقية بان الاحتفاء بهم كان بالغاً وامضوا ساعتين للوصول من المحطة الى منزل سعد باشا وسط الجماهير الغفيرة وتكونت لجنة لاستقبالهم والحفارة بهم برئاسة حسين حسيب باشا الوزير السابق .

١٦ سبتمبر ١٩٢٠

وصل سعد باشا الى باريس من فيشى .

١٨ سبتمبر ١٩٢٠

ارسل مصطفى النحاس برقية بتاريخ امس وصلتنا اليوم وبها ان التجار والمالين قد عرض عليهم المشروع يومى الاربعاء والخميس (١٥ ، ١٦ سبتمبر) وسبق ان كتبنا ملخصه في البيان السابق ذكره الصادر عن سعد وقد نشرت اللجنة بيانا مطولا عن المشروع وعن التحفظات نشرته جرائد مصر ومنها جريدة المقطم في ملخص لها بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٢٠ . وذكر مصطفى النحاس في برقيته « ان هؤلاء التجار والمالين قرروا بالاجماع الثقة بالوفد وان المشروع يصلح اساسا لاستمرار المفاوضات للوصول الى ابرام معاهدة نهائية مع ترك الحرية للوفد في الوصول الى اقصى ما يمكن تحقيقه من الامانى وان اعضاء الجمعية التشريعية قد اجتمعوا يوم ١٥ سبتمبر وحضر منهم ٤٩ وارسل اربعة آخرون آراءهم بالتلغراف فيكون المجموع ٥٣ قرر ٤٨ منهم كما قرر التجار وامتنع اثنان مؤقتا لابداء آرائهما كتابة فيما بعد ، ورفضه ثلاثة » .

وبعد ان اطلع سعد على هذه البرقية خرج منها بان يستمر الوفد في المفاوضات لعقد المعاهدة النهائية بمعرفة الوفد بعد ان كان هو ممتنعا عن الدخول في المفاوضات وكان ضد المشروع في آرائه الاخيرة .

وفي اليوم نفسه حضر طالبان مصريان من برلين واستفسرا من سعد عن رايه في المشروع فامتنع عن ابداء اى راي وغضب وربما يكون خافهما .

٣٠ سبتمبر ١٩٢٠

عرض علينا اليوم سعد - وكنا ثلاثة حمد الباسل وسينوت حنا وانا - انه يرى الآن ضرورة تعيين بعض اعضاء الوفد في الوزارة المزمع

تأليفها للمفاوضات الرسمية ويرى أن تكون أغلبية الوزراء من أعضاء الوفد وأنه لا يمكنه هو شخصيا الدخول في الوزارة لأسباب خاصة قوافقه حمد وسينوت ، أما أنا فقد صارحته بوجوب عدم اشتراك الوفد في الوزارة حتى لا يظن أحد أننا نعمل لمصلحتنا الخاصة فصمم على رأيه محتجا بأن فكرته تمكن أعضاء الوفد من خدمة القضية المصرية وهم أقدر على خدمتها ممن لم يشتغلوا بها .

٢ أكتوبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد بحضور عدلى أنه يرى أن يستمر الوفد في المفاوضات الرسمية وأن يعترف له ملتر بهذه الصفة الرسمية مستندا على أن الأمة كررت ثقتها به فهو بذلك أولى بالمفاوضة الرسمية من وزارة مصرية تعين لهذه الغاية . وهذا تغير في آرائه السابقة التي عرضها في اجتماعات الوفد وسجلها في مراسلاته ونداءاته للأمة .

٧ أكتوبر ١٩٢٠

رجع الينا من مصر مندوبو الوفد الأربعة - أحمد لطفي السيد ومحمد محمود والمكباتي وعلى ماهر - بعد الوقوف على آراء الأمة وحضر معهم ويصا واصف وحافظ عفيفي ومصطفى النحاس وقد أخبرونا جميعا أن ثقة الأمة بالوفد مطلقة وأنها تفوضه في كل شيء الا في قطع المفاوضات .

٨ أكتوبر ١٩٢٠

عرض سعد على أعضاء الوفد موضوع قضية عبد الرحمن بك فهمي وأدانته مع آخرين وأراد أن يعرف تأثير هذا الحكم على سير إجراءاتنا وما نستنتجه من حسن نية الانجليز أو سوء نيتهم في المفاوضات فقرر جميع الأعضاء أن أمر عبد الرحمن بك فهمي وزملائه لا يمنع من السير في المفاوضات .

٩ أكتوبر ١٩٢٠

قال سعد لأعضاء الوفد الأربعة الذين حضروا من مصر أنه كان يود قبل بدء المفاوضات الأولى في لندره أن يبقى بعض الأعضاء في باريس حتى إذا أريد قطع المفاوضات يكون قطعها بحجة استشارة باقي أعضاء الوفد القيمين في باريس أي أن ذلك يكون بطريقة مستترة لا تفيد للقطع بصفة رسمية وأضاف سعد أنه عندما لم يقبل الوفد ذلك وذهب كل أعضائه

الى لندره كانت فكرة استشارة الأمة في الحقيقة لغرض الخروج من لندره بصورة مرضية - هذا ما قاله سعد ردا على قول المندوبين بأن الأمة لا تريد قطع المفاوضات وكان هو يريد هذا القطع بعد أن ظهر له عدم تمكنه من القيام بالمفاوضة الرسمية كرئيس للمفاوضين .

١٠ أكتوبر ١٩٢٠

تقرر سفر الوفد اليوم الى لندره لاستئناف المفاوضات بعد حضور مستر « ولتر » الاعرج من لندن ملنر ومقابلته لسعد وتهنته اياه على نتيجة استشارة الأمة وسيقوم الأعضاء يوم الاربعاء الآتى (١٢ أكتوبر) الى لندره وسعد غير راض عن ذهابه ويود لو بقى هو في باريس .

١٢ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي سعد وأنا مريض ومعه الدكتور حامد محمود وأخبرني بأنه فكر الليلة الماضية طويلا في مسألة سفر كل أعضاء الوفد الى لندره وأنه لا يزال مصرا على ضرورة سفر البعض وهو يقبل الا يذهب الى لندره اذا رأى ذلك فاجبته بأن سفره ضرورى وأن سفر البعض دون البعض يخالف قرار الوفد بسفر الكل .

١٤ أكتوبر ١٩٢٠

حضر عندي أحمد لطفى السيد ليعودنى في مرضى وأخبرنى أن سعدا مصر على تنفيذ سفر البعض وأنه اتفق مع بعض الأعضاء على هذا الرأى،

وفي المساء زارنى محمد محمود وأخبرنى بما سبق أن أخبرنى به لطفى السيد بأن النية معقودة على اختيار عبد العزيز فهمى وعلى ماهر ليسافرا مع سعد وقد قلت لمحمد محمود انى نظريا أرجح الاكتفاء بسفر من نراهم ضروريين للمفاوضة في صحبة سعد وكذلك للمفاوضة مع هرست في أمر قوانين المحاكم المختلطة ولكن بما أن في المسألة اغراضا فانى أرى ضرورة سفر الكل خوفا من عمل مالا تحمد عقباه بلندره في غياب الباقيين .

١٧ أكتوبر ١٩٢٠

اليوم في غيابى لمرضى حتم سعد سفر الجميع الى لندره والا فانه هو لا يذهب ويريد بذلك أن يتفرد وحده بالمفاوضة كمتحدث رسمى عن

الامة وقد قرر الاعضاء اخذ الآراء على سفر سعد بمفرده أو مع البعض .
فتقرر سفر البعض مع سعد واختارت الاغلبية عبد العزيز فهمى وعلى
ماهر . ثم اقترح حمد الباسل سفر مصطفى النحاس معهم كسكرتير
فتقرر ذلك .

١٨ اكتوبر ١٩٢٠

علمت وأنا مريض أنه تقرر اليوم سفر جميع أعضاء الوفد الى
لندره بعد مرور عشرة أيام من سفر سعد ورفاقه ما لم يرجع سعد ومن
معه أو يخبرنا بحضورهم وذلك كله اذا لم يوجد سبب يمنع من السفر .

٢١ اكتوبر ١٩٢٠

سافر اليوم سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر والنحاس الى
لندره . وهنا يجب ان نقول ان سعدا في بيانه السابق ذكره والذي أرسله
من فيشى الى القاهرة كان قد ارتأى قبول الدخول في المفاوضات اذا رضيت
الامة بقبول المشروع كأساس للمفاوضة كما ان مندوبى الوفد بعد استفتاء
الامة في مصر اتوا معلنين ان الامة تقبل الاستمرار في المفاوضات على
اساس المشروع مع مايراه الوفد من تحفظات تحقق امانها مع عدم قطع
المفاوضات .

ويلاحظ ايضا ان عبد العزيز فهمى قد وضع تقريراً براهيه في
مشروع الاتفاق الذى وضعته لجنة ملنر وعبد العزيز فهمى هو من فريق
المعارضين لسياسة سعد . وقد ارتأى في تقريره ان استقلالنا هو بمقتضى
المشروع وحده حماية من النوع الحديث ، نظرا للمراقبة السياسية على
مصر في صلاتها بالخارج وان المشروع فيما يختص بالداخل مقم
بالاشتراطات الماسة بالحرية وبسيادة البلاد . وذكر في تقريره انه « مع
موازنة مزايا هذا المشروع ومضاره وسماع رأى البلاد التى تكلفنا بقبوله
مع التحفظات التى نرغبها لا يرى سبيلا سوى متابعة رأى البلاد والتصريح
بقبوله مع التحفظات ٠٠ » الى آخر ماجاء في تقريره المؤرخ اكتوبر ١٩٢٠
ونشر بنصه في جريدة الاهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ .

٢٣ اكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد اللورد ملنر واظهر اللورد رغبته في ان تتولى الحكومة
المصرية المفاوضات الرسمية بعد ان وقفت على رغبات الامة المصرية
وسيقابل مندوبونا جميعا لجنة ملنر بعد غد .

ومن هذه المقابلة التى أعلن فيها ملنر أن المفاوضات تكون بمعرفة الحكومة المصرية ، أدرك سعد أنه لن يرأس المفاوضات الرسمية ليأمنه من أسناد وزارة إليه بسبب أن انجلترا كما تأكدنا قد أخبرت السلطان فؤاد بواسطة مندوبيها الصامى فى القاهرة أن سعدا عرض على ملنر أن يتسامل فى طلباته اذا عزلت انجلترا السلطان فؤاد وأقامت إقبته الطفل على عرش مصر ، وكنا نعلم أن سعدا قد نفذ رأيه وعرض على ملنر نيته هذه التى سبق أن أخبرنا بها مما ذكرناه فى حينه .

٢٥ أكتوبر ١٩٢٠

قابل سعد وعبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس ملنر اليوم . وقدم سعد بياناً بالتحفظات التى تطالب بها الأمة وأمنها ما يأتى :

١ - إلغاء الحماية صراحة .

٢ - عدم تحويل الامتيازات الأجنبية الى انجلترا عند إلغاء الامتيازات .

٣ - حرية مصر فى عقد المعاهدات بأنواعها الا المعاهدات السياسية الضارة بانجلترا .

٤ - أولوية مصر فى مياه النيل اللازمة لأراضيها المنزرعة والقابلة للزراعة .

وقد أخبر ملنر سعدا بأنه لم يعد مطلقا بإعلان إلغاء الحماية .

وقال سعد للملنر « اننا بينى وبينك نقبل الحماية بشرط إلغاء باقى القيود ، ولم يرافقه باقى الأعضاء على هذا القول .

٢٦ أكتوبر ١٩٢٠

وصلت اليوم برقية بتاريخ أمس من سعد يدعوننا فيها للحضور الى لنبره بأسرع وقت .

ولم نعرف السبب فى إرسال هذه البرقية فان سعدا كان لا يود حضورنا الى لندن وأن الوقت لم يتسع للمفاوضات فى كل رغبات الأمة . ولو كان يأنسا لحضر الينا فى باريس بحجة أخذ رأى باقى الأعضاء ثم يقطع المفاوضات هنا بطريقة لبقه كما صرح لنا بذلك قبل سفره - ولكن يظهر أن إرسال هذه البرقية قبل الدخول فى المفاوضات كان بارادة ملنر .

٢٨ اكتوبر ١٩٢٠

سافر باقى اعضاء الوفد الى لندره وسافرت معهم .

٣٠ اكتوبر ١٩٢٠

اخبرنا اليوم سعد بان ثلاثة من الطلبة المصريين بلندره قابلوه يوم السبت الماضى وكان معه عبد العزيز فهمى وعلى ماهر ومصطفى النحاس وسالوه عن المشروع فاخبرهم سعد بانه حماية وواقفه عبد العزيز فهمى على ذلك وقال الطلبة لو كن مندوبو الوفد اخبروا الأمة بحقيقة الحال فانها كانت ترفض المشروع اما على ماهر والنحاس فقد اجابا الطلبة بانهما يريدان المشروع استقلالا اذا لغيث الحماية .

اقضى سعد بحديث الى مكاتب جريدة «الأهالى» المصرية أعلن فيه أن مشروع ملنر حماية وقالت الجريدة بحصول شقاق بين اعضاء الوفد كما نشرت بعض الصحف الانجليزية مثل « المورننج بوسست » و « وستمنستر جازيت » بحصول شقاق بين الأعضاء .

حضر عدلى ظهرا بعد أن قابل ملنر ومكث معه ساعة ونصف ساعة واخبرنا بان ملنر يرى تأليف وزارة للمفاوضات الرسمية .

١ نوفمبر ١٩٢٠

قابل سعد مستر « سبندر » فى فندق سافوى وهذا اخبر سعدا بإمكان الوصول الى نص فى شأن الحماية يوفق بين رغبات المصريين واحساس الانجليز فان هؤلاء يعتبرون أن النص الصريح بالغاء الحماية يمس كرامتهم . وأن امام ملنر صعوبات . وهنا قال له سعد أن يقبل أن يقال أن مصر تتبع انجلترا فى امورها الخارجية فقط - وتلك غلطة كبرى من سعد .

رسل سعد اليوم الى ملنر يطلب مقابلته ويقول فى خطابه ان للأمة تحفظات لابد من تحقيقها حتى يتسنى تأييد المشروع .

٢ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » و « سبندر » الى سعد اليوم واخبراه بانه مدعو لمقابلة ملنر غدا وكان ذلك بحضور على ماهر واخبرنا سعد بأن « رينل

رود ، قال له أن من المستحيل التصريح بالغاء الحماية • فقرر الوفد بالاجماع انه ان لم يصرح بالغاء الحماية فانه لا يقبل الدخول مع الانجليز في أية مفاوضة •

وكان ملتر قد قال لسعد ان المشروع اصول الحماية نظرا للتمثيل الخارجى فالتص على الغائها يعتبر تناقضا •

٢ نوفمبر ١٩٢٠

حضر « رينل رود » ظهرا لتناول الغذاء هو وزوجته مع سعد ومعهما محمد محمود والمكبتي وظهر أن رينل رود غير يائس من ايجاد حل وقد نشر اليوم في جريدتى « ستار » و « المورتنج بوست » ما معناه ان مطالب المصريين في التحفظات حقه وان من اللازم عدم التثبيت بالألفاظ لضياع المشروع •

قابل سعد ومحمد محمود ملتر فقال لهما أن التصريح بالغاء الحماية من الآن غير ممكن ويؤدى الى سقوطه هو والمشروع • وعند المفاوضات الرسمية يكون من الممكن الوصول الى ذلك بعد ان يكون الرأى العام على استعداد لقبوله •

وحمد الباسل ولطفى السيد ومحمد محمود وانا على اتفاق في ان الطريقة الوحيدة هى ان يكتب للتر بالتحفظات التى بها نساعد المشروع امام الجمعية الوطنية والا نعاكس وزارة الثقة اذا وضعت برنامجها على هذا الأساس ولكن سعدا وانصاره يرون معاكسة أية وزارة ان لم يعترف من الآن بطلباتنا •

ويرى سعد السفر من لندره يوم السبت (٦ نوفمبر) الى باريس وقال ملتر لسعد « نحن الآن في مأزق » •

٤ نوفمبر ١٩٢٠

عرض علينا سعد اليوم ارسال خطاب رقيق للتر ، وان نترك لندره املا في ان يذلل ملتر الصعوبات التى امامه •

ولطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل وانا متفقون على ان المفاوضات الرسمية قد تذلل هذه الصعوبات وقد عرض لطفى السيد على سعد ان يكون الخطاب حاويا للتحفظات التى نراها ونساعد المشروع بسببها فاذا حققت المفاوضات الرسمية هذه التحفظات اصبح مشروع

ملتر جديرا بالقبول لكن سعدا رفض رأينا رفضا باتا فهمنا منه انه لا يريد اطلاقا اية مفاوضات رسمية على يد غيره وانه يفضل قطع المفاوضات على تحقيق التحفظات على يد غيره .

وفهم بعضنا ان سعدا لا يريد اعلان التحفظات كي يمكنه الطعن على كل ما يحصل عليه غيره بمفاوضات رسمية حتى ولو حققت كل التحفظات .

٥ نوفمبر ١٩٢٠

تناول سعد الغداء على مائدة « رينل رود » وزوجته في فندق سافوي وقد اخبره رود ان لجنة ملتر ستجتمع في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم

٦ نوفمبر ١٩٢٠

اجتمع سعد واعضاء الوفد في غيايى اليوم صباحا رغم الاتفاق على ان يكون الاجتماع بعد الظهر واعتمادا على هذا ذهب في الصباح الى البنك لامور تتعلق بالوفد .

وقرروا ارسال خطاب للملتر يشف عن عدم اشتراك الوفد لا مباشرة ولا بالواسطة في المفاوضة الرسمية اذا لم تقبل التحفظات من الآن كاساس للمفاوضة .

وبعد الظهر حضر عدلى من عند ملتر وقال لنا ان ملتر اخبره الآن بانه من الممكن التتويه على التحفظات في تقريره الذى سيرفعه لحكومته ولا مانع من الغاء الحماية وقبول التحفظات في المفاوضة الرسمية وان ملتر وزملاءه الوزراء يرون ان الحماية سقطت بالفعل وانه اى عدلى متقاتل كل التفاضل من النص على ذلك للوصول الى المفاوضة الرسمية .

ذهب لطفى السيد بالنيابة عنا الى سعد ليلا لتعديل الخطاب المزمع ارساله للملتر فاقبى سعد محتجا بصدر قرار الوفد بذلك ولا يمكن تغييره بآية حال ، وانه يحارب كل وزارة تسخر المفاوضة ولو كانت من عدلى او ثروت او سواههما .

٧ نوفمبر ١٩٢٠

انعقد الوفد اليوم وقد عدل سعد عن ارسال الخطاب واتفق معه في ذلك زملاؤه المنتمون اليه وكان من رأى عدم ارسال هذا الخطاب لانه بمثابة قطع للمفاوضة وتقرر بين اعضاء الوفد اتخاذ مضمونة خطة لهم

وهى ان الوفد لا يدخل المفاوضات الرسمية الا بعد ان تكون التحفظات أساسا للمفاوضة وفقد فريقنا الثقة بمفاوضة سعد ويرى فائدة البلد في ان تجرى المفاوضات وزارة من عدلى ورشدى اللذين ماكنما لهما اصدقاء وكان سعد صديقنا الأول ولكن تجاربنا معه فترة وجودنا في فرنسا وانجلترا لم تقنعنا بفائدة مفاوضة من سعد ونحن جميعا - اى المفاوضين - سنكون بعيدين عن الوزارة طبق قرار الوفد الأول الذى الغاه سعد وسواء لدينا اكان رئيس المفاوضة سعد ام غيره فانا سنبقى على كل حال اعضاء في الوفد المصرى الى ان تتكون الجمعية الوطنية ونرشح انفسنا فيها ظفرنا بالعضوية او لم نظفر .

يظهر الآن على سعد انه يخشى عاقبة قطع المفاوضات حتى لا تمس مكانته الشخصية .

وقد عرض عبد اللطيف المكياتى اقتراحا بارسال خطاب الى ملنر يسجل فيه ان الوفد لا يعضد اى مشروع الا اذا كان قائما على اساس التحفظات وقد رفض سعد واشياعه هذا الاقتراح لأنهم ظنوا انه يقصد به تعضيد اية وزارة رسمية تؤلف من غير سعد اذا كان اساس برنامجها تحقيق التحفظات .

٨ نوفمبر ١٩٢٠

دعينا للحضور غدا لوزارة المستعمرات في الساعة الثالثة بعد الظهر لجلسة عامة بين لجنة ملنر والوفد .

٩ نوفمبر ١٩٢٠

ذهبنا في الساعة الثالثة لوزارة المستعمرات وبعد التحية تلى علينا ملنر مذكرته ورد عليه سعد ردا فيه كثير من الجفوة وانعدام الكياسة مما آلم ملنر ثم ارسل سعد اليوم الى مصر برفقة بان الوفد قرر عدم الدخول في المفاوضة لعدم قبول التحفظات من الآن - وذلك رغم ما وعد به ملنر من ان التحفظات ستكون موضع بحث في المفاوضة الرسمية . ورغم ما رأيناه من الاستعداد لقبولها في المفاوضة . ومع ذلك فقد قال سعد في البرقية ان الأمل لم يضع .

١١ نوفمبر ١٩٢٠

تركنا جميعا لندره اليوم الى باريس

اليوم عيد تكوين الوفد وهو يوم ١٢ نوفمبر وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية في القاهرة وغيرها وكان من المحتفلين بهذا العيد في القاهرة حسين رشدي وألقى خطابا في ذلك اليوم قال فيه « اليوم هو اليوم الثالث عشر من شهر نوفمبر ٠ وأنه ليوم عظيم ٠ يوم مشهود في تاريخ مصر الحديث ففي مثله من ١٩١٨ هب سعد باشا زغلول ومعه اثنان من رفاقه للمطالبة رسميا باستقلال مصر ٠٠ ثم قال « يوم ذاك حيث الوزارة المصرية - أي رشدي وعدلي - هذا الحادث الذي كان يتفق تمام الاتفاق مع امانيتها ، والذي لم تكن تألو جهدا في التمهيد له » ٠ وهذا كله مصداق ما اثبتناه فيما سبق من الاعيان بتكوين الوفد ومعاونته بعد ذلك ٠

وفي هذا اليوم حضر عدلي الينا في مركز الوفد بباريس بعد رجوعه أمس من لندره وأخبرنا بحضور سعد أن الاستاذ أحمد نجيب مكاتب جريدة « الاخبار » المصرية والذي يقيم معنا في مكتب سكرتيرية الوفد أرسل برقية الى جريدته بأن عدلي يسد الأبواب في وجه الوفد ويسعى في عرقلة اعماله وأن الجريدة تريثت في نشر ذلك وأن محمود باشا سليمان أرسل لعدلي برقية يستفسر فيها عن هذا الخبر وقامت مناقشة غير ودية بسبب هذه البرقية بين عدلي وسعد ٠ ثم قال عدلي انه قابل ملتر أمس الأول وأن هذا أخبره بأنه لا يمكن ضياع المشروع لأجل كلمة وهي التصريح من الآن بإلغاء الحماية ٠

مع العلم بأن نفقات ارسال برقيات الى جريدة الاخبار كانت كلها من مال الوفد ولم يطلع الأعضاء على هذه البرقية قبل ارسالها وفهموا ان سعدا هو الذي أوعز بارسالها ولذلك كانت مناقشة بعضهم لسعد انتقادا صريحا على ارسال البرقية ٠

أرسل سعد خطابا موصى عليه الى اللورد ملتر بأننا ننتظر قبول التحفظات وبانه لا يمكن لمصرى مهما تكن الثقة به ان يقبل المفاوضات الرسمية على أساس المشروع الحالي ٠

وصلت الى محمد محمود من والده اليوم برقية بان مصطفى النحاس بصفته سكرتيرا للوفد ارسل لهم بمصر برقية بان عدلى باشا يعرقل اعمال الوفد وكان كارثة عليه . ثم حضر عدلى واخبرنا بعلمه بارسال برقية من النحاس واستفسر من سعد عن هذه الحملة الظالمة التى بدأت ببرقية احمد نجيب ثم اعقبها برقية مصطفى النحاس فتظاهر سعد بانه لا يعلم عن هاتين البرقيتين شيئا مع انهما ارسلتا على نفقة الوفد وكنت انا باعتبارى امين الصندوق اسلم الى مصطفى النحاس مبالغ لارسال المراسلات والبرقيات جملة دون معرفة بالتفاصيل وذلك ثابت فى دفتر صندوق الوفد .

لكن سعدا رغبة منه فى اظهار عدم علمه بهاتين البرقيتين طلب مصطفى النحاس من حجرة السكرتارية واستفسر منه عن البرقية التى ارسلها دون علم منا ومنه فاجاب مصطفى النحاس بانه ارسل البرقية بصفة خاصة بينه وبين الاستاذ امين الراقى صاحب جريدة الاخبار . ويلاحظ ان مصطفى النحاس ارسل هذه البرقية بالشفرة ومن ذلك فان سعدا طلب اليه بهدوء عدم ارسال مثل هذه البرقيات فيما بعد دون ان يظهر عليه اى انفعال مما اثبت لنا بطريقة قاطعة ان سعدا كان الموعز بارسال البرقيتين، فبهتتا جميعا واطهرنا له اشمزازنا من هذه الطريقة . فلما رأى عدلى ذلك واقتنع ان الأمر كان بايعاز من سعد رغم الخدمات التى اداها عدلى والعمل مع الوفد اشهرها عديدة وما ضحى به من راحته وماله - لما رأى ذلك ثار هذا الرجل الرزين لهذا الجحود وغضب لطعنه فى سمعته وشرقه واخذ يسرد خدماته لسعد وانه ما كان يود الحضور لولا تكرار برقيات سعد اليه ثم انتهت ثورته بان قال لسعد هذه الكلمات :

« ياسعد انتنى وطنى مثلك ونظيف مثلك » واطهر سعد ألمه من هذه الجملة . ثم تركنا عدلى غاضبا معترضا الرجوع الى مصر .

كانت البرقيتان اكبر سبب فى انشقاق الوفد وقد احتجاجنا بشدة على هذه الفعلة النكراء التى توقع الضرر بالبلاد وقد سببت فعلا تبلبل الافكار فى مصر وحدثت انقساماً بين الناس .

لم استطع السكوت على هذا الجحود وهذا الظلم فذهبت الى مقر عدلى بالفندق واطهرت له الى والم زملاى ودعوته الى الغداء فاعتذر . وكررت الدعوة والححت فيها حتى قبل وذهبنا نحن الاثنين الى مطعم بشارع « الشانزليزيه » اسمه مطعم « امباسادور » واخذت امون عليه - اثناء

الغذاء - وقع البرقيتين وما أظهره سعد من عدم اكتراث واضفت ان الأمة والتاريخ سيقدران جهوده . وكان يسمع والألم يحز في نفسه ولم يجب الا بقوله : انه يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك انه كان صديقا له ومازال صديقا ، وتعاونوا معا في القضية المصرية ، وماكان يجوز له - أى عدلى - ان يقول لصديقه «انه وطنى مثله ونظيف مثله، فقلت له ياباشا انت تدهشنى من ان التعبير منك عن غضبك وغاية املك ان تقول لسعد انك وطنى مثله ونظيف مثله ولو كنت انا محلك وطعنت في وطنيتى وشرفى لما اكتفيت بهذا التعبير فاجابنى عدلى بانه يعتقد على كل حال انه اخطأ فيما قاله لسعد وماكان يصح له ان يجتد بهذه الصورة .

والحق انى اعجبت بهذا النبل من رجل ما كنت صديقا له واسفت على ان مثله يكون موضع هجوم وتجريح كما حصل ثم افترقنا والألم يحز في نفسى .

١٧ نوفمبر ١٩٢٠

امام ما ابدينا لسعد من اعتراضات اعترف بخطئه مع عدلى، وذهب اليه اليوم وسعى في الصلح معه ، وانتهينا بان يرسل كل منهما برقية بعدم وجود شقاق بينهما ، فأرسل عدلى برقية بما اتفق عليه ، أما سعد فانه ارسل في برقيته ان عدلى لن يعمل شيئا دون اتفاق مع الوفد .

١٩ نوفمبر ١٩٢٠

سافر عدلى اليوم من باريس لمصر ، واقام له الوفد مادبة وداع بفندق الكنتنتال بباريس .

٢١ نوفمبر ١٩٢٠

حاول اليوم سعد استرضاء الأعضاء المعارضين له بكلام عام لم يقنع احدا وفي الوقت نفسه ايد مصطفى النحاس في ارساله البرقية الى امين الراقى .

علمت ان سبب سعى سعد في استرضائنا انه وجد نفسه في الاقلية بعد ان اصبح حافظ عفيفى وويصا واصف على غير رايه .

٢٩ ديسمبر ١٩٢٠

استمر التقاطع بيننا وبين سعد اياما وامتنع هو عن الحضور لقر الوفد . وحضر اليوم على ماهر للتفاهم مع فريقنا بفرض الصلح مع سعد

وجاء في كلام على ماهر أن سعدا أخبره بأنه عندما عرض على محمد محمود أن يكون بعض أعضاء الوفد في الوزارة ليكونوا أغلبية فيها وأن يكون محمد محمود وزيرا ضمن هؤلاء الوزراء كان هازلا وأنه كان يريد معرفة ما يضمه محمد محمود ويظهر أن سعدا كان يريد بمساعده هذا بين المعارضين أن يتهمهم فيما بعد بمخاللة عدلهم لغاية شخصية في نفوسهم فلما ظهر خطاه ولم يقبل محمد محمود دخول الوزارة أفهم على ماهر أنه كان هازلا فيما عرضه .

٣١ ديسمبر ١٩٢٠

لم يحضر سعد لحل الوفد من نحو خمسة عشر يوما الا مرة واحدة وهو يصدر لمصر خطابات ونداءات من فندقه دون أن يطلع عليها أعضاء الوفد وانحصر همه في منع تأليف وزارة الثقة التي سبق أن طالب هو والوفد بها مرارا وأصبح الآن يتهم بالمرور كل من يقبل تأليف وزارة تتولى المفاوضات فهو يخشى أن يؤلف عدلى وزارة تحوز ثقة الأمة . وهو بما يكتبه كرئيس للوفد يحمل الوفد نتيجة تصرفات لا يعلم عنها الأعضاء شيئا .

٢ يناير ١٩٢١

أرسل لى سعد الاستاذ محمد كامل سليم السكرتير العربى للوفد يطلب منى أن أرسل له تحويلا بمبلغ ألف جنيه ولما كان سعد قد استلم منى مبالغ كبيرة لم يقدم عنها حسابا ولم يخبرنى بأوجه صرفها عرضت الأمر على زملائى وأشعرتهم أنى أريد الاستقالة من أمانة الصندوق - وكنت أعطيت نقودا الى سعد كقرض دون قرار من الوفد على أن يردّها ولم يسدد عرضت الأمر على زملائى فثار عبد العزيز فهمى وأخذ يعاتبى كصديق وزميل وانتهى الأمر بالاتفاق على عدم قبول استقالتي والاكتفاء بالا يعطى لسعد شيء فيما بعد الا بقرار من الوفد ثم أرسلنا على الفور خطابا خاصا الى سعد بامضائنا جميعا (حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود ولطفى السيد وأنا) وبإقرار عبد العزيز فهمى الذى أبى أن يرسل بامضائه شيئا مكتوبا الى سعد (نحتج فيه على انفراد العمل دون أن نطلعنا على شيء وقررنا أنه ان أجابنا بعدم امكانه العمل معنا نسافر جميعا الى مصر قورا وهاك نص الخطاب :

خصوصى وسرى

حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد المصرى

لاشك ان معاليكم قد احطتم علما بالحال السيئة التى فى مصر الآن انقسام فى الآراء ، وانصراف بعض الناس عن الوفد ، والاعراض عن اتباعه وتخاذل فى جسم الاتحاد الذى هو سندنا فى كل عمل والذى هو معقد رجائنا فى بلوغ الغاية التى ننشدها . حال سيئة لا نتأخر عن ان نصارح معاليكم بان سياسة الانفراد بالعمل مباشرة او بالواسطة - تلك السياسة التى ظهرت فى الوفد من اواخر الصيف الماضى - يجب ان تحتل قسطها الوافر من هذه النتيجة . ويسوءنا ايضا ان هذه الخطة ، مع ظهور نتائجها السيئة هنا وفى مصر لاتزال متبعة الى الآن ، اذ ان معاليكم انفردتم بإرسال تلغراف الى اللجنة المركزية ، وارسال خطاب الى اللورد ملتر . وخطابات أخرى الى هيئات كثيرة فى مصر دون ان نشترك فى امرها ، فى حين اننا مسئولون دائما عما فيها .

لم نشأ ان نحتج على هذا التصرف فى حينه بل واطبنا على الحضور الى الوفد ، ولاحظنا ان معاليكم لا تحضرون ، فحملنا هذا الامتناع على خير ما يحتمل عليه ، ولم يكن لتقدر ان الغرض من ذلك الاصرار على الاستمرار دون مشاركتنا حتى علمنا من الحركات الأخيرة ، انكم ممتنعون قصدا عن الحضور دون ان يعرف سبب خاص لهذا الامتناع ، ثم علمنا امس ان بينكم وبين مستر «بلنت» شأنا يتعلق بالقضية المصرية ، وانكم ارسلتكم الدكتور حامد محمود الى لندره لهذا الغرض ، وانكم تريدون ارسال احد الأعضاء لهذه الغاية نفسها كل ذلك بلا مشاورة لنا ، ثم علمنا اليوم انكم طلبتم من حضرة امين الصندوق ألف جنيه لا يبعد ان تكون لتنفيذ هذه المهمة .

تلقاء هذه التصرفات الانفرادية التى ليست مباحة فى ذاتها والتى ظهرت بالحس نتائجها نرى من الواجب علينا ان نحتج على هذه الخطة وان نطلب الى معاليكم العدول عنها ، والرجوع الى العمل مع الوفد كله باعتباره جسما تاما تلقى وكالته من الأمة وتحمل كذلك بمجموعة كل المسئولية عن تنفيذ هذه الوكالة .

على اننا الآن ، تلقاء ما هو جار فى البلاد احوج ما يكون هذا الوفد الى البحث فى تلافى ما وقع من اضرار السياسة التى اشرنا اليها ، والتى يضيق المقام الآن عن الافاضة فيها ، فان الحالة اخرج من ان يلاقيها غير

الحزم والتدبر ، والوقت آزف من أن يحتل المغاضبة والاهتمام
بالشخصيات .

وتفضلوا يامعالى الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا

حمد للبازل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - أحمد لطفى
السيد - محمد على .

٣ يناير ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد وكانت نتيجة محادثتنا معه أنه يرى ما يأتى :

١ - أن لجنة ملنر قد انحلت نهائيا .

٢ - استحالة قبول الانجليز تحفظاتنا وخصوصا الغاء الحماية
صراحة .

٣ - عدم ثقته بعدلى ورشدى ومن معهما مثل ثروت وغيره وأنه
لا يتصور أن عدلى يستقيل اذا ألف وزارة لم يصل فيها الى الغاء الحماية .

٤ - ان الوفد كان قد قرر عدم رضائه عن تشكيل اية وزارة صديقة
قبل قبول التحفظات (وهذا خطأ فان الوفد لم يقرر ذلك وانما رأت أغليبيته
أمام أصرار سعد عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية قبل قبول
التحفظات مخالف فى ذلك قرارات له سابقة) .

٥ - سالنا سعدا - وقد أصر على قطع المفاوضات بدون مبرر ماذا
نعمل إذن ؟

فقال « لا شئ ونتكل على الله » .

ولما لاحظ امتعاضنا أردف : « لا بد من الاعتراف بالهزيمة والا فهل
تريدون عمل ثورة فى مصر ؟ وما رأيك يالطفى بك ؟

فقال لطفى بك : « اننا لا نقبل الاعتراف بالهزيمة ، ويقطع المفاوضات
أما عن الثورة فانى بصراحة اذا اقتنعت بان من مصلحة بلادنا أن نقوم
بثورة كنت أول المجندين الداعين اليها » .

تلك كانت آراء سعد النهائية . كذلك أعلن أنه سوف لا يكتب الى مصر
نداء يعرقل تاليف وزارة بعد قبول انجلترا للتحفظات . ويريد أن تؤيد
الجرائد الموالية فكرته وتمتنع جرائد المعارضة عن نشر ما يخالفها .

طلب الى سعد أن أقبله في منزله مساء اليوم (٣ يناير) لشرب الشاي معه . فذهبت اليه في الساعة الخامسة بعد الظهر ، وكانت مقابلته ودية ، ثم طلب مني أن أعطيه الألف جنيه التي سبق له أن طلبها . فاجبت بانى أعطيته من قبل مبلغ متعددة دون قرار من الوفد على أن يردها ولهذا اعتذر عن عدم الدفع وأوضح له انى مستعد لدفع أى مبلغ يقرره الوفد وأخبرنى الا داعى لعرض الأمر على الوفد وانى كصديق له يمكننى أن أعطيه المبلغ ليكون دينا عليه لى شخصا . فاعتذرت وأخبرت بانى مسئول عما دفعته اليه وانى لما عرضت الأمر على الوفد قرر الموافقة على السلفيات التي صرفت اليه بشرط عدم تكرار الاقتراض . وبعد أن أخبرت أعضاء الوفد بانى مسئول شخصيا عما اقترضته - أى لسعد - أعفانى الأعضاء من هذه المسئولية . ثم ودعته وانصرفت بعد أن ذكرنى بصدر قرار من الوفد يقضى بان يكون صرف الشيكات بتوقيعه وتوقيعى .

٥ يناير ١٩٢١

ارسل لى سعد اليوم الخطاب الآتى نصه :

حضرة الاستاذ محمد بك على

يظهر انكم الى الآن لم تكتبوا ما اتفقت معكم على كتابته الى بنك الكريدى ليونيه من تقييد جميع المبالغ المودعة فيه للوفد بحساب الوفد وان يكون الصرف منها باذن ممضى منكم ومنى طبقا للقرار السابق صدوره .

فأرجوكم ان تنفذوا هذا القرار طبق ما تم عليه الاتفاق بينى وبينكم . كما أرجوكم ان ترسلوا المبلغ السابق طلبه ولحضرتكم التحية والاحترام ..

سعد زغلول

فبادرت بإرسال الرد اليه في نفس اليوم أى يوم ٥ يناير ١٩٢١

ونصه :

حضرة صاحب المعالى الأكرم

تشرفت بخطاب من معاليكم اليوم خاص بالمبالغ المودعة في بنك الكريدى ليونيه لحساب الوفد وانى لزيادة الاطمئنان سأرسل إليكم خطابا فوق ماعنده من التعليمات . اما عن الذى تطلبه معاليكم فقد رأى جميع حضرات الأعضاء الذين كانوا بمحل الوفد اليوم ان تعرض المسألة على جلسة الوفد حتى يقرر فيها بالاشتراك مع معاليكم مايراه - لهذا أرجو التكرم بافادتى بما ترونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ..

محمد على

٦ يناير ١٩٢١

كان الدكتور حامد محمود قد ذهب الى «لندره» ثم رجع الى باريس ، وكنا قابلناه صدفة يوم ٤ يناير ١٩٢١ وسألناه عن سبب ذهابه الى لندره فاخفى علينا السبب .

واليوم اعترف لنا الدكتور حامد محمد بأنه اخفى علينا سبب سفره لأن سعدا كان قد أخبره بسرية المأمورية وأنه يعترف لنا الآن بعد أن صرح له سعد . أنه ذهب ب خطاب من سعد الى اللورد ملنر لم يقرأه هو ولم نعرف طبعاً شيئاً عن مضمون هذا الخطاب السرى .

دعائى اليوم سعد للتعاهم معه فيما كان بيننا من خلاف وكانت المقابلة بفندق الكونتنتال وجرى بيننا عتاب سببه انى من المعارضين كما كان سببه مسألة النقود .

٧ يناير ١٩٢١

حضر اليوم سعد لمحل الوفد وقد عرضنا عليه مضمون بعض الخطابات التى وردت من مصر عن الحالة ، وفيها ان الانقسام فى الآراء وسد الطريق على وزارة موثوق بها موجب لدخول السلطان وشيعته فى الميدان وتولى المفاوضات الرسمية . وفى هذا من الخطر ما فيه . فاجاب سعد بأن لا لوم علينا اذا حصل ذلك ، فانتا موكلون فى الاستقلال ويئسنا من الحصول عليه ولا يمكننا ان نعمل شيئاً آخر كما لايمكن مطلقاً ان نتضامن مع اية وزارة او تؤيدها مع علمنا بأنها خادعة او مخدوعة .

وقد اجبناه بأنه لم يفكر احد فى التضامن مع وزارة ولا فى تأييدها وانما المطلوب هو حيدتنا لتكوين وزارة ثقة تدخل على أساس تحقيق تحفظاتنا ويكون لديها ما يطمئننا من الضمانات . فقال ان الحياد غير ممكن وان الواجب ان نعلن اننا غير راضين عنها خوفاً من ان يقال اننا معها سرا ان كان لديها وعد من الانجليز فهذا غير كاف ولا تصدقه وان كلنا لديها وثيقة كتابية فلم لا ندخل نحن ولا يمكنى ان انتازل عن وكالتى عن الأمة .

واظهر لنا انه يفضل الآن سفره لمصر ولكن يظهر انه غير جاد فى قوله هذا .

وقد طلع علينا برأى آخر جديد غير الآراء السابقة المتناقضة هو انه يقبل لالغاء الحماية والدخول في المفاوضة أن ينص في مشروع ملنر بما يأتى : « لأجل أن يبنى استقلال مصر أمام انجلترا وباقى الدول على أساس كيت وكيت » . وسرد الأمور التى نطلبها جميعا دون أن تلغى انجلترا الحماية صراحة .

وبعبارة أخرى فان سعدا يقبل بهذا الدخول في المفاوضة على مجرد وعد بالنظر في طلبات الوفد ، لا على اعلان الغاء الحماية قورا والواقع أن سعدا كان يريد وضع الفاظ براقية في مشروع ملنر يتمكن بها من أن يفاوض بنفسه وأن يرأس المفاوضات دون أن يلاحظ الجمهور أنه غير ثابت على رأى واحد ويريد أن يدخل في روع الأمة المصرية دائما انه الحفيظ على آمال الأمة والمتشدد في طلباتها .

٨ يناير ١٩٢١

نشرت جريدة « الأخبار » في عددها الصادر اليوم على لسان مكاتبها في باريس ما يأتى :

سالت الرئيس عن حقيقة ما تزعمه بعض الصحف من أن الوفد يلح أن تلغى انجلترا الحماية في الحال بحيث أن مصر قدخل في المفاوضات باعتبارها حكومة حرة مستقلة . واجابنى الرئيس بمايأتى : « أن مثل هذا التحتيم غير مقبول فنحن نريد أن المعاهدة التى تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكما يلغى الحماية الغاء صريحا . واننا نقبل الدخول في المفاوضات متى اعطى تأكيد بذلك » .

ومن الغريب أن مكاتب الاخبار المذكور لحكمة لا نعلمها كتب بعد ذلك بأشهر أى في ٢١ يوليو ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا في ٨ يناير ١٩٢١ من سعد وانما استلم الحديث من الدكتور حامد محمود مكتوبا بخط واصف بطرس غالى بك أحد أعضاء الوفد واقرب المقربين الى سعد والذي لم يعارض سعدا مطلقا في رأى أدلى به للوفد سواء كان ذلك في باريس أو لندره .

٩ يناير ١٩٢١

حضر سعيد اليوم بمحل الوفد ثم جاء الاستاذان عبد الملك حمزه واسماعيل كامل واخبرانا انهما حضرا من مصر موقودين من محمود باشا سليمان رئيس لجنة الوفد المركزية للوقوف على حالة الوفد وما قد اشيع من الانقسام بين أعضائه وليخبرا الوفد بحقيقة الحال في مصر وقد

ذكرا أن الحالة هناك سيئة وأن بعض القوم هناك ينسبون إلى الوفد أنه قرر عدم الدخول في المفاوضات وعدم الرضا عنها إذا كانت بواسطة حكومة ثقة إلا إذا أعلنت انجلترا رسميا قبول التحفظات . وأن أنصار عدلى يزدادون عددا وقد أجابهما سعد بأن ما يريده هو أن يعلن أن إلغاء الحماية سيكون ضمن المعاهدة عند إبرام الاتفاق .

وزاد سعد بأن قال أن الفرنسيين الذين يقابلهم ينصحونه دائما بقبول المشروع باعتباره قرصة ما كانوا يظنون سنوحها .

اجتمعنا اليوم مساء بالفندق الذى يقيم فيه أحمد لطفى السيد وقررنا التشديد على سعد في ارسال النداء الذى وضعناه له . وقررنا تهديده بأن نرسل نحن هذا البيان باسمائنا الى لجنة الوفد في مصر ان هو رفض ارساله .

١٠ يناير ١٩٢١

حضر سعد لمحل الوفد . ثم حضر عبد الملك حمزه واسماعيل كامل وتناقشا مع سعد ومعنا وبعد ذلك ادليا الى بانهما تأكدا من سوء نية سعد ومن أنه لا يريد سوى المحافظة على شهرته بما يتخذ من أعمال - وقد ثبت من محادثة له مع مندوب الاخبار وارسلها اليوم تلغرافيا لمصر انه يخطئ القائلين بالتصريح بإلغاء الحماية فورا وانما اذا حصل تأكيد بان إلغاءها سيكون في المعاهدة الرسمية فان الوفد يدخل في المفاوضات .

هذا مع العلم بأن قرار الوفد نص على الا يدخل المفاوضات الا على اساس جميع التحفظات .

دعا سعد أحمد لطفى السيد ومحمد محمود لمقابلته في الفندق اليوم للتقاهم معهما . ثم أخبرهما برغبته في أن يكون في الوزارة أعضاء من الوفد وأما هو فانه لا يقبل بحجة أن رئاسة الوزارة صغيرة بالنسبة اليه وانكر ما عازه اليه صديقه على ماهر من أنه امتنع عن الحضور لمحل الوفد غضبا وعرض عليهما خطابا من ملتر يشكره فيه على تهنته برأس السنة .

١١ يناير ١٩٢١

نشرت اليوم جريدة الديلى الانجليزية حديثا لسعد جاء فيه :

« تناقش معى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى في باريس في تقرير لجنة ملتر عن مصر وقال ان وفده لم يطلب إلغاء الحماية حالا تمهيدا للمفاوضات ولكن الأمة المصرية مع ذلك تطلب أن أية معاهدة تعقد

بين البلدين على أساس تقرير ملنر يجب أن تتضمن قبل كل شيء آخر الغاء الحماية - فإذا أعطته الحكومة ضمانا صريحا فإن الوفد لا يتردد في دخول المفاوضات معها ٠٠ وأعرب سعد باشا عن تقديره العظيم لبعد نظر اللورد ملنر وحكمته واعتداله وأدبه وعن أسفه لما سمعه عن استقالته ٠

لم يحضر سعد اليوم لحل الوفد وقد أخبرني دومانى السكرتير الفرنسى للوفد بصفة سرية أنه كان مع زوجته مدعوا للغذاء مع سينوت حنا فى مطعم بضواحي باريس وكان معهم على ماهر وجرى الحديث فى موضوع اختلاف أعضاء الوفد وانقسامهم فى الرأى وقد قال له على ماهر أنه علم أن سبب الخلاف هو أن لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على قد وعدهم عدلى بأن يكونوا وزراء معه وأنهم اتفقوا على تأليف الوزارة فعلا ولم يتهم عبد العزيز فهمى بهذه التهمة لأنه مصاب بروماتيزم فى أعصابه كما لم يتهم عبد اللطيف المكباتى بحجة أنه سليم النية وبسيط ويظهر لى أن هذا الاتهام أت من سعد ٠

دعا سعد حمد الباسل والمكباتى فى الفندق للتفاهم معهما فذهبا ٠

١٤ يناير ١٩٢١

عرض علينا عبد الملك حمزه - فى مقر الوفد وفى غياب سعد - أنه مكلف من اللجنة المركزية بأن يعرض على الوفد السعى فى تأليف وزارة من عدلى وشرح حالة البلد الموجبة للأسف وقال أن لم نتداركها كانت المسئولية عظمى ونظرا لتغيب سعد فقد كلفنا عبد العزيز فهمى بأن يذهب اليه ويعرض عليه ما ارتآه عبد العزيز وهو أن نسعى فى أن يكون سعد ضمن المفاوضات الرسميين دون باقى أعضاء الوفد وإن لم يمكن ذلك فأننا نساعد فى تأليف المفاوضات من وزارة عدلى صيانة للبلاد ويكون ذلك منا ببناء للأمة مثلا بتأييد عدلى وإظهار الثقة به لما فى ذلك من الفائدة لقضية مصر وقد وعد عبد العزيز بالذهاب الى سعد وطلبنا من عبد الملك حمزه أن يكتب لنا تقريراً بما موريتته فوعد بذلك ٠

١٥ يناير ١٩٢١

حضر عبد العزيز فهمى إلينا اليوم بمقر الوفد - وسعد غائب - وأخبرنا بأنه ذهب اليوم لسعد وعرض عليه ما اتفقنا عليه قأبى كل الإباء تأييد عدلى وإضاف - أى سعد - أن أنصار عدلى هم الذين أوجدوا الشقاق

بما كتبوه في جرائد مصر وما على عدلى الا ان يعلن انه مع الوفد ويسير على مبادئه وبهذا ينتهى الاشكال وطلب من عبد العزيز ان ينصحنا بذلك وأضاف بانه متمسك بمبادئ الوفد في جميع تصرفاته وأنه ارسل الدكتور حامد الى مسطر «بلنت» ليخبره ان يقول للنز ان من الممكن ان سعدا يقبل الدخول في المفاوضات الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه عبد العزيز لسعد ان هذا العمل مخالف لقرار الوفد الذى صدر بعدم الدخول في المفاوضات الا على أساس قبول جميع التحفظات لكن سعدا أجابه بانه يمكنه ان ينكر تكليف حامد بالأمورية التى كلفه بها اذا رأى الوفد عدم قبول المفاوضات على الأساس الذى أرسله الى « بلنت » • وعندئذ عارضه عبد العزيز ولم يستسغ هذا الإنكار • فأجابه سعد بان السياسة يجوز فيها الكذب • كما اعترف له بان الحادثة التى أرسلها بالتلغراف لجريدة الأخبار بمصر كانت خاصة بالغاء الحماية •

١٦ يناير ١٩٢١

قررنا اليوم نحن الخمسة - لطفى السيد - محمد محمود - حمد الباسل - المكباتى - وأنا - السفر الى مصر نظرا لحالة سعد وتباعده واخترتنا الباخرة سفنكس التى تقلع من مرسيليا في ٢٠ يناير ١٩٢١ وسيكون معنا عبد العزيز فهمى الذى قرر السفر وقطع التذكرة قبلنا •

١٧ يناير ١٩٢١

اخذنا التذاكر بالباخرة سفنكس وظهر اليوم في جريدة « الأوفر » الفرنسية ان حديث سعد مع مكاتب الأخبار أحدث تأثيرا سيئا في مصر وقامت مظاهرات في الاسكندرية والقاهرة نودى فيها بسقوط الوفد •

ومن الغريب أن سعدا أرسل إلينا في مقر الوفد صورة تلغرافين يريد إرسالهما لمصر أحدهما لمحمود باشا سليمان يستفسر فيه عن الحالة والآخر لمصطفى النحاس يقول فيه ان الأخبار مقلقة فعجبنا لهذا التصرف من سعد ومن انه يريد اشراكنا في أمره ورددنا اليه صورة التلغرافين واخبرناه بان يتصرف كما يريد بعيدا عنا •

ذهب اليه عبد الملك حمزه واسماعيل كامل واخبراه باننا نريد منه نداء يجمع كلمة الأمة ويوجد الثقة بعدلى لحمل الانجليز على تعيينه في الوزارة خوفا من أبعاده وتقوية توفيق نسيم وقلنا ان يخبراه بان هذا نداء لا ينشر في الجرائد الا مع نداء من عدلى نفسه ، فاجب سعد نهائيا

وقال انه لا يثق بعدلى فهددناه بسفرنا واجابهما سعد بان قال لهما :
فليسافروا - وقد لوحظ وجود سينوت حنا وعلى ماهر وواصف غالى في
منزل سعد وانهم يعقدون معه مجلسا في اغلب الايام .

وفي اليوم نفسه ارسلنا الخطاب الآتى الى سعد

١٨ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى

نتشرف بان نعرض على معاليكم ما يبلغ الوفد الآن عن حال البلاد
انها مضطربة الفكر متشعبة الأهواء وانكم تعلمون علما بديهيًا ان
المفاوضات الرسمية انما تحصل على تأييد الوزارة المصرية . وتعلمون ان
من المصلحة الكبرى ان تكون هذه الوزارة مؤلفة من رجال يؤمل فيهم
الحرص على هذه المصلحة وان أولى الرجال اللاتقين برئاسة الوزارة
هو عدلى يكن باشا . وتعلمون مما ورد من الاخبار ان له مشايعين
كثيرين . كما تعلمون ان له في حركة الاستقلال يدا وقضلا عظيما في كثير
من المواطنين . فمن المتعين اذن ان يحرص الوفد على مثله ويستبقه لينتفع
به سواء في الحال او المستقبل .

وقد عرضنا عليكم جمعا للشئات وتوحيداً للكلمة ، وتقوية المركز
الوفد واستبقاء لعدلى باشا ، وحملنا لأولى الأمر على تكليفه بتأليف الوزارة
ان تكتبوا للبلاد كلمة تدل على ثقة الوفد به ، وتأييده اياه ، لا ثقة عمياء ،
وتأييدا مطلقا ، بل مشروطا بان يكون على مبدأ الوفد ، والا يقبل المفاوضات
الا اذا كان لديه تصريح بالغاء الحماية ، كما عرضنا عليكم ان المصلحة
الكبرى للبلاد تقضى بعدم دخول أحد من أعضاء الوفد في الوزارة ولكن
تطمينا للوفد عرضنا ان يحصل اتفاق خصوصى مع عدلى باشا على ان
تكونوا أنتم ضمن المفاوضات الرسميين الذين تنتدبهم الحكومة المصرية
عرضنا ذلك كله فلم تجد منكم الا اباء تاما لم نفهم له دافعا صحيحا . ولقد
خطر في بالنا انكم ربما تشكون من حالة البلاد الآن وخرج مركزها من جهة
ما بها من الانقسام وتشعب الأهواء هذا المرض الذى اخذ يدب فيها على
ما يشتهى خصومها ، وانكم ربما كنتم مطمئنين ان الوفد يبقى قويا الى
الأبد ، وان لن يؤثر في مركزه مؤثر ، خطر لنا هذا وهو ما نتوهمه داعيا
لابائكم وعدم اجابتكم طلبنا متمشيا مع هذا الخاطر من جهة وسعيا في
ازالة خطر الانقسام المحدق بالبلاد من جهة أخرى نجد انه لا محيص لنا من
درس الحالة بالدقة للوقوف على حقيقتها بالمشاهدة ، فنطلب منكم كما كنا

طلبنا من قبل ان تسافروا انتم وجميع اعضاء الوفد الى مصر في اقرب وقت لهذه الغاية والبحث في مداواة هذه الحال بالطرق الممكنة ٠٠ والا فانا مضطرون جميعا للسفر لمصر على اقرب مركب لدرس الحال واصلاح ما نستطيع منها وايقافكم من هناك على مجريات الأمور ٠ وعلي كل حال فلقد كان موضع اتفاق بيننا وبينكم جميعا ان محل العمل الحقيقي الآن في هذه الظروف السيئة هو مصر لا جهة اخرى ٠

وان زميلنا عبد العزيز فهمي بك الذي تضطره حالته الصحية للسفر لمصر والانقطاع عن العمل ريثما تعود اليه القدرة عليه ٠ كما سبق ان استاذن الوفد في ذلك يشاركنا في هذا الرأي ويوافق عليه تمام الموافقة ٠

وتفضلوا يا معالي الرئيس بقبول تحياتنا واحترامنا ، ،
وافق على صواب هذا الرأي ،

عبد العزيز فهمي

من هذه الخطابات يظهر جليا مبلغ رغبة اعضاء الوفد في التضامن مع سعد وحرصهم على الا يكون في البلاد انشقاق ، ومبلغ احترامهم لسعد كرئيس للوفد المصري رغم تصرفاته مع زملائه وتناقضه في آرائه ومبادئه وان اعضاء كانوا حريصين على احترام قرار الوفد الاول القاضي بعدم دخولهم وزارة الثقة ، وان يكونوا مجاهدين لا طلاب مصلحة شخصية ولا مجد ٠ وان يبقوا هكذا جنودا مجهولين يشتركون في الجمعية الوطنية اذ انتهى الامر باتفاق على معاهدة مع الانجليز ٠

كان حالنا مع سعد في هذه الآونة مما يؤسف له فقد قاطعنا واتخذ لنفسه من غير مؤسسي الوفد بطانة من الذين يريدون زحزحة المؤسسين والحلول محلهم مع ان المؤسسين هم الذين جاءوا بسعد واقنعوه بالتضامن معهم في تكوين وفد يسعى لاستقلال مصر ، وجعلوه رئيسا لهم لأنه كان اكبرهم سنا ووزيرا سابقا ووكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية ٠

استمر التباعد بيننا نحن المؤسسين وبين سعد ٠ وقررنا السفر فذهبنا اليه واخبرناه باننا حرصا على مصلحة البلاد واتقاء للفرقة نريد ان نترك له حريته في أوروبا حتى اذا ظهر بخير للبلاد كان الفخر له وحده ٠ واذا لم يظهر كنا بعيدين عن أية مسئولية من تصرفاته فانه في الواقع يتصرف منفردا ولا يقبل منا رأيا ونحن سنذهب الى القاهرة نعمل مع اللجنة المركزية دون ان يشعر احدا بفرقة او اختلاف في الرأي ٠ ومن لا يستطيع منا العمل يبقى في بيته او عمله الخاص ورجونا له النجاح لكن سعدا

اجابنا بما يشعر انه غير محتاج الى مساعدة أحد « وانه مطمئن » فتركناه وانصرفنا بعد توديعه .

١٩ يناير ١٩٢١

لم نقصر في امداد سعد بما يحتاج اليه من نقود . وارسلت بالاتفاق مع زملائي خطابا الى واصف غالى بصفتي امينا للصندوق بتاريخ اليوم ونصه :

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

بما اننا مسافرون اليوم الى مصر فقد قرر حضرات الأعضاء الموجودين في مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين ألف فرنك للصرف منها على أعمال الوفد ، مع العلم بانى لو تأخرت في الرجوع واحتجت الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى في وقت مناسب لارسال ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ،،

محمد على

وطبعا عرض واصف غالى الأمر على سعد وكانت الاجابة ان رد واصف الى خطابى هذا مصحوبا ببطاقة زيارة باسمه دون أن يكتب عليها شيئا وأخذ تحويل البنك .

عرفنا بعد ذلك ان سعدا طلب الى ابراهيم سعيد باشا وهو الذى كان يرسل الينا النقود في باريس أن يخطر برك « الكريدى ليونيه » وبك «روما» في باريس بأن جميع النقود التى أرسلها باسمى أو باسم الوفد انما كانت مرسلة لشخص سعد باشا زغلول وطلب تحويل جميع المبالغ لحساب سعد وفعلا حولت النقود جميعها باسم سعد في باريس ، واذكر ان ما حول في ذلك الوقت كان نحو ٨٥ ألفا من الجنيهات عدا نحو ١٤ ألفا كانت لدى اللجنة المركزية معدة لتحويلها مع ما يضاف اليها مما يرد من تبرعات .

محاولة للبقاء على وحدة الوفد

ولقد قرر الوفد في الوقت المناسب عدم الدخول في المفاوضات الرسمية الا بعد أن يجاب الى اضافة التحفظات التى طلبها على المشروع ، لتكون كلها أساسا للمفاوضات الرسمية . ولايزال يرى المصلحة في التمسك بهذا

القرار الى النهاية ، فلن يدخل في المفاوضات الرسمية بالذات الا على هذا الشرط . ولكنه مع ذلك يرى من المصلحة ومن الواجب عليه الا يتخطى رغبة الأمة تلك الرغبة التى تقضى عليه بأن لا يكون بعيدا عن المفاوضات الرسمية فى أية حال . وبديهي أن القيام بهذا الواجب لا يتيسر وأن - المفاوضات الرسمية لا تنتج النتيجة التى تطلبها بريطانيا العظمى ومصر ، كلا الأمرين لا يتم الا اذا باشرت المفاوضات الرسمية وزارة تكون موضع ثقة الشعب ، مجردة الميول ، معروفة المواقف فى حركة الاستقلال ، ومع ذلك فانه مما لا شبهة فيه ان الوزارة مهما كانت ثقة الشعب بها لن تنال تعضيده الا اذا كان عندها تصريح بان النص على الغاء الحماية أساس من الأسس التى تبني عليها المفاوضات الرسمية ، والا لعرضت نفسها للتعاقد على الحماية فى حين أن الأمة صاحبة الكلمة الأخيرة لا تقبل بحال الا الاستقلال .

رجوعنا الى مصر

طعنة فى الظهر

تركنا فرنسا وكلنا أمل فى أن ينشر النداء من سعد على الأمة . وارسلت الأقلية التى بقيت مع سعد فى فرنسا صورة النداء الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة فى نفس الباخرة التى اقلتنا .

ولكن حدث مع الأسف الشديد أن سعد حال دون نشر هذا النداء بان أرسل برقية(٣١) الى جريدة « الأخبار » نشرتها قبل وصول باخرتنا الى مصر بيومين جاء فيها :

«... غير أن فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس ترمى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة (أى التحفظات) فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعين ثقته به متى كان من أصدقائه ، وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومه ولا قابلة للفهم ، ولا يترتب عليها الا افساد خطة الوفد » .

كما حذر الأمة من هؤلاء الذين يعينهم ببرقيته ، أى أنه حذرنا منا ، وسعى فى إيجاد شك فى أعمالنا ووطنيتنا ونحن فى عرض البحر بين السماء

(٣١) انظر نص البرقية كاملا ملحق رقم (٥) ص ٢١٨ .

والماء ، أملا في أن تقابلنا الأمة بالسخط والكراهية وبذلك الحيلة النكراء
يسد الطريق أمام تكوين أية وزارة موثوق بها بعد أن أيقن استحالة تعيينه
رئيسا لوزارة تباشر المفاوضات بسبب كراهية السلطان له وخاصة بعد أن
علم بسعيه في خلعه مقابل التساهل في بعض المطالب الوطنية وما كنا نعزم
بما أقدم عليه سعد من ارسال برقية ضدنا حتى اتتنا برقيتان من مصر في
٢٥ يناير سنة ١٩٢١ ونحن في الباخرة نص أولاهما :

• لطفى بك السيد بالباخرة سفنكس

سفركم سبب دهشة عظيمة نرجوكم واصدقاءكم عدم التصريح بشيء
الى أى شخص قبل أن تقابلونا •

عفيقى - ويصا - النحاس

ونص البرقية الثانية :

• محمد محمود باشا بالباخرة سفنكس

وردت انباء باريس تطالب الوطنيين بالليقظة منكم وبقبولكم
المفاوضات الرسمية على غير اساس الغاء الحماية بترويجكم مشروع
ملتر قسبب ذلك تاثيرا سيئا أفيديونا •

جورج خياط - سيد خشبة

حزنا في أمرنا من هذا التصرف الغريب الذى أترك للقارئ تقديره
والذى جرح قلوبنا جرحا عميقا وترك في نفوسنا مرارة ممضة فما كنا
نتصور أن يصل الافتراء الى هذه الدرجة وان ينزل المفكرون الى هذا الدرك
وان يتحكم الهوى في النفس الى حد اختراع الأباطيل اشباعا للشهوة ونيل
من المعارضين • •

ولما وصلنا الى الاسكندرية قابلنا اصداقنا وقابلتنا الجماهير
بالاستفسار عما حدث وتجمعوا في بهو الفندق الذى نزلنا فيه فخطب بعضنا
فيهم بما يشعر بوجود شقاق أو انقسام وطلبنا الى الناس ان يعتصموا
بالاتحاد •

ثم سافرنا الى القاهرة وكانت الجماهير تحيينا في المحطات بالهتاف
للوفد ، وكنا نؤكد اتفاقنا وتضامننا • ثم كان استقبالنا في القاهرة بالغيا
منتهى الروعة ، وكان البعض يستفسر عما قصده سعد ببرقيته فكنا نجيب
بكلام يدل على التضامن ثم ذهب كل منا الى منزله وراينا أزاء تصرفات
سعد الا نذهب الى لجنة الوفد المركزية وان ينصرف كل منا الى عمله مع

الإبقاء على علاقتنا باللجنة • وكنا ندلى لن يتصل بنا بأننا وقد تعبنا نحو السنيتين في أوروبا نحتاج الى شيء من الاستجمام •

تأليف وزارة عدلى

بقينا على هذه الحال الى أن كلف السلطان عدلى باشا بتأليف الوزارة في ١٦ مارس ١٩٢١ وقرح الناس خاصة بعد الذى علموه من سيرة عدلى ولا كان بينه وبين الوفد من صلات وتعاون ونثبت هنا جواب عدلى الى السلطان بقبول تأليف الوزارة (٢٢) ليكون القارىء على بينة من برنامجها :

«...أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية ان تفضلتم بتكليفى بتأليف الزارة في الظروف الحاضرة وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة •

ولقد كان لى من جليل شرف عظمتكم أكبر تشجيع على قبول تلك المهمة ووضع اخلاصى كله في خدمتكم وفي خدمة البلاد •

« لذلك اتشرف بان أعرض على عظمتكم اسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى في العمل ، حتى اذا صادف ذلك الاستحسان العالى بصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه (وذكر اسماء الوزراء ولم يكن منهم أى واحد من أعضاء الوفد كما كانوا يقولون) •

« ان الوزارة ستجعل نصب عينيها في المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول الى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر ، وستجرى في هذه المهمة متشعبة بما تتوق اليه البلاد، ومسترشدة بما رسمته ارادة الأمة، وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا الى الاشتراك في العمل لتحقيق الغرض •

« ومما يوجب الارتياح ان تصريح الحكومة البريطانية بان المفاوضات ستجرى على أساس الغاء الحماية ، من شأنه ان يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة ، فان ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو الى الأمل بان المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح

(٢٢) لمعرفة التشكيل الوزارى انظر كتاب النظارات والوزارات المصرية ج ١ ،

ستفضى الى اتفاق محقق للأمانى الوطنية ، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين ، شعاره المودة وتبادل الثقة وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق .

» وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الجديدة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا .

» وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الاسراع فى الرجوع الى النظام العادى ، وبأنها ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الاحكام العسكرية والغاء الرقابة فى القريب العاجل ، وأنا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة .

واننا لندرك حق الادراك ما تحتاجه البلاد من الاصلاحات الكبرى بيد اننا لتمسكنا بإشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهري قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد ، على اننا بتأييد عظمتكم لنا سنسعى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها ولتوسيع نطاق رقيها ، وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضع اهتمامنا العظيم .

هذا وإن الوزارة على يقين من أن هذا المنهج يوافق المقاصد التى مازالت عظمتكم تصبوا إليها لخير رعاياها ، وهى مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها تأمل الوصول بمهمتها الى النجاح المنشود ، معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ، ومعتمدة على ثقة البلاد .

وانى لعظمتكم ... الخ

عدلى يكن

القاهرة فى ٧ رجب ١٣٢٩ (١٧ مارس ١٩٢١)

ولما أعلن فى الصحف نتيجة تشكيل وزارة عدلى وبرنامجه الذى أرسله للسلطان امتزت الأمة فرحا . وكيف لا يكون ذلك وقد تألفت وزارة الثقة التى طالما سعى سعد ورفاقه الى تأليفها . وكيف لا يفرح الشعب وقد أعلن عدلى فى كتاب تأليف وزارته أنه يتمسك بالتحفظات التى كان الوفد يعلنها .

وطالما طالب سعد عدلى بالدخول فى المفاوضات مع من يختارهم من الوزراء وان يكون الوفد بعيدا يرقب نتيجة هذه المفاوضات .

اذن فقد كان عدلى منفذا لرغبة الوفد ، منفذا لرغبة سعد صديقه ، رغم مالاقيه منه فى باريس ولندره من طعن وتجريح بعد أن أدى للوفد خدمات لا يجوز انكارها .

ولقد كان المؤسسون للوفد - وهم زملاء سعد - أكثر الناس اغتباطا ، لأنهم قد حققوا رغبتهم فى ألا يكونوا أعضاء فى الوزارة وأن يبقوا متراسين فى الوفد يعملون ويراقبون ما تقوم به وزارة يرأسها عدلى ذلك الرجل الذى سعى سعد فى احضاره الى أوروبا وليلى الدعوة بعد الحاج شديد .

ونقف هنا قليلا فنقول كيف يمكن الظن بأن زملاء سعد يفضلون عدلى عليه وسعد هو صديقهم الأول ورفيقهم فى الجهاد وماذا يفيدون من تمسكهم بأن تكون رئاسة المفاوضات لعدلى . انهم لم يشتركوا فى الوزارة ، ولم يفكروا فى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية . فتحييذهم المفاوضات بواسطة عدلى لم يكن الا لأن مصلحة البلاد تدعو لذلك بعد أن قر فى نفوسهم أن سعدا غير كفء للمفاوضة بما لمسوه مذ كانوا فى باريس ولندره وما لاحظوه فى عدلى من كفاية وجدارة .

ان عدلى لا يصلح لأن يكون زعيما شعبيا وانما الذى يصلح لهذا هو سعد ، فهو نشيط وخطيب وكان محاميا قديرا وهو كثير الاصدقاء ومنهم أولئك الذين ألفوا الوفد معه .

أما عدلى فكان قليل الاختلاط بالناس . وما كنا نعرف عنه قليلا او كثيرا وقد أزرنا سعدا فى الجمعية التشريعية ليكون وكيلها الأول وأصبح عدلى وهو الوكيل المعين فى المرتبة الثانية .

كان هذا اعتقادنا فى الاثنى عشر . لكننا بعد التجارب الطويلة القاسية بين باريس ولندره نحن ابريل الى نوفمبر ١٩٢٠ عرفنا ان عدلى وأن لم يكن يصلح للزعامة الشعبية فانه «رجل دولة» أى انه سياسى ودبلوماسى من الطراز الأول . ولقد سمعنا ونحن فى أوروبا من أجاناب نوى مراكز رفيعة ممن اتصلوا بعدلى وبسعد ان أكبر دولة فى أوروبا تفاخر بأن يكون لها رئيس وزارة مثل عدلى .

أضف الى ذلك ان الرجل اثبت لنا دقة تفكيره وصبره في المفاوضة ، كما اظهر لنا ادبا جما وهو لا يحقد على من يخالفه في رأى ويسعى في الوصول الى الحق ويرجع اليه دون أن يرى في ذلك غشاضة بخلاف سعد فانه كان يرى الزام غيره الاقتناع برأيه ولو كان خاطئا ، ويعتبر التشبث برأيه جزءا من كرامته ، ولطالما جرح من حادثوه أو ناقشوه ، لكنه والحمد لله قد وجد امامه رجالا طالما صدوه ومنهم على شعراوى ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي ولطفى السيد والمكبأتى وحمد الباسل . وكنت انا معجبا بهؤلاء الرجال كما كنت أسفا على ما وضعتنا الظروف فيه ولا اخفى أن بعضنا في آخر مراحل وجودنا في أوروبا وصل أمرهم الى الأسف على الاشتراك مع سعد في تأليف الوفد وغياهم عن الوطن نحو عامين ضاع فيهما الكثير من أرزاقهم وتعرضوا لكثير من المتاعب ثم هم لم يطمعوا في زعامة أو وزارة وكانت نتيجة جهادهم ان أسرف سعد في تجريحهم وآذاهم في وطنيتهم .

الف عدلى وزارته وبرنامجها كما علمت وقد أعلن فيه دعوة الوفد الى المساهمة معه في المفاوضة تحقيقا لتضامن الأمة في مرحلة حاسمة من مراحل جهادها .

لكن سعدا أثر بقاءه في باريس ، وارسل اليها في القاهرة لنعود اليه ثانية كى يكون أعضاء الوفد جميعا معه هناك . ورغم ماقاسيناه من سلوكه وخاصة برقيته الأخيرة الى مصر ، رغم هذا كله قبلنا الرحيل ثانية ، وأعدنا حقائبنا ، وأخذنا جوازات السفر ، وبينما نحن نتأهب لمغادرة البلاد وإذا سعد يبرق اليها بعدم السفر وبأنه حاضر الى مصر .

وقد علمنا بعد ذلك أن المقربين اليه من أعضاء الوفد أرسلوا اليه من القاهرة أن عدلى قد كبر شأنه وأن الأمة آخذة في الالتفاف حوله ، وأن من المصلحة له أن يعود الى مصر حتى يحتفظ بمكانته لدى الشعب .

عودة سعد من أوروبا

وصل سعد الى الاسكندرية في ٤ ابريل ١٩٢١ ، وكنا في استقباله وكانت هناك مظاهرات واحتفالات .

وخطب سعد في وليمة عشاء اقيمت له بالاسكندرية قال فيها :

« .. وجاءت الوزارة الجديدة ببيان كلكم قراتعوه جاء فيه وعد بانها تتمشى مع ارادة الأمة وتسترشد بارشاداتها ، وجاءت فيه دعوة للوفد

المصرى بأن يدخل في المفاوضات الرسمية والوفد ورئيسه يهتفون انفسهم بانهم يرون وزارة تقريع أو تتولى الأحكام في مصر وتريد أن تتمشى مع ارادة الأمة ، فانه لا شيء أحب الى الوفد الذى يمثل الأمة من أن يرى على منصة الأحكام وزارة مستعدة لأن تتمشى مع هذه الارادة ، •

انظر كيف كان سعد متحرزا لا يمدح الوزارة ولا يذمها ، وكان كل همه أن يعلن للناس أن الوزارة انما هى خاضعة لارادة الوفد أى لارادة الأمة •

وأعدت وزارة عدلى باشا قطارا خاصا أقل سعدا ومن معه الى القاهرة • وكان الناس متراسين فى المحطات يهتفون بحياة سعد والوفد ووزارة الثقة ، وعندما وصلنا محطة القاهرة واتجهنا بالسيارات الى منزل سعد كانت الآلاف المؤلفة تحتشد فى المحطة وفى ميدانها وفى الطرقات وفى شرفات المنازل الى أن وصلنا الى بيت سعد ويقينا برهة معه فى مكتبه وأتى كثير من الناس يهتفون باسمه ويحيونه •

ولقد لفت نظرى امر له أهميته ذلك أن سعدا فاجأنا ونحن فى مكتبه ، وبعد دقائق من وصولنا انه بعد الذى قبل به من الهاتفات والابتهاج والتكريم كان همه أن بادرنه بأنه غاضب على السلطان وغاضب على عدلى بسبب أن السلطان فؤاد لم يرسل كبير أمنائه سعيد ذو الفقار باشا لاستقباله فى المحطة رسميا باسم السلطان • وكان ذنب عدلى أن نادى محمد على لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا ابتهاجا وتعظيما له وعدلى هو رئيس هذا النادى •

دمشنا لمهاتين الملاحظتين فى وقت كان يجب أن يقدر فيه اغتباط الأمة وفرحتها بقدمه لا أن ينظر الى هذه الأمور ويجعلها محل اعتبار • ولم نستبشر خيرا بنتيجة هذا النوع من التفكير الذى ماكان يليق برجل مثله أن ينساق فيه بل كان يجب وهو زعيم الأمة أن يشغل بمسئوليته عن هذا الصغار •

رأى عدلى الا يشكل الوفد الرسمى للمفاوضة حتى يشرك سعدا معه • ولما انتهت الاحتقالات بمقدم سعد ، أخذ عدلى يفاضه فى امر تشكيل هيئة المفاوضات لكن سعدا وقد اطمأن الى مكانته فى الشعب صمم على أن يكون هو رئيس المفاوضات والا فانه يمتنع عن الدخول فى المفاوضات ويحاربها •

ولما لم يجد النقاش معه نفعا ، وكان يستحيل أن يراس المفاوضين وفيهم رئيس الحكومة ووزير الخارجية مما يخالف كل تقليد للحكومات ، انحصر الخلاف إذن في رئاسة المفاوضة التي تشبث بها سعد ونجم عن ذلك مهاجمة سعد لوزارة صديقه عدلى في حفلة اقيمت بشبرا في ٢٥ ابريل ١٩٢١ مهاجمة عنيفة هذا فيها بالتقاليد الرسمية في العالم كله التي تقضى بان يكون رئيس الحكومة او وزير خارجيتها هو الذى يراس المفاوضات ووصم عدلى بانه موظف انجليزى عينه السلطان الذى يستمد سلطته من المنسوب السامى الانجليزى وان مفاوضة عدلى مع الانجليز انما هى مفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس . ووصف عدلى ومن يؤيدونه بانهم « برادع الانجليز » كما اعلن انه سيهاجم كل وزارة مصرية تفاوض الانجليز الا اذا راس هو المفاوضين ، مع العلم بان رياسته للمفاوضين لابد ان تكون بمرسوم من السلطان نفسه .

وبعد اعلان سعد في خطبته هذه محاربة عدلى ، اجتمع الوفد يوم ٢٨ ابريل ١٩٢١ وقررت الاغلبية عدم اشتراك الوفد في المفاوضة وعدم محاربة الوزارة لكن سعدا شذ عن الجماعة واصر على اعلان عدم الثقة بالوزارة وعلى محاربتها . ولم يؤيده سوى واصف بطرس غالى وسينوت حنا وويصا واصف ومصطفى النحاس وعلى ماهر وكانت النتيجة ان استقال على شعراوي واستقال بعده بقليل جورج خياط ، وارسل خمسة من الاغلبية خطابا الى سعد في نفس اليوم جاء فيه :

« قضت مصلحة البلاد التي اخذنا انفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول اننا لا نستطيع ان نفرمكم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح ان يكون للميول الذاتية في امرها محل من الاعتبار . »

« نقول والاسف يملا قلوبنا انكم بغير اجازة الوفد بل خلافا لقراراته الصريحة قد اعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد ان اجابت كل طلباتكم ، جاعدا شرط الرئاسة الذى لا نراه يقدم او يؤخر شيئا في حسن سير المفاوضات . »

« فعلتم ذلك فلما عرض الامر اليوم على الوفد ولم تقرم اكثرته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الاكثرية مرة اخرى وجنتم بمثال من ذلك في معاملتكم لاحدنا عبد اللطيف بك المكباتى . »

« تلقاء هذا الاستثناء بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقا وعدلا الا ان نبرأ الى الله والى الأمة من تبعة الشقاق الذى نجم عن انتحاء هذا النحو

والذى طالما سعينا في اتقائه الى حد مجازاة بعضنا اياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافا لخطته .

« والآن نرى ان الواجب الوطنى يقضى علينا ان نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على ارادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضات الرسميين والاغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها . فان الوزارة لا تستطيع ان تصل الى تحقيق آمال البلاد الا اذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من اولى الراى فيها ولا تحال خذلانها الا خذلانا للغرض الاسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول اليه .

« نعلن راينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الراى العام بان الخطة المثلى هى عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية اتباعا لخطة الوفد الاولى منهيين الوزارة الى ان كل اتفاق ليس شاملا للتحفظات التى ابدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية الا بالرفض الصريح .

« ولقد نشعر ان الذين صبروا الى اليوم خلق بهم ان يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من ان يحتمل تساملا ، واعجل من ان يقبل اناة والاتحاد اوشك ان يكون مقصودا لذاته لا لثمراته ، فالح نسال ان يوفق اهدى الفريقين منا سبيلا الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

حمد الباسل - عبد اللطيف المكباتى - محمد محمود - احمد لطفى السيد - محمد على .

ولم يوقع على شعراوى هذا الخطاب لاستقالته كما لم يوقعه جورج خياط لاستقالته ايضا ولم يوقع عبد العزيز فهمى لعدم ثقته بسعد واعتقاده بعدم فائدة أى نصح نمديه لسعد . وانضم الينا فى الراى الدكتور حافظ عفيفى .

لم يكن من سعد بعد خطابنا اليه الا ان نشر فى اليوم التالى اى فى ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ بيانا فى الصحف ينم عن نفسيته ويكشف عن اعتقاده بانه وحده هو الوفد ومما جاء فيه :

« .. لهذا فاننا اعتمادا على الثقة التى شرفتنا الأمة بها ، وابدتها عند كل مناسبة وعلى الأخص فى المظاهرات التى قابلتنا بها ، وعلى

التشجيعات التى لاتزال تبديها ، والتأكيدات الوثيقة التى تاتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومجبة لخطتنا ، نؤكد بان الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه مستمر فى العمل .. الخ .. ،

ومن هذا التاريخ اعتبر سعد نفسه هو الوفد ، واعتبر اغلبية الأعضاء ومنهم المؤسسون جميعا من المنشقين .

ترتب على هذا الشقاق انقسام الأمة الى فريقين . فريق عدلى ويضم كثيرا من المثقفين ووجهاء البلاد ممن عرفوا حقيقة الحال وفريق سعد ويضم كثيرا من حسنى النية الذين اثرت فيهم النداءات والمهرجانات ومن النفعيين الذين ينتهزون الفرص ، ومن العامة والبسطاء .

حال سيئة زادها سعد وشيعته سوءا بالخطب الكثيرة والمظاهرات الصاخبة وكلها طعن وسب فى عدلى ورشدى وثروت ومن آزرهم .

وقد بلغ الاسفاف فى المظاهرات التى أوعز بها فريق سعد الى حد ان المتظاهرين كانوا ينادون بسقوط عدلى ورشدى ومن معهم ويصفونهم بالخيانة وبأنهم برادع الانجليز وأن الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

وفى الوقت الذى أسرف فيه سعد فى اتهامه مواطنيه كان يعلن ان الانجليز « خصوم شرفاء معقولون » .

كان مركز عدلى واخوانه فى غاية الحرج . فلم يكن منه وهو رئيس الوزارة وقد أشدت الاضطراب فى البلاد ، وتعطلت الأعمال وأصيب الأبرياء بكثير من العنت والاضرار الا ان أصدر بيانا فى ٥ مايو ١٩٢١ هذا نصه (٣٣) :

« ماكننا ننتظر مطلقا عند دعوة الوفد المصرى للاشتراك معنا فى المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعا بالواجب نحو الوطن أى خلاف .

(٣٣) بمطابقة هذا النص بما ورد فى أرشيف مجلس الوزراء لوحظ وجود اختلافات بين النصين فى الكلمات التى تحتها خط كما يلى بترتيب ورودها وهى :
تشارك - تخالف بها - المفاوضون - للثقة بها - تشأ ان - يلزم - العيشة - للاتفاق
معه فقد - نقطه الكريم لى .

« لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى الى عظمة مولانا السلطان تعيين وفد رسمي للمفاوضات تفضل عظمته وأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة وقد وضعت الوزارة برنامجا سياسيا يسع تحقيق مطالب البلاد » .

« ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى فقد رأيت ، توحيدا للقوى أن يشترك هذا الوفد معها فى المفاوضات ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك » .

تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح العام ، لأنه جاء مطابقا لأمالها ، وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة فى هذه الوزارة ومن تعاضدها » .

« عاد سعد باشا زغلول ومن معه من زملائه ، فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب ، وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التى أقيمت لهم ، ويعد قليل دعوانه والوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات فاشترط لذلك شروطا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه » .

« تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط ، فكانت نتيجة البحث والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرا فى نقطة واحدة هى رئاسة المفوضين ، تلك الرئاسة التى مازال يتشبث فى طلبها لنفسه » .

« ولقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل البلاد » .
« أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد فى هذا الصدد فلا وجه له إذ أن مصر وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدول المستقلة ، لا يجوز لها أن تتدع بدعة تخالف تقاليد تلك الدول التى تريد أن تكون فى مصافها » .

« فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع إجابته الى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة ، أخذ يبرره بنظرية أنه ان سلم بها أدت حتماً الى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفوضون مادامت السلطة المصرية التى تكسبهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها » . ولما يؤسف له أنه استعمل فى التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم اليه ، لا تبررها أية ضرورة إذ زعم (أن رئيس الوزارة ليس الا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى وهو بهذه الصفة

لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا في الكلام لأنه مدين له بمركزه) • على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أنني لست موظفا انجليزيا ، وأن ليس وزير خارجية انجلترا رئيسا لى ، بل أنني رئيس حكومة مصر ، قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب على لوطنى بحرية لا يحدها أى اعتبار من الاعتبارات •

« وكيف لا أكون حرا في الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية انجلترا ، وأنا الذى صرحت في بيان وزارتى الرسمى أنني لم أقبل هذا المركز الا للمطالبة بالغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد ، •

« وقد انتهى امره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك معها في المفاوضات الرسمية مطلقا ولو قبلت جميع شروطه وحجته في ذلك أن الوزارة ترغب الناس على الثقة بها ، وأنها أصدرت أوامرها الى جميع الموظفين بالا يشتركوا في أى احتفال يقام من أجله كما أنها أكرهت كثيرا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدا له ، وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمه ، بل أن جزاء الهاتفين له في طنطا كان ضرب الرصاص •

« فاما ما يزعمه من ارغام الناس على ابداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة في حاجة الى السعى في الحصول على مظهر جديد من الثقة ، وهى لم تقشأ نشر ما ورد ولا يزال يرد عليها بكثرة من رسائل التعزيد والتأييد ، سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد •

« وأما اصدار الأوامر بمنع الموظفين من اقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة في ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم الى اقامة حفلة تكريم له الى أن هذا العمل الذى أتى في وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والظعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية • هذا حق لا يمكن انكاره على أية حكومة من الحكومات ، والا اختل النظام وضربت الفوضى أطنابها •

« وأما المظاهرات فإن الحكومة منعتها طبقا لأحكام القانون العام ، وإذا كان لأحد من الناس حق الاعتراض من هذا فليس هو سعد باشا • فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أياما عديدة ، والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة ، غير أن الناس ضججوا من استمرارها ، وظهرت لهم آثارها السيئة في أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على

العموم . ثم ان سكان المدن لا يستطيعون ان يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين ، وما يلزم المظاهرات من تشويش العاطلين وليس عيشة المظاهرات المستديمة هي المعيشة العادية في أي بلد من بلاد العالم . وللناس مصالح يقدون ويروحون لقضائهم ، وقد جعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهاتف الهاتفين ثم ان البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تعوق باشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التي ابتذلها التكرار .

« وأما حادث طنطا (٣٤) فليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه ، وما أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من تثبت أدانته فيه جزاءه الحق .

« هذا ونظرا الى أن الخطة التي انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه ، قررت الوزارة السير في عملها الذي اخذته على نفسها ، وعرضت الأمر على عظمة السلطان وصدر نطقه الكريم بتأليف وفد المفوضين الرسمي تحت رئاستي . وتنفيذا لهذا النطق السامي ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين واسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك .

« وانا لنعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها في أن تهيم للمفاوضات جوا صالحا ليسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة اليهم . وإلى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل في نتيجة تلك المفاوضات . وعقنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد . »

١٥ مايو ١٩٢١

عدلى يكن

بعد هذا البيان الصريح من رجل كان صديقا لسعد ، وأدى واجبه مع الوفد ومع لجنة ملنر . وأمضى اشهرًا بين لندره وباريس يضحى بما

(٣٤) في يوم ٢٩ أبريل ١٩٢١ وبعد تأدية صلاة الجمعة بالجامع الاحمدى بطنطا ، خطب بعض الطلبة في المجتمعين مهدين بالقيام بالمظاهرات وتقديم الاحتجاجات ضد كل وزارة تقف ضد الوفد وتعرض لسياسته . ولدخلت مشيخة الجامع للحيلولة بين الخطباء وبين الجماهير واستدعت مأمور قسم بندر طنطا لتفريق المتظاهرين الأمر الذي انتهى بالصدام بين الطرفين . ولقد أوقف حكمدار بوليس الغربية من العمل وقدم للمحاكمة العسكرية . (أوشيف مجلس الوزراء) تقرير من حادث طنطا مقدم من النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية الى وزير الحقانية في ٥ مايو ١٩٢١ .

يضحي من ماله وراحته ، لم يقبل فريقنا أن يساير الضلال وقرر أن يشجع عدلى ويعترف بوطنيته ونزاهته بخطاب أرسلناه اليه ونصه :

انى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

يا صاحب الدولة

ان الظروف الصعبة التى فيها اخذ كل منا واياكم بنصيب من المسئولية فى قضية الاستقلال سواء عند تأليف الوفد المصرى أو مدة المفاوضات الماضية قد مكنتنا من الاقتناع بمقدرتك السياسية السامية وتفانيكم فى خدمة القضية المصرية من أجل ذلك لم تدهشنا من جانبكم هذه المذكرة الخطيرة التى بعثتم بها الى الحكومة البريطانية احتجاجا على تصريحات وزير المستعمرات . فنحن على ما تشف عنه من الحق السياسى دليل واضح للمفاوضين الانجليز على انكم لن تفرطوا لهم فى صغيرة ولا كبيرة من أغراضنا القومية ولا من المقاصد التفصيلية التى تتعلق بتلك الاغراض، وبرهان جديد على أن المفاوضات عن مصر رجال احرار ليسوا تابعين فى عملهم لسلطة غير سلطة ضمائرهم ، لا يلينون فى دفاعهم عن حقوق الأمة أمام أى اعتبار من الاعتبارات .

اما وهذا عنوان خطنكم فى المفاوضات الرسمية ، وذلك ماضيك الشريف فى المفاوضات غير الرسمية وفى كل موقف وقفتموه من قبل انتم وزملائكم فى قضية الاستقلال ، لا يسعنا الا أن ننابذكم بأن تسيروا على بركة الله مؤيدين من الأمة واثقين بأن مصر على رغم هذه المحنة السطحية اعطف الأوطان على ابنائها العاملين لمجدها المتقنين فى خدمتها .

سيروا مؤيدين من الأمة ، ولا تخشوا تفرقا فى الكلمة ، فاننا معشر ابناء النيل لا نلبث وقت الشدة أن نجمع صفوفنا ونسعى متكاتفين بخطوة واحدة الى غرضنا الأسمى الذى قد عرفنا أن نضحي فيه بكل مصلحة شخصية بكل رابطة مذهبية أو حزبية فلن يعوزكم اجماعنا على تأييدكم أثناء المفاوضات ، فاننا نعلم يقينا أن هذا الاجماع هو العلة الوحيدة للنجاح نسأل الله أن يوفقكم الى تحقيق آمال البلاد .

وتفضلوا يا دولة الرئيس بقبول تحياتنا وعظيم احترامنا ،،

١٢ يونية ١٩٢٠

على شعراوى - محمد محمود - عبد العزيز فهمى - أحمد لطفى
السيد - محمد على - عبد اللطيف المكباتى - حافظ عفيفى .

سفر وفد عدلى

لم يتراجع عدلى نتيجة ما وقع في البلاد من أحداث ، وارتأى من واجبه ان ينفذ برنامجه بالمفاوضة وقرر السفر الى لندره مع من اختارهم من المفاوضين والمستشارين وان يكون سفره يوم اول يوليو ١٩٢١ .

ومما تجب ملاحظته ان حسين رشدى الذى كان نائبا عن الخديو اذ كان رئيسا لمجلس الوزراء في عهد عباس ثم في عهد السلطان حسين هذا الرجل لم يتردد في ان يكون عضوا من اعضاء الوفد الرسمى للمفاوضة مع كيرزون وتحت رئاسة عدلى يكن الذى كان وزيرا تحت رياسته سنوات طويلة ، ولم يعتبر حسين رشدى عمله هذا تضحية منه بل اعتبره واجبا يؤديه لخدمة بلاده .

سافر الكثيرون الى الاسكندرية لتوديع عدلى ، وازدحمت بهم المدينة ، والقيت هناك كلمات وقصائد منها قصيدة قالها المرحوم حافظ ابراهيم بك جاء فيها (٣٥) .

(ايه عدلى انى ادخرك للجلى وقد تصلح الشعوب بفرد)
لكن سعدا لم يسكت وارسل بعض اعوانه الى لندره ليعرقلوا سير المفاوضات وليضعفوا مركز عدلى . وهناك نشروا ما نشروا فازداد الانجليز فهما لحقيقة الانقسام فى الامة واشتطوا فى طلباتهم مع عدلى فرفض ما انتهت اليه المفاوضات مع اللورد كيرزون التى استغرقت من ١١ يوليو الى ١٩ نوفمبر ١٩٢١ واعترم الرجوع الى مصر . وقبل عودته نشر على الامة المصرية البلاغين الآتى ذكرهما :

البلاغ الأول :

لندره في ١٩ نوفمبر ١٩٢١

« سلم اللورد كيرزون الى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية وقد اجاب الوفد عليها بان هذا المشروع

(٣٥) القصيدة التى نظمها حافظ ابراهيم من عدلى بعنوان « مصر تتحدث من نفسها » ومطلعها :

وقف الخلق ينظرون جميعا	كيف ابني قواعد الجد وحدي
وتكون من ٥٩ بيتا اختتمها الشاعر بالبيتين الآيين :	
ايه عدلى انى ادخرك للجلى	وقد تصلح الشعوب بفرد
لست اتى لك الاواقف فالبس	كل يوم يردن من نسج حمى

لا يسمح بالوصول الى اتفاق وعلى ذلك قرر الوفد العودة الى مصر ،
وسيفادر لندره غدا صباحا . وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزون
لآخر مرة مودعا ، *

البلاغ الثانى :

باريس فى ٢٠ نوفمبر ١٩٢١

«غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لندره هذا الصباح . وقد سبق ان
ارسل الى مصر بطريق البريد نص مشروع المباحث الذى وضعته الحكومة
البريطانية ورد الوفد عليه . وستنشر هاتين الوثيقتين(٣٦) بعد *

هذا وقد اعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها انها بعثت
بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المارشال اللبى ومعها مذكرة ايضاحية
لم يطلع عليها الوفد ، *

عودة وفد عدلى

قطع عدلى المفاوضات لأنها لم تحقق ما اعلنه فى برنامج تأليف
وزارته فاثبت بذلك ما يعلمه الناس عنه وما يعلمه عنه سعد نفسه ، من ان
هذا الرجل وطنى شريف وأنه ليس بموظف انجليزى كما اتهمه سعد فى
احاديثه وخطبه ، وغادر أوروبا ووصل الاسكندرية يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١
فهرع الناس لاستقباله والاحتفاء به تقديرا لمسلكه الوطنى . وكان المفروض
ان تنتهى اثر ذلك الخصومة بين سعد وعدلى بل ان يستغفر سعد صديقه
القديم . ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل ، واليك الدليل :

استقل عدلى والمفاوضون معه ومستشاروه وجمهور من الوجهاء
والعلماء قطارا خاصا من الاسكندرية الى القاهرة وقريبا من دمنهور
لاحظ سائق القطار وجود كتلة من الحديد ربطت بالقضبان اذا اصطدم
بها القطار انقلب وأصيب جميع من فيه ، وكلهم من اعز ابناء مصر عليها
ومن أبرهم بها فاروقف السائق القطار فوراً وازيلت الكتلة الحديدية ونجت
الأرواح البريئة من موت محقق *

(٣٦) هما مشروع مباحثات عدلى فى بريطانيا .

وصل عدلى ومن معه الى القاهرة • وقد لاحظت بنفسى اثناء مرور
موكبى فى ميدان باب الحديد وجود عدد كبير من الصبية يقتربون من الموكب
ويرشقون السيارات بالطين وغيره كما لاحظت ان « رسل » باشا حكمدار
القاهرة والمكلف بحفظ النظام لم يعن باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة
على موكب الرئيس فيبعد هؤلاء الصبية ، وهذا الحكمدار الذى اهمل
واجبه انجليزى ويعلم ان عدلى قد قطع المفاوضات مع الانجليز فهل كان
لاحساسه اثر فى تراخيه ؟

كذلك شاهدت سعدا يمر يعرته فى الميدان فجرى الصبية خلفه واخذوا
يهتفون له مما جعل الناس يتساءلون عن سبب مروره فى تلك الآونة وهل
كان مجرد صدفة او انه اراد الاطمئنان على ان الصبية ادوا واجبهم نحو
استقبال عدلى ومن معه •

واعد اصديقاء عدلى حفلة تكريم له فى فندق الكونتنتال حضرها بعد
ان ذهب الى سراى عابدين ورفع للسلطان تقريراً عما دار فى المفاوضات ،
وهذا نصه :

يا صاحب العظمة

اتشرف بان ارفع الى عظمتكم بيان ما جرى فى المفاوضات التى
دارت بين وزارة الخارجية الانجليزية وبين الوفد الذى الف بمقتضى الامر
الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو ١٩٢١ ، •

« ابهرنا من الاسكندرية اول يولية ووصلنا الى لندره فى الحادى عشر
من ذلك الشهر ، وقد ارسل لى اللورد « كيرزون » يوم وصولنا يدعونى
لمقابلته ، وعلمت انه هو الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى
من جانب الحكومة الانجليزية يعساونه بعض كبار موظفى وزارته •
فقصدت اليه فى اليوم التالى ، وكان لى معه حديث تمهيدى لتحديد اجراءات
المفاوضة ، وقد اقضى لى فى ذلك الحديث بانه يقدر صعوبة المسألة ولكنه
شعر بالرغبة فى الوصول الى اتفاق يرضى البلدين ، ورجا ان يتذرع كلانا
بالاناة والصبر فى الخلاف ، والا تمنعنا شدته فى امر من ان نتركه حيناً
ونعالج غيره من الأمور واذ كنا قد اتفقنا معه على ان تكون المناقشة
مطلقة من كل قيد ، وان يدلى كل فريق فيها بما يراه ، كان لنا ان نتوقع
ان تظهر مسافة الخلاف بين وجهتى نظرنا ونظر الحكومة الانجليزية واسعة
اول الامر على الأقل •

نعم ان الدعوة التي وجهتها الحكومة الانجليزية الى عظمتكم قريبة في صيغتها العامة من اساس برنامجنا الذي تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه . أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة ، اذ تنحصر في طلب الاستقلال والغاء الحماية . ويرتبط على ذلك ان تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التي تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة . غير انه لما كان الشعور العام في مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لصالح انجلترا ومصالح الأجانب على العموم ، لم يكن لنا بد من ان نطلب من اللورد كيرزون بادئ الرأي ان يحدد تلك الضمانات ، لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال فان كانت لا تتافيه قبلناها او كانت تتافيه وتجعله اسما على غير مسمى لن نتردد في رفضها . اما الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية الانجليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، اذ ان مفهوم المناقشة انه اذا وصلنا الى اتفاق بشأن تلك الضمانات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر والغاء الحماية دوليا وتثبت تلك الضمانات .

» لم تكن مسألة الضمانات امرا جديدا او موضوعا بكرة ، فقد جرت بشأنها احاديث في العام الماضي، ووضعت لجنة اللورد ملنر عنها مشروعا ايدى عليه المصريون بعض التحفظات واعلنت الحكومة الانجليزية في دعوتها انها لم تعلن قرارها بشأنه وذكر لنا اللورد كيرزون في جلستنا الأولى انها لم ترتبط بما فيه ، وانها لا ترتبط بغير الدعوة التي وجهت الى عظمتكم بواسطة الماريسال اللنبى في ٢٦ فبراير ١٩٢١ ، فهو اذا لم تلتق ارادة الفريقين على اساس الحلول التي عرضت فيه ، فلا نزاع في انه حصر وجوه الاستشكال ومواقع الصعوبة في المسألة المصرية . وقد جرت المناقشة في الجلسات التي حضرها الوفد مجتمعا في ١٣ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٩ يوليه في مسائل القوة العسكرية الانجليزية في مصر وتمثيل مصر السياسى ، والموظفين الانجليزيين في وزارتى المالية والحقانية والامتيازات باعتبار انها المسائل التي ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين .

» اما مسألة القوة العسكرية التي كانت في مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هي حماية المواصلات الامبراطورية ، فقد اصبحت في نظر الحكومة الانجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة :

اولاها : الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية في حالتى السلم والحرب .

والثانية : مساعدة مصر في الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من
أي اعتداء خارجي اذا دعت اليها الحالة .

الثالثة: حماية المصالح الأجنبية .

الرابعة : مساعدة الحكومة المصرية في قمع الفتن الخطيرة وحفظ
النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك . وأصبح لهذه القوة أن ترابط في أي
مكان من مصري ولأي زمان .

» وقد يظهر من تعدد هذه الغايات وامتدادها الى أهم مظاهر الحياة
السياسية أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة . وقد قيل
لنا أن الحكومة الانجليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأي في هذه
المسألة ، وكانت حوادث الاسكندرية حجتها الكبرى في هذا المذهب الذي
كان جديدا علينا .

» واما التمثيل السياسي فقد وجدت الحكومة الانجليزية أن لجنة
ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر . وعندها أنه يحق لمصر
أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية ، على أن يكون هذا الوزير
في أوثق اتصال والصق علاقة مع مندوب إنجلترا السامي ، وأن يكون
تمثيلها السياسي موكولا الى ممثلي إنجلترا ، وانما يجوز لها أن تعين
قناصل للأعمال التجارية وأنها ليس لها أن تعقد أية معاهدة من غير موافقة
إنجلترا .

» اما الموظفان الانجليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة
الانجليزية بشأنهما الرأي الذي ورد به المشروع الأخير ، وهو من كل
الوجه أشد مما ذهب اليه لجنة اللورد ملنر .

» واما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة في طريق المفاوضات
راسما مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد .

» يتبين من هذا أن الموقف الذي اتخذته الوزارة الانجليزية بشأن
المسائل التي تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنجلترا ومصالح
الأجانب يختلف في جملته وتفصيله عن المذهب الذي تعهدنا بالسعى في
تحقيقه . وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحس هذه المسائل ونرد
النتائج الى أسبابها والمعلولات الى عللها الحقيقية ، وشفعنا المناقشة
الشفهية بمذكرات أرسلت بتاريخ ٢٦ و ٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين
آراء الوزارة الانجليزية والاستقلال .

» ونعتقد أننا في نهاية هذا الدور ظفرنا باقتناع اللورد كيرزون
بمذهبنا في علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسي . ثم انه لما كان

الأساس الصحيح في نظرنا للمفاوضة مع الدول في إلغاء الامتيازات لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين انجلترا ، وكنا نخشى ان هذه المفاوضات يطول أمدها ، ولا نريد ان يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها ، فقد رأينا ان خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو ان تبقى الآن الامتيازات وان تجرى المفاوضات بيننا وبين انجلترا على أساس بقائها ، وقد وجهنا البحث الى هذه الغاية فافصح اللورد كيرزون صدره لهذا الرأي ثم تلقاه بقبول حسن ، ولكننا لم نمارس في هذا الدور تفضيل ذلك الرأي وترتيب النتائج عليه ، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام في الموظفين المالي والقضائي ، اللذين أصبحا يسميان مندوبين ، شوطا يسيرا ، غير ان بعضنا بين مذهبنا ومذهبهم في المسألة العسكرية كان يقضى علينا قبل ان نخطو خطوة جديدة ان نعالجها معالجة شديدة . وقد كان لدى اللورد كيرزون حديث في ذلك الشأن ، تلتته مذكرة جديدة منه على تلك القوات ، وليس بين مذكرته الأولى في هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدى في تعريف أغراض القوة واحكام وجودها . وكل ما زانته الثانية على الأولى ان عدد تلك القوات والأماكن التي ترابط فيها أصبحت محلا لاعادة النظر . وقد اقترحت المذكرة الجديدة ان تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشر سنين ويراعى في ذلك التعديل ما سوف يجد من الظروف ، وعلى الأخص قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسؤولية عن تنفيذ الأغراض التي نيط بتلك القوة القيام عليها . وقد دعانا اللورد كيرزون الى استئناف اجتماعاتنا اذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسا لها . فقبينا ان الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال ، ان كنا قد أبدينا حججنا في هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة ، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الانجليزية في غيرها من المسائل ، ان لم تكن المقترحات التي عرضت علينا الا أولية لا تلبث ان تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم الى صيغ وحلول أخرى ، غير اننا كنا نخشى من جهة ان يعتبر اللورد ان قبولنا الاستمرار في معالجة المسائل الأخرى بعد ذلك الكتاب رضى منا بمقترحاته في المسألة العسكرية .

ونؤمل من جهة أخرى ان نجلو وجه المسألة المصرية ، ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الانجليزية ، اذا نحن استزدنا من المناقشة فيها ، وكنا بين ان نجتزئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقل راجعين قانطين من الوصول الى حل قبل ان نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الانجليزية أو ان نأخذ بما اتفقنا عليه في الجلسة الأولى من أنه لا يمنعا اتساع مسافة الخلاف بين مذهبنا في مسألة من ان نعالج غيرها من المسائل ، فرجحنا الرأي الأخير . على اننا اردنا ان ننفي كل شبهة تستفاد من استئنافنا

المنافشة فردينا على اللورد كيرزون برسالة كاشفناه فيها مرة أخرى بحقيقة رأينا ورأى الأمة في اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية ، وأبدينا استعدادنا للمناقشة في المسائل الأخرى ليكون البحث كاملا شاملا لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلاف بيننا وبينهم .

وعلى اثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسائل القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرا معتدلا . أما هاتان المسالتان فقد بقيتا معلقتين حتى فرغ من المسائل الأخرى ، وبقي كل منا محتفظا برأيه الى حين يجيء دورهما ، وقد بدانا هذه المفاوضات التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى وامتدت من ١٧ - ٢٦ أغسطس عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطا بعيدا في تقريب ما بين وجهتى نظرنا ونظرهم في المسائل التى تعرضنا لها .

« أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المسلم به تأجيل البحث فيها ، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بنيت على تقدير ان الغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ ، وشرط لازم لنفاذها ، وانقطع ايضا تبعا لذلك الكلام فيما يتعلق بهذه الاحكام من التحفظات المصرية . كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظاما دوليا ينطبق عليه ما ذكرناه عن الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة في تغييره . وقد ترتب على هذه الحالة وعلى ما حصلنا عليه من التاكيدات المتعددة بان الحكومة الانجليزية ليست راغبة في التدخل في الادارة المصرية ، وان الحديث في الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبين المالى والقضائى بل أصبح من المنتظر الا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال ، »

« وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شؤوننا شتى ، منها مسألة قتال السويس . وكانوا قد طلبوا ان تنتظر الحكومة المصرية في تأمين الشركة على مد امتيازها ومسألة اسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى ، والترخيص من الآن للحكومة الانجليزية وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة بإنشاء ما ترى انشاءه منها ، واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الاسلاك والمحطات في الحالات الأخرى ، ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخارج الذى تدفعه مصر سدادا لدائتى تركيا ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على اثر تنفيذ المعاهدة ويخرجون من تلقاء انفسهم وقد كانت هذه المسائل محلا لابعاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا . ويظهر ان ردودنا على المسالتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنهما . »

« أعترضنا هنا فصل الاجازة وهو الفصل الذى توقف فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة الأسابيع ، وقد مضى الامر هذا العام على سنته المعروفة ، فلم يكن بد من التريص بعملنا حتى تنتضى هذه الفترة ، وقد غادرتنا لندره فى هذا الفصل ، وجعلنا نستعد لاتمام ما بدأناه من تضيق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من اكتوبر استأنفنا احاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والماياع عشر من اكتوبر . »

« لم يبق شىء من أغراضنا خافيا أو مجهولا وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ الى النصوص لذلك ذكر لنا اللورد كيرزون منذ عودتنا فى اكتوبر انه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف ، فما استطاع تسجيله من هذا فعل ، ومالم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية ، بإذلا جهده الى التوفيق عاملا على ذلك . »

« فى اليوم الثانى من نوفمبر ، بعد الفراغ من هذه المناقشات اجتمعت بالمستر لويد جورج ، وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للاجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيا بمسألتنا بعد عودته من الاجازة ، فقصصت عليه ثبا ما جرى من المفاوضات ، واحطته علما بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى انه أجل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها ، وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية ، ثم وعد بارسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه ، فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الانجليزية وتنتهى اليه رغبتهم فى الاتفاق . »

« فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزون مشروع الحكومة الانجليزية وقد ردنا عليه بالإيجاز معلنين فى ختام ذلك البدر ان المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق ، وقد رأينا لذلك ان لا وجه للبحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليا ، كما لم نر وجها لاعادة البحث والمناقشة فى ابواب المشروع الأخرى . وان عظمتكم لتجدون فى المذكرات التى تبادلناها مع وزارة الخارجية ، وفى محاضر الجلسات التى اثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية تفصيل ما كان منا ومنهم ، وهذه المذكرات والمحاضر تغنيان عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه ، اذ الواقع ان هذا المشروع غاب عنه كل اثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات ، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليه الا فى مسألة التمثيل

السياسى، وقد قبله المشروع ولكنه احاطه بقيود لاشت من اثره ومعناه ، بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها ، فان المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية ، فضلا عن انها لم تعد تذكر مسألة التوقيت ، عدلت ببيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية ، فاستبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة في قمع الفتن اذا دعت الحاجة لذلك الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر ، وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل في شؤون الإدارة المصرية .

• على ان فداحة الاقتراح الانجليزى الذى عرض علينا في يولييه كانت تجعلنا نعتقد انه اقتراح ابتدائى لا يلبث ان يتغير تحت فعل رغبة التفاهم ، خصوصا وقد استمر المفاوضون الانجليز في المفاوضة بعد ان لم نترك لهم محلا للشك في اننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة الى قبوله وقد جاء المشروع في هذا الصدد مختلفا جد الاختلاف عما اقترحتة لجنة لورد ملنر . وانه وان كان حقا ان الحكومة الانجليزية تحفظت في دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر انها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة ، فانه كان لنا بحق ان نذكر ان الحكومة الانجليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها ، وهو أمر لم يجر له مثال في هذا النوع من المفاوضات ، ويصعب جدا بعد ذلك على من يحكم بدون هوى أو تحيز ان يقدر ان الحكومة الانجليزية تفكر جديا في ارضاء المصريين والوصول معهم الى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم في العام الماضى وهو ما لم يقبلوه الا معدلا بتحفظاتهم . نعم ان اللجنة لم تربط الحكومة الانجليزية ، وان هذه لم ترتبط ، ولكن نشر مشروع اللجنة رسميا في مثل هذه المسائل يغنى عن التعمد الصريح بالا تنزل الحكومة بونه ، هذا اذا لم تدفعها رغبة الاتفاق الى قبول ما فوقه .

• لا ننكر ان حوادث الاسكندرية وقعت بعد ذلك ، وكنا اول الأسفنين لها ، غير انه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ، ومن تهويل بعض الأجانب فيها ، واضطرابهم بسببها ، فقد بينا وجه الحق فيها وأظهرنا انها لم تنشأ عن تعصب أو كراهية للأجانب ، وانها عرضية لم تكن لتحدث في غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه ، وكما اقتنع الأجانب هنا بانهم يعيشون مع المصريين في أمن ودعة فقد كنا نرجو ان تقتنع الحكومة الانجليزية بان المصالح الانجليزية والأجنبية على السواء غير مهددة ، فلا ينبغى على تلك الحوادث أو مايشبهها حكم دائم أو نظام ثابت .

• وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعا يرضينا لأول وهلة .

بل مشروعا يترك محلا للأخذ والرد ، وانما يترك الى جانب ذلك املا في
انا لانزال به حتى نصل منه الى اساس صالح للاتفاق .

• والذي لا نزاع فيه ان هذا المشروع يصدر عن شيء كثير من الحذر
والحرص من جانب الحكومة الانجليزية ومع ان قدرا من الحذر والحرص
معقول ومعقول ، فان الغلو فيها نافذ للثقة التي يجب ان تكون اساسا
لحالفة بين بلدين مناف لها .

وقد اشرنا الى المحالفة بين البلدين ، وكانت احاديث العام
الماضى قد جرت بانها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات
وجاءت دعوة الحكومة الانجليزية الى انشاء علاقة مرضية بين البلدين
مؤيدة لذلك الرأى ، ثم جاءت المادة الاولى من المشروع تنكر المحالفة
بالنص الصريح ، ولكننا قبلنا المشروع كله فلم نجد في ثناياه غير تلك
الاشارة المجملية ، وكان حقا الا تلتقى المحالفة وما تذهب اليه انجلترا من
انها مسئولة عن مصر ، في مشروع واحد ، وان لكل من الوجهتين معنى
وحكما لا يتفقان وقد ادرك واضع المشروع ذلك ، فجعل المساعدة التي
تبذلها مصر لانجلترا ، والتي هي اهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى
نتيجة لازمة عن المسؤولية التي تقبلها انجلترا متطوعة بها منفردة فيها بدلا
من ان تكون أحد العوضين في عقد له طرفان .

• اخذنا على انفسنا ان نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في
الداخل وفي الخارج ولالغاء الحماية الغاء صريحا ، ولكننا الغينا المشروع
الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي ذهبنا
للمفاوضات من اجلها ، فكان حقا علينا ان نرى المفاوضات غير منتجة ،
ولا نستمر فيها لأكثر من ذلك .

• وبعد عودتنا الى مصر اطلعنا على المذكرة التفسيرية التي ارسلتها
الحكومة الانجليزية الى عظمتكم بيانا لخطتها في المفاوضات ، ومرامى
سياستها في مصر ولما في حاجة لأن تقول ان هذه المذكرة ايدت ما فهمناه
من المشروع ، وقد كان محور المفاوضات تأمين المصالح الانجليزية والاجنبية
وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات ، اذ لا ننكر ان الاتفاق
على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين ،
ولكن ما نفهمه نحن في هذه الضمانات انها تترك استقلال مصر قائما
سليما ، وتقدم الى جانبه لحماية تلك المصالح فقط دون اقتيات على حرية
مصر ، غير ان المذكرة تبني على تلك المصالح حقوقا تتعدى مجرد المحافظة
عليها الى تقرير مشروعية وضع يد انجلترا على مصر ، فلم يكن لهذه
المذكرة اذن أن تجعلنا نغير رأينا في المشروع أو نتحول عن الخطة التي
سلكناها .

« ولا يفوتنى قبل أن أختتم هذه الكلمة أن أشير الى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديقى رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهماكا فى العمل وزهدا فى دواعى الراحة ، وما خلقه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق ، وقد كنا على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض وعلما منه أنه موافق على ما جرى بعده .

« كذلك لا يفوتنى أن أشير الى العون الجليل الذى لقيته أنا وزملائى أعضاء الوفد من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية .

« وأن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ، ومن التحمل والتجمل عند انقطاعها ، وأن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لاتزال تساور الوزارة الانجليزية على مصير البلاد اذا ترك أمرها بيدها .

« وقد يخفف عنا أن الرأى العام الانجليزى بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى ، وتعبّر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناهما أحسن ظنا بمصر اذا حققت آمالها واجيبت مطالبها وأنه لا يعتبر ارضاء مصر تهاونا أو تقريطا بل عدلا وحسن سياسة .

« وعلى كل حال فليس لنا أن نياس من روح الله ، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها ، ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرفعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها .

« والله أسأل أن يكلاً عظمتكم بعين رعايته ، وأن يوفقكم الى ما فيه خير البلاد .

..... الخ ..

عدلى يكن

القاهرة فى ٩ ربيع الثانى ١٣٤٠ (٨ ديسمبر ١٩٢١)

وفى اليوم نفسه أى فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ قدم عدلى استقالته الى السلطان بالخطاب الآتى :

يا صاحب العظمة

لما أولتني عظمتكم على ثقّتها ، ودعيتني الى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضات لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت فعرضت على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس ١٩٢١ برنامجنا الوزارى ، وزيدته تفصيلا عندما شكل الوفد الرسمى .

• وبما أن المفاوضات التي باشروها الوفد الذي راسته في لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج ، فأنى اتشرف بان أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة ، وأرجو أن تتكرم عظيمكم بقبولها وقبول جليل شكري وعظيم إكباري للتعطف السامي الذي تفضلتم على به •

• وانى الخ ، عدلى يكن

من هذا يمكننا ان نقول ان عدلى قد استقال فورا بعد ان قطع المفاوضات وتعذر تنفيذ برنامجه الذى عاهد الأمة عليه فلم يكن اذن بالرجل الذى تطمح نفسه الى البقاء في وزارة دون أن يكون له غرض وطنى يخدم به بلاده ، ولم يكن اذن بالرجل الذى يستحق المطاعن التى وجهها سعد اليه •

ويرى المطلع على التقرير الذى قدمه عدلى للمسلطان أن اللورد كيرزون أو الحكومة البريطانية ان شئت كانت أكثر تشددا مع عدلى من لجنة ملتر مع الوفد • فقد طالب كيرزون بأشياء لم تعرضها لجنة ملتر من قبل •

وفي رأى ان هذا التشدد يرجع الى الانقسام الذى سببه سعد في الوفد وفي البلاد ، وإلى الحملات القاسية التى قام بها سعد ضد عدلى في مصر ولاحقه بها في لندره بواسطة مندوبين أرسلهم الى هناك للطعن في المفاوضات واتهامهم بانهم لا يمثلون الأمة وهذه السنة هى التى سار عليها خلفاء سعد من بعده حين ذهب المرحوم محمود فهمى النقراشى - رئيس الوزراء - الى أمريكا لا ليفاوض وانما ليطالب الانجليز بالخروج من مصر أمام هيئة الأمم المتحدة • فبادر خلفاء سعد بارسال برقيات الى هيئة الأمم المتحدة وإلى الصحف الأمريكية يؤكدون فيها أن النقراشى لا يمثل الأمة ، - كما فعل سعد مع عدلى من قبل - مع ان مهمة النقراشى كانت مقصورة على الطعن في الاستعمار وطلب جلاء الانجليز عن مصر أمام هيئة الأمم المتحدة فمن ذا الذى يرضى لنفسه ان يعرقل مثل هذا العمل حتى ولو كان صادرا من غير مصرى ؟ ولقد علمنا ان أرباب الصحف الأمريكية دهشوا من هذه الوسيلة ، وتعفوا عن نشر هذه البرقيات في صحفهم •

الآزمة الاقتصادية

وحدثت في تلك الأيام أزمة اقتصادية طاحنة لا أريد البحث فيها ولا تقصى أسبابها ، وانما الذى اثبتته ان أسعار القطن ارتفعت في ١٩٢٠ حتى جاوز القطار خمسة وأربعين جنيها وقام الخبير الاقتصادى الوفدى المرحوم حسين بك هلال بنشر رسائل كثيرة تجت عنوان ضخم هو

« لا تبيعوا اقطانكم إلا بمائتى ريال » فتأثر الناس بهذه النداءات المتكررة الصادرة من رجل اقتصادى من حزب سعد ، وتهافت كثير من الأهالى والتجار المصريين على شراء القطن وشراء الأطيان بأثمان فاحشة ، وانتهز غير المصريين الفرصة فباعوا أطيانهم بأثمان عالية . وهبط سعر القطن الى أقل من ستة جنيهات للقنطار فكانت النتيجة أن افلس كثير من المصريين بسبب عجزهم عن دفع ثمن ما اشترؤوه من أطيان واقطان فكانت كارثة اقتصادية فوق المأساة السياسية .

بعد استقالة عدلى

قلنا ان عدلى استقال فى ٨ ديسمبر ١٩٢١ والفوضى ضاربة اطنابها فى ذلك الوقت فوضى ومظاهرات وتخريب واتهامات تلقى جزافا على عدلى ورشدى ومن عاونهما ومنهم مؤسسو الوفد فتربد السلطان فيمن يكل اليه تكوين وزارة جديدة وطلب الى عدلى الاستمرار فى العمل الى أن تؤلف وزارة اخرى تحمل اعباء الحكم فى تلك الأوقات العصيبة ، لكن عدلى امتنع عن الذهاب الى ديوان الرئاسة وترك زملاءه يصرفون الأعمال الادارية الى أن بيت السلطان فى استقالته .

فى هذا الوقت وسعد دائب على الشعب وانصاره يتظاهرون ويسبون ويخربون ، امرت السلطة العسكرية سعدا بأن يتمتع عن الاشتغال بالسياسة ، لكنه كان فى حالة لا تمكنه من الرضوخ لهذا الطلب لأن حوله انصارا لا يرضون ترك ما ألفوه . ولما لم ينفذ سعد هذا الأمر بدعوى ان أعماله سلمية قبضت السلطة الانجليزية عليه وعلى بعض انصاره فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ ونفثهم الى سيشل .

ولم يطلق عدلى هذا العصف البريطانى ، فقدم فى اليوم التالى اى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ خطابا الى السلطان يطلب فيه قبول استقالة الوزارة احتجاجا على ما عملته السلطة البريطانية مع فريق من المصريين وهاك نص الخطاب .

« صاحب العظمة :

تشرفت على اثر عودتى من أوروبا بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة وقد بقى زملاى يقومون بإنجاز الأعمال العادية لأمر عظمتكم ولما كان عدم قبول الاستقالة

رسميا الى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئا من التبعة عن
اجراءات لا علم لها بها ، ولا دخل لها فيها ، فاني اتشرف بالتماس صدور
امركم الكريم بقبول تلك الاستقالة •

عدلى يكن

فلم يسع السلطان الا قبول الاستقالة •

انظر كيف كان نبيل عدلى مع من ناصبوه العداء ، ووصفوه باشنع
الأوصاف ، وطعنوه في كرامته ووطنيته وشرفه •

ماذا فعل الأعضاء المؤسسون للوفد

وعلى اثر اعتقال سعد ورفاقه هب الأعضاء المؤسسون للوفد يدافعون
عن الحرية ، والتأمووا مع فريق سعد حرصا على مصلحة البلاد • واتفقوا
جميعا على التضامن معا ضد العسف البريطاني وابرموا ميثاقا بتاريخ
٢٧ ديسمبر ١٩٢١ هلك نصه :

« يستمر حضرات أعضاء الوفد المصرى على الاشتراك في العمل
السياسى معا طبقا لمبادئ الوفد وقد قبل الجميع الاتفاق على ما يأتى :

اولا - ان يبدأ الوفد بكامل اعضائه الأصليين في العمل فيصدر بيانا
للأمة عن الحالة الحاضرة يتضمن العطف والاحتجاج على اعتقال معالى
سعد زغلول باشا وزملائه بشرط الا يشير هذا البيان من قريب ولا من
بعيد للسياسة التى اتبعت بعد انشطار الوفد لا تحبيذا ولا انتقادا ويتضمن
عدم تعضيد أية وزارة تشكل على حدود مذكرة اللورد كيرزون ومادامت
الحالة السياسية الحاضرة مستمرة •

ثانيا - تبقى الرئاسة لمعالى سعد زغلول باشا ، فلا ينتخب رئيس
جديد للوفد ، انما ينتخب له سكرتير يمضى اوراقه الا اذا رأى الوفد ان
يوقع جميع اعضائه •

ثالثا - ينتخب فريق حضرة عبد العزيز فهمى بك واصحابه ثلاثة
أعضاء جدد يحلون محل الأعضاء المعتقلين ويكون ذلك في ظرف اسبوع
اعتبارا من اول جلسة ويقع الانتخاب من الكشف المرفق بهذا المقدم من
حضرتى واصف غالى بك وريصا واصف بك •

رابعا - تعقد اول جلسة باكر في محل اجتماع الوفد بمنزل معالى

سعد زغلول باشا ويصح عند اللزوم الاجتماع في أى مكان آخر يتفق عليه الأعضاء .

• ووقع هذا الميثاق حافظ عفيفى وويصا واصف وواصف غالى .
• وعلى ماهر .

حمدنا الله على قيام اتفاق يعيد الى الأمة سابق تضامنها حتى تستمر في جهادها ويعرف منه الكافة أن مؤسسى الوفد لا يبيعون سوى تحقيق آمال البلاد ، ولا يفكرون في وزارة أو مجد أو غير ذلك من اعتبارات لم ترد في خاطر أحد منهم رغم الاتهامات الكثيرة التى صبها عليهم سعد وشيعته .

وفي اليوم التالى ذهبنا جميعا الى منزل سعد • ودخلناه وسط هتاف الجموع المحتشدة خارجه وما أن جلسنا بأحدى حجراته حتى ارتأى واصف بطرس غالى أن يقابل السيدة حرم سعد • وبعد دقائق عاد إلينا واقتربت السيدة حرم سعد من باب حجرتنا وحيثنا ببضع كلمات فرددنا تحيتها وواسيناهما وأقهرناهما أننا سنواصل الجهاد ، ثم انصرفت وتبعها واصف غالى الذى أصبح من الصق التابعين لسعد ثم رجع إلينا يخبرنا أن السيدة حرم سعد تريد أن يعرض عليها كل قرار يصدره الوفد لتقره قبل اعلانه • حمل إلينا واصف غالى هذا الطلب العجيب ولحنا منه موافقته عليه فاشمأزنا وأدركنا أن هذا النفر من اتباع سعد لم يقدروا وقوفنا معهم رغم ما ارتكبوه نحونا في الماضى ، فهم يريدون الآن إذا صدر قرار من الوفد بأكمله أن يبحثوه فيما بينهم وبين السيدة حرم سعد زغلول وجعلوا لها حق الفيتو ، وهى سيدة محترمة لكنها بعيدة كل البعد عن السياسة وتقضى علينا الرجولة أن نحترق هذا المسلك فإظهرنا لهم ذلك وخرجنا مصرين على قطع الصلة نهائيا بهؤلاء النفر خرجنا جميعا عدا حمد الباسل الذى ارتأى الانضمام إليهم •

اضطراب الحالة بعد استقالة عدلى

قدمت وزارة عدلى يكن باشا استقالتها في ٨ ديسمبر ١٩٢١ ولم تقبل الا في ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ بعد اعتقال سعد وبعض أعوانه وبعد أن ألح عدلى في قبولها لعدم رغبته في البقاء بالحكم عقب ما اتخذته السلطة الانجليزية من عنف ضد سعد ومن معه • فاضطربت الأمة بجميع عناصرها ومختلف هيئاتها ، واحتجت على العسف والقبض والمحاكمات التى أجرتها السلطة البريطانية •

وكان لابد من تأليف وزارة ولو إدارية تقوم بأعباء الحكم • وكان مؤسسو الوفد قد اعجبوا بتصرفات عدلى بعد أن شاركوه العمل مدة طويلة أيام كان في باريس ولندره في مقابضة لجنة ملنر وبعد أن ولى الوزارة وأيام مقابضاته مع كيرزون • وقد اطمأنوا إليه وازدادوا تقديرًا له • وكان يشارك عدلى عمله الرسمى وغير الرسمى لفيف من أصدقائه اخصهم حسين رشدى وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى ، وهؤلاء الثلاثة ومعهم عدلى كانوا أبرز السياسيين الذين يعملون للقضية المصرية يؤازرهم ويشترك معهم فريق الأعضاء المؤسسين للوفد ، وجمهور كبير من الأمة • اما العامة فلم تكن كلها معهم لأنها تسير بعواطفها البريئة وتتأثر عادة بمؤثرات طارئة وهى غير مكلفة بالتعمق فى المسائل السياسية وفيما يخفى عادة على غير المطلعين •

كان لابد للسلطان من تأليف وزارة ، وكان أول المرشحين الذين تتجه اليهم الأنظار فى ذاك الوقت هو محمد عبد الخالق ثروت ذلك العبقري النشيط الذى كان نائباً لرئيس الوزراء فى وزارة عدلى عند غيابه هو ورشدى للمفاوضة •

عرض السلطان على ثروت تأليف الوزارة فاعتذر ، ولم يعرضها السلطان على غيره • وكان أجماع طبقات الأمة على ضرورة اضراب المرشحين عن قبول الوزارة •

لكن الوطنية والسياسة المجدية ليس معناهما الاضراب والعمل السلبى فحسب ، وانما واجب الرجل الذى يعمل ويفكر هو أن يسعى فى إيجاد حل لأزمة قد تكون نتائجها ضارة اذا لم يسعفها السياسيون القادرون بالعلاج • ولهذا تضامن ثروت ورفقاؤه وأصدقائه فى استمراره على رفض الوزارة • وقد اتصل به السلطان واللورد اللنبى وجرت بينه وبينهما محادثات اصر فيها ثروت بتأييد أصدقائه وتفكيرهم معه على أن قبوله تأليف الوزارة يجب أن يكون مسبقا ببيان من انجلترا بإلغاء الحماية وعلان الدستور واعادة وزارة الخارجية كما كانت وغير ذلك من المطالب •

وظل اللورد اللنبى مع مستشاريه يفاوضون ثروت حتى اقتنعوا وارسل اللورد تقريراً الى حكومته وبيرقيات بقبول ما عرضه ثروت بتعذر تأليف اية وزارة •

لكن الحكومة الانجليزية رفضت ما عرضه اللنبي فلم يكن منه وهو قائد القوات التي انتصرت في الشرق الأدنى وحاز شهرة عالمية واصبح ذا نفوذ كبير لدى حكومته لم يكن منه الا ان اخذ معه مستشاريه وسافر الى لندره وهناك الح في قبول ما عرضه ثروت ، ويقال انه هدد بالاستقانة فلم تر الحكومة الانجليزية بدا من الاذعان لما طلب ، فرجع الى مصر وقدم الى السلطان فؤاد تبليغا مصحوبا بتصريح من انجلترا لمصر .

التبليغ والتصريح البريطانيين

اما التبليغ فهالك نصه :

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - اتشرف بان اعرض لمقام عظمتكم ان الناس قد ذهبوا في تاويل بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمت الى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياسيتها وهو ما آسف له اشد الاسف (وهي المذكرة التفسيرية لمشروع كيرزون) (٣٧) .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة ان كثيرا من المصريين القى في روعهم ان بريطانيا العظمى توشك ان ترجع في نواياها القائمة على التسامح والعطف على الامانى المصرية وانها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سياسى ادارى لا يتفق والحريات التي وعدت بها .

٣ - غير انه ليس شئ ابعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة بل ان الأساس الذى بنيت عليه المذكرة التفسيرية هو ان الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست ابقاء الحماية حقيقة أو حكما وقد نصت المذكرة على ان بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في ان ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات اهلية ومن مركز دولي .

(٣٧) العبارة بين القوسين لتوضيح من محمد على طوبية نفسه ولم ترد في النص الاصلى للتبليغ .

٤ - وإذا كان المصريون قد راوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذى يلتزم مع حالة البلاد الحرة فقد غاب عنهم أن انجلترا إنما الجأها الى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التى يمر بها العالم الآن لن تدوم ولا يلبث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالية صائرة الى التحسن ، هذا من جانب ومن جانب آخر فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة الى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون انجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول أن اصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شؤونهم ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذى عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزارتى المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك الى استخدامهما للتدخل في شؤون مصر وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيلولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا انجلترا فلا يمكن لأحد أن ينكر أن انجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذى يبلغون فيه مطمحا ترغب فيه انجلترا كما تنوق اليه مصر ، أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة الى التدخل لرد الأمن الى نصابه كلها . أدركه اختلال يثير مخاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وأنه ليكون مما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التى اتخذت أخيرا أى أساس بمطمحهم الأسمى أو أية دلالة على تغيير القاعدة السياسية التى سبق بيانها ، فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها أن تضع حدا لتهديج ضار قد يكون لتوجيهه الى أهواء العامة نتائج تذهب بشمرة الجهود القومية المصرية ولذلك كان الذى روى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى في جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ - والآن وقد بدأت تعود السكينة الى ما كانت عليه بفضل الحكمة التي هي قوام الخلق المصري والتي تتغلب في الساعات الحاسمة فانني لسعيد ان انهي الى عظمتكم ان حكومة جلالة الملك تنوي ان تشير على البرلمان باقرار التصريح الملحق بهذا ، وانى لعلى يقين بان هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا نهائيا مرضيا .

٩ - وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من اعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر .

١٠ - اما انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة في حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع الى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

واذا ابطلا لأى سبب من الأسباب انفاذ قانون التضمينات (اقرار الاجراءات التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر والذي أشير اليه في التصريح الملحق بهذا فاننى اود ان أحيط عظمتكم باننى - الى ان يتم الغاء الاعلان الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٤ - ساكون على استعداد لاييقاف تطبيق الاحكام العرفية في جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين في التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ - فالكلمة الآن لمصر ، وانه ليرجى انها وقد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها - نسترشد في امرها بالعقل والبروية لا يعامل الاهواء .

ولى مزيد الشرف ٠٠٠ الخ

النبى (فيلد مارشال)

وماك نص تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ :

تصريح لمصر

بما ان حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبما ان العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جهورية للإمبراطورية البريطانية . فينبوجب هذا نعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة •

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع ساكنى مصر تلغى الأحكام العرفية التى اعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ •

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(١) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر •

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة •

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات •

(د) السودان •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه الآن •

وصل عبد الخالق ثروت ورفاقه الى هذا التصريح دون أن ترتبط مصر بمعاهدة أو باتفاق يقيد بها بالتزامات ، فهو تصريح من جانب واحد الغيت به الحماية وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال دولى كما أصبحت لها وزارة خارجية مستقلة ولم يقل أحد انه تحقيق لجميع امانى مصر وحقوقها ، وانما هو بلا شك أساس لايجاد الثقة بين الطرفين ، وتمهيد لوثبات من مصر تساعد على التطور متى حافظت مصر على كيانها وحقوقها وعملت على رفع شأن بلادها بتلك الحرية المتواضعة التى تسمح لها بالظهور على المسرح الدولى والتصرف فى شؤونها الداخلية وتتيح لها فرصا لرفع مستواها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى وتمكنها مع الزمن من الوصول الى باقى مطالبها •

واعتمادى أن رفعة البلاد لا تتحقق الا بهذه القوى الرئيسية : الثقافة ورفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى بفضل ما تقوم به حكومة تودى واجبها وبرلمان يراقب تصرفاتها مراقبة رشيدة • وبهذا يتكون وعى

وطنى سليم يغذيه العلم الصحيح فى المعاهد والمصانع ويدفع المواطنين الى التضامن والثقة المتبادلة والتعاون على ازالة كل عقبة تقف فى سبيل حرية البلاد وعظمتها ومقاومة تحكم الفرد وديكتاتوريته فتصبح الامة حقا مصدر السلطات

ولست ممن يعتقدون ان امة منقسمة على نفسها ، تتطاحن فيها الفئات تطاحنا مرا بالظمن والكذب والسباب ، وهى عزلاء والاجنبى جاثم فوق صدرها ، يمكنها ان تحقق امانيتها بالصياح وتعطيل المصالح وتخريب المحال التجارية وحرق الترام واعتداء الصبية على ذوى الرأى والنزاهة .

قبول ثروت تأليف الوزارة

بعد ان ظفر ثروت بتصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة فى اول مارس ١٩٢٢ وهذا نص خطابه الى السلطان :

« يا صاحب العظمة

لم يكن لزملائى ولى ونحن نشاطر الامة امانيتها فى الاستقلال الا ان نقر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل . فلم يكن يسعنا ان نتولى اعباء الحكم مادامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتها فان تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير ان الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد احدثا فى الحالة تغييرا كبيرا فاصبح من الممكن ان تتألف هذه الوزارة اذ انها ترى ان الشعور القومى اصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل اى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة باى تعهد سابق .

اما وقد جزنا هذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا ان تثبت لبريطانيا العظمى ان ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا وان خير الضمانات فى هذا الصدد واجلها اثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود .

على ان الوزارة ترى انه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل امانها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب ان يؤلف بين عمل الحكومة وبين هيئة تتوب عن الأمة وان تسعى الهيئتان متساندتين لاغراض متحدة •

ولذلك فان الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث وسيقرر هذا الدستور مبدا المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل •

وغنى عن البيان ان انفاذ هذا الدستور يقتضى الغاء الأحكام العرفية وانه على أية حال يجب ان تجرى الانتخابات فى احوال عادية ، وفى ظل نظام تمتنع معه جميع التدابير الاستثنائية وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان ابليتا أخيرا الى عظمتكم • وستتخذ الوزارة بلا اهمال ما يدعو اليه الأمر فى ذلك من التدابير كما انها ستبذل جهدها اعتمادا على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدابير المقيدة للحرية عملا بالأحكام العرفية •

هذا وان اعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصرلى لمصر فى الخارج •

ونظرا لأن النظام الادارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديمقراطية التى ستمنحها البلاد ، فان الوزارة قد اعتزمت ان تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم التى ستتحمل كل مسئوليتها امام الهيئة النيابية المصرية وسيكون رائدها فى ادارة شؤون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها •

والوزارة موقنة بأن اكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها ، واقرى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو ان تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب وان تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة •

والوزارة تحمى العصر الجديد الذى كان لعظمتكم اجل اثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية ، وهى واثقة ان ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد وانها لترجو ان يكون مكللا لجهود البلاد •

ثروت

د وانى ٠٠٠ الخ

اول مارس سنة ١٩٢٢

رأى سعد في التصريح

أعلن ثروت في خطاب تأليف وزارته أمله في « أن تقبل مصر على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤلفة القلوب » فما الذي حدث ؟ أيد مؤسسو الوفد وجمهور المثقفين « ثروت » في موقفه أما سعد فقد أعلن أن هذا التصريح « تكتبة على الأمة » وظل يوالى مطاعنة في ثروت وأصدقائه ومؤيديه يطعنهم في وطنيتهم وفي شرفهم حتى طفق الكيل ، فأرسل إليه ثروت خطابا كله أدب ولين يشكو فيه من المطاعن والعراقيل التي يضعها في سبيله ، وطلب إليه أن يحتكما إلى كبار الأمراء فيما شجر بينهما من خلاف ، وكان جواب سعد خطابا نشره في الصحف ومما جاء فيه « أما الاحتكام إلى الأمراء فهو شرف لا يناله إلا الأكفاء .. !! »

إعلان استقلال البلاد

كان من الضروري أن يستمر ثروت في تنفيذ خطته بعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وبعد أن انتهى من تأليف وزارته .

وفي يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام العالم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وأنه اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ، وأعلن هذا النداء في المحافظات والمدريات . وقررت الحكومة جعل هذا اليوم عيداً وطنياً سنوياً .

وضع الدستور

ثم سعى ثروت في تكوين لجنة لوضع دستور يليق ببلاد تطمح في الرقي ، وعرض الأمر على فريق ممن يعرف فيهم الكفاءة ومنهم بعض أتباع سعد ، فرفض هؤلاء الاشتراك في وضع الدستور بأمر من سعد وكان من بينهم المرحوم مرقص حنا (باشا) فقد اعتذر عن دخول هذه اللجنة التي وصفها سعد بأنها « لجنة الأشقياء » .

وارسل ثروت إلى من قبلوا الاشتراك في اللجنة خطابات هذا نص واحد منها :

رياسة مجلس الوزراء

قمرة ٢

حضرة صاحب العزة محمد على بك (علوية)

بمزيد السرور ابلغ عزتكم صورة من القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٥ شعبان ١٢٤٠ (٢ ابريل ١٩٢٢) بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويتعيين عزتكم في عضوية هذه اللجنة .
وانى اشكر لعزتكم حسن تفضلكم بقبول مزارقتنا في هذا العمل الخطير ، ولى كبير الثقة انه سيكون للبلاد من عنايتكم الحظ الوافر والاثر المشكور .

وتفضلوا بقبول مزيد احترامى

القاهرة في ٨ شعبان ١٢٤٠

٦ ابريل ١٩٢٢

رئيس مجلس الوزراء
ثروت

وارفق بهذا الخطاب مذكرة من رئاسة مجلس الوزراء هذا نصها :

د اشار الامر الكريم الصادر الى بتأليف هذه الوزارة الى رغبة حضرة صاحب جلالة الملك في تحقيق التعاون بين الأمة والحكومة بواسطة نظام دستورى وعهد الى الوزارة باعداد مشروع ذلك النظام وقد كان جواب الوزارة على هذا الامر الكريم انها ستتأخذ في الحال في اعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وان هذا الدستور سيقدر مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الاشراف على العمل السياسى المقبل .

وبما ان الوزارة ترى ان تستعين في القيام بهذه المهمة الخطيرة بأراء هيئة يكون أعضاؤها من ذوى الخبرة والصفة النيابية .

لذلك اتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء راجيا الموافقة على تأليف لجنة تتولى وضع مشروع دستور وقانون انتخاب ويكون أعضاؤها حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة الآتية اسمائهم : ويأتى بعد ذلك اسماء المرشحين لهذه اللجنة .
وقد صادق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ٢ ابريل ١٩٢٢

ويلاحظ أن الأعضاء المؤسسين للوفد كانوا عند كلمتهم التي اتفقوا عليها في باريس وصدر بها قرارا جماعى بحضور سعد، فلم يدخلوا في وزارة عدلى ، ولم يدخلوا كذلك في وزارة ثروت معتقدين أن خدمة البلاد تتحقق بجهادهم الوطنى وهم بعيدون عن مقاعد الحكم . ولما كان وضع الدستور جهادا وطنيا فقد قبل بعضهم الاشتراك في هذه اللجنة ، وقد تولى رياستها حسين رشدى باشا الرجل الذى نصح بتكوين الوفد ، وباشرت أعمالها ، وبحث أعضاؤها في جميع دساتير العالم وفي مقدمتها دستور بلجيكا وكان من أحدث الدساتير وأدقها . ومكثت اللجنة نحو ستة أشهر تكد وتتعب حتى أتمت عملها في مشروع الدستور ومشروع قانون الانتخاب ، ثم أحالته الى لجنة فرعية لوضع الصيغة النهائية في التحرير . وكان أول القائمين بهذا التحرير المرحوم عبد العزيز فهمى . ومما وضعتة اللجنة في الدستور أن يلقب الملك بملك مصر والسودان .

تأسيس حزب الأحرار الدستوريين

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من انجلترا منفردة دون تقييد مصر باتفاق أو معاهدة ، وفيه كما أسلفنا إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر دولة حرة ذات سيادة لها حق التمثيل الخارجى . الخ . فوجب على مصر في هذه المرحلة الخطيرة أن تدعم مركزها وتستعد لمراحل أخرى ووثبات في سبيل استكمال استقلالها والخلص من التحفظات التي تمسكت بها انجلترا ولن يكون ذلك الا بصلاح إدارة الحكم في البلاد والنهوض بالامة على أسس سليمة بتحسين المرافق ورفع مستوى الشعب وأساس هذا كله أن يكون للبلد برلمان يمثل الامة تمثيلا صحيحا ويحقق ما يقرره دستور كامل من أن الامة هي مصدر السلطات - وبهذا وحده تصل الامة الى ما تبتغيه .

لهذا فكر مؤسسو الوفد ومعهم اصداقاهم في تأليف حزب يسمى في تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة وضمان حرية الفرد واختاروا له اسم « حزب الأحرار الدستوريين » عنوانا للغاية التي يسعى اليها . وانتخبنا عدلى يكن باشا رئيسا له وكان أجدر رجل يضطلع بتحقيق مبادئ الحزب وقد عرفناه وبلوناه في جهاده أيام أن كنا في باريس ولندره وفي المفاوضات مع لورد ملتر وعرفنا مواهبه ونزاهته السياسية كما انتخب الحزب وكيلين هما عبد العزيز فهمى ومحمد محمود واختارنى سكرتيرا عاما له .

كان ذلك في اكتوبر ١٩٢٢ أيام وزارة ثروت باشا صاحب اليد الطولى في تكوين لجنة وضع الدستور وفي التمسك بالمشروع الذى وضعتة اللجنة تمسكا كان من نتائجه استقالته من الوزارة .

وعقد الحزب أول اجتماع له يوم ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ بمقتضى شبرد .
وكان اجتماعا حافلا خطب فيه عدلى رئيس الحزب الخطبة التى تحدد
أهداف الحزب ولم يكن فيها ما يمس سعدا لأن الحزب قام للتآلف والتآزر
ولخدمة البلاد والدستور صديقة . وفيما يلى نص الخطبة وقد
نشرت فى أول عدد من جريدة ، السياسة ، اليومية الصادر فى ٣٠ أكتوبر
١٩٢٢ .

خطبة عدلى رئيس حزب الأحرار الدستوريين

« أيها السادة :

أشكركم كثيرا على اجابة دعوتنا بحضوركم هذا الاجتماع الذى
عقدناه لنعلن فيه برنامج حزينا وخططه السياسية والاعتبارات الداعية
الى تأليفه ، وقد نكون فى نظر بعض أصحابنا قد تأخرنا فى القيام بهذا
الواجب الوطنى ، اذ أن بعضكم طالما صارحنا منذ بضعة أشهر بأن حالة
وطننا السياسية تقتضيه الا ان الظروف غير المناسبة التى لاتزال قائمة
الى الآن كانت تعوق تأليف حزب سياسى حر يستطيع ان يؤدى للبلاد
خدمة حقيقية . أما لجنة الدستور قد فرغت من عملها العظيم ، وأصبحنا
على باب الحياة البرلمانية ، فلم نعد مختارين فى انتخاب أنسب الأوقات
لتأليف حزينا بل لابد لنا من اقتحام كل عقبة تحول بيننا وبين استكمال
عدتنا لحياة جديدة .

« أيها السادة - علمتنا تجارب الأمم فى الماضى ، ثم علمتنا تجاربنا
بالأمس ان ليس بين أمة وبين أدراكه غرض من أغراضها الا مجرد اجماعها
عليه اجماعا صحيحا ، واراقتها اياه ارادة صادقة وليس أضر على صحة
هذا الاجماع ولا أقسد لصدق الارادة من أن يتطرق الى نفسية الأمة شيء
من روح الارتياح فى النجاح ، أو يطوف عليها طائف من التشاؤم يززعزع
عقيدة الثقة بالمستقبل ، ويصدع أركان الاتحاد .

« هذه الحقيقة قد علمتها الأمة المصرية حق علمها ، وجرت عليها من
بداية حركة الاستقلال فلا محل للشك فى انها ستجرى عليها فى المستقبل ،
بعد أن جريت ان الاتحاد هو العامل الأكبر فى كل التطور السياسى
الآخر .

« وإلى الاتحاد يرجع الفضل فى اقتناع البريطانيين بأن الأمة المصرية
لا يمكن أن تحكم على ما تختار ، وبأن الحماية رابطة معقوتة واجبة
الزوال ، فعولوا على طريقه الاتفاق التى هى اشرف الطرق واكدها فى

ترتيب الروابط بين أمتين ولقد قابل الشعب المصري بالرضا هذه الطريقة التي ترمى الى عقد اتفاق شريف يحقق للمصريين استقلالهم ، ويضمن للبريطانيين مصالحهم غير الماسة بهذا الاستقلال .

» أجل نريد اتفاقا صريحا خالصا من شوائب المساومات ، سليما من الأغراض المستترة ، مبنيا على الصداقة المتبادلة .

» ان اتفاقا كهذا من شأنه أن يتحقق ، مادامت مصر لا تطلب الا حقها في الحياة حرة كسائر الأمم المتقدمة ، ومتى كانت بريطانيا العظمى لا تطلب الا صيانة مصالحها صيانة مجردة من فكرة التدخل في شؤون بلادنا .

» ان من دواعي التفاؤل بتحقيق هذه الغاية تلك الخطوة التي خطتها الأمة في سبيل استقلالها التام دون أن تقيد نفسها بشيء ومهما تكن الأسباب التي تحمل بعض مواطنينا على اظهار عدم الاكتراث بهذه النتيجة فمن المحقق ان إلغاء الحماية البريطانية على مصر الغاء دوليا والاعتراف بها مملكة مستقلة ذات سيادة ، والاستعداد لحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا العظمى بمفاوضات يكون القول الفصل في نتيجتها للبرلمان المصري ، كل ذلك يجب أن يعتبر نجاحا سياسيا كسبته الأمة في اثناء سعيها الى تحقيق غرضها الأسمى ، من المحقق ان كسبنا لهذه الحقوق ، فضلا عماله من القيمة الذاتية ، فهو عظيم الفائدة من جهة انه نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها حلا موافقا لمطالبنا القومية .

» لا محل للارتياب في النجاح بعد أن أدركت الأمة بفضل مجهوداتها هذه الأغراض وبعد أن اتيح لها اختيار الدستور نظاما لحكومتها ان النظام الدستوري هو وحده طريقة الحكم اللائقة بأمة عريقة في المدنية كأممتنا . وهو وحده الذي يلائم ما لجلالة الملك من الميول الشريفة والمقاصد السامية لارتقاء شعبه في مدارج الفلاح ، فان جلالتة منذ جلوسه على عرش جده العظيم لم يدع فرصة تمر الا اثبت فيها ان النظام الدستوري سيلقى منه أكبر عضد ، منتزه بحكم مركزه الدستوري السامي عن منازعات الأحزاب .

» ومما لا ريب فيه ان الاسراع بتنفيذ الدستور يعتبر خدمة جليلة للبلاد ، لأن التعجيل بتنفيذ الدستور هو في الواقع تعجيل بمعالجة حل المسألة المصرية .

« أيها السادة - تعلمون اذن أننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا المصرية دقيق ، داخلون في نظام من حكم البلاد جديد ، أمران يجب على جميع الرجال الذين هم مسئولون عن مصلحة هذا الوطن وشرعه والذين هم مسئولون عن الحساب الواجب علينا أدأؤه للخلاف من بعدنا ، ان يقدروهما حق قدرهما ، وان يوفهما من العناية ما تستحقه مسألة قومية كبرى يتوقف عليها مصير البلاد » .

« ان الأمة المصرية قد أثبتت في كل عصر انها أمة قانون ونظام وهذه الميزة كفيلة بنجاح النظام الدستوري فيها ، ولكن الرجة العنيفة التي يقرن بها عادة الانتقال من حال الى حال ، والتي كثيرا ما تكون فرصة لنمو اضرار الشبهوات السياسية يجب ان تلفت نظر الرجال المسؤولين ، فيشددوا من عزائمهم ويتكاتفوا للقضاء على كل نزعة من النزعات المفسدة لفوائد الحكم الدستوري خصوصا متى لوحظ ان في بداية حياتنا الدستورية ستعرض مسألة تقرير مصيرنا السياسي ، وهذا من شأنه ان يزيد مركزنا دقة على دقته ، ويضاعف واجبنا في الحذر من العواقب » .

« ان القيام بمثل هذه الأغراض لا تغنى فيه جهود الأفراد شيئا بل لابد من جهود الجماعات المؤلفة على برامج محدودة ومبادئ معينة ، او بعبارة أخرى لابد من جهود الأحزاب ، فان الحزب اثبت من الأفراد رأيا ، وأمن هوى ، وأبقى على الزمان وجودا ، وأعسر على عواصف الحوادث منقلباً » .

« تعلمون ان الحزب السياسى هو البيئة الوحيدة التى تكمل فيها التربية السياسية للأفراد ، بل هو النظام الكفيل باستمرار المبادئ هائشة زمنا طويلا ، وهو ملاك اتصال التقاليد السياسية للأمم ، وفوق ذلك فان الأحزاب هى انوات التفاهم السريع فى المجالس الكثيرة العدد ، فحاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة حالية يدعو اليها واجبنا فى تنظيم صفوف الأمة وتوحيد كلمتها وتوجيه مجهوداتها الى تحقيق ما ينقصنا من مقومات استقلالنا الفعلى حاجتنا الى الأحزاب السياسية حاجة مستمرة تدعو الى بقائها الحياة البرلمانية ذاتها » .

« دعتنا هذه الحاجة القومية أنا وبعض اصدقائى فى السياسة الى ان نعتزم تأليف هذا الحزب باسم « حزب الأحرار الدستوريين » وقد وضعنا له المبادئ والأغراض التى هى صيغ ما تضمحل نفوسنا تحقيقه لخير بلادنا ، ونحن نعهد الله تعالى والأمة على أن نعمل لتحقيقها فى

المجالس التشريعية ، ونصدر عنها في تقدير أعمال السلطة التنفيذية ،
ونرعاها في كل ما يقوم به الحزب من الأعمال .

« ولقد ارى واجبا على قبل عرض هذه المبادئ والأغراض عليكم
ان اشير الى الخطة التى يتبعها الحزب فيما يتعلق بالمسائل المحفوظ بها
للمفاوضات ، أو بعبارة أخرى في ازالة العوائق التى تعوق تمتع الأمة
باستقلالها الذى كسبته قانونا وهذه الخطة انما ترجع الى مبدأ واحد وهو
ان الاتفاق لا يجوز في حال من الأحوال ان يمس استقلالنا ، ولا ان يعطل
مظهرها من مظاهره .

« لاشك ان الحيلة السياسية تقضى بالكف عن الخوض في تطبيق
هذا المبدأ بوجه التفصيل على الفروض التى تفترض حلولاً للمسائل
المحفوظ بها ، فان الخوض في تطبيق هذا المبدأ بالدقة وبالتفصيل انما يكون
عند المفاوضات التى ستكون تحت اشراف البرلمان المصرى ، ولكنى مع
ذلك لا اجد بأسا من الإشارة الى ان تطبيق هذا المبدأ عينه قد حمل الورد
الرسمى كما تعلمون ، على رفض كل اقتراح يؤدى الى الاحتلال العسكرى
أو ما في معناه ، كما ادى به الى رفض كل اقتراح يرمى الى التدخل
الأجنبى في شؤون البلاد داخلية كانت أو خارجية . ولئن كان الاستمسك
بهذه الخطة قد ادى الى قطع المفاوضات في العام الماضى ، فان ذلك
لا يطعن في صحتها ، ولا في انها هى الخطة التى ترضاها امة حريصة
على استقلالها ، متشبثة بأسباب استكمالها . فاذا كان لا بد لنجاح
مفاوضات مستقبلية من ان يغير أحد الطرفين خطته ، فليس الطرف المصرى
هو المطالب بهذا التغيير .

« كذلك نقول على وجه الاجمال ان كل حل لمسألة السودان يؤدى
لفصله عن مصر ، أو يخل بحقوقها فيه أو يعوق تمتعها بسيادتها عليه ،
ورعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه ، فهو حل ليس فقط بعيدا عن
قواعد العدل ومقتضيات الصداقة التى هى أساس الاتفاق بل يكون حلا
لا يمكن ان ينال رضا المصريين .

« ايها السادة - قد ارى من الضرورى ان ابين لكم في هذا المقام
موقف حزينا فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية لا شبهة في ان نظام
الامتيازات العتيق قد أصبح غير متفق مع المبادئ الحديثة ، ولا مؤتلف
مع روح العصر الحاضر ، كما أصبح ضئيل الفائدة بالنسبة للأجانب
انفسهم . ولكننا مع ذلك نرى من الأوفق لمصلحتنا ان تكون الامتيازات

موضع مفاوضات خاصة بين مصر وبين الدول ذوات الامتياز ، وعلى كل حال فان مصر الحرة ترى واجبا عليها ، اعترافا بجميل الأجانب النازلين فيها ، والذين يشاطروننا في ارتقائها من وجوه عديدة ، ان تحسن ضيافتهم في المستقبل كما كان الأمر في الماضي ، وان ترعى مصالحهم ، وتحرص على طمأنينتهم وراحتهم .

« ايها السادة - تلك هي خطتنا السياسية ، اكرر لكم مرة أخرى الأصل الذي تركّز عليه هذه الخطة (ان الاتفاق يجب حتما الا يمس باستقلال مصر ، ولا ان يعطل مظهرا من مظاهره) وبقيننا ان هذه القاعدة ينبغي ان تطبق بدقة في كل مفاوضة تدور على أية مسألة من المسائل المتعلقة باستقلال مصر حيثما تكون هذه المفاوضات أريد أن أقول : وفي مؤتمر الشرق أيضا ، اننا نرحب بدخول مصر في هذا المؤتمر ولكن على شرط ان ندعى اليه بالطريقة التي تدعى بها الدول الأخرى ، وان تدخله بصفتها دولة مستقلة حرة الرأي ، تدافع عن حقوقها التي هضمتها معاهدة سيفر(٣٨) ، وليعترف لها في معاهدة دولية بكل الحقوق اللازمة لدولة مستقلة تامة السيادة .

« ايها السادة - في صدد إيقافكم على خطط حزينا ، لا يجوز لى ان اتخطى الكلام عن الحقوق التي كسبتها مصر كنتيجة قانونية للاعتراف باستقلالها دوليا اننا نظن الوقت قد حان للتمتع بهذه الحقوق ، ولا نرى ان هناك عوائق تحول دون ذلك ، فانه لا مانع يمنع الحكومة المصرية ، من ان ترتب سفرائها وقنصلياتها في الخارج ، لا مانع يمنع الحكومة من طلب دخول مصر في جمعية الأمم على ان في تحقيق هذين الأمرين تأكيدا للاستقلال ، ومظهرا حيا للتمتع بالسيادة الخارجية » .

« كذلك لا نجد مبررا لبقاء الاحكام العرفية الاجنبية التي هي معطلة من غير شك لمظهر السيادة الداخلية ، ورجاؤنا ان تتخلص البلاد على

(٣٨) تم توقيع هذه المعاهدة في ١٠ اغسطس عام ١٩٢٠ . وبمقتضى هذه المعاهدة تنازلت تركيا لاجلنا من السلطات المخولة لها بمقتضى اتفاقية الاستانة الموقعة في ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ المقررة والمنظمة لحياة قناة السويس - غير ان معاهدة سيفر التي بعد نجاح ثورة أتاتورك وحل محلها معاهدة لوزان التي وقعت في ٢٤ يولية ١٩٢٣ ونص في المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن كل حق لها على مصر والسودان . وقد صرح عصمت باشا رئيس الوفد التركي في مؤتمر لوزان بان لمصر الحق في تقرير مصيرها بنفسها (وهذا تفسير لدلول التنازل كما ورد في المعاهدة . عبد الرحمن البراوي : ثورة ١٩١٩ ، تاريخ مصر القومي ١٩١٤ - ١٩٢١) ج ٢ ، ص ٧١ .

وجه السرعة من هذا النظام المكروه ، كما نرجو أن تزول آثاره التي
مست بحرية الأفراد ، فإن حزب الأحرار الدستوريين يمت أن يبقى
للمساس بحرية الأفراد اثر على الاطلاق .

« أيها السادة - مهما كان وزن الأقوال التي قيلت جزافا في هذا
الحزب من قبل أن يعلن برنامجيه ، فاني لا اتعرض الى تمحيصها ، بل
اكتفى بأن أعلن أن سنتنا في تطبيق مبادئنا وتنفيذ خططنا ليست عدائية
لأى شخص كان ممن يخالفوننا في مبدأ أو ينازعونا في خطة ، بل سنتنا
على ضد ذلك هي السعى في تطهير النفوس من الأحقاد التي يولدها عادة
فهم السياسة على غير ما يجب أن تفهم عليه ، ونصيحتي لمن يعملون في
السياسة ألا يدفعهم حب الظفر الى الخروج عن القصد في ترويج سياستهم
والى انتقاص مخالفاتهم أن ذلك المذهب ، فضلا على أنه غير لائق بالرجال
المسؤولين ، فإنه لا يجر وراءه الا التنافر والتخاؤل ونحن أحوج ما نكون
الى الاتحاد والتعاون .

« ان الوطن يطلب منا جهودا جديدة غير الجهود التي بذلناها من
قبل ، يطلب جهود الجماعة لا جهود الأفراد ، حتى تزول العوائق من
طريقنا الى الغرض الأسمى الذي سعت البلاد اليه سعيها ، وضحت
بضحايها ، فلنضم صفوفنا ، ولنوحد كلمتنا ، ولنسع الى غرضنا ،
واثقين من النجاح ، والله المستول أن يسدد خطانا الى هذا الغرض
الشريف » .

وقد أصدر الحزب جريدة يومية باسم « السياسة » ثم أصدر بعد
ذلك صحيفة أسبوعية باسم « السياسة الأسبوعية » تبحث في العلم والفن
والأدب والاجتماع . وقد انتشرت صحيفتا الحزب انتشارا واسعا ،
وكانتا فخرًا للصحافة الشرقية حازتا إعجاب الجميع . وكان يتولى رئاسة
تحريرها الدكتور محمد حسين هيكل ، كما ساهم في تحريرهما كتاب أفذاذ
أخص بالذكر منهم الدكتور طه حسين والمرحوم الأستاذ إبراهيم عبدالقادر
المازني (٣٩) .

(٣٩) ولد في (١٩ أغسطس) عام ١٨٩٠ . تخرج من مدرسة المعلمين العليا .
اشتغل بالتدريس ثم استقال من هذا العمل وتفرغ للكتابة والصحافة . انتخب
عضوا بالمجمع العلمي العربي بدمشق ، والمجمع اللغوي بالقاهرة . من مؤلفاته :
حصاد الهشيم ، رحلة الحجاز ، شعر حافظ ، صندوق الدنيا ، قبض الريح . (عمر
كحالة ، معجم المؤلفين ، ج ١ ، ص ٩٨) .

مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق

بدا الحزب يزاوّل نشاطه املا في تحقيق الغاية التي تكون من اجلها ، لكنه فوجيء في ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ باغتيال عضوين من اعضائه هما اسماعيل زهدى بك المحامى وحسن عبدالرازق باشا . وتفصيل ذلك انى كسكرتير عام للحزب دعوت اعضاء مجلس الادارة للانعقاد في يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ بدار الحزب ثم شاءت الصدفة ان يجد سبب قضى بتأجيل الاجتماع فارسلت خطابات بذلك الى الاعضاء ، فلم يحضر احد سوى اسماعيل زهدى بك وحسن عبد الرازق باشا والدكتور حافظ عفيفى لأن خطابات التأجيل لم تكن وصلتهم وقد اجتمعت بهم بعض الوقت في الطابق الأعلى من دار الحزب وهو محل انعقاد مجلس الادارة ، اذ كانت ادارة الجريدة تشغل الطابق الأرضى .

ثم رايانا ان ننصرف نحن الاربعة الى منازلنا وشاءت عناية الله بى ان اتأخر في النزول بسبب لا ادرى الدافع له هو انى اردت التكلم تليفونيا مع قريبة لى ، وشاءت عناية الله ايضا ان أنسى رقم تليفونها فجادلت عاملة التليفون بعض الوقت ، ونزل زملائى الثلاثة الى الدور الأرضى فخرج الدكتور حافظ عفيفى على حجرة رئيس التحرير الدكتور محمد حسين هيكل واستمر الاثنان في سيرهما الى خارج المبنى وركبا سيارتهما وما ان استقرا فيها حتى هاجمتهما عصابة مسلحة استعدت للفتك بجميع اعضاء مجلس الادارة وهى تعلم وقت انعقاد الجلسة .

سمعت وانا اهم بالنزول طلقات نارية تدوى من ناحية باب المبنى فبهت واسرعت بالنزول . وانا اسمع الطلقات العديدة تدوى من ناحية الحارة المظلمة المجاورة للمبنى ، فادركت ان جناة اعتدوا ويفرون في الحارة ويهددون من يقترب منهم ، وكان اطلاق النار في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم ١٦ نوفمبر ١٩٢٢ .

ولما بلغت الدور الأرضى ، وجدت هيكل وحافظ عفيفى وبعض موظفى الجريدة يحتشدون على باب حجرة رئيس التحرير واخبرونى ان اشقياء اطلقوا النار على زهدى وحسن عبد الرازق بعد ان استقرا في سيارتهما وقد توفى الأول في ١٨ نوفمبر ١٩٢٢ والثانى في ٢٠ نوفمبر .

كان الشهيدان من اظهر المصريين يدا واقواهم قلبا واشدهم وطنية فاسماعيل زهدى كان محاميا محبوبا معروفا بالنزاهة واندمج من قبل في

الحزب الوطني ، ولم يكن يرضى عن أعمال التهريج والقذف والسب والمواقف السلبية التي تمنع كل خير عن البلد .

أما الثاني وهو المرحوم حسن عبد الرازق باشا فهو ابن المرحوم حسن عبد الرازق باشا الكبير ومن أرفع العائلات في الصعيد ومن أقطاب رجال الوطنية كما كان أخوته وأهلوه كذلك ولطالما ساهموا في خدمة البلاد ، وقد تقلب المرحوم الشهيد في مناصب الحكم الى أن أصبح محافظا للاسكندرية ثم استقال لأسباب وطنية واشتغل بالمحاماة .

وكان لوفاتهما اثر عميق في نفوس رجال الحزب ومن عرف قدرهما من المصريين في كافة انحاء القطر وقد تركا بعدهما أرملتين وأطفالا صغارا وأسرا ليست عليهما الحداد .

فهم الناس بلا كبير عناء أن هؤلاء القتلة انما أرادوا الفتك بجميع أعضاء مجلس حزب الأحرار وانهم كانوا - على الأقل - مسممين بالدعاية السيئة التي كان يقوم بها خصوم عدلى ومن معه .

وأراد أنصار سعد أن يدفعوا عن أنفسهم كل مظنة فنشروا على الناس براءتهم من القتلة ومواساتهم لأهل الشهيدين وأعلنوا استهجانهم للاعتداء على الأنفس ، ومما جاء فيما نشروا هذا الكلام اللطيف الرقيق « انهم يستنكرون الاعتداء مهما كان القاتل ومهما كان المقتول ومهما كانت أسباب القتل !!! » .

انظر كيف استبدت الضغينة والبغضاء بهؤلاء القوم ، وكيف انهم في مواساتهم يطعنون الشهيدين والحزب كله في وطنيتهم وشرفهم .

وانى لاتساءل ما الذى ارتكبه عدلى ومن معه من خطأ في أعمالهم الوطنية الطويلة الشاقة وفي تكوينهم الوفد ثم حزب الأحرار ؟ لقد كان عدلى ورفاقه الذين آزره في جميع أعماله يخشون الفرقة ، بل كانوا يتنازلون أحيانا عن بعض آرائهم حرصا على وحدة الوفد وبالتالي على وحدة الأمة وأقوال عدلى الرسمية وغير الرسمية لم ترد فيها كلمة نابية ضد سعد وانصاره رغم الطعنات التي وجهت اليه، كما أن مؤسسى الوفد كانوا حريصين على الوئام فسلوكهم مع سبعم وخطبهم وخطاباتهم في باريس وغيرها كل أولئك يدل على أنه كان موضع رعايتهم . بل وصل أمرهم الى أن تضامنوا مع أنصار سعد اثر نفيه الى سيشل وذهبوا الى منزله يحدوهم الأمل في أن يوفق الله الجميع الى ما فيه خير البلاد ، ولم يعرضوا عن أنصار سعد الا بعد أن رأوا من واصل بطرس غالى بك وسمعوا أن

السيدة حرم سعد زغلول تريد منهم - وهم رجال يعتزون برجولتهم -
الا بيت في أمر الا بعد ان تصابق عصمتها عليه - فابت عليهم كرامتهم
وقضت عليهم مصلحة الوطن ان يتحللوا من هذا الاتحاد المزيف .

بعد مقتل زهدى وعبد الرزاق

كان لمقتل هذين الشهيدين اثر عميق في الفرقة النهائية بين مؤسسى
الوفد وسعد ، وتطورات في الأحداث تذكر منها مايلي :

(١)

استقال ثروت في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وكان الملك يريد اقصاءه من
الحكم ، فان ثروت كان قوى الشكينة ويصر على عدم تعديل أى نص
من نصوص مشروع الدستور الذى وضعته اللجنة . وكانت هذه اللجنة
قد وضعت نصوصا منها ان الملك يلقب بملك مصر والسودان . ولما كان
الانجليز لا يرضون بصفة خاصة عن هذا النص ، وكان الملك من ناحيته
غير شغوف بدستور يستلبه السلطة ويجعلها للأمة ، وضع كلاهما العراقيل
أمام نفاذ الدستور ، بينما يصر ثروت على عدم المساس به فانتهز الملك
فرصة البلبلة التى أعقبت حادث القتل وفكر في اقصاء ثروت عن الحكم
بوسيلة هى انه اعتزم الصلاة بالأزهر يوم الجمعة ودعا ثروت كرئيس
وزرائه ليصلى معه وأوعز الى بعض الأزهريين بالقيام عقب الصلاة
بمظاهرة ينادون فيها بسقوط ثروت فيكون ذلك حجة لاقصائه وقد علم
اسماعيل صدقى - وكان وزيرا للداخلية - بهذه المناورة فاخطر ثروت
ليلة الجمعة بما دبر له ، فلم يكن من هذا الأخير الا ان قدم استقالته فوراً
ولم يرافق الملك في الصلاة ، وقد بادر الملك بقبول الاستقالة وعين توفيق
نسيم باشا رئيساً لوزارة فرح بها ائصار سعد وهللا ولكنها ما لبثت ان
وافقت الانجليز على مطلبهم في ان ينص الدستور على ان يلقب
الملك بملك مصر وان يؤجل موضوع السودان الى ان يتم الاتفاق بشأنه ،
كما حصل تعديل في بعض النصوص الأخرى ولم يمض على توفيق نسيم
أكثر من شهرين حتى استقال بسبب كراهية الشعب له . وخلفه يحيى
ابراهيم باشا الذى أصدرت حكومته مرسوماً بنفاذ الدستور في يوم ١٥
مارس ١٩٢٣ معدلا بما حقق رغبات الانجليز وبعض رغبات الملك .

(٢)

ماساة في اخلاق الزعامة

حين رايت ان الانحراف السياسى وصل الى تقتيل المجاهدين
الأبرياء ، ثارت نفسى وصمعت على كشف بعض الحقائق التى أخفيتا في
صدرى أعواما . وأعلن حزب الأحرار انى سألنى خطابا سياسيا في ٧

ديسمبر ١٩٢٢ فاجتمعت أمام داره آلاف عديدة في سرادق أقيم لهذه الغاية . وفي هذا الاجتماع الحاشد سردت بعض أعمال سعد وشيعته في خطبة نشرتها جريدة السياسة صباح يوم ٩ ديسمبر بعد أن عدلت بعض فقراتها وهالك نصها (٤٠) .

خطبة الاتهام

أيها السادة - أتقدم لحضراتكم بوافر الشكر على ما أوليتموني من جميل عطفكم بتفضلكم بالحضور لاستماع كلمتي .

اني أريد أن أحدثكم عن الحالة الحاضرة . وأن أردتم تعبيراً صحيحاً فاني سأحدثكم عن شيء من المحنة الحاضرة وعن شيء من أسبابها .

نعم أيها السادة نحن في محنة يجب أن يعرف الناس طرأ أسبابها - كما يجب أن يسعى كل مسئول عن خير هذا الوطن وشرفه في إزالتها بما أوتي من حول وقوة .

أيها السادة - أن واجب المصريين كافة ألا ينسوا حق بلادهم عليهم وألا يهنوا في العمل لاستقلال وطنهم وأن يعلموا أن الأمة التي تحرمت استقلالها فانما تسلب حق البقاء في هذا الوجود .

سعيانا إلى الاستقلال سعيانا، ولا تظنوا أن واحدا منا دفع امتنا إلى المطالبة بحقوقها ، وإنما الحوادث شاهدة على أنها هي التي دفعتنا إلى أن نكون لساننا الناطق وترجمانها الصادق (تصفيق) فجاهدت وجاهدنا نصبو جميعا إلى ما تصبو إليه الأمم التي تقدر قيمة الشرف والكرامة .

قالت مصر أن سعيها إلى الاستقلال دستورا وبرلمانا فكان من واجب كل من طهر قلبه وصدقت وطنيته أن يهيئ لهذا البرلمان رجالا من ذوي

﴿٤٠﴾ تقع هذه الخطبة في الصفحات من ٣٦٢ إلى ٤١٣ بالملكرات . وقد أجرينا مطابقة بين نص الخطبة بالملكرات والنص المنشور بجريدة « السياسة » في ٩ ديسمبر ١٩٢٢ فلأظننا اختلافا طفيفا في بعض العبارات والتواريخ . وقد حرصنا على إثبات كل اختلاف في موقعه من الخطبة . ويفهم من كلام صاحب الملكرات أن جريدة السياسة عدلت فقرات الخطبة ، وعلى هذا فمن المرجح أن هذا الاختلاف مبني على ذلك التعديل وإن كان تعديلا غير جوهري في وابتنا .

الكفاءة والنزامة • رجالا سمت مداركهم وأبيضت صحائف ماضيهم حتى يكونوا عدة الأمة في شداثدها المنتظرة وحتى يكونوا نخرها وفخرها في أكبر مظهر من مظاهر حياتها العامة وحتى يمهّدوا لها بدرايتهم وتجاربيهم سبيل الوصول الى الاستقلال الصحيح، ويظهروا البلد في مظهره اللائق به ويقيموا الحجة امام العالم اجمع على ان الأمة المصرية اسمى مما يسمونه تجربة وأكبر من أن تقف جهودها عن مطلبها الاسمى اللائق بها كامة شريفة ناضجة (تصفيق حاد) •

كان الواجب علينا جميعا ان نولى ذوى الكفاية والفضل وان نكلفهم بخدمة بلادهم قبل ان يسعوا هم اليها • وان نعرف ان خذلان ذوى الراى فى الانتخاب هو خذلان لمصر نفسها •

كان واجبا ان نبحث عنهم فى كل مكان وفى كل حزب فان الأحزاب وان افرقت فى سبيل الاستقلال ووسائله فهى بمجموعها قوة متعددة الوسائل والأساليب للوصول الى هذا الاستقلال وجلاله •

لا أحزاب للتهافت على المساومة فى حق الوطن - حتى ولو كانت هذه المساومة مع « خصوم محترفين شرفاء يراد معافاتهم من السمسمرة » (*) وانما تتعدد الأحزاب بحكم الفطرة تبعا لتنوع العقول ووحى الضمائر فى اختيار انجح الوسائل وأصلحها للوصول الى تحقيق مطالب الوطن •

هكذا تفهم خدمة الوطن وهكذا نعمل على خدمة الوطن وان تعددت المسالك فالأمة لا تفهم الا وحدة الغاية •

لهذا قلت وأكرر قولى ان على الأمة واجبا فى الانتخاب هو اختيار نوابها ممن ظهر ماضيهم وكفايتهم وطهاره ذيلهم من أى حزب كان وفى أية جماعة وجدوا وفى أية بيئة أقاموا وما المجلس النيابى الصحيح الا لسان الأمة حقا ووكيلها حقا ورمز أمانيتها حقا وعنوان استقلالها حقا •

كنا نود أن يفهم الكل ان خدمة الوطن فى ظروفنا الحاضرة فوق كل اعتبار حزبى وفوق كل شهوة شخصية ولكننا والأسى يملأ قلوبنا نرى امام أعيننا جماعة منا قد دفعها حب الظفر فى الانتخابات الى مزاحمة غير مشروعة بل الى حرب عوان قد استخدمت فيها أسلحة لايزاولها خصم شريف امام خصم شريف •

(*) هذا ما كان يقوله سعد من الانجليز فى خطبه • (هذا الهامش فى اصل المذكرات) •

نعم تملك الأسى قلوبنا لأنى اعلم وكلكم يعلم الا رجاء لبلد تقوم
الزعامة فيه على ايداء الناس في اخذارهم وسمعتهم وعلى افساد الضمائر
بترغيب أو تهديد أو احتيال .

قام اتباع سعد باشا في غيبته بحرب شعواء سموها معركة انتخابية
ضد من لا يرى رأيهم ومن لا يدين بمذهبهم ان كان لهم مذهب في السياسة
معروف وقد اسرفوا في الطعن والسب والافتراء والترغيب والارهاب
والايداء فصبرنا وقلنا عل زعيمهم يرجعهم عن غيهم ولكن ما لبثنا ان
راينا هذا الزعيم يبرق الى احدهم بهذه الجملة الرشيقة « لاقض قوك » .

صبرنا ايضا على هذا الأذى وقلنا لعل زعيمهم يؤوب الى الحق
متى رجع الى وطنه وأعلن الا رجاء لمصر بغير الجد في العمل والترفع عن
قتل القوى الحيوية في البلاد بسلاح تأباه الذمة والكرامة . وقلنا بوجود
الصبر احتراما للأدب والحياء واثباتا لمن يقدر للأدب والحياء قيمتهما ان
في مصر ناسا يعرفون كيف يصونون الفضيلة ويحرصون عليها . ففي
صيانتها صيانة لسمعة بلادهم وكيف يسلكون في الحياة العامة مسلك
الشرف والصبر على المكاره .

ايها السادة - صبرنا وانتظرنا حضور سعد باشا ولطالما طالبنا
بحضوره فحضر فماذا راينا ؟

راينا ايها السادة ان سعدا قد شاطر شيعته وزر آثامها . واشغل نارا
وقودها مواطنوه الذين لا يرون في السياسة رأيه ولا يقصدون شخصه
وكان مع ذلك بردا وسلاما على خصوم بلاده - راينا ان ينهش مواطنيه في
اعز ما لديهم في هذا الوجود وهو شرقهم الوطنى وهو مع ذلك ينحنى امام
المستعمرين ويفريهم على قبول اتفاق معه بلا سمصرة - راينا ان يسعى
في ان يكون البرلمان ممثلا لشخصه لا لأمته وفي ان تكون الاسماء الموضوعية
على مقاعد البرلمان منحصرة في اسم سعد مكررا حتى يتمكن من تحقيق
رغبته في المفاوضة حرا طليقا لا رقيب عليه ولا حسيب .

هكذا يريد سعد وهكذا يريد انصار سعد ليتبواوا مقاعدهم في وبرايمان
يجلسون باسم سعد لا باسم الوطن . ويتنطقون بما ينطق به سعد لا بما
تملى به مصلحة الوطن . وهم يعلمون ان من يخرج منهم على ارادة سعد
فقد خرج في نظرهم على الوطنية والاخلاص . وهم راضون بعملهم هذا
فرحين بما تمن به عليهم هذه الوطنية الفذة من حفلات المحتفلين وتصفيقات

المفتونين وأموال المتبرعين ، ومستبشرين بما آتتهم هذه الوسيلة من فوائد كثيرة وخيرات عميقة .

أيها السادة -الآن يتسنا من سعد ومن أنصار سعد وإيقنا الا أمل لنا في اصلاحهم والا سبيل الى توجيه قواهم لخدمة البلد . وإيقنا ان جهودهم موجهة كلها الى هدم مواطنيهم وايدائهم في شرفهم وانتم تعلمون ما هو الشرف .

الشرف هو آمال المرء في الوجود هو نعيمه هو قوته هو مبعث فخره وكبريائه ومرجع انفته وابائه هو التراث لأولاده واحفاده .

قد يرجع للمرء يسره بعد عسره وقد تعاوده صحته بعد ضعفه ولكن هيهات ان يعود للمظلوم شرفه اذا مسته يد السوء وآذته اسلحة الأتكة والبهتان .

وإذا أودى شرفك فقد أودى معه شرف ابنائك وذوى قرباك لهذا كان المعتدى على مالك أو على جسمك أخف وطأة وأقل جرما ممن يعتدى على شرفك ويلوث سمعتك - ولهذا أيها السادة كان الشرف عند من يقدرون الشرف اعز من الحياة نفسها وأثمن من نعيمها ولذا تھا (تصفيق وهتاف)

أيها السادة - طال صبرنا على المكاره وقتل منا من قتل وأولنا أكثر من ثلاث سنوات ندفع فيها بالتي هي أحسن وكان يمنعنا الأدب والحياء وحب الوطن عن أن ندل على مواضع الضعف في سعد وشيعته حتى صرنا نرى الأدب استسلاما والحياء جينا وحب الوطن تفريطا في حق هذا الوطن .

أيها السادة - صار من واجبي بعد الذي علمتم وصار من حقكم على أن أدلكم على شيء من أسباب الخلاف بيننا وبين سعد - وأنى ليحزننى أن أتكلم في هذا الموضوع وكان الأولى لنا أن نتوجه جميعا لخدمة بلادنا خدمة فعالة مباشرة لولا أن طفع الكيل ونفذ الصبر وصارت الخدمة الوطنية محتاجة الى ازالة العقبات التى اقامها فريق منا في طريق الخدمة الوطنية .

انى ليحزننى أن اصارحكم باننا اذا كنا قد كسبنا قليلا من حقوقنا الوطنية(*) فأننا قد فقدنا كثيرا من اخلاقنا القومية بعد أن صار

(*) اشارة الى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى كسبته مصر على يد رشدى ومعلى وفروت . (هذا الهامش في اصل المذكرات) .

السفهاء منا كراماً بررة وبعد أن صار كرام القوم هدفاً لاعتداء المعتدين واجرام القتلة السفاكين ، وبعد أن صارت الوطنية الحديثة أداة لافساد الأخلاق وايداء النفوس ووسيلة لاقصاء ذوى الرأى والكرامة عن خدمة بلادهم خدمة صامتة لا تعلن عن نفسها وبالجملة فقد صارت الوطنية الحديثة مهنة للكسب والاثراء وصناعة ادواتها معاول الهدم والتخريب .

بوانس الخلاف :

ايها السادة - ان ما وقع بيننا وبين سعد من خلاف كان نتيجة لازمة لحالة نفسية فيه لا سبيل الى اصلاحها تلك الحالة النفسية الخفية هى التى ترون آثارها فى كل مرحلة من مراحل قضيتنا المصرية وهى التى يرجع اليها كل سبب من اسباب الخلاف وانى لا اسميها وانما اكتفى بأن ادلكم عليها من وقائعها ومظاهرها المختلفة حتى تعلموا امرها وتتدبروا فى نتائجها .

وانى اصارحكم بانى ما كنت يوما كبير الأمل فيما يدعون اليه من وفاق او اتصاد لأنى عالم بأن سبب الخلاف مبعثه النفس والتكوين الخلقى .

تعلمون اننا كنا مع سعد باشا على أتم ما نكون من صفاء واننا فى الجمعية التشريعية قد ناوانا رئيسنا الحالى عدلى باشا فى مسألة الوكيلين . وابلينا بلاء لم يغيب بعد عن اذهانكم وذكرياتكم ووقفنا وقفة تشرف بلادكم وطلبنا ان يكون لوكيل الجمعية المنتخب حق التقدم على الوكيل المعين من الحكومة .

علمنا هذا لا مرضاة لسعد بل ارضاء لضمائرنا وخدمة لوطننا ولو كان عدلى باشا وقتئذ مكان سعد باشا لحاربنا سعدا ولما قام لصدافته بنا اقل وزن .

نعم ناوانا عدلى باشا ولكننا لم نجد منه فى ذلك الوقت اثرا لحفيظة او امتعاض لأنه كان يعلم اننا ندافع عن فكرة لا عن شخص ويعلم اننا لو سلكتنا غير هذا الطريق لكننا من الضالين .

جاءت الحرب ثم اتت الهدنة فقام الوفد وانتخبنا من بيننا سعدا رئيسا لنا ثم ذهبنا جميعا الى أوروبا متحابين متضامنين وبعد يومين اثنين من وصولنا باريس علمنا ان رئيس الولايات المتحدة قد اعترف

بالحماية على مصر • فبدأ سعد يقول لنا ويكرر قوله الا امل لنا فى
شئ وان واجبنا قد انحصر فى « تنظيم هزيمتنا » وأن علينا ان نرجع
الى مصر متفرقين بعد ان نعمل هنا على « تنظيم الهزيمة » حتى لا تقع
علينا مسئولية الفشل •

تلك اقواله التى كان يلقيها علينا من آن لآخر وهو هو بعينه الذى
يطعن الآن غيره بانهم دعاة الهزيمة والتردد •

وبعد ايام اتت الينا اخبار مصر تباعبان الأمة متحدة ملحمة فى مطالبيها
ملتفة حول الوفد • ثم اتت الاخبار بان منزلة الرئيس من قلوب الأمة
صارَت فوق كل منزلة ففرحنا وبأن صورته قد بيعت فى بلده الرحمانية « ان
صدقا وان كذبا » بالف وخمس مائة جنيه ففرحنا ونشرنا هذا الخبر فى
صحف أوروبا - ولكننا لاحظنا ان هذه الاخبار وقد أخذت من نفس سعد
باشا مأخذا يدل على بعضه انه كان يوقف جلسات الوفد ومداولاته ليتلو
علينا خطابات وصلت الى محمد خادمه من صديق له يظهر فيها محررها
الى هذا الخادم ما وصل اليه سعد فى مصر من المكانة فى النفوس وما
وصلت اليه الأمة من الالتفاف حوله والنداء باسمه والتهاتف له •

ثم حضر الينا فى فصل الصيف بعض اقربائه واصهاره فوجدنا ان
الرجل قد تغيرت حالته ، وأنه قد داخله شئ لا أسميه أبعد قلوب زملائه
عنه ، وأسفروا على مظهره الجديد وتألموا من سلوكه معهم مسلكا لم يدفعهم
الى مقاساة مرارته الا واجب مقدس هو واجب الوطن •

أيها السادة - كنت فى تلك الأيام السوداء مبقيا على صداقتى لسعد
مجتهدا فى التوفيق بينه وبين اصدقائه الأقدمين مع شئ من الانحراف
عنهم سببه ما لاحظوه من ميل الى مؤازرته حتى لا يندفع فى حالة لا يعلم
الا الله مخبتها •

حصل كل هذا قبل مجئ عدلى باشا - ذلك الذى اتهموه ظلما
وعدوانا بأنه كان سبب انقسام الوفد ليحملوه تبعه اعمال غيره •

بقينا على هذه الحال الى ان ألح سعد باشا الالاح كله على عدلى
باشا بالحضور فحضر وسعى سعيه حتى مهد لنا طريق المفاوضات مع
اللورد ملنر وذهبنا الى انجلترا - وكنت كبير الأمل فى ان المفاوضات
وشدتها تدفعنا جميعا الى الاتحاد والتآزر نستبقى بهما قوتنا وندفع بهما

عن بلادنا غوائل المحن وبقيت الى هذا الوقت اصدق صديق لسعد حتى بدأت المفاوضات مع اللورد ملنر وحتى بدأ العمل الجدى لرجال يريدون ان يحققوا استقلال بلادهم وحتى بدأت المسئولية امام الله والوطن .

فماذا حصل ايها السادة ؟

(١)

حقيقة الخلاف :

في شهر يوليو ١٩٢٠ ذهب أعضاء الوفد في ثلاث سيارات الى ضاحية من ضواحي لندره اسمها «ميدن هد» وبعد الغداء في مطعم هناك اعتزمتا الرجوع الى العاصمة «لندن» وقفت بنا سيارتنا في الطريق لعطب اصابها فنزلنا منها وكنت بها مع سعد باشا واثنين من زملائنا .

وهناك في الطريق صارحننا سعد باشا «بعد ان عرف مكانته من الأمة بفكرة هائلة جدا ووجه الى كلامه املا في ان ابدأ بتعبيذه باعتبارى صديقه ومناصره .

ذلك انه عرض على ان يطلب باسم الوفد الى اللورد ملنر ان تخاصم حكومة الانجليز سلطان البلاد^(٤١) بحيث اذا رفض الانجليز مسعاه نقطع المفاوضات ونرجع الى مصر معلنين لأمتنا ان الانجليز سيؤ النية وان لا فائدة في المفاوضات معهم وبذلك تنتهى مأموريتنا وينتهى عمل الوفد^(*) !!

لا أخفى عليكم ايها السادة انى بعد ان وقفت على نية سعد باشا هذه اسفت وحزنت - حزنت لأنى كنت أرجو أن الهتاف باسمه « يخلج تواضعه » وينكره بالمسئولية العظمى للقاءة على عاتقه - حزنت ولكنى

(٤١) بعد كلمتى سلطان البلاد : ذلك المركز الاسمى الذى نفتديه بارواحنا .

(*) حدثت الجريدة من الخطاب ما ذكرته من أن سعدا طلب البنا بعد الغداء موافقته على المطالبة بعزل السلطان فؤاد مقابل تساعلنا مع الانجليز في بعض طلبات مصر . وقد فصلنا ذلك في موضع آخر (هذا الهامش في أصل المذكرات) .

كظمت غيظي وخطابت سبيدا في هدوء (٤٢) بكلام طويل خلاصته ان هذه الفكرة ستتؤدى الى حاله خطيرة في مصر وانها ستكون سببا في تثبيت اقدام الانجليز في مصر بحجة المحافظة على العرش وذكرته بسبب الاحتلال الانجليزى وبيان وكالتنا عن الأمة منحصرة في طلب الاستقلال (٤٣) عن انجلترا . وبأئنا اذا قطعنا المفاوضات ورجعنا الى بلادنا قيل السعى في تحقيق امانيتها وبعد ان ضحت بما ضحت فائنا نكون قد تنازلنا عن الوكالة في وقت غير لائق ويكون مثلنا في ذلك مثل جنود فارين من المعركة ولن يكون لنا وقتئذ عذر نبديه امام امتنا . لم يرق كلامى هذا لسعد باشا بل كان بداية الشر الاكبر وفتاحة الخصام بينى وبينه .

رجعنا الى لندره ولم تهن عزيمة سعد باشا ، فلم يرجع عن عزمه وجمع الوفد في اليوم التالى وعرض عليه مشروعه ليصدر قراره فيه .

« وهنا ذكر الخطيب كيف عرض سعد باشا الأمر على الوفد بما فهم منه ان له غرضا ذاتيا وكيف رفض الوفد رفضا باتا » .

رفض الوفد طلب سعد فماذا عمل سعد ؟ هل احترام قرار الوفد وأبقى مخازينا بين جدران حجرتنا ؟ وكيف يحترم سعد قرار الوفد وقانون الوفد واليمين التي حلفها بمراعاة قانون الوفد وهو قد صار زعيم الأمة ووكيلها الأوحده - قد صار وكيلها لا فيما وكلت به الأمة وقدما بل في كل مايراه ويرد بخاطره . واعتزم ان ينظر الى أعضاء الوفد الى أولئك الذين تلقوا وكالة الأمة معه الى أولئك الذين ناصروه بأموالهم وعقولهم وأرواحهم - اعتزم ان يعامل هؤلاء كما يعامل الآن اذنابه الذين تشرفوا بالالتصاق به في السنوات الأخيرة .

قلت ان سعدا لم يحترم قرار الوفد ولم يصن هذا السر فماذا عمل ؟ ذهب خلسة الى اللورد ملنز وكاشفه بنية وطلب اليه « باسم الأمة المصرية » تنفيذ ما أراد . فكانت النتيجة طبعاً خيبة المسعى .

أيها السادة - لو كنت من المستعمرين الانجليز لصفقت لسعد باشا على هذه الخدمة التى اسداها اليهم . ولحمدت العناية التى ساقى الى بلادى وفدا مصرىا قدم لنا رئيسه ما لو طاوله عليه الوفد وقطع بسببه

(٤٢) بعد كلمة « هدوء » : وسكون .

(٤٣) بدل كلمة الاستقلال : استقلال مصر .

المفاوضات وأعلن هذا السبب لأمره لأجهز على آمال تلك الأمة البريئة
والأضاع عليها ثمرة جهودها وتضحياتها . وهى لم تنتهض نهضتها الا
للاستقلال ولم تضع بما ضعت الا للاستقلال لا لتأييد الاحتلال .

الالتهام :

ايها السادة - الآن وقد أحطتم علما بهذه المسألة وهى لم تبق بعد
سرا مكتوما بعد ان عرفها الانجليز انفسهم - الآن وقد أحطتم علما بها فانى
لا أتردد بعد ذلك فى ان اتهم سعدا - ذلك الذى يكيل لنا المشتائم كيلا
ويتهمنا زورا وعدوانا .

١ - اتهم سعد زغلول باشا علنا بانه فى شهر يوليو ١٩٢٠ بلندره
دس الدسائس لدى دولة اجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب عرش
مصر موهما انه يتكلم باسم الأمة المصرية وذلك لاغراض ذاتية .

٢ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بانه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت
قدم الانجليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش - تلك الحجة التى
اتخذها الانجليز ذريعة لاحتلال مصر ١٨٨٢ .

٣ - واتهم سعد زغلول باشا علنا بانه كان يغرينا على قطع المفاوضات
وعلى ترك خدمة القضية المصرية ان لم تجبه الحكومة الانجليزية الى
مطلبه .

اتهم سعد زغلول باشا بهذا كله - اى بخيانة مليكه وبخيانة بلاده
وبخيانة موكلى الوفد ونصرائه وأطالب سعدا بحق الصدق والرجولة
وبحق الشرف والبطولة الحقبة ان يجيبني على هذا الاتهام وان يعلن للناس
تفصيل محادثتي له فى ضاحية «ميدن هد» وان يعلن للناس محضرا صحيحا
لجلسة الوفد يوم ان رفض طلبه وان يعلن تفصيل حديثه مع اللورد ملنر
فى هذا الشأن (متاف عال ليحيى الملك) .

اطالب بهذا كله ولا اعتمد على السب والشتم وانما اعتمد على
وقائع خالية من كل لبس أوجهها اليه حتى يعرف الناس حقيقة أمره .

لسعد باشا ان ينكر معتمدا على الطعن فى اقوالى وفى شهاد اصدقائى
باننا خصومه ومعتمدا طبعيا على سكوت زملائنا الذين بقوا معه الى الآن
ولكنى مع ذلك أشك كثيرا فى ان يجرؤ على انكار هذه الواقعة بعد ان علم
بها منه الانجليز انفسهم وهم كما يصفهم « قوم محترمون معقولون »

أشك كثيرا في أن ينكر بعد أن علم الناس أيام عودته الأولى عدم اظهار ولائه للعرش وبعد أن علم الناس بما كانت تحويه رسائله التي كان يرسلها للملك البلاد من عدم اظهار الخضوع لجلالته والاحترام الواجب لمقامه . وبعد أن علم الناس بما قاساه كبراء الأمة ووجهائها وذوو الرأى فيها من اعتداءات انصار سعد عليهم وايدائهم بكل انواع الايذاء وقت أن كانوا يذهبون الى مقر العرش لتقديم واجب التهنة والولاء لصاحبه في المواسم والاعیاد - ومن هم اولئك الكبراء والوجهاء - هم الذين اقاموا الوفد بأموالهم فاستعملت هذه الأموال لايدائهم والزراية بهم . كيف يمكن سعد أن ينكر الحقيقة بعد هذا كله وهى ظاهرة ملموسة ولكنى مع ذلك انتظر منه جواب الرجل الذى يقدر للصدق قيمته وجلاله .

أيها السادة - اتدرون الى أى حد كان يريدنا سعد باشا على الوصول اليه لتنفيذ شهوته في موضوعنا الذى طرحته على مسامعكم - أنه عرض علينا أن نقبل المشروع الأول للورد ملتر - وهو مشروع ١٧ يوليو ١٩٢٠ - وهو المشروع الذى كنا رفضناه بالاجماع - وهو المشروع الذى لا يلقى الحماية عن مصر وانما ينظمها تنظيمًا شرعيا - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع ما فيه من بلاء لمصر اذا قبل الانجليز دسيسته .

أيها السادة - الى هنا يقف لسانى عن الافاضة في هذا الموضوع بل هذه المخازى التى ما كنت أريد أن تعرف لولا أن طفق الكيل ونقد الصبر ولولا أن التضليل قد وصل الى منتهاه .

(٢)

سعد باشا والاحتلال :

أيها السادة - قلت لحضراتكم ان سعدا بعد أن عرف مبلغ النداء باسمه والتهاتف له سعى في استثمار هذه المكانة الشخصية لا لأمته وفي استخدامها لهدم من يقف في طريق شهوته وقد ظهرت نيته بأوضح بيان بما القيته على مسامعكم .

ولكن أعضاء الوفد ما كانوا يرون في سعد الا انه واحد منهم يجب أن يشاركوه في العمل كما يشاطرونه في المسئولية وما كان لرجل يحترم

نفسه ويقدر حقه وواجبه أن يتنازل عن شخصيته وضميره فيلقيهما تحت
أقدام غيره يعبت بهما كما يشاء ويهوى - لهذا كان التشاد بين الفريقين
عظيما ولهذا كانت غلطات سعد قاتلة •

من ذلك ما سبق أن قلته في محاضرة سابقة وأعيده اليوم لعل فيه
تذكرة وعبرة •

أرسل إلينا اللورد ملنر مشروعه الثانى فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ فشرع
الوفد فى فحصه ووضع المبادئ التى يجوز للأمة المصرية أن تقبل الاتفاق
عليها وهى المبادئ التى صار بعضها فيما بعد من تحفظات الأمة بعد
عرض المشروع عليها •

لكن سعدا كان غاضبا وما كان يريد أن يشترك معنا فى هذا العمل -
كان سعد غاضبا من يوم أن رفض اللورد ملنر طلبه الشخصى وأضاح
عليه آماله •

ذهبت فى يوم من تلك الأيام الى مقر الوفد مع بعض زملائى فوجدت
محمد محمود باشا مضطربا والمكباتى هائجا وأخبرانا بأن جريمة وقعت
فى غرفة الرئيس • فدخلنا فوجدنا معه مذكرة مطبوعة يريد إرسالها الى
اللورد ملنر وكانت خاصة بمشروع اتفاق على النقطة العسكرية وهو
ينحصر فى أن يتنازل الانجليز عن فكرة النقطة العسكرية الواردة فى
مشروعه على أن يختاروا بدلها أحد الاقتراحات الآتية :

أولا : تستأجر بريطانيا العظمى كل شبه جزيرة سينا •

ثانيا : تخصص مصر قوة من جيشها لحماية قناة السويس ويكون
ضباط هذه القوة المصرية من الانجليز •

ثالثا : يكون لانجلترا حق التدخل فى مصر بطلب من مصر عند
حدوث ثورة فيها •

أيها السادة - هل أدركتم مرمى الاقتراح الثالث بنوع خاص ؟
وهل لاحظتم خطورته ؟ ليس فى الأمر سر نذيعه فقد عرفه الانجليز
قبلكم • كان يجب على سعد بصفته زعيما حقا « لا زعيم ضرورة » أن
يعلم ان انجلترا أيام مفاوضات السير دورمندولف كانت قد رضيت فى
١٨٨٧ بالجلاء عن الأراضى المصرية مع اشتراط حق العودة عند حدوث
ثورة فيها « انظر الكتاب الأزرق ١٨٨٧ » •

وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يعرف ان اتفاقية الآستانة الصادرة في ٢٢ مايو ١٨٨٧ اعطت لتركيا ولانجلترا حق احتلال مصر معا عند قيام ثورة فيها - وقد رثى في ذلك الوقت ان اسباب احداث الثورة في بلد ضعيف توصلنا الى احتلاله احتلالا شرعيا من الأمور الهينة لدى المستعمرين فمنع الله عن مصر نفاذ هذه الاتفاقية . وكان يجب على سعد بصفته زعيما ان يفهم ان ماعرضه من حق انفراد انجلترا باحتلال مصر احتلالا شرعيا عند قيام ثورة فيها يتناقى على الأقل مع الحيطة التي يجب على زعيم مثله ان يتخذها من قبل ، وهي اشراك زملائه معه في الرأي .

سالنا سعدا عن تحرير هذه المذكرة وطبعها والشرع في ارسالها دون مشاركتنا فلم يحر جوابا سوى ان ادعى انه كان يريد ان نطلعنا عليها قبل ارسالها - واعترف بانه كان قد اخبر بضمونها مندوب اللورد ملنر وبأن اللورد قد طلبها منه كتابه بعد ان احيط بها علما ففعل وكان المندوب حاضرا لاستلامها فماذا عملنا ؟

احتجنا على هذه التصرفات كما احتجنا كثيرا على غيرها وناقشناه حتى انتهينا معه الى نحو الاقتراح الثالث معوا تاما ولما الح بضرورة حفظ كرامته بتنفيذ وعده مع الانجليز اجبناه بانه اذا ارسل الاقتراحين الأولين فانما يرسلهما تحت مسؤوليته وعلى اعتبار ان الوعد لم يطلع عليهما ولم يعرفهما .

ايها السادة - يقول لكم الآن سعد في خطبته الأخيرة بعد ان افلئت المفاوضات من يده انه كان يسعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ومن ذلك ما جاء بالخطبة التي القاها يوم الجمعة ٢٣ نوفمبر ١٩٢٣ بين مندوبي دائرة قسم السيدة زينب حيث قال :

« على ان شكركم لا يكون بكلام القيه عليكم . . ولكن باستمرارى في السعى للوصول الى غايتكم التي هى مقصد الأمة الأسمى وهو الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق وهتاف) » .

ولكن اراد الله ان يقدم سعد بنفسه دليلا قاطعا على ما كان يعمل به معنا ايام المفاوضات فقد جاء في خطبته التي القاها على موظفى الحكومة بفندق الكنتنتال يوم ٦ مايو ١٩٢١ والتي نشرتها جرائده اخيرا للطعن فينا - جاء في هذه الخطبة اعتراف منه صريح بما عرضه وقتئذ على اللورد ملنر بشأن الاحتلال فقد قال سعد مايتي بالخرف الواحد :

« فقلت (اى قال سعد) نضع عساكر من عندنا ويكون لهم ضباط من عندكم فلم يقبل (اى اللورد ملتر) » .

« وقال (اى اللورد ملتر) (نريد أن نكون ضيوفكم) » .

« فقلت (اى سعد) على الرحب والسعة عندنا شبه جزيرة سينا وهى مكان واسع جدا نغير ادارته لكم للمدة التى تشاؤونها » .

هذا اعتراف سعد - ايام كانت المفاوضات فى يده - بما كان يعرضه على الانجليز وفى هذا القدر كفاية .

(٣)

سعد والمفاوضات :

ايها السادة - قلت لحضراتكم أن وجودنا مع سعد قد كشف لنا عن خصلة فيه خطيرة - وعرفنا أن فى نفسه دافعا يدفعه الى السعى فى بناء مجد له على حساب مصر وعلى اكتاف ابناء مصر - ولكنى ما كنت اتصور أن فيه خصلة أخرى كان يريد أن يستخدمنا لها وهى خصلة لا اسميها وانما ادل عليها بوقائعها .

راى سعد أن املة فى النجاح فيما كان يرمى اليه لنفسه لن يحقق ورأى أنه قد صار فى المفاوضات أمام مستقبل البلد وجها لوجه . وأيقن أنه لا يمكنه قطعها لغير سبب جدى مرتبط بموضوع القضية . فماذا يعمل ؟

فى يوم الأحد أول أغسطس ١٩٢٠ كنت مع سعد فى جهة « رتش موند » خارج لندره فصارحنى بانا اذا وصلنا الى مشروع يرضينا ويرضى الانجليز نتفق معهم على أن يعلنوا هم رضاهم عنه ونقيدهم به والا يعلنوا قبولنا اياه ثم يرجع الوفد الى مصر ويعرض المشروع على جمعية وطنية فاذا لاحظنا أن الجمعية الوطنية راضية عنه حبثناه صراحة وأعلننا رضاهم به واذا أحسسنا بانها غير راضية عن المشروع طعننا فيه وطلبنا رفضه وبهذه المناورة نكون قد احتفظنا بمركزنا وخرجنا من كل تبعه .

ولينكر سعد باشا أنى أجبته فى ذلك الحين بأنى لا أرضى بهذه الطريقة وبأننا نقبلنا الوكالة عن امتنا وصبرنا زعماءها ومن كانت له الزعامة فعليه مسئوليتها ، وأولها مسئولية ابداء الرأى والنصح وقلت

انى ارى رفض اى مشروع تحقق ضرره وقبول اى مشروع نحقق المصلحة فيه بشرط تعليق قبولنا أو رفضنا على قرار الجمعية الوطنية - فإذا وافقتنا كنا من السعداء وإذا خالفتنا فقد انتهت مأموريتنا ويكون مثلنا في هذه الحالة الأخيرة. مثل وزارة لم تحز ثقة البرلمان فهي تتنازل عن مركزها فداء لاستمساكها برأيها .

هكذا كان رأيي واضفت اليه أن المفروض من زعامتنا اننا اكثر اطلاعا على دقائق القضية من غيرنا ولذا نكون اكثر مسئولية من غيرنا وقلت لسعد انى أول من يوقع بقبول مشروع يحقق المصلحة لبلادى (٤٤) على شرط اقرار الجمعية الوطنية وانى أول من يحبذه ويؤيده أمام هذه الجمعية ولو عرضت في سبيل ذلك سمعتى الى الضياح فاجابنى سعد بأنه غير مستعد لتضحية سمعته لبلاده .

هذه واقعة ارجو أن يجيبني سعد عليها بحق الذمة والشرف . ومع ذلك كيف ينكرها سعد وقد قالها لغيرى من اعضاء الوفد ليسبر استعدادهم لقبولها وكيف ينكرها وقد ذهب اليه ذات يوم فريق من المصريين من طلبة الجامعات الأوروبية وكانوا اثنين وعشرين أو ثلاثة وعشرين طالبا طلبوا اليه أن يبدي رأيه في مشروع اللورد ملنر فكان جوابه حفظه الله انه قر من الجواب وسألهم عن رأيهم فيه فاجابه بعضهم بأنه يقبله اساسا للمفاوضة وعندئذ قال « وأنا لم ارفضه » وقال بعضهم انه يرفضه فقال سعد « وأنا لم اقبله » وبهذه الحيلة تخلص سعد من المسئولية دون أن يبدي رأيه كزعيم مسئول .

ولهذا اكرر لحضراتكم ان سعدا لن ينتهى على أمر في المفاوضات يكون له فيه رأى صريح وسيكون عمله في المستقبل استبقاء زعامته السلبية واستغلال شعور الأمة لشخصه وتسخير ضحاياها وأموالها لمجده . وقد رايتموه أخيرا يعد العدة لذلك حيث قال في احدى خطبه انه ينتظر أن يعرض عليه الانجليز المفاوضات لأنه عالم في نفسه بأن الانجليز في غير حاجة الى فتح باب المفاوضات ولأنه يعلم انه بمنجاة من مسئولية المفاوضات - وقد سخر الله له من مواطنيه من يطعنهم في شرفهم ويسبهم في وطنيتهم فيتوارى بهذا السب وذلك الطعن عن كل عمل وطنى جدى الى ان يقضى الله امرا كان مقعولا .

سعد والمروءة :

أيها السادة - لا أريد أن أحدثكم عن مروءة سعد مع زملائه وأصدقائه ومواطنيه جميعا وإنما أريد أن أنكر لكم طرفا مما عمله مع بعضهم وكيف ضحى بهم وكيف كانت أساليب محاربته أيامهم بعد أن استغل صداقتهم وبعد أن رأى مصلحته الشخصية توجب عليه نكران الجميل .

(١)

مع عدلى باشا

ترك اللورد ملنز مع لجنته مصر قرأى سعد ورأينا ضرورة المفاوضة معه على طريقة تحفظ كرامتنا وكرامة الأمة التي نمثلها ولم نجد بعد أعمال الفكر وسيلة سوى الالتجاء الى مواطننا الكبير عدلى باشا نسترشد بأرائه ونستمعين بمهارته السياسية على إيجاد حل للحالة الدقيقة التي كنا فيها .

لهذا ارسل الوفد الى دولة عدلى باشا التلغراف الآتى :

باريس في ٦ مارس ١٩٢٠ (٤٥)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نكون سعداء برؤيتكم في باريس . أما عن الاقتراح الثانى فانا نوافقكم عليه ويكون تأييدنا لكم اشد تأثيرا اذا بقى الوفد رسميا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضات .

سعد زغلول

ثم اردفناه بتلغراف آخر هذا نصه :

باريس في ٢٢ مارس ١٩٢٠ (٤٦)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

نشارككم رأيكم في عدم قبول الأسس كما عرضت (وهى اقتراحات
من اللورد ملنر) نرجوكم تقديم ميعاد وصولكم الى باريس بقتـر
المستطاع .

زغلول

فرد علينا عدلى بالتلغراف الآتى :

القاهرة في ٢٦ مارس ١٩٢٠

سعد زغلول باشا رقم ٣٠ شارع شانزليزيه باريس

قبل تحديد ميعاد للسفر اكون سعيدا باستلام خطاب تفصيلي
عدلى يكن

فاجابه الوفد بالبرقية المستعجلة الآتية :

باريس في ٣٠ مارس ١٩٢٠ (٤٧)

عدلى يكن باشا بالقاهرة

وصل تلغرافكم متاخرا نكون سعداء برؤيتكم في اقرب فرصة لتبادل
الآراء طبق خطابكم .

زغلول

لم ير عدلى بعد هذا الالاح بدا من السفر فسافر من الاسكندرية
في ١٦ ابريل ١٩٢٠ ووصل الينا بباريس .

وصل الى باريس ولم يجد هذا الرجل الكبير هذا الرجل المعروف
بالاباء والشمم لم يجد على نفسه غضاضة في أن يكون مع اصدقائه منفذا
لرغائبهم حتى ولو كانت بعض آرائهم مخالفة لرايه ونصائحه .

سعى عدلى باشا حتى اوجد الصلة بيننا وبين لجنة ملنر كما
تعلمون اوجدها بما يحفظ كرامة مصر بأن بدأت اللجنة تطلب الينا المحادثة
معه وحضر الينا السير هرست مستشار وزارة الخارجية البريطانية
واحد أعضاء اللجنة وعرض علينا باسم اللورد ملنر ان نساقر الى لندره
لتبادل المحادثات .

(٤٦) يدل ٢٢ مارس : ٢٥ مارس .

(٤٧) يدل ٣٠ مارس : ٣١ مارس .

قام عدلى باشا بهذا العمل وقام بما هو أشق على النفس منه
واليكم البيان :

لما اعتزمنا السفر الى بلاد الانجليز خطر لسعد خاطر هو انه خاف
الذهاب الى لندره بعد أن وعدنا بالسفر اليها خاف الذهاب الى لندره
لا احتياطا على القضية المصرية بل احتياطا على نفسه - خيل اليه انه
اذا ذهب الى بلاد الانجليز فانهم ربما يعتقلونه مرة ثانية وطلب الى عدلى
باشا أن يأخذ من اللورد ملنر ميثاقا بأن يكون له الحرية التامة في الرجوع
الى فرنسا متى أراد .

رائنا كما رأى عدلى باشا ان هذا الطلب خارج عن المعقول وعن حد
رجولة الزعماء وشهامتهم وكان له في هذا الموضوع شأن مع سعد باشا .

قلت لسعد باشا ان من غير المعقول ان لجنة سياسية تطلب الى وفد
سياسي أن يتحدت معها في بلادها وان يكون هذا الطلب احبولة الغرض
منها الوصول الى اعتقال رئيس الوفد عندما تطلا قدمه بلادهم ومن غير
المعقول ان يرضى الانجليز لأنفسهم بهذه المسبة الكبرى والقضيحة العظمى
امام العالم باستعمال هذا السلاح الدنيء ولو كانت نيتهم كما تفهم لابقوك
وزملاءك في مألطة ولما اخرجوك منها .

فأجابني سعد باشا : انى أخاف والسلام ، ولا بد من أخذ تعهد
بحريتى والا فمن المحال أن أسافر وأن أفاوض .

فقلت : سافر يا باشا وانى أتمنى أن تعتقل هناك وان نعتقل نحن معك
جميعا فان في ذلك فائدة لبلادنا واعلانا لأمتنا امام العالم المتمدن بأن
الانجليز قوم ظالمون لا يراعون عهدا ولا يحترمون ذمة .

فأجابني سعد باشا : أنا اعتقل ! - لا - انى أخاف الرجوع الى
مألطة مرة ثانية وان لم يحصل عدلى باشا على هذا التعهد فانى غير
ذاهب .

ايها السادة : - اتعلمون ماذا حصل بعد ذلك ؟ - وقفنا الى حيلة
لطيفة لننفذ بها كلمتنا مع لجنة ملنر ونطمئن بها سعد باشا .

ذلك اننا ارسلنا الى لندره بعضا من أعضاء الوفد اسميناه لجنة
وكانت مكونة من محمد باشا محمود وعبد العزيز بك قهيمى وعلى بك ماهر .
مافرت هذه اللجنة الى لندره وسافر معها عدلى باشا - وكان الغرض

الظاهري ما نشره عليكم سعد في حينه من أن الوفد يريد الوقوف من اللورد ملنر على أساس المفاوضات وهل هي تؤدي إلى الاستقلال أم لا وكان الغرض الحقيقي أن يسعى عدلي باشا لدى اللورد ملنر في الحصول على ما يطمئن سعدا على نفسه .

ذهبت اللجنة وتكلمت مع اللورد ملنر في موضوع الاستقلال وهذا اجاب طبعا بما يوجب بعض الاطمئنان . وتكلم عدلي باشا مع اللورد في التحفظ الحقيقي وهو حرية سعد . ولكن عدلي باشا يعلم كما كنا نعلم ان طلبا كهذا موجب للسخرية ومضر بكرامة الوفد ورجالة ونعلم انه لو امتنع عن التكلم مع اللورد لأبى سعد باشا الذهاب الى انجلترا وانقطعت المفاوضات فماذا عمل ؟

لم يرد عدلي باشا ان ينسب الفكرة لرئيس الوفد وطلب الى اللورد ملنر ان يطمئن أعضاء الوفد جميعا بان تكون لهم الحرية التامة في تركهم انجلترا متى شاءوا . وافهم اللورد بان هذه الفكرة من عنديات نفسه اراد الأدلاء بها اليه منعا لأي ظن ربما يتطرق الى ذهن واحد من أعضاء الوفد بأن حريتهم ليست مصونة .

فهم اللورد ملنر مايرمي اليه عدلي باشا فأجاب على الفور « أخير سعد باشا باننا لسنا من أهل القرون الوسطى وليطمئن سعد وأخوانه يحضرون ويرجعون متى شاءوا ولهم أن يرسلوا تليفراقات سرية (شفرة) الى فرنسا أو الى مصر بحيث لا يعرفها سواهم ولا رقيب عليهم فيها » .

الحمد لله - لقد اطمأن سعد على نفسه وقرر السفر وشكرنا لعدلي عنانيته ولكن اتدرون ماذا كانت مكافأة سعد لعدلي على هذا كله ؟ صار لسعد حق ارسال برقيات سرية بمسعى عدلي فاستعملها بأن أوحى الى مصطفى بك النحاس ان يرسل برقية سرية الى مصريتهم فيها عدلي باشا بانه كان كارثة على الوفد . ثم كانت مروءة سعد بعد ذلك مع عدلي أن آذاه بكل انواع الايذاء - اتهمه في وطنيته - عرقل المفاوضات الرسمية بطرائق عرف الانجليز منها ان الأمة منقسمة فتشددوا في طلباتهم حتى انقطعت المفاوضات - حرض اذنايه فاعتدوا على الوفد الرسمي يوم حضوره بوسائل تعرفونها . ثم استمر سعد يكيد لعدلي كيذا ويعتبره هو واصدقاؤه من غير الوطنيين .

من هذا تعلمون ان سعد باشا كان يرى في عدلي باشا صديقا حميما ووطنيا غيورا وقت الحاجة اليه . ولما ظفر بحاجته ظهرت طبيعة

نفسه وخاف ان يزاحمه في مجده مزاحم • ثم جاءت مسألة الرئاسة فانقلب الرجل فجأة الى الطعن والقدح بما لم نر له مثيلا • واستمر في طعنه الى الآن بعد ان انقطعت المفاوضات وانتهت موجبات التنازع على الرئاسة •

(ب)

مع المرحوم على شعراوى باشا

كان المرحوم على شعراوى باشا وكيلًا للوفد • رأس الوفد في غياب سعد بما عهد فيه من الحزم والشجاعة والوطنية في اشد الأوقات حرجا وأكثرها رعبا • وكان الرجل بحكم بيئته وحالته الاجتماعية لا يفكر طبعًا في أن يكون يوما من الأيام وزيرًا أو زعيمًا برلمانيا ولا يطمح في أن تقام له التماثيل ولكن مع ذلك آذاه سعد وقاطعه حتى ترك الوفد •

كان ذنب هذا الرجل الكبير ان له كرامة وضميرا يابى معهما أن يكون خاضعا لسعد متقلبا تقلبات سعد •

وانى أقص عليكم حكاية صغيرة تعلمون منها طريقة انتقام سعد من المرحوم شعراوى •

عندما تركنا مصر كان المرحوم شعراوى أمينًا لصندوق الوفد فأخذ معه ما اجتمع من نقود الوفد وحولها قبل سفره الى فرنكات بسعر ٢٧٥ فرنكا (وهو السعر الرسمي للجنيه في ذلك الوقت) - ثم حول في الوقت نفسه نقوده الخاصة التي أراد أن يأخذها معه الى فرنكات بسعر الجنيه سبعة وعشرين فرنكا ونصف الفرنك - وأخبرنا بأنه عازم على التبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات •

أقام المرحوم شعراوى معنا في فرنسا زمنا قاسى فيه من تصرفات سعد ما قاسى الى أن رأى ان لا طاقة له على البقاء معه فاعتزم الرحيل وسافر في سكوت وتواضع بعد أن نفذ وعده وأعطانا من ماله الخاص فرنكات بقيمة ثلاثة آلاف جنيه بنفس السعر الذى حوله به هذه الجنيهات وقت سفره من مصر •

ولم يسعنا الا أن نحمده على هذه الأريحية • ولكن سعدا أبى الا ان يذم شعراوى حتى على مكرمه وقال لنا ان شعراوى غير صادق في انه تبرع للوفد بثلاثة آلاف من الجنيهات وانما الحقيقة في نظره انه تبرع

بألفى جنيه فقط • وأراد سعد أن يعلن ذلك في مصر وحجته في ذلك أن قيمة الفرنكات التي أعطاهم الينا شعراوى باشا تساوى ألفى جنيه فقط يوم أن ترك الوفد ورجع الى مصر ولو أنها كانت تساوى ثلاثة آلاف جنيه يوم سرفنا من مصر ويوم أن حولها المرحوم شعراوى الى فرنكات كما حول مال الوفد نفسه •

يريد سعد أن يطعن شعراوى باشا حتى في تبرعه وهبته • ويريد أن يوهم الناس بأن شعراوى كان غير وطنى لأنه لم يتبرع الا بألفى جنيه بعد أن وعد بثلاثة آلاف •

قد يجوز أن يكون لسعد الحق في أن يحكم على وطنية الناس واخلاصهم بمقدار تبرعاتهم للوفد ولكن ما الذى تبرع به سعد للوفد وما الذى ضحى به من ماله للوفد ؟

ان سعدا اقترض الوفد أيام تكوينه مائة جنيه مصرى كما اقترضه كثير من أعضائه مثل هذا المبلغ • ولما ذهبنا الى أوروبا وراينا أنه قد صار للوفد مال قرر الوفد أن نرد الى الدائنين نقودهم فكان سعد في مقدمة من استلموا منى في لندره – وأنا أمين صندوق الوفد – المائة جنيه المصرى مائة واثنين ونصفا من الجنيهات الانجليزية بايصال (دفتر مصروفات الوفد صحيفة ٤٣) •

أيها السادة – انى مضطر الى اظهار هذه الحقيقة حتى يعلم الناس جميعا ان سعدا لم يتبرع بقرش للوفد وحتى يعلم الناس جميعا انه سواء كان شعراوى باشا متبرعا بثلاثة آلاف جنيه او بألفين فقط فليس سعد بالرجل الذى يقبل ان يزن وطنية شعراوى واخلاصه بمقدار ما تبرع به •

(ج)

مع حرم المرحوم اسماعيل زهدى

قتل المرحومان زهدى وحسن عبد الرانق على باب جريدة السياسة بايدى عصاة السفاكين وكنت وكان صديقى الدكتور حافظ بك عفيفى معها ولولا ارادة الله لقتلنا وتركتنا من خلفنا مثلها ذرية ضعافا •

قتل زهدى وقد رايت بعينى دمه الطاهر يسيل من احشائه في حجرة رئيس التحرير وهو يذكر وطنه وزوجته وابنه الطفل والمولود الذى سيرزقه بعد قليل •

قتل زهدى وحسن ولا أريد أن أعيد عليكم ذكرى قتلها وانما اقص
عليكم شيئا عن تلك السيدة المسكينة زوجة زهدى .

كان لسعد صديق حميم هو المرحوم مصطفى بك الباجورى وكان
من أمر تلك الصداقة ان كان الباجورى بك يدير أطيان سعد باشا . وكان
سعد لا يعرف عن أمر أطيانه شيئا سوى قبض ريعها كل سنة من يد
مصطفى بك الباجورى .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان الباجورى بك يشتري لسعد باشا
أطيانا بغير علمه ويدفع جزءا من ثمنها بغير علمه ويدفع أقساطها من
ريعها بغير علمه وبهذه الوسيلة كان لسعد مقدار وافر من الأطيان .

كان اخلاص الباجورى بك لسعد باشا عظيما حتى قتله . فانه رحمه
الله بينما أتيا من جهة قريبة من دمنهور بها أطيان لسعد باشا وقد أراد
أن يركب القطار فسقط بين العربات فقطعت ساقه ثم فاضت روحه .

ترك المرحوم الباجورى ذرية منها طفلة قاصرة تعين سعد باشا
وصيا عليها وهى التى صارت زوجة للمرحوم زهدى .

أيها السادة - قتل زهدى فهل تكرم سعد بارسال تعزية الى تلك
المسكينة التى كان هو وصيا عليها والتى قتل أبوها لأجله . لم يرض سعد
أن يشاطر ابنة صديقه حزنها وأن يخفف عنها الالمها وأن يجفف دموعها
الدامية والسيدة اذا لم تجد والدها فى الملمات يواسيها كان لها من وصيتها
عنه بديل - فهل قام سعد بهذا الواجب الانسانى البسيط ؟ حاشا أيها
السادة - لأن زوجها زهدى المقتول كان على غير رايه فى السياسة .

هنا يتعقد لسانى وأترك لكم أيها السادة الحكم على مروءة سعد
وعزائوك أيتها السيدة الطاهرة أيتها السيدة البائسة التى قتل أبوها
بسبب سعد والتى قتل زوجها بسبب سعد عزائى لك ولطفلك . ان أجركم
عند الله وحده وان دم زوجك الطاهر قد كان ماء الحياة لشجرة الحرية
اليابسة وهامى الآن قد أورقت وستعطى ثمراتها الطيبة - انك ابنة شهيد
المروءة وزوجة شهيد الحرية فقد استحققت تقدير الوطن .

أيها السادة - ضمن سعد بتعزية ارملة زهدى وابنة الباجورى وبعد
ايام قليلة قتل المستر روبسون(٤٨) فاسرع وهو فى جبل طارق بمحادثة
مكاتب روتر بالحديث الآتى :

(٤٨) كان المستر روبسون يعمل مدرسا بـ مدرسة الحقوق الملكية فى تدوين

جبل طارق (٤٩) في ٢٠ يناير ١٩٢٣

استقبل زغلول باشا اليوم في بيته هنا مكاتب رويتر وأعرب له في خلال محادثة ممتعة عن أسفه العميق للاعتداءات الأخيرة التي وقعت على الرعايا البريطانيين في مصر قائلا انه يستنكرها وينظر إليها بعين السخط ومن رايه ان الذين ارتكبوها - اذا كانوا مصريين - لا يحبون بلادهم . فان هذه الاعتداءات كما قال الفيلد مارشال فيكونت اللنبي في بلاغه - عار على مصر وانها تبعث على أعمال العداء ضد مصر نفسها . وقال ان حسن مستقبل مصر يتوقف على الاعتماد الدقيق على العدل الذي يجب ان يحترم وان انتهاك العدل ليس من شأنه ان يساعد القضية المصرية .

واضاف زغلول باشا الى ذلك انه سره ان المصريين وعلى رأسهم اصداقائه وأعضاء الوفد قد احتجوا على هذه الاعتداءات وأعرب عن أمله ان يقدر الشعب البريطاني النبيل السخط الذي شعرت به الأمة المصرية جميعا وأظهرته حيال هذه الجرائم وان يكون له به عزاء وان تعثر حكومة مصر بسرعة على المجرمين وتسلمهم الى العدالة (انظر جريدة الأخبار في ١٤ يناير ١٩٢٣) .

يبادر سعد باستنكار الاعتداء على البريطانيين وهو امر واجب . ولكن ألم يكن من واجبه كذلك ان يستنكر الاعتداء على مواطنيه وان يستنزل اللعنات على قاتليهم .

أظن ان سعدا لم يفكر في زهدى وحسن لأنهما من مواطنيه المصريين الذين لا يستطيعون فك اعتقاله من جبل طارق فلم تكن له أذن فائدة من اظهار سخطه على قتل رجل غير انجليزى .

مادى : القانون المدني ، ومقدمة القوانين . وقد اطلق عليه الرصاص ظهر يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٢٢ في شارع الجيزة وهو فوق دراجته وذلك اثناء عودته الى منزله بالزمالك بعد الانتهاء من اقاء دروسه بالمدرسة . وقد صرف تعويض مالى لأرملته بواقع ٧٠٠ جنيه مصري معاشا سنويا يخفض الى ٣٠٠ في حالة زواجها . كما تقرر صرف تعويض مالى لولده بواقع ٣٠٠ جنيه مصري معاشا سنويا حتى بلوغ سن الرشد . واذا توفيت والدته قبل ذلك ينقل اليه ٢٠٠ جنيه من معاش والدته السنوى وذلك طبقا لأحكام القانون البريطانى . (الاهرام ، ١٩٢٢/١٢/٢٨ ، ١٩٢٢/١٢/٢٩) .

الأخبار ، ١٩٢٣/١/٩) .

(٤٩) بدل ٢٠ يناير : ١٢ يناير .

مع المرحوم محمد فريد بك

أيها السادة - قد رأيتم مما سمعتم ان سعدا يريد الرفعة لنفسه مهما كانت وسائلها يريد ما وقد كلف بها فهو يسعى اليها بكل ما أوتى من قوة وحيلة بشرط ان يبتعد عن المسئولية - يفر من المسئولية لأنها مدرجة الويال لمن تملكه شهواته الشخصية فأفسدت عليه الحكم على المسائل القومية .

يريد المجد ويحسد الناس جميعا - يحسد الاحياء منهم والأموات - ودليلنا ما وقع منه مع المرحوم محمد فريد . بعد وفاته . مات صديقى وزميلى فريد . مات رئيس الحزب الوطنى - وأنتم تعلمون من هو فريد - هو النفس الطاهرة الأبية هو القوة المسخرة لارضاء الله والوطن . هو الرجل الذى أفنى ثروته وقوته وحياته لمصر (لتحييا نذكرى فريد بك) .

مات فريد فقيرا طريدا بعيدا عن وطنه وذويه فداء لمصر . فماذا كان جزاؤه من سعد ؟

عرضنا على سعد أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد الى مصر فأبى وكان عذره أن أموال الأمة قد سلمت الى الوفد لخدمة القضية المصرية لا لنقل الموتى . ولم يصنع لقولنا ان فريدا قد مات فى سبيل مصر وأن المتبرعين لا يرون عملا أشرف وأكرم (٥٠) من أكرام ضحية من ضحايا مصر وشهيد من شهدائها وزعيم من زعمائها البررة . وليس أكرام فريد بأقل شأننا ولا بأضعف أثرا من عمل ماسبة أو إقامة حفلة أو نشر دعوة - وأن الحكومات تتفق من مالها لتشجيع جنازة كبارائها فجدير بالأمم ان تتفق على جنازة عظمائها .

أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بواجب هو أكرام فريد واعتراف بجميل فريد واعتراف بان فريدا قد استحق تقدير الوطن وكيف يستحق فريد تقدير الوطن وتقديره وقف على من ضحى بالسودان أما فريد فإنه لم يعمل سوى أن ضحى بوظيفته للسودان وضحى بحياته لمصر والسودان .

(٥٠) بدل كلمة « أكرم » : اكمل .

أبى سعد أن يكون للموتى ذكرى تزامم مجد الأحياء وهو لم يتردد بعد قليل من الزمن في أن يقترض من الوفد عشرين ألف فرنك (بايصال تحت يدي) صرفها في نقل جثة رجل من أقارب مصطفى فهمى باشا - والد السيدة صفية زوجته - مات في فرنسا وأرسله إلى مصر ولم يرد هذا المبلغ إلى الوفد كما لم يرد غيره من المبالغ التي اقترضها من الوفد إلى أن فارقناه وإلى أن وضع يده على ما بقي من مال الوفد وإلى أن صار هو الدائن وهو المدين .

أيها السادة - أبى سعد علينا أن يقوم الوفد بنفقات نقل جثة فريد بحجة المحافظة على أموال الأمة لتصرف في سبيل الاستقلال وهو هو بنفسه قد ذهب ذات يوم إلى فتوغرافي في باريس ووقف أمامه مدة أخذ فيها صورته الشريفة على أوضاع مختلفة تارة يشير بيده كأنه الخطيب الذي لا يبارى وطورا يضع أصبعه على رأسه كأنه يفكر في تصريف أمور البلاد على أحسن وجه . وآونة يمضى على ورقة كأنه يبرم معاهدة الاستقلال التام . ثم أرسل عددا من هذه إلى مصر . والذي يعيننا من هذا كله أنه أبى أن يدفع أجرة المصور من جيبه وصمم على أن يدفعها الوفد من مال الأمة (والايصال تحت يدي) لأنه رأى حفظه الله أن نشر صورته بين الناس مفاوضات لاستقلال البلد .

يجب أن تعلموا أن صورته المعلقة الآن في بعض حوائط مصر إنما كانت من أموال الأمة التي جمعت في سبيل استقلالها .

أيها السادة - لم يقنع سعد بتلك الصور الصامتة فتحركت شهواته إلى أن دعا في الصيف الأخير مقاولا من مقاولي الصور المتحركة وقد بلغنا أنه دفع إليه من مال الأمة شيئا كثيرا حتى رسمه يتحرك بأوضاع مختلفة وعرضه أخيرا أمام أعينكم في القاهرة في دور اللهو واللعب .

يجب أن تعلموا أن سعدا قد دفع من مال الأمة شيئا كثيرا للباخرة التي أقلتة وأقلت حاشيته إلى الصعيد لا لغرض سوى لفت أنظار العامة إليه وسب خصومه في نورهم وبين عشائهم .

يجب أن تعلموا أن سعدا دفع من مال الأمة كثيرا على نواب العمال الانجليز لا لغرض سوى التتكيل بحكومة لم ترض برياسته المفاوضات .

كل ذلك تدفعه مصر من أموال المكتبيين للقضية ويضن علينا بقليل
من المال لنقل جثة فريد . فلا حول ولا قوة الا بالله .

أموال الوفاء :

أيها السادة - سألني كثير منكم عن أموال الوفاء وعما حل بها بعد
أن فارقتنا سعدا . فطالبنى صديقي المكباتى بك في خطبته الماضية بتقديم
حساب عنها لكم . وما أنا مجيبه الى طلبه .

وقت أن اعتزمنا السفر من باريس والرجوع الى مصر في يناير
١٩٢١ كان الباقي للوفاء في بنك الكريدى ليونيه وبنك روما بباريس نحو
ثلاثة وثمانين ألفا من الجنيهات بعضها بالفرنكات وبعضها بالجنيهات
الانجليزية .

وكان للوفاء فوق ذلك في ذمة سعد باشا المبالغ الآتية دينا عليه
بامضائه :

١ - ٢٠.٠٠٠ ر. عشرون ألف فرنك في ٣٠ أغسطس ١٩٢٠ بتحويل
على مدينة فيشى (صحيفة ٣٥ من دفتر الحساب)

٢ - ٦٤ر٥ أربعة وستون فرنكا ونصف أجرة التحويل

٣ - ٢٢.٠٠٠ ر. اثنان وعشرون ألف فرنك (٥١) على دفعات لغاية
٣٠ سبتمبر ١٩٢١ (صفحة ٣٦ من الدفتر)

٤ - ٧٠.٠٠٠ ر. سبعون ألف فرنك في ٤ أكتوبر ١٩٢٠ بتحويل على
بنك روما بباريس (صفحة ٤٠ من الدفتر)

٥ - ٢٠.٠٠٠ ر. عشرون ألف فرنك في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٠ بتحويل
على بنك روما بباريس (صفحة ٤١ من الدفتر)

المجموع مائة واثنان وثلاثون ألفا وأربعة وستون
فرنكا ونصف

(٥١) المنشور بعد كلمة « فرنك » : في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

واستدان في لندره المبالغ الآتية :

جنيه انجليز

٦ - ٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٧ مايو ١٩٢٠ اودعت باسمه في بنك الكريدى ليونيه بباريس (صفحة ٤٢ من الدفتر)

١٠٠٠ ألف جنيه في ١٥ مايو ١٩٢٠ اودعت باسمه في البنك المذكور (صفحة ٤٢ من الدفتر)

٤٠٠ اربعمائة جنيه في ٢٤ يوليو ١٩٢٠ (صفحة ٤٥ من الدفتر)

٥٠٠ خمسمائة جنيه في ٥ نوفمبر ١٩٢٠ (صفحة ٥٠ من الدفتر)

٢٤٠٠ المجموع الفان وأربعمائة جنيه انجليزى (٥٢) .

ايها السادة - اقرضت سعدا هذه المبالغ على أن يردها الى ولكنه عوضا عن أن يفكر في رد النقود دعانى يوم ٦ يناير ١٩٢١ في فنسق الكتنتنتال بباريس وطلب منى أن اتحفه بألف جنيه أخرى لا لتكون ديننا عليه كما هو الحال في المبالغ السابقة وانما طلبها على أنها ستصرف في أعمال الوفد - عندئذ طالبته بأن يبين لى هذه الأعمال فلم يقبل وطالبته بأن يعرض الأمر على الوفد ليقرر قرارا بشأن هذا المبلغ بعد اطلاعه على اسباب الصرف فلم يقبل لهذا رفضت طلبه وانصرفت .

ايها السادة - انى اعترف لكم بعد الذى قلته أن بعض اخوانى قد عاتبنى على صرف هذه المبالغ لسعد باشا وأظن ان من عاتبونى يتذكرون الآن انى أحببتهم وقتئذ بانى لا أريد مخاصمة سعد وبأن عنده من الثروة ما اطمنن معه على ما استدانته وبانى فوق ذلك اضمن للوفد تلك المبالغ التى صرفتها على غير علم منه - فلم يكن من اخوانى بعد ذلك الا أن صادقوا على الحساب وابرأوا نمتى من هذه المبالغ وجعلوها في نمة سعد وحده .

ايها السادة - حقا انى كنت مخطئا ولا يبرر خطئى تصديق الوفد على الحساب أن كنت مخطئا لما ظهر لى بعد ذلك من نية سعد باشا من الواقعة الآتية :

(٥٢) بدل كلمة « انجليزى » : افتركى .

ترون من ضمن المبالغ التى أخذها سعد مبلغ سبعين ألف فرنك
ليشتري بها سيارة لشخصه .

انتظرت بعد ذلك رد هذا المبلغ بعد ان كان قد وعدنى بسرعة رده
ولكنه عوضا عن أن يقى بتمعهده رأيته ذات يوم فى الوفد مع كثير من
زملائنا وقد اطلب لهم فى السيارة ثم قال لهم « انا أريد أن اسميها (أتومبيل
الوفد) » عندئذ تغامز أصحابى ولم تجبه بشيء بعد أن فهمنا غرضه .

أيها السادة - وأما عن المبالغ الباقية لذمة الوفد فى بنك الكريدى
ليونيه وبنك روما بباريس فان سعدا أصر قبل سفرنا على ان يقرر الوفد
تعيين واصف بطرس غالى بك أمينا للصندوق بعد سفرى . فأجتمعت
أكثرية الوفد صباح يوم ١٩ يناير ١٩٢١ وهو يوم مغادرتنا باريس وقررت
رفض ما عرضه سعد باشا لما نعلمه من امانة الصندوق لو أعطيت الى
واصف غالى بك واراد سعد أن يتصرف فى النقود فان الأمر فى هذه يكون
ان (سعدا يفاوض سعدا) وكتبت مع ذلك الى واصف بك الخطاب
الآتى :

باريس فى ١٩ يناير ١٩٢١

حضرة صاحب العزة واصف بطرس غالى بك المحترم

نظرا الى اننا مسافرون اليوم الى مصر قرر حضرات الأعضاء
الموجودين فى مركز الوفد اليوم اعطاء حضرتكم مبلغ مائة وخمسين ألف
فرنك للصرف منها على أعمال الوفد مع العلم بانى لو تأخرت فى الرجوع
 واحتيج الى نقود فما على حضرتكم الا اخبارى فى وقت مناسب لارسال
ما يكون ضروريا .

وتفضلوا بقبول فائق احترامى ٤

محمد على

ثم غادرنا فى اليوم نفسه باريس الى مرسيليا ومنها الى مصر .

أيها السادة - كيف نخالف رغبات سعد - عرض واصف الخطاب
على سعد وبه تحويل بمائة وخمسين ألف فرنك فما كان من سعد الا ان
أمر واصف بك بان يرد الخطاب الى فى مصر ترفعا منهما عن أن يقللا منا
مثل هذا الكتاب وفعلنا رده واصف بك ولكن ترفعهما لم يكن كاملا فقد
أرسل الخطاب وحده وحجز التحويل .

وبعد قليل سمعنا أن سعدا أخذ جميع أموال الوفد بالحيلة الآتية :
ذلك أن سعادة إبراهيم سعيد باشا كان هو الذى يرسل النقود إلينا بصفته
أميناً لصندوق لجنة الوفد المركزية فاتفق سعد باشا وإبراهيم سعيد باشا
وأرسل هذا الأخير كتابين لبنك الكريدى ليونييه وبنك روما بباريس بأن
النقود التى أرسلها الى تصرف لسعد وتكون تحت أمره سعد ضارباً صفحاً
عن قرار ائثرية الوفد ودون أن يستشير لجنة الوفد المركزية وأن يأخذ
رأى المكتتبين .

بهذا انتقلت نقود الوفد الى سعد باشا ولا أدري أن كان سدد ديونه
للوفد أو اعتبر نعمته بريئة بعد اتحاد الذمة فيه باعتباره دائماً ومديناً
معا .

أخذ سعد نقود الوفد المودعة فى باريس ثم أخذ بعد رجوعه ما كان
باقياً للوفد بثمة إبراهيم سعيد باشا وبثمة غيره ويقدره العارفون بنحو
عشرين ألف جنيه .

أيها السادة - الآن وقد وقفتم على شيء من أسرار الوفد ومما كان
بيننا وبين سعد . فهل كنتم ترون أن نوافقه على كل أعماله وأن نفقد كل
شعور بالمسئولية والكرامة .

أن لبلادنا علينا حقاً يجب أن نصونه وأن لنفوسنا كرامة يجب أن
نعتز بها . ومن يريد منا تصفيقاً أو هتافاً فليسمعهما من بين جوانحه ومن
اغتيباط ضميره . فذلك عندنا هو كل الشرف وهو كل المجد والفخر .

أيها السادة - لقد قرب موعد انتخاب أعضاء البرلمان وليس لى إلا
أن اتحدى نوى الضمائر الطاهرة أن يتدبروا فى موقفهم وأن يتقوا ما تدخره
الأيام لهم من مخاوف قبل أن يحم القضاء فلا ينفع الندم .

أريد أن يعلم الناس أننا لا نقبل أن نكون فى البرلمان الا رؤوساً
لا اذاناً ولا رجالاً لا اطفالاً .

إذا كان الغرض من انتخاب النواب أن يكونوا كالقردة يرقصون
حتى ضرب لهم بالدف سيدهم وعلى الوضع الذى يريد فليبحث الناحيون
عن غيرنا فانا لسنا من هؤلاء نوابكم وكلاء امتكم فاحذروا أن يكون عقد
الوكالة معيباً بغش أو تدليس أو تهديد - ولا فرق عندى بين من يسلب

أموالكم بطرق احتيالية وبين من يسلب ثقتكم وأصواتكم بطرق احتيالية
سوى أن الأول معتد على شخص والثاني معتد على أمة بأسرها (٥٣) .

احذروا اللاعبين بعقول البسطاء - احذروا من يتباكون ويستبكون
- ولا يغرنكم من الذئب أن يرتدى ثوب الحمل ومن أنذر فقد أعذر وأكرز
لحضراتهم مزيد الشكر .

رد سعد على خطبة الاتهام

كان لهذه الخطبة اثرها البالغ في نفوس من سمعوها أو قراوها
كان على سعد ان كان بريئا ان يبلغ النيابة عما اتهمته به علنا ، بل كان
عليه فوق ذلك ان يتهمنى بالاستيلاء على ما كان بعهدي من أموال الوفد
وخيانة الأمانة .

لكنه لم يبلغ النيابة خيفة ظهور الحقيقة واكتفى بتحرير مقال نشرته
جريدة من جرائده بامضاء مصطفى النحاس يوم ١٠ ديسمبر ١٩٢٣ فيه
أن جميع ما قلته كذب وبهتان وأن الرئيس الجليل لم يفتح الانجليز في
موضوع عزل السلطان كما أنه لم يأخذ المبالغ التي ذكرتها في الخطبة -
ولعلمه بأنه وقع باستلام هذه النقود ، ادعى انه لو كانت له امضاءات
فانى اكون قد اخذتها منه غشا وتزويرا وقت عرضي عليه أوراقا للتوقيع !!
هكذا كان دفاعه عن نفسه في المقال الذى امضاءه مصطفى النحاس .

أما عن التهمة الأولى وهى رغبته في عزل السلطان فقد ادلى بها
امام كثير من أعضاء الوفد كما صرح بها للورد ملنر في بعض الجلسات
وأن اللورد أبرق بها وقتئذ الى المندوب السامى في مصر وهذا بدوره
ابلقها للسلطان نفسه . وقد ذهب سعد غداة القاء الخطبة الى السلطان
فؤاد وأكد له انى غير صادق في اتهامى اياه كما أكد اخلاصه للسلطان
وهذا بدوره كما سمعت أخبره بلباقة أنه مطمئن الى اخلاصه ثم قال لرجال
حاشيته بعد انصراف سعد انه علم بهذه المسألة من يوم وقوعها بلنדרه
في يوليو ١٩٢٠ وأن المندوب السامى أخبره بها في ذلك الحين .

وأما عن التهمة الثانية فان دفتر أمانة الصندوق خير شاهد على
المبالغ التي اخذها سعد وهو ليس بورقة تدس ضمن أوراق تعرض عليه .

(٥٣) بدل أمة بأسرها : على مستقبل أمة .

حقوقنا - أرسلت خطابا الى رجل أحترمه هو الشيخ محمد عز العرب بك استفسر منه باعتباره من لجنة الوفد المركزية ومن المخلصين لسعد عن الحالة في مصر وعما اذا كانت الأمة ترى قطع المفاوضات ورجوعنا وضياح القضية المصرية او تفضل قبول ما تراتح اليه ضمائرنا على ان يكون ما نقبله رهنا باقرار الجمعية الوطنية ولا يحول دون التطور في المستقبل لنيل باقى حقوقنا وبعبارة أخرى طلبت رأيه ورأى اخوانه في هل نقبل ما نتمكن من الحصول عليه او نرفض الكل وهل يكون من مصلحة البلد رفض كل شيء او قبول مايرضى ضمائرنا وهالك نص الخطاب :

مجموعہ عرب بک
ہندی مشرق

شماره ۷۸
تلفون ۸۷-۱۱

۱۹۷۰ء

قبر راز، ستمبر ۱۹۶۰ء ۱۲۴ الواقع

[illegible]

أعطى الشيخ محمد عز العرب بك هذا الخطاب الشخصى الى سعد
فنتشره ضمن رده على خطبة الاتهام ليصرف اذهان الناس عما اتهمته به .
فرددت عليه بمقال ذكرت فيه انى افاخر بما كتبتة فى خطابى هذا الدال
على وطنية صحيحة لا على تهريج باسم الوطنية .

وتشاء المصادفات أن اعثر على الرد الذى ارسله لى محمد عز
العرب بك فى حينه اثبت هنا صورة شمسية له وللغلاف .

صورة شمسية للخطاب والغلاف

محمد عز العرب بك
شارع المبتدیان
١٤٠٨٧
١٤٠٨٧



Mohammed Aly Bey
40 Rue Marbeuf



France

Paris

تحريرا فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٠

محمد عز العرب بك
الحامى الشرعى
شارع المبتدیان ٧
١٤٠٨٧ : ت

حضرة صاحب العزة المفضل محمد على بك الحامى حفظه الله

تحمية وسلاما وشوقا واحتراما واجلالا وتعظيما وبعد ..

فقد تشرفت امس بمكتوبكم واخبركم بان الاغلبية المطلقة تجعلك
مطمئنا على نتيجة مسعاك اذ هى لا ترى الموافقة فقط بل تعتبر الرفض

ضرباً من الجنون . نعم ان هناك قوما ممن لم يشهد لهم التاريخ بعمل في هذه الحركة يبدون من الاعتراضات ما لم يكن ليوجه الى مشروع اتفاق على قواعد عامة بل يوجه الى مشروع بنصوص الاتفاق مما سيكون من وظيفة الجمعية الوطنية ولكن اقل بيان لمن يقصد منهم المصلحة يجعله يسلم بالموضوع وهناك قوم لا يرضيهم المشروع ولو صرح فيه بالاستقلال التام بلا شرط ولا قيد . ونجد قوماً أيضاً ينظرون اليه نظر الحذر غير المطمئن من حسن نية أحد الطرفين المتعاقدين لعدم تقديره الظروف التي حملت على تسامحه من ان الحالة العامة هنا قد أشربت حب الحرية وأصبحت لا يمكن ان تسام بالعرف وان التشدد معنا قد يجر الى انفجار بركان الشرق والتساهل معنا قد يجعل الشعوب الجديدة التي دخلت تحت الحكم تطمئن الى الحاكم وتحملها على الاعتقاد بان هذا الحاكم متى رأى الشعب مستعداً لحكم نفسه وتركه وشأنه الى غير ذلك من الاعتبارات وهؤلاء طبعاً لا يؤمنهم ولا النص الصريح ولكني أقول لك بوجه عام ان الحالة مرضية وأن كل ما يطلبه العقلاء ان توضع النصوص بغاية التحفظ ما أمكن ومتى برهنا على قدرتنا وصلنا بعملنا الى كل ما نبغى وفككتنا كل قيد علينا لحلول الثقة بنا محل الحذر منا ولا يفوتني ان اقدم لعزتك ولكل عامل معكم عنى وعن اولادى واخوانى واحبائى فائق الشكر وعظيم الاحترام . هذا وان ولدى عبد العزيز سيكون فى ارسالية المهندسين الميكانيكيين الذين سيصلون لندرة أواخر هذا الشهر فعسى ان يكون له شرف المثل بين أيديكم جميعاً عند عودتكم اليها والله يحفظكم .

المخلص

محمد عز العرب

والعنوان - كما هو ظاهر فى الصورة الشمسية للخلاف - باللغة الفرنسية وترجمته :

محمد على بك ٤٠ شارع ماريفوف باريس فرنسا

كتب المرحوم الأستاذ محمد عز العرب بك هذا الخطاب بيده باللغة العربية . وكتب عنوانه بالفرنسية أحد أبنائه ويقلب على الظن ان يكون الأستاذ أمين عز العرب بك المحامى والذي أصبح فيما بعد سكرتيراً عاماً لمجلس الشيوخ ، وسمى شارع المتديان فيما بعد باسم أبيه صاحب الخطاب .

ومن المؤلم حقاً ان نرى هذين الفاضلين أو الأب على الأقل يسلم خطابى الى سعد ظناً منه انى فقدت جوابه الى قهيننا للأخلاق .

معارضة حزب الأحرار في تعديل الدستور

رفض ثروت باشا إجراء أى تعديل في مشروع الدستور ، وبعد استقالته شرع خلفه توفيق نسيم باشا في تغيير بعض نصوص المشروع استجابة لرغبات السلطة البريطانية ورغبات الملك فؤاد . فتجددت الاضطرابات حتى اضطر نسيم باشا الى الاستقالة في ٥ فبراير ١٩٢٣ وخلفه يحيى ابراهيم باشا وكان المعروف ان وزارته ستتم ما بداه نسيم باشا من التعديلات فقام حزب الأحرار الدستوريين بحملة شديدة في جريدة « السياسة » ونشر أحدنا خطابين مفتوحين الى يحيى ابراهيم باشا - أحدهما في ١٦ مارس ١٩٢٣ وثانيهما في ١٥ ابريل ١٩٢٣ - يناشده فيهما بأن يصدر الدستور كما وضعته اللجنة .

ورغم الاحتجاجات الكثيرة من رجال الأمة ، والحملة الشديدة التي قامت بها جريدة السياسة صدر أمر ملكي باعلان الدستور معدلا في ١٩ ابريل ١٩٢٣ .

بعد صدور الدستور

اعلن الدستور كما قلنا ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وغير خاف ان سعدا اعتبر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نكبة وطنية ، كما أنه سمى لجنة مشروع الدستور « لجنة الاشقياء » ثم ان وزارة يحيى ابراهيم عدلت مشروع الدستور فهل يدخل سعد في الانتخابات تنفيذا لهذا الدستور بعد ذلك كله ؟ او يقاطعها كما قاطع لجنة وضع الدستور من قبل وطعن هو وشيعته في كل من اشترك فيها !

الانتخابات الاولى

لكن سعدا قرر الدخول في الانتخابات وقام بحملة شعواء ضد مخالفيه مستعينا بالنفعيين وذوى الأطماع مستغلا عواطف العامة والبسطاء . وكان ينادى بأن من ليس معه فهو خصمه كما كان يكرر ان مخالفيه هم برادع الانجليز ومما يؤسف له ان بعض رجال الدين كانوا يفتون بأن من لا ينتخب سعدا وانصار سعد فامراته طالق كذلك كان يقول بعضهم « لو رشح سعد حجرا وجب انتخابه » وجرى على السنة العامة « ان اسم سعد مكتوب على ورق الغول » .

كيف يرجى بعد ذلك فوز لمخالفى سعد والأمية فاشية والتضليل عارم
والحقائق مستورة ، حتى ان بعض الفاهمين كانوا يقولون : ان حزب
الأحرار مكون من قادة بلا جنود وحزب سعد جنود بلا قادة •

وامام تيار الدعاية الجارف ظفر حزب سعد في الانتخابات بأغلبية
ساحقة تقرب من التسعين في المائة •

استقالة عدلى يكن من الحزب

لم يكن عدلى رجل مهاترات ، ولا يرضى لنفسه النيل من أحد ، فلم
يرشح نفسه للانتخابات ، ورغم هذا كان هدفا للمطاعن • من أجل ذلك أظهر
رغبته في الاستقالة من حزب الأحرار لكن نبلة أبى عليه أن يعلن تنحيه
عن الحزب إبان المعركة الانتخابية خيفة أن يؤثر تنحيه تأثيرا سسيئا في
نتيجتها فانتظر حتى ظهرت النتيجة الأولى ثم أرسل الى الحزب الخطاب
الآتى :

اصدقائى الأحرار الدستوريين :

كنت قد رأيت أن اعتزل العمل في السياسة من قبل الانتخابات ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات وقتية أما الآن وقد زالت هذه الاعتبارات
فاتشرف بابلانكم اعتزالى العمل في الحزب مع الأسف الشديد وأرجو الله
أن يوفقكم ويسدد خطاكم في خدمة البلاد •

١٧ يناير ١٩٢٤

وتفضلوا بقبول خالص تحياتى ،

عدلى يكن

كان ذلك عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس النواب وقبل اجراء
انتخابات الشيوخ •

وزارة سعد

استقال يحيى ابراهيم باشا بعد ظهور نتيجة الانتخابات لمجلس
النواب وبعد أن سقط هو نفسه فيها • وكانت انتخابات حرة لا ضغط فيها
من جانب الحكومة • فكلف الملك فؤاد سعدا بتشكيل الوزارة فالفها في
٢٨ يناير ١٩٢٤ ثم اجريه انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ في ٢٣ فبراير

١٩٢٤ وتمسك سعد بحق الوزارة في ترشيح الشيوخ المعيّنين اعتماداً على
نصوص في الدستور الذي سبق له الطعن فيه . وقام خلاف بين الملك وسعد
في هذا الأمر أفضى الى تحكيم النائب العام للمحاكم المختلطة وقد أيد هذا
المحكم البلجيكي الجنسية رأى سعد ، وكان قراره سليماً منطبقاً على
مبادئ الدستور التي وضعتها اللجنة .

انعقاد البرلمان الأول

تحدد يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ موعداً لافتتاح البرلمان ولا أخفى أن
الآمال فيه قد ضعفت نوعاً ما بسبب خذلان طائفة من الرجال الممتازين في
الانتخابات ودخول عناصر لم يكن لها أي أثر في خدمة الأمة لكنها مع ذلك
بعد قبول سعد تأليف الوزارة وإعلانه تناسى خصوماته لمن اعتبرهم
خصومه كنا نأمل أن يكون البرلمان وقد انحصرت فيه سلطات الأمة حجر
الزاوية في رقابة مصالحها والسير بها قدماً في سبيل الإصلاح والرفق .

والقى سعد في قاعة البرلمان خطاب العرش بإعتياره رئيس الحكومة
فماذا قال ؟

• حضرات الشيوخ حضرات النواب

أهديكم أطيب سلامي ، وأحيى فيكم ممثلي شعبي الكريم ، وأهنتكم
منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التي حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصري
تأسس على المبادئ العصرية وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من
أعز أمانى ، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة .

اليوم تدخل في دور التنفيذ المنظمات النيابية التي قررها الدستور ،
ولا ريب في أنها تشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا
المحوبة ، الى أن قال : « لهذا يحق لي أن أصرح علناً باسمي وباسمكم
أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل
 قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء في
الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير ، ومن أهم وظائفكم أيضاً أن
تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها في إدارة البلاد على الطريقة التي
رسمها الدستور وهي الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة
وعلى مبدأ المسئولية الوزارية » الخ .

هنا يتساءل المرء : لم قال سعد ان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى وصل اليه عدلى وثروت ورشدى ورفاقهم كان نكبة وطنية ! ولم قاطع سعد وانصاره الاشتراك فى وضع الدستور ؟ ولم سعى سعد لجنة الدستور بلجنة الاشقياء ؟ ولم هاجم سعد اصدقاءه الاولين مؤسسى الوفد ومعهم عدلى ورشدى وثروت ونادى بتحريم المفاوضات قبل الاعتراف بتحفظات مبدئية قبل المفاوضات ، ورجع عما كان قد قبله هو وقرره الوفد من الثقة بعدلى حين كنا فى باريس والتوسل اليه ان يحضر الينا وان يؤلف وزارة من غير اعضاء الوفد تجرى مفاوضات حرة غير مقيدة بقيد او شرط .

ولم سعى سعد بعد ذلك فى الغاء قرار الوفد الذى حرم على اعضائه دخول الوزارة وجعل المفاوضات حرة مآلها تصديق جمعية وطنية ؟

ولم عارض سعد كل مفاوضة وعمل على احباطها ثم ابتكر عرض مشروع ملنر على الشعب ببدل عرضه على جمعية وطنية مختارة ليحمله مسئولية عمل خطير وقرر ان الشعب لو قبل المشروع فهو يقبله ولو رفضه فهو يرفضه ثم يكتب خطابا خاصا الى مصطفى النحاس فى مصر عند عرض مشروع ملنر على الشعب يخبره فيه بانه غير راغب فى هذا المشروع وانه عرضه على الشعب بتأثير من اخوانه حتى يتصل من كل مسئولية ويلقيها على الشعب الذى يصعب عليه ادراك دقائق الامور .

ولم استمر فى مطاعنة ضد اخوانه الذين رفضوا الدخول فى الوزارات وعارضوه فى القرار الذى اتخذه مع من انضموا اليه بالغاء القرار الاول الخاص بتحريم دخول الوزارة على اعضاء الوفد الذين اعتبروا انفسهم مجاهدين لا شأن لهم بالحكم الا ان يكونوا اعضاء فى الجمعية الوطنية اولئك الذين قال لهم يوم الغى القرار الاول « كيف نطبخ الطبخة وغيرها يأكلها » .

لم كان كل هذا وسعد فى خطاب العرش يكيل الآن المديح للدستور الذى وضعته « لجنة الاشقياء » بعد ان عبثت ببعض موادها وزارنا توفيق نسيم ويحيى ابراهيم تحقيقا لاغراض الانجليز والملك فؤاد .

كل ذلك وغيره ينبىء بان سعدا كان متقلبا فى مبادئه ملتويا فى تصرفاته ظالما فى مطاعنه التى كآلها لمن اشركوه معهم فى تأليف الوفد مسرفا فى تجريح من خالفوه حتى سماهم برادع الانجليز .

انى اترك كل هذا لفطنة الفارعة

لقد وصل الأمر بسعد في لينه امام الانجليز انه في إحدى جلسات مجلس النواب عندما وجه الى الأستاذ عبد الرحمن الراقعى به في جلسة ٢٤ مايو ١٩٢٤ سؤالا الى وزير الاشغال يطلب وقف المشروعات التي يقيمها الانجليز(٥٤) في الجزيرة بالسودان ان اجابه سعد بقوله « هل عندكم تجريده » ؟ فانظر لقول هذا الزعيم الكبير وكيف كان يضعف امام الانجليز ؟

وفوق ذلك فقد استمرت وزارة سعد التي سمعت نفسها وزارة الشعب في اطلاق العنان لمظاهرات صاخبة ضد الأحزاب والصحف المعارضة ومنها جريدة الاخبار للمرحوم امين به الراقعى . ولما كان الناس يحدثونه عن هذا الظلم وهذا الاعتداء كان يجيبهم بقوله « اتريدون منى ان احمى خصومى ؟ » متنكرا بذلك لواجبه الاول كرئيس حكومة يتحتم عليه ان يحمى المصريين جميعا متناسيا ما كان يعلنه من انه زعيم الأمة المهمين على مصالحها وحرياتهما .

فهل ادى سعد واجبه او انعرف عنه كما انعرف في كثير من الاوقات عن قرارات يشتره فيها ثم يعدل عنها ويرسل الخطابات والبيانات في غيبة اخواته المتضامنين معه .

اسلوب سعد في الحكم

كنا نظن ونرجو ان سعدا وقد نال اغلبيه كبيره في البرلمان بمجلسيه واصبح رئيس حكومة وزراؤها من انصاره واتباعه فوق انه كما يقول وكيل الأمة والمتحدث عنها . كنا نظن وقد اصبحت السلطات كلها في يده ولا اراد لما يقرره ان يؤدي واجب الزعامة كما فعل غيره من زعماء الشعوب خاصه بعد ان أعلن انه تناسى خصومة معارضيه فاستبشرت الأمة خيرا لكنا ما لبثنا ان رأيناه يطارده معارضيه في البرلمان وخارج البرلمان بل انه جنح الى اضطهاد من لم يعاونه في المعركة الانتخابية من رجال الادارة والاهلين فظهرت بدعة وقف عمد البلاد او فصلهم وعزل مديري الاقاليم وغيرهم من الموظفين كما

(٥٤) وجه النائب عبد الرحمن الراقعى ستة أسئلة الى وزارة الاشغال العمومية بشأن مشروعات السودان بجلسة مجلس النواب في ١٢ أبريل ١٩٢٤ . انظر نص الأسئلة واجوبة المسؤولين بالحق رقم (٦) ص ٢٢٠ .

قامت بدعة التشييت والنقل الى البلاد النائية ورفع المحظوظين الى مراكز عالية وهو اول رئيس وزارة جعل الاستثناءات قاعدة التزامها ليجعل الادارة كلها « زغلوية لحما ودما » حتى يدوم له الحكم .

وهو لم يكن يخفى هذا ويضممره بل كان يصرح به ويباى بعمله ومن ذلك تصريحه لجريدة فرنسية كانت تطبع في القاهرة وتناصره ، هي جريدة « الليبرتيه » حينما سألته عن المحاباة والترقيات والتعيينات التي يجريها فاجاب بانه يريد حكومة زغلوية لحما ودما . كما اعلن ايضا انه يعتزم عند تساوى الكفايات ان يؤثر اقرباءه لان ثقته بهم في تنفيذ مآربه تكون اكبر .

هكذا كان يقول سعد وبهذا فشلت المحسوبية واصبحت قاعدة التزامها خلفاؤه من بعده وبهذا اوجد مدرسة جرت على مصر البلاء الاكبر ولست بحاجة الى ذكر اعمال حزب سعد من بعده فلست مؤرخا وانما انا ارى نكريات ومشاهدات اشتركت فيها ، فضلا عن ان اعمال خلفائه من بعده قريبة عهد يدركها الناس جميعا ولم يكن لى بها اتصال مباشر .

مفاوضات سعد مكثولة

قال سعد في خطبة العرش بعد ان اثناد بالدستور الذى وضعت « لجنة الاشقياء » كما سماها قال « ان حكومته مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الامال القومية بالنسبة لمصر والسودان » .

ولا يخفى ان هذا القول يدل على ان سعدا قبل التفاوض مع الانجليز بدون تحفظات ، وجعل الكلام مبهما بما سماه تحقيق الامال القومية وقد كان ينعى على وزارة عدلى قبول الدخول في المفاوضات دون ان تصرح انجلترا مبدئيا بقبول تحفظات الامة .

وكانت حجة سعد البراقة لدى العامة ان عدلى كان رئيس وزارة وانه بذلك موظف انجليزى ، بل تمادى في تجريح عدلى قائلا انه يستمد سلطته من السلطان الذى عينته الحكومة الانجليزية وان مفاوضات عدلى مع اللورد كيرزون ستكون بذلك كمفاوضة جورج الخامس مع جورج الخامس .

فاذا كان الامر كذلك اقلم يصبح سعد بعد ان ولى الوزارة واقسم يمين الولاء للسلطان او للملك الذى عينته الحكومة البريطانية كما يقول

وقبل الدخول في المفاوضات بلا قيد أو شرط أقلم سعد بذلك موطئاً
انجليزيا يفاوض انجلترا كما يفاوض جورج الخامس جورج الخامس
حسب رايه ؟ الا ان يستند على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي اعتبره
« نكبة وطنية » .

من هذا كله يظهر مدى تجنى سعد على الأبرياء واسرافه في تجريحهم
حتى ان حصين رشدي - وهو الرجل الذي أوحى بتأليف الوفد وسأنته
وعاونه وقت ان كان رئيسا للحكومة ١٩١٨ ورضى ان يكون مرؤوسا
لعلى في مفاوضاته مع كيرزون ليخدم أمته - هذا الرجل نال من مطاعن
سعد ما اثر في صحته وكان يقول وهو على فراش مرضه يتهمني سعد
بالخيانة ويقولون عني اني اخذت من الانجليز مليوناً أو مليونين من
الجنبيات رشوة لاعطل مطالب بلادي فهل انا يا سعد يا صديقي القديم
ممن يرمى بمثل هذه التهم وانا فقير ربما لا يجد اهلى نفقات جنازتي ؟

سافر سعد لمفاوضة رمزي مكثونالك رئيس الوزارة البريطانية ،
ووصل لندن في اواخر شهر سبتمبر ١٩٢٤ وكان معه من انصاره مصطفى
النحاس باشا وغيره من الوزراء وقد كانت الآمال معلقة عليه كرئيس
للحكومة المصرية وكزعيم للأمة ، كما كانت الوزارة البريطانية من حزب
العمال وكان الناس في مصر يقولون ان رمزي مكثونالك زار سعدا في بيته
وافهمه انه اذا ولى الحكم أمكنه ان يحل قضية مصر في جلسة لاحتساء
فنانج من الشاي .

ورغم هذه الآمال العريضة فان المفاوضات لم تستمر سوى ثلاث
جلسات انقطعت بعدها في اوائل اكتوبر ١٩٢٤ ورجع سعد بعد ذلك هو
ورفاقه فاستقبلوا استقبال الظافرين بالهتافات والمظاهرات .

كان جديرا بسعد بعد فشله في المفاوضات ان يستقيل كما فعل عدني
ليعطى الفرصة لحكومة اخرى - ولو من حزبه - تحاول الاتفاق مع
الانجليز لكن سعدا بقى في الحكم ولما احس بضعف مركزه وقامت مظاهرات
ضده في الازهر وغيره اراد ان يشغل الراى العام على ما يظهر فوجه
قواه ضد السراى وقدم استقالته بسبب تعيين حسن نشأت بك وكيلا
للديوان . وانتهى الامر بالصلح ووقع مرسوم تعيين حسن نشأت بك ،
ثم اعلن في مجلس البرلمان « انه استقال من الاستقالة » .

مقتل السردار

لم ينقض يومان على صلح سعد مع السراى وعدوله عن الاستقالة وإعلانه ذلك في البرلمان حتى اغتيل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وهو في سيارته عائداً من وزارة الحربية الى داره بالزمالك .

وهذه الجريمة التي اقترفها فريق من أنصار سعد والتي لم يكن له طبعاً يد فيها تدل دلالة قاطعة على أن الزمام قد اقلت من يده نتيجة التهيجات والمطاعن التي كان يوجهها الى كل من يعارضه فتسمت أفكار الشباب وضلت أحلامهم فتصرفوا تصرفاً كانت نتيجته الاضرار بمركز سعد والاضرار البالغ بمركز مصر والقضية الوطنية .

وليس غريباً بعد هذا أن يعلن سعد أن هذه الجريمة قد أصابت مصر وأصابت شخصه فزعزعت وزارته ونجم عنها أنه بعد تشييع جنازة السردار في صباح يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ذهب اللورد اللنبى بعد الظهر الى مقر رئاسة مجلس الوزراء بمظاهرة عسكرية قوامها خمسمائة جندي بريطاني وقدم الى سعد ائذارين باللغة الانجليزية ثم رجع الى داره وكانت المقابلة قاسية مهينة وقد جاء في أحد الائذارين : (أن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذي كان أيضاً ضابطاً ممتازاً في الجيش البريطاني قد قتل قتلة فظيعة بالقاهرة وأن حكومة صاحب الجلالة تعتبر هذا القتل الذي يعرض مصر كما هي محكومة الآن لازدراء الأمم المتحضرة نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانيا العظمى والرعايا البريطانيين في مصر والسودان وتلك الحملة القائمة على نكران الجميل نكراناً مقروناً بجهود الأيادى التي أسدتها بريطانيا العظمى لم تكن تعمل حكومة دولكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نبهت دولكم حكومة صاحب الجلالة منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة وخاصة في شأن السودان لكن الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية ارواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناءً عليه تطلب حكومة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- ١ - أن تقدم اعتذاراً كافياً وأقياً عن الجناية ؛
- ٢ - أن تتابع بأعظم نشاط ودون مراعاة للأشخاص البعث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين أيا كانوا ومهما تكن سنهم أشد العقاب .
- ٣ - أن تمنع من الآن وتقمع بشده كل مظاهرة شعبية سياسية .
- ٤ - أن تدفع حالا الى حكومة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه مصرى .
- ٥ - أن تصدر فى مدى أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستحدد فيما بعد .
- ٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطنان التى تزرع فى الجزيرة من ٢٠٠ ألف فدان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .
- ٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة صاحب الجلالة فى الشؤون الموضحة بعد الخاصة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .
- وأضاف الانذار انه اذا لم تلب حكومة مصر هذه المطالب فى الحال فان حكومة صاحب الجلالة تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان .
- وكان ملخص الانذار الثانى ما يأتى :
- ١ - بعد سحب الضباط المصريين والوحدات المصرية الصميمة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية خاضعة ومالية لحكومة السودان وحدها تحت القيادة العليا للحاكم العام وتصدر البراءات باسمه .
- ٢ - يجب أن يعاد النظر وفق رغبات حكومة صاحب الجلالة فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين مازالوا فى خدمة الحكومة المصرية ويتأديبهم واعتزالهم الخدمة وكذا الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها .
- ٣ - ومن الآن الى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تبقى الحكومة المصرية منصبى المستشار المالى والمستشار

القضائي وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند الغاء الحماية، وتحترم أيضا نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزاري وتنتظر بعين الاعتبار الكامل الى ما قد يبيده مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه .

رد الحكومة المصرية

وفي يوم ٢٢ نوفمبر اى في اليوم التالي من الانذارين البريطانيين ذهب واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية الى دار المندوب السامى وقدم رد الحكومة المصرية بانكار مسئوليتها عن حادث الاغتيال ويقبول المطالب الأربعة الأولى الواردة في الانذار الأول وعدم قبول المطالب الثلاثة الأخيرة .

واصدر المندوب السامى اوامره رأسا الى حكومة السودان باخراج جميع وحدات الجيش المصرى من السودان مع اجراء التغييرات التى تترتب على ذلك ويحرية السودان في زيادة مساحة الاطيان التى تروى في الجزيرة الى مقدار غير محدود .

اما عن المطالب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر فقد كان رد المندوب السامى عليه أن سيعلم رئيس الوزارة في الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه الحكومة البريطانية تلقاء رفضه اياه .

واضاف المندوب السامى في رده انه ينتظر دفع نصف المليون جنيه اليه قبل ظهر الغد اى قبل ظهر ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وقبل الميعاد ارسل وزير المالية المصرية تحويلا بالمبلغ على البنك الاهلى وارافقه سعد بخطاب تاريخه ٢٤ نوفمبر يحتج فيه على ما اتخذته الحكومة البريطانية من قرارات لا مسوغ لها تعتبر مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

ويعد ان استلم اللورد اللنبى التحويل ، اصدر اوامره باحتلال جمارك الاسكندرية باعتبار هذا العمل اول اجراء يتخذه .

امام هذه التطورات ورغم ان سعدا والوزراء ساروا في جنازة السردار لى ستاك ورغم استنكاره للجريمة فانه قدم استقالته وهذا نصها :

خطاب استقالة سعد زغلول

مولاي

اتشرف بان ارفع لجلالتكم اني لم اقبل مسئولية الوزارة الا لخدمة البلاد تنفيذا لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة ، ولهذا ارجو من مكارم جلالتم ان تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من الوزارة واني وايامهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم ، ادام الله علينا نعمة رعايتكم الجليلة وادامكم مؤيدين بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال ،

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

٢٢ نوفمبر ١٩٢٤

انظر كيف تغير مسلك سعد ، فبعد ان كان مترفعا على الملك معتبرا اياه ورؤساء وزاراته موظفين انجليز وبعد ان سعى في عزله لدى الانجليز ايام مفاوضات ملنز ، وبعد ان كانت تعبيراته تشعشع بالشموع والعظمة تغيرت حالته وارسل هذه الاستقالة الى الملك وكلها ولاء وخضوع واستعداد دائم للعمل على ما يرضيه والدعاء للملك بان يديم الله نعمة رعايته الجليلة وان يديمه مؤيدا بالعز والاقبال وموضع كل اكبار واجلال فسبحان مغير الأحوال .

وقد قبل الملك الاستقالة في اليوم التالي اى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ وهو اليوم الذى ارسل سعد فيه مبلغ التعويض الى المندوب السامى وترك بذلك سعد رئاسة اول حكومة برلمانية كان يصفها بانها حكومة زغلولية لحما ودما ، تسعى الى «الاستقلال التام او الموت الزؤام» وتعمل لتخليص مصر من كل قيد وشرط . واعلن في جلسة البرلمان المنعقدة مساء يوم ٢٤ نوفمبر انه انما استقال خدمة للمصلحة العامة وانه مستعد مع اصدقائه من اعضاء المجلس لأن يؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد .

وبهذا انتهت رئاسة سعد بما جرت حركته على البلاد من ويلات كان آخرها كارثة الانذارين البريطانيين وما تبعهما من نتائج خطيرة .

واني وان لم اتهم سعدا بالاشتراك في الاعتداء على السردار او تحبيذه ، اسأل نفسى لم لم يستقل احتجاجا على طلبات الانجليز دون ان يجيب اى طلب من طلباتهم وكيف يستقيل بعد ان نفذ مطالب أربعة من سبعة ، ويعلن استعداداه لتأييد أية وزارة تأتي بعده لخدمة البلاد كما

يقول انى اترك ذلك للقارئ يستنتج منه ما يشاء ليعلم مقدار ما أدته
زعامة الأمة للأمة من خدمات .

تأليف وزارة زيور

تألفت وزارة يرأسها احمد يزور باشا (٥٥) وكان رئيسا لمجلس الشيوخ
- يوم استقال سعد . واستصدرت غداة يوم تشكيلها مرسوما بتأجيل
انعقاد البرلمان شهرا ، وقبل انتهائه استصدرت مرسوما آخر بحل مجلس
النواب .

ومن الغريب ان يعلن زيور باشا في الصحف انه يرجو ان يوفق الى
انقاذ مايمكن انقاذه ، ثم نفذت وزارته باقى المطالب الانجليزية الواردة
في انذارى المندوب السامى .

وربما يظن البعض ان هذه الكوارث سواء من حكومة مسعد أو
حكومة زيور ليست غريبة ولا تثير الدهشة ، وان سعدا قد اقلت الزمام من
يده نتيجة لأخطائه العديدة ، وان زيور رجل هين لين لا تثير تصرفاته
الدهشة .

انما الدهش حقا ان سعدا هذا وهو الزعيم المتطرف كما يقولون
ادخل في وزارة زيور رجلين من اخص انصاره وتابعيه هما عثمان محرم
بك واحمد محمد خشبة بك ، وكيل مجلس النواب الوفدى الاول لوزارة
الاشغال والثانى لوزارة المعارف والحقانية مؤقتا هذا مدهش حقا ومؤلم
حقا .

(٥٥) توكازى الأصل . ولد بالاسكندرية في ١٤ نوفمبر ١٨٦٤ وتعلم بمدرسة
المنازين بالاسكندرية لمدة ثلاث سنوات سافر الى بيروت والتحق بمدرسة الجبوت
لمدة خمس سنوات درس فيها العلوم واللغات العربية والفرنسية والانجليزية
والايطالية . في عام ١٨٨٥ سافر الى فرنسا والتحق بكلية « اكس » حيث نال شهادة
الليسانس في الحقوق . وبعد عودته الى مصر تقلب في الوظائف المختلفة الى ان رأس
الوزارة . فقد شغل وظيفة قاضى ووظيفة رئيس محكمة ومحام عام في كل الحكام
الأهلية . وفي ٢ مارس ١٨٩٩ عين مستشارا لمحكمة الاستئناف الأهلية ثم عين محافظا
للاسكندرية . تولى رئاسة الوزارة في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ عقب استقالة وزارة سعد فغول
مد اغتيال السير « لى ستاك » واستمرت هذه الوزارة الى ١٣ مارس ١٩٢٥ . ثم
رأس الوزارة مرة أخرى من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونيو ١٩٢٦ . (الياس زاخورا ،
المصدر السابق . ص ١٦٤ ، ١٦٥ . محمد فريد ، تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١
مسيحية (مخطوطة) ص ٩٦٠ . النظارات والوزارات المصرية ج ١ . ص ٢٦٥ ،
٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٥٤ .

ومما يلاحظ انه بعد قبول وزارة زيور باشا - وفيها عضوان بارزان من حزب سعد - بقية المطالب الانجليزية ، اعتقلت السلطة البريطانية فريقا من انصار سعد وقبضت على من اتهمتهم في قتل السردار ومنهم نواب في البرلمان المصري ، كما نفذت جلاء وحدات الجيش المصري عن السودان .

ولم يستطع الوزيران الوفديان البقاء في الحكم امام السخط العام واضطر عثمان محرم واحمد محمد خشبة الى الاستقالة ويلاحظ ان هذين الوزيرين لم يشتركا من قبل في وزارة سعد وبدخولهما وزارة زيور اياما اصبح لهما الحق في اخذ معاش كامل لوزير ، فبعد ان كان معاشهما محدودا كموظفين عاديين قفز الى ١٥٠٠ في السنة اي ١٢٥ جنيها شهريا . وكان القانون المعمول به يعطى للوزير معاشا كاملا ولو بقي في الوزارة يوما واحدا وقد فطنت الحكومة الى هذا الخطا في التشريع وصدر قانون بالا يكون لأي وزير حق في معاش كامل الا اذا كانت مدة وزارته سنتين على الأقل ومدة خدمته في الحكومة عشرين سنة على الأقل وبهذا انقطع التلاعب في امر معاشات الوزراء .

وحل محل الوزيرين المستقيلين محمد توفيق رفعت باشا ومحمود صدقي بك - كما انشئت قوة عسكرية في السودان منفصلة عن الجيش المصري وخاضعة مباشرة لحاكم السودان العام وتدين بالولاء له . وتمت بذلك مأساة انسحاب الجيش المصري وانهايار الحياة البرلمانية . ولتقوية الوزارة استعين باسماعيل صدقي باشا كوزير للداخلية ، وهو رجل مشهود له بالكفاية التامة في امور هذه الوزارة وكان وكيلا لها من قبل ثم وزيرا ، كذلك كان موقورا من سعد منذ اخرجه من الوفد حينما كنا في باريس .

الانتخابات الثانية

بعد حل البرلمان عقب سقوط وزارة سعد زغلول ، عمدت وزارة زيور باشا - ولم يكن ينتمي لحزب - الى اجراء انتخابات اخرى . وكان اسماعيل صدقي وزير الداخلية والعدو اللدود لسعد يعمل ضد انتخاب انصار سعد ورغم ذلك اسفرت عملية الانتخاب عن فوز فريق سعد بالاعلبية ، ولم يفتن الناخبون الى الكوارث التي حلت بمصر من زعامة سعد وتصرفات وزارته .

دخول الأحرار الدستوريين في الوزارة

بعد ظهور نتيجة الانتخابات رفع زيور باشا استقالته في ١٢ مارس ١٩٢٥ لكن الملك مع قبول استقالته عهد اليه تأليف وزارة جديدة قالها في نفس التاريخ من وزراء بينهم ثلاثة من حزب الأحرار الدستوريين كنت أنا واحدا منهم .

ولابد لي هنا من تبيان العوامل التي دفعتنا إلى قبول الاشتراك لأول مرة في وزارة يرأسها رجل مستقل مثل زيور .

ففي يناير ١٩٢٥ تألف حزب باسم « حزب الاتحاد » برنامجه الأساسي الولاء للعرش أي للملك برئاسة يحيى إبراهيم باشا الذي كان يرأس أكبر هيئة قضائية في البلاد وهي محكمة الاستئناف ثم كان رئيس الحكومة التي أجرت الانتخابات الأولى بحرية تامة يدل عليها عدم فوزه هو في دائرته الانتخابية كما انضم إلى حزب الاتحاد وصار وكيلا له رجل من الصق المتصلين بسعد وزعيم لجنة موظفي الحكومة أيام الثورة وهو على ماهر باشا كذلك انضم إلى الحزب المذكور المرحوم محمد حلمي عيسى باشا وكان مستشارا لمحكمة الاستئناف .

عرض زيور باشا على الأحرار الدستوريين الاشتراك في وزارته الثانية مع رجال حزب الاتحاد وبعض المستقلين أمثال المرحوم اسماعيل سرى باشا والرئيس نفسه مستقل ، فتداولنا في الأمر ومعروف أن رجال الأحرار الدستوريين هم الذين كانت لهم اليد الطولى في تأليف الوفد ، وهم الذين قرروا في باريس عدم الاشتراك في أية وزارة وآثروا أن يظلوا مجاهدين يعملون لتحقيق مطالب مصر ، وهم الذين عارضوا سعدا عندما أراد إلغاء هذا القرار والدخول في الوزارات .

ورأى الأحرار الدستوريين تقلبات سعد في آرائه ، ومحاربته بغير حق لعدلى ورشدى وثروت أولئك الأكفاء الممتازين الذين صب عليهم سعد لعناته وجرحهم باقذع المطاعن مع أنهم هم الذين دفعونا إلى تأليف الوفد واستقالوا وقاطعوا الدخول في الوزارات مادام الوفد لم يصرح له بالسفر .

ثم رأى الأحرار الدستوريين ما ألم بمصر من كوارث أدت إلى الانذارين البريطانيين بعد مقتل السردار أيام تولى سعد إدارة البلاد كذلك

راوا ان سعدا ادخل من فريقه اثنين في وزارة زيور الاولى التى نغنت
باقى المطالب الانجليزية هما عثمان محرم واحمد محمد خشبة •

كما رأى الأحرار ان ثقل سعد قد اضاع على الوفد الحقيقى آماله •
وان مصر رغم الثورة والتضحيات لم تكن من ١٩١٨ الى ١٩٢٥ سوى
الضربات المتتالية ، اما تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - وهو الكسب الوحيد
لمصر فى كل هذه الفترة - فقد حصل عليه ثروت ورقاقه ولم يكن لسعد أى
دخل فيه •

اضف الى ذلك كله قتل عضوين من بينهم هما المرحومان اسماعيل
زهدى وحسن عبد الرازق ، وقد شاهدت اغتيالهما ولو تقدمت دقيقتين
لاصابنى ما اصابهما •

بقينا على ما كنا صممنا عليه من عدم الاشتراك فى الوزارات من
١٩١٨ الى ١٩٢٥ حتى ظهر الفساد الحزبى وساد التشدد بالوطنية
الكاذبة والمزايدات فيها بوسائل الطعن والكذب والتجريح فكان علينا بعد
ان عرضت الوزارة على الحزب ان يختار احد امرين ، اما ان نكون فى ولاء
مع ملك البلاد وهو عدو سعد وانصاره أو نكون فى ولاء مع سعد وقد أدت
ادارته الى افحش الاضرار بالبلاد فوق اننا خشينا ان تباعدنا عن الملك
ان يرتقى فى احضان الانجليز فيكون الطامة اكبر وأعم •

لهذا قرر حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فى الوزارة أملا فى
اصلاح بعض ما افسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله رغم علمنا
بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية • فانه وهو فرد واحد لا يصل الى
الطغيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته •

ويجب ان نذكر هنا ان مؤسسى الوفد مع اصرارهم على عدم دخول
الوزارات ، واضطروا فى هذه المرحلة الى الدخول فيها للأسباب السالفة
الذكر استمروا بعيدين الى الآن عن الدخول فى ادارات المصارف والشركات
وعقد صفقات التصدير والاستيراد والاحتكارات وغيرها مما يدر المنافع
الكثيرة رغم العروض التى عرضت على بعضهم وكنت من بينهم ، بل
نشرت للملا حديثا فى الصحف طالبت فيه بتحريم عضوية الشركات على
اعضاء البرلمان ورد على فى حينه المرحوم محمد محمود خليل رئيس مجلس
الشيوخ وقتئذ بان الدستور لا يمنع اعضاء البرلمان من عضوية المصارف
والشركات ، واننى وان لم يكن فى الدستور والقوانين تحريم واود لو ملا
المصريون مقاعد ادارات الشركات والمؤسسات فان من رأى ان يتعد

النواب عن مواطن التهم والريب ، وكان المؤسسون للوقد من رأيهم وهم
على شعراوي ومحمد محمود وعبد العزيز فهمي وأحمد لطفى السيد
وعبد الطليف المكباتي .

ولا يخفى أن الثلاثة اختيروا للدخول في الوزارة عن الأحرار كانوا
من المحامين الذين أنعم الله عليهم برزق واسع من مهنتهم لا يلتزمون
النفع بدخول الوزارة .

اختير عبد العزيز فهمي وهو رئيس حزب الأحرار وزيرا للحقانية
واختارت أنا وزيرا للأوقاف وتوفيق دوس وزيرا للزراعة ، وكان يحيى
ابراهيم رئيس حزب الاتحاد نائبا لرئيس الوزراء وعلى ماهر وزيرا
للمعارف واسماعيل صدقي للداخلية .

حل مجلس النواب الثانى

اجتمع البرلمان الثانى في ٢٣ مارس ١٩٢٥ وبعد أن تلا زيور خطبة
العرش وانقضى المؤتمر واجتمع مجلس النواب لاختيار رئيسه نال سعد
١٢٣ صوتا ونال منافسه ثروت ٨٥ صوتا (عدا الدوائر التى أعيد
الانتخاب فيها) وبعد قليل من انعقاد المجلس أعلن زيور مرسوما يحله .

والحق الذى لا مرية فيه أن حل هذا المجلس كان مخالفا لاحكام
الدستور الا أن توقع تأليف سعد لوزارة تعيث بكل مقومات الدولة كما
حدث من قبل وتشيع الفوضى والمحسوبية والمحاباة وتحصر على اقضاء
كل من يظن فيه عدم الاخلاص لها من موظفين وعمد ومشايخ وغيرهم
وتطارد الاخيار ورجال الأعمال لتصل من وراء ذلك كله الى جعل الأداة
الحكومية - وفيها الجيش والشرطة - زغلولية لحما ودما . كان توقع هذا
هو السبب الرئيسى في سكوتنا على حل مجلس النواب باعتبار هذا الاجراء
ثورة ضد الفساد .

وكان فريق من نوى الرأى يرجع عدم حل المجلس عملا بقواعد
الدستور من جهة وانتظارا لما تتمخض عنه المعارضة وكانت تضم فريقا
كبيرا من رجال اكفاء قد يستطيعون تحويل الرأى العام ضد الفوضى
والطفیان الا أن كبار المسئولين لم يطمئنوا الى هذه الفكرة خصوصا وأن
فريقا من انصار ثروت انقلبوا بعد دخول المجلس وانحازوا الى جانب
سعد رغبة او رهبة .

في وزارة الأوقاف

دخلت وزارة الأوقاف في مارس ١٩٢٥ كما أسلفنا ولم اكن موظفا من قبل وبالتالي لن يكون لى معاش وأغلقت مكتبى وتركت مهنة المحاماة .
كان من واجبى أن أدير وزارة الأوقاف كرجل لا غاية له سوى الحكم الصالح الخالى من شوائب استغلال النفوذ وشوائب الحسوبية والمحاباة وأصرح بانى كنت حرا طليقا في وزارتى ولم أر اى تدخل أو معارضة من السراى حتى تركتها في سبتمبر سنة ١٩٢٥ .

ومما لا حظته في الوزارة ما كان في بعض حجج الأوقاف من حرمان الأهل والأقارب وحبس الوقف على من لا يستحقون وتجريد الورثة أحيانا من أموال آبائهم أرضاء لشبهوات جامحة ونزوات ممقوتة . كما لاحظت ماكانت عليه الأوقاف الأهلية - وهو مايسمونه الوقف على الذرية - من أهمال شنيع ، حتى كانت الاطلال والخرائب في القاهرة وغيرها من المدن تدل بذاتها على أنها أوقاف . فبحثت حتى ألهمنى ربى الى أن الأوقاف الأهلية ليست من الدين في شىء وانها ضارة ضررا اجتماعيا يجب ازالته فصممت على محاربة الأوقاف الأهلية بعد خروجى من الوزارة وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد(٤) .

استقالة الوزارة

كيف استقلنا من الوزارة وما هى اسباب الاستقالة ؟

سافر زيور باشا في فصل الصيف الى أوروبا كما سافر اسماعيل صدقى واسماعيل سرى ، وشغل الرئاسة بالنيابة يحيى ابراهيم باشا وكنا نلاحظ من بضعة أشهر وجود جفاء بينه - وهو رئيس حزب الاتحاد - وبين عبد العزيز فهمى - وهو رئيس حزب الأحرار - لمسائل شخصية تتصل بخلاف على ترقية بعض اشخاص . فلما قامت حركة ضد الشيخ على عبد الرازق القاضى الشرعى - وهو من أسرة عبد الرازق المعروفة وجميع اقرباها من الأحرار الدستوريين - عقب اصداره كتابا بعنوان الاسلام وأصول الحكم ، تناول فيه مسألة الخلافة وذكر انها ليست من الأصول في الاسلام ، وكان الملك فؤاد على ما تشيعه الشائعات يتطلع الى الخلافة بعد أن الفتها تركيا ، فحوكم الشيخ على عبد الرازق امام هيئة كبار العلماء فحكمت باخراجه من زمرة العلماء وتجريده من شهادته وكان ذلك في شهر أغسطس ١٩٢٥ .

(*) انظر التفاصيل ص ٢٣٦ وما بعدها .

ولم يقتنع عبد العزيز فهمي باشا وزير الحقانية بصحة هذا الحكم واحال الامر الى لجنة القضايا بوزارته .

ولكن يحيى ابراهيم لم يرض عن هذا التصرف من عبد العزيز فهمي وكان يضم له السوء ، ويظهر انه كان على اتفاق في ذلك مع الملك فؤاد فاتى في جلسة مجلس الوزراء المتعقدة تحت رئاسته ببولكى وسأل عبد العزيز فهمي عن سبب عدم تنفيذ قرار هيئة كبار العلماء وطلب اليه تنفيذه فوراً ، فلم يرضخ عبد العزيز فهمي وأصر على انتظار قرار لجنة اقسام القضايا وهنا انفجر يحيى ابراهيم وقال لعبد العزيز انه لا يطبق العمل معه وطلب اليه ان يستقيل فرفض عبد العزيز متمسكا بان لا غبار على عمله . وهنا قال يحيى ابراهيم لعبد العزيز انه ان لم يستقل فسيقال من منصبه فتكلمت مع يحيى ابراهيم وأفهمته ان هذا عمل خطير ويجب ان يعدل عما صمم عليه . فأجابني بتلك الكلمة المعسولة « انك لو طلبت منى حياة ابني لكان ذلك اهن على من بقائى مع عبد العزيز » وقام من فوره الى السراى ليمضى مرسوما بعزل عبد العزيز .

كان على ماهر وزير المعارف في ذلك الوقت (٥٦) جالسا بجوارى فافهمته ان هذا التصرف خطير وان ستكون له نتائج خطيرة . ففهم على ماهر من قولى انى اهدد بالاستقالة وان الاتساق بين الاحرار الدستوريين والاتحاديين سينهار نتيجة لذلك ، وقد ظهر على ماهر التأثير فطلبت اليه ان يبادر باخبار يحيى ابراهيم بمجرد وصوله الى السراى بان يعدل عما صمم عليه والا يقابل الملك فقام على ماهر من فوره وتكلم بالتليفون ثم رجع يادى الأسف يخبرنا بان يحيى ابراهيم في حضرة الملك ، وان ليس بالامكان مخاطبته وفهم الوزراء ان الامر سيينتهى باستقالة الوزراء الاحرار ، وكان اسماعيل صدقى اخبرنا قبل سفره انى أوروبا انه متضامن معنا يستقيل اذا استقلنا ، فارسلنا اليه برقية اجاب عليها بالتضامن معنا .

(٥٦) عين على ماهر وزيراً للمعارف العمومية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونية ١٩٢٦ في عهد وزارة أحمد زيور باشا الثانية « ١٣/٣/١٩٢٥ - ١٩٢٦/٦/٧ » .
(النظرات والوزارات . ص ٥٤٥ ، ٥٨٩) .

ثم قرر حزب الأحرار ان يجتمع بكامل هيئته بالقاهرة وفي هذا الاجتماع قرر استقالة وزرائه ، فذهبت من قورى الى وزارة الأوقاف وحررت ليحيى ابراهيم الخطاب الآتى :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة •

اتشرف بتقديم استقالتي من الوزارة •

وتفضلوا بولتكم بقبول فائق احترام ،،

محمد على

كان ذلك في شهر سبتمبر ١٩٢٥ ولا علم اسماعيل صدقى بذلك ارسل برقية باستقالته • ومما يلاحظ ان توفيق دوس انتظر قليلا ثم ارسل كتابا من صحيفة ونصف الصحيفة يستقيل به ويؤكد فيه اخلاصه للملك •

ويجب على اظهارا للحقيقة ورعاية للتاريخ واثباتا للوقائع الصادقة ان اذكر انى بعد استقالتي وترك الوزارة قابلى في فندق سان استفانو محمد حلمى عيسى باشا احد الوزراء الاتحاديين وطلب الى ان ارجع الى الوزارة واسحب استقالتي وذكر ان توفيق دوس مستعد للرجوع اذا انا قبلت ، وان كلامه معى بتكليف من حسن نشأت بك وكيل الديوان الملكى فقلت له اذا اراد حسن نشأت بك ان يتكلم فلا يصح له ان يكلفه انت بل يجب عليه ان يكلمنى هو مباشرة •

وثانى يوم سعى حسن نشأت بك في مقابلاتى بفندق سان استفانو ثم قابلتى مرة ثانية وفيهما أدلى الى بأن الملك يثق بى ويود ان اسحب استقالتي وان توفيق دوس مستعد لسحب استقالته اذا انا فعلت فصممت على موقفى ونكرت له ان سحب الاستقالة لا يتفق مع قرار الحزب ولا مع كرامتى ، وان اقالة رئيس حزب الأحرار الدستوريين امانة تمس الحزب كله وتمس الوزراء جميعا فاجابنى بأن من الممكن اختيار عضو من حزب الأحرار يحل محل عبد العزيز فهمى فرفضت ما عرضه وقلت له : ان مركز الوزير أصبح اضعف من مركز موظف عادى • ثم عاتبتنى بقوله هلا تعلم ان الملك كان يتدخل في شؤون بعض الوزارات وانه تركك حرا في وزارته تفعل ما تشاء ثقة منه فيك مع انه ناظر الأوقاف ، الا يجب ان تقابل هذه الثقة بأن تنفذ رغبة الملك بسحبك الاستقالة • فاجبتة انى رجل اذا قلت استقلت فمعناه انى استقلت وليس معناه انى استقيل من الاستقالة ، واذا كان جلالة الملك قد تركنى حرا ثقة منه بى فلم يكن نلك لشخصى وانما كان لاعتقاد جلالته انى رجل شريف بعيد عن الاغراض الذاتية •

وهنا قال محدثي : وما العمل أمام هذه الأزمة ؟

فاجبته : لقد صدر قرار من حزب الأحرار الدستوريين وجب تنفيذه ، ولو لم يصدر هذا القرار لكان واجبي أن استقيل لما أصيب به مركز الوزير نفسه . واعتقادي أنه يجب أولا وقد أقيل عبد العزيز وهو رئيس حزب الأحرار أن يقال يحيى إبراهيم باشا وهو رئيس حزب الاتحاد وإذا تم هذا التكافؤ يمكن عرض الأمر بعد ذلك على مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين فإظهار دهشته من هذا الجواب لاعتقاده استحالة تنفيذه وافترقنا على ذلك .

وأجرى تعديل الوزارة وأصبحت كلها اتحادية تابعة للمurray وأصبح الأحرار بعد ذلك طلقاء غير مقيدين وأنفسح المجال للوزارة . فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ وفي غيبة البرلمان طبعاً مرسوماً بقانون اسمه قانون الجمعيات والهيئات السياسية حتم فيه إخطار الإدارة بمقر الجمعيات والهيئات السياسية ومقر فروعها وأسماء أعضائها وأعضاء مجالسها الإدارية ولجانها الفرعية وضرورة إخطار جهات الإدارة بكل تغيير يحصل في البيانات المقدمة إليها وأن كل جمعية أو هيئة سياسية لا تراعى هذا القانون يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء ولا يعترف بالشخصية المعنوية إلا للجمعيات أو الهيئات التي يصادق على قانونها النظامي مرسوم ملكي .

وقد احتجت جميع الأحزاب عدا حزب الاتحاد طبعاً على هذا الإجراء الشاذ :

نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم

كنا قد رأينا العمل مع حزب الاتحاد وبعض المستقلين أملاً في منح طغیان سعد ذلك الطغیان الذي أثر في أداة الحكم وسبب انحراف سير الحركة الوطنية عن طريقها الصحيح وحول الجهاد الوطني من عمل في سبيل الوطن وتضحية لا يضمن بها مجاهد إلى مهاترات واعتداءات تخدم أغراضاً ذاتية وتجلب منافع شخصية حتى اضطربت الأفكار وموهت الحقائق تمويهاً جعل الناس حيارى لا يميزون بين الحق والباطل .

اتفقنا مع الاتحاديين والمستقلين مؤملين أن نحيط بالملك فؤاد ونزين له السير في الطريق السوي .

لكننا والأسف يملأ نفوسنا لم نلبث في الحكم بضعة أشهر حتى تكشفنا لنا حقيقة مرة هي أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية ، مستعينا في ذلك برجال السراى وبحزبه الذى انشأه ، وتلك حالة تؤدي طبعاً الى شل الحياة النيابية السليمة .

وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكية في شؤون الحكم وفي تنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاهم الضمائر الحية .

فمن ذلك تدخله في أعمال بعض الوزراء وإصدار الأوامر اليهم . ومن ذلك حادث استبدال سراى الزعفران التى اعطاها الى الحكومة مقابل تفتيش كبير يضم آلاف الأقدنة قيمته أعلى بكثير من قيمة سراى الزعفران .

ومن ذلك ارغام بعض الملاك الذين يجاورون مزارعه على بيع اطيانهم اليه بأثمان بخسة .

ومن ذلك ان ناظر خاصته كان يمنع صغار الفلاحين بواسطة حكمادارية الاسكندرية من دخول المدينة في الصباح لبيع خضرهم وثمارهم وسمنهم وجبنهم حتى تتم الخاصة بيع منتجاتها بأثمان مرتفعة .

ومن ذلك ما سمعته من أحد أعضاء البرلمان وكان قد دعى مع فريق من زملائه لزيارة تفتيش « ادفيينا » وقص على ما رآه من حسن تنظيم في الزراعة وفاق عناية بتربية الحيوان وذكر انه وزملاءه طافوا صدر النهار بجزء من التفتيش ثم تناولوا غذاء فاخرا وبعد الاستراحة وتناول الشاي الفخم أيضاً مروا بجزء آخر وهم في طريق العودة ولشده ما كانت دهشتهم عندما رأوا وسط تلك الجنان الفيحاء مساحة من الأرض تبلغ نحو مائتى فدان بها بيت كبير قديم والأرض بور والبيت مهجور فدهشوا لهذا وسألوا ناظر الخاصة عن السبب فاجابهم بكبرياء واتفه بان القعدة البور هذه يملكها رجل لم يقبل بيعها للسراى ، فكانت نتيجة عناده ان منعت عنه مياه الري وأصبح لا يستطيع استثمار اراضيه .

وقال محدثى ان الأثر الطيب الذى كان في نفوسهم جميعاً قد انقلب الى سخط ومقت وازدراء .

تلك امثلة من تصرفات الملك فؤاد وقد امتدت ديكتاتوريته الى عزل عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار من الوزارة . وامام هذا التصرف

اعتزلنا مناصبنا ووقفنا نطالب باعادة الحياة الدستورية السليمة ، وبقيام البرلمان ، وندعو الى تضافر الأحزاب لمنع طغيان الملك والملتقين حوله .

وتفاقمت الحال بعد استقالتنا وتعددت الشكاوى وقامت المظاهرات وكثرت محاكمات العمد وغيرهم حتى تدخل اللورد لويد المنسوب السامى البريطانى الذى خلف اللبى ونصح باقالة حسن نشأت باشا من منصبه بالسراى بحجة أن اسمه قد ورد فى التحقيقات الخاصة بقتل السردار فلم يكن من الملك الا أن صدع لهذه النصيحة وأقال نشأت باشا وعينه وزيرا مفوضا كى يبعده عن مصر مع اظهار الرضا عنه بتعيينه فى منصب كبير خارج البلاد .

ائتلاف الأحزاب

قويت فكرة ائتلاف الأحزاب ، وكان الساعون فيها كثيرين وفى مقدمتهم محمد محمود باشا وسعد زغلول باشا وانتهى الاتفاق بعد مساع متواصلة الى عقد مؤتمر وطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود دعى اليه أعضاء البرلمان القديم من شيوخ ونواب كما دعى اليه أعضاء مجالس المديرىات والهيئات النيابية الأخرى والوزراء السابقون وكان مؤتمرا ضخما ضم أكثر من ألف نفس خطب فيه سعد ودعا الى توحيد الصفوف والى الائتلاف وكانت الأحزاب الممثلة فى المؤتمر ثلاثة ، حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وكنت من الحاضرين وبعد المناقشات أصدر المؤتمر قرارات منها الاحتجاج على التصرفات التى صدرت مخالفة للدستور ودعوة الأمة الى المطالبة بالانتخابات المباشرة لا الانتخابات الثلاثينية ، ووجوب تأليف وزارة موثوق بها من الأمة . الخ .

وانكر بهذه المناسبة ماروى عن سعد من انه قد أبدى أسفه لما حدث من فرقة بينه وبين أصدقائه الأقدمين وهم طبعاً مؤسسو الوفد وعلى ورشدي وثروت وغيرهم ، وذكر انه أحس بوحشة بعد افتراقه عنهم ، وانه كان يود من صميم قلبه أن يجتمع بزملائه القدامى الذين يفهمهم ويفهمونه .

ونجم عن هذا الائتلاف اتفاق الأحزاب الثلاثة ، فاضطرت وزارة زيور الى اجراء انتخابات لم ينل فيها حزب الاتحاد سوى خمس دوائر من ٢١٤ دائرة . ومما اوجب الغبطة أن الأحزاب الثلاثة المؤتلفة اتفقت على تقسيم الدوائر فيما بينها وتمهدت بالا يناقش حزب حزباً آخر

أثناء الانتخابات ، وخص الوفديين ١٦٠ دائرة والأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة والحزب الوطني ٩ دوائر .

وقد حدث أمر يوجب الأسف ، هو أن سعدا وقد اتفق مع الأحرار على عدد الدوائر التي اختصوا بها عارض في ترشيح عبد العزيز فهمي نظرا لاستمرار العداء والنفور بينهما ، ولأن عبد العزيز فهمي أعلن أنه لا يتق بسعد ولن يضع يده في يده أو يقابله رغم هذا الائتلاف وكانت نتيجة ذلك وإصرار عبد العزيز على عدم ثقته بسعد أن استقال من رئاسة حزب الأحرار فاختر محمد محمود رئيسا للحزب .

تشكيل الوزارة الائتلافية

بعد ظهور نتيجة الانتخابات قدم زيور باشا استقالة وزارته في ٧ يونية ١٩٢٦ . وكان المفروض أن يتولى سعد رئاسة الوزارة الجديدة باعتبار أن حزبه صاحب الأغلبية إنما الذي حصل أن سعدا قد عرف أنه غير مرغوب فيه وأنه إذا تمسك بتكليف الوزارة تدخل اللورد جورج لويد وعرقل الحياة النيابية ، والأسباب معروف بعضها للناس وللأسرائ منها أنه قد أقيمت دعاوى جنائية ضد أشخاص من أقرب المقربين إلى سعد اتهموا في قتل السردار وبعض الانجليز منهم أحمد ماهر^(٥٦) ومحمود فهمي النقراشي وقد حكم ببرائتهما لكن الانجليز لم يقتنعوا بهذه التبرئة بدليل معارضة المستشار الانجليزي كرشو رئيس هيئة المحكمة واستقالته احتجاجا على تبرئتهما .

ولهذه الأسباب وغيرها أثر سعد أن يكون صديقه القديم عدلي يكن باشا رئيسا لوزارة ائتلافية شكلت فعلا من مستقيلين وفديين وأحرار دستوريين وهم - عدلي للرياسة والداخلية - وعبد الخالق ثروت

(٥٦) سياسي واقتصادي مصري . ولد في عام ١٨٨٨ وتخرج من مدرسة الحقوق التجارة العليا . اشغل بالحركة الوطنية وانتخب عام ١٩٢٤ بمجلس النواب ثم رئيسا لمجلس النواب في ١٨ نوفمبر ١٩٢٩ . تولى الوزارات الآتية : المعارف العمومية (أكتوبر - نوفمبر ١٩٢٤) ، المالية (يونية ١٩٢٨ - أغسطس ١٩٢٩) ، الرياسة (أكتوبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٤٥) ، الداخلية (أكتوبر ١٩٢٤ - يناير ١٩٤٥) ، الرياسة عام ١٩٠٨ . نال الدكتوراة من جامعة مونبلييه بفرنسا وبعد عودته من أستاذا بمدرسة (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥) ، الداخلية (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥) . اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وهو في طريقه إلى مجلس الشيوخ من مجلس النواب لإعلانه الحرب على دول المحور إلى جانب الحلفاء . (انظر الموسومة الميسرة ، ص ٦٢ . النظارات والوزارات المصرية . ص ٥٦٤) .

للخارجية - ومحمد محمود للمواصلات - واحمد محمد خشبة للحربية والبحرية - واحمد زكى ابو السعود للحقانية - ومرقص حنا للمالية - وفتح الله بركات للزراعة - وعلى الشمسي للمعارف - وعثمان محرم للاشغال - ومحمد نجيب الغرابلى للأوقاف .

تألفت هذه الوزارة في اليوم الذى استقال فيه زيور باشا وبعد ان أعلن سعد تنحيه بحجة انه لا يحتل متاعب المناصب .

وانتخب سعد رئيسا لمجلس النواب كما اختير حسين رشدى رئيسا لمجلس الشيوخ .

ومما يستحق الذكر اننى علمت وانا عضو في مجلس النواب هذا ان الملك فؤاد بعد ان حاز سعد على اغلبيه في البرلمان اراد ان يغيث اسماعيل صدقى بسبب تضامنه مع الأحرار في الاستقالة من وزارة زيور وعدم خضوعه لمشيبته ، فأوعز الى سعد ان يختار من فاز في الدائرة التى سقط فيها اسماعيل صدقى ليكون وزيرا وبذلك أصبح الأستاذ محمد نجيب الغرابلى المحامى بطنطا وزيرا نكايه في اسماعيل صدقى كما سقط عبد العزيز فهمى في الانتخابات . وهكذا تحققت رغبتا الملك وسعد في سقوط صدقى وعبد العزيز فهمى رغم الائتلاف وتناسى الماضى .

استقالة عدلى يكن

لمح عدلى باشا أيام هذا الائتلاف ان بعض الأعضاء الوفديين في مجلس النواب قدم اقتراحا برفض اقتراح بشكر الوزارة لاهتمامها بمساعدة بنك مصر ، اكتفاء من الأعضاء بأن الوزارة حائزة لثقة البرلمان ورغبة منهم في عدم تكرار الشكر في مناسبات (٥٧) كثيرة وفهم عدلى بعد

(٥٧) انظر نص الاقتراح المقدم بشكر الوزارة ونص الاقتراح المقدم برفض اقتراح الشكر بالحق رقم (٧) ص ٣٢٥ . انظر تحليلا لازمة الائتلاف الوزارى التى أعقبت هذا الموقف في : محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، ج١ ص ٢٧٤-٢٧٥ حيث يقول ان عدلى يكن ورئيس الوزارة رأى في رفض اقتراح الشكر ولهجة الكلام الذى قيل حين نظر الميزانية ما لا يدل على ثقة المجلس بالحكومة الثقة الكافية ، وعلى ذلك قررت الوزارة بالإجماع الاستقالة . غير ان النحاس باشا (رئيس مجلس النواب بالنيابة من سعد زغلول) صرح المجلس بشعور الوزارة قاطن المجلس بقتة بالحكومة بالإجماع وان لم يحدث اتفاقا بشأن اقتراح الشكر . ولما كان عدلى قد قرر الاستقالة وكان هذا يعنى انهيار الائتلاف فقد بدل سعد زغلول جهدا لاقتناع ثروت باشا بتأليف الوزارة لما في ذلك مصلحة للبلاد فأعاد ثروت تأليف الوزارة من زملائه في وزارة عدلى مع بعض التعديلات .

الذى راه من تصرفات بعض الأعضاء ان كرامته تأبى عليه ان تكون وزارته عرضة لنقاش من هذا القبيل وصمم على الاستقالة رغم الرجاء المتكرر من كثير من الأعضاء ومن سعد نفسه الذى أصبح يعتز بصداقة عدلى ويتمسك بها بعد ان كالم له التهم فيما سبق ، ورغم الرجاء المتكرر ابنى عدلى الا ان يستقيل ويترك للبرلمان حريته فى اختيار من يخلفه وقدم استقالته فى ١٩ ابريل ١٩٢٧ واصر عليها فقبلت وسعى سعد فى ان تؤلف وزارة جديدة يرأسها ثروت وهو الذى كان ايضا هدفا لمطامع سعد وكان ينعته بعدم الوطنية وبالاخيانة فى خطبه ونشراته .

تأليف وزارة ثروت

عين الملك ثروت باشا بناء على رغبة مجلس النواب ورغبة سمح الذى اقتنع بضرورة بقاء الائتلاف بعد ان كان يطعن فى كل شخص وكل هيئة تحول بينه وبين الانفراد بالحكم . وبعد ان رأى ما حاق بالبلاد من نكبات بسبب الانقسامات التى سببها هو ، وبعد ان ايقن ان مصلحة البلاد تتحقق بتألف القلوب وتضامن المواطنين واختيار الأكفاء لخدمة الدولة .

وقد عين الملك ثروت على غير رغبته على ما يظهر لأن ثروت كان صلبا فى الحق شجاعا فى مواجهة الأمور حريصا على مصلحة البلاد ولو تعارضت مع مصلحة الملك الذى لم ينس له تمسكه باعلان الدستور كما وضعت لجنة الثلاثين واستقال من أجل ذلك .

وفياة سعد

ومن نكد الطالع وقد استقرت الأمور فى نصابها واتسعت آفاق الأعمال فى خدمة البلاد أقول من نكد الطالع ان ثقل المرض على سعد وتوفى فى ٢٢ أغسطس ١٩٢٧ فكانت لوفاته رنة حزن عميق فى القلوب لفقدان رجل سعى مع الساعين فى توحيد الصبغوف وانتهاج خطة سليمة لتنقذ الوطن من التباغض والتفريق .

وقرر مجلس الوزراء تخليد ذكره باقامة تماثيل له وشراء منزله ليكون من المنافع العامة وان يترك لحرمة سكنه مدى حياتها وغير ذلك من صنوف التكريم (*) .

(*) نقل جثمانه فى ١٩ يونية سنة ١٩٢٦ الى شريح خاص به بجوار منزله انشئ على نفقة الحكومة . (هذا الهامش فى اصل المذكرات) .

وقد رثاه ممن رثاه ثروت باشا بخطبة مؤثرة كنت من سامعيها
ورأيت ثروت بنفسى يبكى وهو يخطب مما أشعر الناس أن من المصلحة
تناسي الماضي ووجوب البقاء متضامنين حتى نواجه العقبات التي كانت
قائمة قبل تكوين الوفد والتي زأدها النزاع الحزبي وتفرق الكلمة .

بعد وفاة سعد

ومادمت أسجل ذكرياتي فاني لا أتعرض لما قامت به الحكومات بعد
وفاة سعد الا ما كان لي دخل فيه بيد أنى هنا أذكر بطريق عابرة أمرين :

اولهما - أن المدرسة التي كونها الخصام بين سعد ورفاقه بعثت
من مرقدها اثر موته ، ولم يلتزم خلفاء سعد طريقته الأخيرة القائمة على
التضامن والائتلاف .

وثانيهما - أن المؤيدين للائتلاف وفي مقدمتهم مؤسسو الوفد كانوا
يودون لو دفن مع سعد رفاقه الأقدمون الذين عملوا جاهدين لتخليص
الوطن من ريقة الاحتلال ومنهم على ورشدي وثروت حتى يكون قبرهم
حزارا لابناء الوطن وموقدا للعظماء الخالدين كما فعل غيرنا في اقامة
مثل هذا المرقد ، كفرنسا التي خصصت « البانتيون » مرقدا لعظماؤها ،
وانجلترا التي خصصت « وستمنستر » لهذا الغرض . لكن خلفاء سعد
مع شديد الأسف عارضوا هذه الفكرة وفي مقدمتهم المرحومة السيدة
صفية زغلول فقد رفضت رفضا باتا أن يدفن مع زوجها احد سواها .
وتم لها ما ارادت واصبح هذا المدفن خاصا بهما .

اهم الأعمال القومية في عشر سنوات بعد الثورة

قامت الثورة في ١٩١٩ بعد تأليف الوفد ونفى بعض زعمائه واستمر
الجهاد طويلا الى أن رجع الوفد من أوروبا . ثم ظهر الشقاق بين أعضائه
واستفحل أمره . وقد وقف القارئ على أسبابه الظاهرة والخفية مما
هو مسطور في هذا الكتاب وله أن يقرر أسباب الشقاق وعلى من تقع
مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التي بسطانها .

وإذا كانت الثورة لم تثمر ثمراتها المرجوة بسبب هذا الشقاق الا انه رغم ما حاق بالبلاد من تنايذ وتراشق وانحراف عن الاهداف ، رغم هذا كله ، فان ثورة الأمة قد اثمرت فوائد لم يكن لسعد دخل فيها •

منها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى لا يمكن انكار فائدته في الغاء الحماية وقيام دستور على احدث النظم يجعل الوزارة مسئولة امام البرلمان فيسقطها أو يؤيدها بكامل حريته اذا احسن النواب القيام بواجباتهم وبه برزت الأمة في المحيط الدولى بوزارة خارجية لها وزراؤها وسفراؤها وهذا الكسب وان كان لا يرضى اطماعنا ، لكنه حجر الأساس في تقدم الأمة ورفقها واستقلالها الكامل ولم ترتبط مصر في هذا التصريح بأى رباط أو اتفاق أو معاهدة تحد من تطورها وتقدمها •

ومنها ما قام به طلعت حرب بانشاء بنك مصر وفروعه اعتمادا على يقظة الأمة ووعيا • ولم يكن لأحد من رجال السياسة نخل في هذا النجاح الاقتصادي الذى اثمر وأينعت ثماره واصبحت الأمة تباهى بنتائج هذا العمل الباهر الذى لم يكن للسياسة أى دخل فيه •

ومنها ، ما قام به محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين عندما كان رئيس وزارة • فقد نال بجهوده اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ • وخفف بذلك من ويلات الانتذار البريطانى الصادر في ١٩٢٤ ذلك الانتذار الذى ألغى ما كان لمصر من حقوق في مياه النيل وتمكن محمد محمود من ارجاع تلك الأفضلية لمصر دون أن يكون لسعد أو خلفائه حظ فيه •

تلك هى الأعمال التى يجب على كل مواطن أن يتذكرها وأن يقدرها حق تقديرها • وقد قام بها رجال لم يباهوا بما عملوا ، ولم يطلبوا أن تقام لهم المظاهرات أو التماثيل •

عود الى وزارة الأوقاف

وليت وزارة الأوقاف ١٩٢٥ كما اسلفنا ونذكرت طرفا من عملى فيها وأريد هنا ذكر بعض مالا يصح اغفاله •

معهد امسيوط :

بدا لى أن ازور معهد امسيوط الدينى وهناك رايت ما احزننى فالطلبة — وهم صبية — مشتتون في المساجد والزوايا يجلسون على الحصى • وقد انتشرت فيما بينهم امراض منها ضعف البصر والزلال والسكر حتى أصبح

الهزال باديا على اجسامهم من سوء التغذية وفساد الجو فلم اطق صبرا على ذلك وتداولت مع شيخ المعهد وكان المرحوم الشيخ الاحمدى الطواهرى(٥٨) ورجعت الى القاهرة فاتخذنا قرارا وزاريا بالتساهل مع خريجي معاهد الازهر فى الكشف الطبى على البصر . وبادرت بمقابلة الملك فؤاد والحجت عليه فى المطالبة بضرورة انشاء معهد فى اسبوط يليق بمركزها كعاصمة للصعيد . وان يكون موقع هذا الموقع على شاطئ النيل وان يبنى فوق قطعة ارض هناك تملكها الحكومة كانت مقرا لمصلحة خفر السواحل . واقتنع الملك فؤاد وامر بتحقيق هذه الرغبة وشرع فى انشاء المعهد بالفعل وكنت فى غنى عن ذكر هذه المسألة فانها عمل ادارى بسيط يقوم به اى وزير . انما الذى حفزنى الى ذكرها ان كان افتتاح المعهد بعد خروجى من الوزارة بمدة وشاعت الحزبية ان يغفل ذكر اسمى فى حفلة افتتاحه ، وفى هذا دليل على ان خلفاء سعد احيوا الطريقة القديمة التى كانت وقت النزاع والشقاق من اغفال ذكر من عداهم .

مصارىة نظام الوقف :

باطلاعى على نظام الوقف وما فيه من مآس اظهرتها حجج الوقف اقتنعت بعد بحث وتقيب ان نظام الوقف على الذرية وهو ما يسمونه بالوقف الاهلى نظام فاسد مخالف للشريعة الاسلامية وانه انما ابتدع لتحقيق رغبات المالكين وهى رغبات لا يقرها عدل ولا قانون ، وتتنافى مع شريعتنا الاسلامية التى تقضى بتحديد ايراث ويحق الوارث فيما يملكه مورثه الا اذا كان قد اوصى لغيره بوصية لا يصح ان تتجاوز ثلث التركة . وقد رايت فى حجج الوقف ما هو ادهى اذ يحبس الواقف كل امواله على غير ابنائه واحفاده وورثته ولو كان ذلك لخليلة له اجنبية عنه .

ثارت نفسى امام هذا العمل البغيض وقمت بالقاء محاضرات منها

(٥٨) ولد ببلدة كفر الطواهرى بمديرية الشرقية وتخرج من الجامع الأزهر حيث نال شهادة العالمية . انضم الى هيئة كبار العلماء وتولى بعض المناصب الدينية مثل مشيخة الجامع الاحمدى بطنطا ومشيخة معهد اسبوط ثم عين شيخا للأزهر (١٩٣٠ - ١٩٣٥) رأس الوفد المصرى فى مؤتمر مكة عام ١٩٤٥ ، وصعدت فى عهد رئاسته للأزهر مجلة نور الاسلام . من مؤلفاته : العلم والعلماء ، نظام التعليم ، رسالة فى الاخلاق ، خواص العقول فى اصول التطق ، الوصايا والاداب ، التفاضل بالفضيلة . (محمد رضا كحالة ، معجم المؤلفين . ج ٩ . ص ٣٠ . انظر ترجمة حياته بقلم ابنه فخر الدين الطواهرى بعنوان : السياسة والأزهر ، مذكرات شيخ الاسلام الطواهرى) .

محاضرة امام محكمة الاستئناف في اواخر ١٩٢٦ واعقبتها بأخرى في قاعة المحكمة المختلطة بالقاهرة وانتهيت بوضع بحث عن هذا الموضوع في كتاب لي طبعته ١٩٤٢ وفيه تفصيل ما أرتأيت (*) .

لكن الواشين وأصحاب المنافع في الوقف هبوا يعارضونني ومنهم بعض علماء الأزهر ولم يكتفوا بمعارضتي بل أفهموا الملك فؤاد اني أقصد الطعن في أوقافه الخصوصية ثم أوعز الى المرحوم الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية الأسبق بأن يقوم بالقاء محاضرة اختاروا لها قاعة جمعية الاقتصاد والتشريع وقد اكتظت بالأزهريين ورجال حزب الاتحاد أي حزب الملك . وقدم المحاضر يحيى ابراهيم باشا رئيس حزب الاتحاد ومحمود أبو النصر بك من أعضاء الحزب وكان ذلك في أوائل ١٩٢٧ .

كان المحاضر من كبار علماء الأزهر وكان مفتيا للدولة فرغبت في سماع محاضراته كما حضرها معي عبد العزيز فهمي آملا في أن يفيد من علم المحاضر الواسع لكني والأسف يملا فؤادي لم أسمع من الشيخ الجليل سوى الطعن والتلميح بالألحاد مع تصفيق المصفيين . وكان الدليل الوحيد الذي قدمه لمشروعية الوقف الأهلي قوله أن الوقف على الذرية وارد في القرآن الكريم في قوله تعالى (لن تتنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وحصر تفسير هذه الآية في أن الوقف صدقة وأن المستحقين هم أولى الناس بالصدقة ، وأن رغبة الواقف كنص الشارع وانتهى بأن كان لا ضرر على البلاد اذا كانت كل املاكها وقفا من أطيان وعقار . قال هذا في الوقت الذي كنا فيه نرى بأعيننا الخرائب الموقوفة المنتشرة في القاهرة والاسكندرية وغيرهما ونعلم بالمأسى التي حاقت بالورثة بل وبالمستحقين وبالقضايا التي يقيمها المستحقون على النظار ، ونعرف ما كان يأخذه نظار الوقف من سحت ، وقد وصل الأمر في بعض الأوقاف الأهلية الى أن أصبح المستحقون فيها يتوالى الزمن يزيدون على ٤٥٠ مستحقا في وقف واحد ، وكان نصيب بعض المستحقين في السنة ثمانية مليمات أي أقل من ثمن ورقة بريد أو أجرة ترام وبذا أصبح كثير من النظار بفضل المحاباة هم المستحقين فعلا ولو كانوا من غير اقارب الواقف .

ولما أراد عبد العزيز فهمي باشا الرد على المحاضر ، هب الأزهريون يصيحون « اسكت فليسقط الألحاد » فلم يتكلم ثم أحاطوا به ليعتدوا عليه ولولا وجود أخوتي وبعض اقاربي لساءت النتيجة .

(*) انظر كتابي : « مبادئ في السياسة المصرية » (يشير الى كتابه بهذا العنوان

النشور عام ١٩٤٢) .

وبعد المحاضرة وخروج المستمعين جاءني سكرتير الجمعية واعتذر باسم الجمعية عما فاه به فضيلة الشيخ بخيت من الفاظ نابية ، وأضاف ان الجمعية اباحت له اللقاء محاضرة أرسلها اليها مكتوبة لكنه حاضر بما يخالف ما كتبه ، ولو كانت الجمعية تعلم ذلك لما صرحت له بالقاءها . ولما كان سكرتير الجمعية وهو الدكتور ليفي لا ينتمي للإسلام ، خشيت ان يسيء الظن بكل علماء الازهر فهونت عليه وقلت له ان في علماء المسلمين كثيرين من ذوي العلم والاتزان وان الشيخ بخيت انما هو استثناء من العلماء .

ولم يكتف المرحوم الشيخ بخيت بهذا كله بل طبع محاضراته في رسالة باسم (المرفقات اليمانية في عنق من يقول ببطلان الوقف على الذرية) ومعناها فلنقطع رقاب من يقول ببطلان الوقف على الذرية بسيوف يمانية حادة . رحمه الله وغفر له .

ويحسن ان اضيف هنا ان الشيخ محمد بخيت تطوع لالقاء محاضراته بناء على طلب من حزب الاتحاد وموافقة السراى ، وشاع ان السراى وعدته لقاء ذلك بمشيخة الازهر ولكن هذا لم يتحقق .

كافحت عشرين عاما في سبيل الغاء الوقف الاهلى ، ثم ظهرت شببية ازهرية ناصرتهى وانتهى الامر ١٩٤٧ بتنظيم الوقف وتنفيذ بعض ما اقترحته ثم جاءت الثورة وقضت قضاء نهائيا على الوقف .

وكان الملك فؤاد قد تأثر بوشاية الواشين على ما يظهر وقام بينه وبينى شىء من الفتور ظهرت آثاره فيما بعد .

الوزارات بعد وفاة سعد

كان ثروت رئيسا لوزارة الائتلاف الثانية وقت وفاة سعد وقد قام بمفاوضات في انجلترا مع تشمبرلن انتهت بمشروع عارضه مصطفى النحاس فاستقال ثروت واتفق بعده مصطفى النحاس وزارة ائتلافية وهى لم تكن ائتلافية في الواقع بعد ان اصبح النحاس رئيسا للوفد ورغم اشتراك محمد محمود فيها ثم تولت الوزارات ولم اشترك في واحدة منها . فلم اشترك مع محمد محمود في الوزارات التى اشترك فيها او التى افها مع استمراري سكرتيرا عاما لحزب الاحرار ثم وكىلا لهذا الحزب ، وعكزت على الاشتغال بقضية فلسطين وبالقضايا العربية والاسلامية ولطالما ذهبت

الى فلسطين في مؤتمرات او للدفاع عن قضية البراق الشريف مما بسطته
في كتاب آخر(*) . وتعددت أسفاري الى بلاد العرب والهند .

ومما قمت به لمصلحة العرب اني ذهبت الى الحجاز ١٩٢٤ مع
السيد هاشم الاتاسي الذي أصبح فيما بعد رئيسا لجمهورية سوريا
والمرحوم الأمير شكيب أرسلان والحاج محمد أمين الحسيني مفتي
فلسطين الأكبر . ذهبتا نحن الأربعة الى المملكة العربية السعودية وقد
تدبنا أنفسنا كممثلين لبلادنا للسعي لدى المرحوم الملك عبد العزيز آل
سعود في وقف الحرب التي قامت بينه وبين اليمن . ومكثنا هناك أياما
عديدة نسعى في حقن دماء المسلمين وكللت مساعيها بالنجاح ، ورجعنا
الى بلادنا بعد ان تم الصلح بين العاهلين الكبيرين المرحومان الملك
عبد العزيز آل سعود والامام يحيى بن حميد الدين .

قلت اني لم اشترك في وزارة ولو كان فيها الأحرار الدستوريين وكنت
أحس بتباعد بين الملك فؤاد وبينى لكن الأمر الغريب انه طالما أوصى
بدخولي في الوزارة وطالما اعتذرت وقد تكرر الطلب عندما كلف اسماعيل
صدقي بتأليف وزارته ١٩٢٠ وعرض على اسماعيل صدقي ان أكون معه
وتقابلنا ثلاث مرات آخرها كانت في منزله بحضور المرشحين معه والمرحوم
زكي الأبراشي ناظر الخاصة الملكية وشوقي باشا السكرتير الخاص للملك
والحوا على ان اقبل دخول الوزارة كما كلمني في ذلك بعض الموجودين
من المرشحين . فسالت اسماعيل صدقي عن رأيه في الدستور القائم دستور
١٩٢٣ الذي اشتركت في وضعه ، فكانت اجابته مبهمة اذ قال لي « اننا
نبحث معا أمر الدستور ونقرر مآثره لمصلحة البلاد » فقهمت من ذلك وجود
رغبة في تغيير الدستور ، فاعتذرت نهائيا .

الخلاف بين الملك وبينى

كنت ألقى محاضرات بضرورة عمل معجم للغة العربية مبسطة
ومصور ، يبدأ بأوائل الكلمات ، ويكون على ثلاث درجات أصغرها مدرسي
لصغار التلاميذ والثاني وسيط لطلاب الجامعات والثالث موسوعة عامة
لجميع الكلمات العربية والكلمات المستحدثة التي يقرأها علماء اللغة وتدخل
بذلك في صلب العربية .

(*) انظر كتابي « فلسطين وجاراتها » (يشير الى كتابه بهذا العنوان المنشور

عام ١٩٢٧) .

وصلت جهودى الى مسامح المغفور له فيصل الأول ملك العراق ، ثم علمت ان حكومة العراق ارسلت الى مصر ان جلالة ملك العراق سمع بمشروعى وان حكومته على استعداد للمساهمة فيه بمالها وعلمائها وطلبت تكوين لجنة لهذا العمل تحت رياستى فاغتبقت لهذا النبا ، وذهبت الى سراى عابدين لمقابلة الملك فؤاد واقناعه بضرورة تنفيذ المشروع .

عرضت الأمر على المرحوم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء فسر به وقال ان الملك سيؤيدنى طبعاً ودون من قوره طلب المقابلة . وكان المألوف تحديد المقابلة بعد أيام قليلة كما كان المعروف ان الملك لا يرفض مقابلة وانما يكون مرور ثلاثة اسابيع دون انن بها علامة على الرفض . انتظرت الى تمام الاسابيع الثلاثة ولم يرد لى طلب بالمقابلة ، ففهمت ان فى الأمر شيئاً حال دونها رغم أهمية الموضوع الى ان علمت ان السبب فى ذلك هو انى نشرت احاديث بان طلب الخلافة الاسلامية يؤدى الى تنازع ملوك المسلمين عليها ، وبالتالي يؤدى الى تقاطع الشعوب الاسلامية ، وهذا ليس لصالح المسلمين .

والمعروف ان الملك فؤاد كان يرغب فى الخلافة بعد الغائها فى تركيا . اضيف الى ذلك محاربتى نظام الوقف الأهلئ وما شاع من انى قصدت بحملتى الأوقاف الملكية . وكانت النتيجة انه لم يانن بمقابلتى وبهذا تعطل مشروع المعجم . كان هذا التصرف من الملك صدمة لى . فماذا اعمل ؟

قابلت المرحوم الأمير ابراهيم حليم الحفيد المباشر لمحمد على والئ مصر ، وكان من اقرب المقربين الى الملك فؤاد وسألته عن السبب فى رفض الملك مقابلتى ، فانكر علمه بائ شئ ويعد مناقشة بيننا انتهى حديثى معه بما ياتئ « يا سمو الأمير ان لى كرامة وانئ وان كنت اعتبر سراى عابدين بيت الأمة يقابل فيه كل رجل ذئ مركز ملك البلاد لا لغرض خاص وانما لمصلحة عامة كالمعجم الذى تحتاج اليه العرب كافة وبما ان الملك رفض مقابلتى فارجوك ان تبلغه احترامئ لعرشه لأنه كملك البلاد له مكانته ورفعة شأنه لكئى كانسان ائ كفرد وهو فرد اعتبر نفسئ مثله لا فرق بينه وبينئ » . فاضطرب الرجل وحر فى امره . ومن ذاك الوقت قاطعت السراى نهائئاً ولم أقيد اسمئ فى دفتر التشريقات ، كما لم احضر حفلات اعياد او مقابلات رسمية .

ويعد تأليف وزارة اسماعيل صدقئ قابلئئ صديقئ نخلة الطيمئ باشا احد الوزراء واخبرئئ بان الملك وقت ان حلفوا اليمئ امامه وبعد

ان علم برفضى الاشتراك فى الوزارة قال للوزراء انه يأسف لعدم دخولى فيها ، وامتدحنى واثنى على كفايتى ، ثم أسف لأنى عنيد • فقلت لنخلة المطيعى انى لا أعرف العناد ، فانا رجل متى اقتنعت بفكرة ولم يقنعنى غيرى بسواها فان كرامتى تأبى على التقلب واذا اقتنعت بما يخالف رأى كنت مستعدا للمعدل عنه • فليس الأمر عنادا وانما هو اقتناع وكرامة وله ان يخبر الملك بذلك اذ سمحت الظروف •

استمرار القطيعة مع الملك فؤاد

قلت انى رفضت الاشتراك فى وزارة اسماعيل صدقى ١٩٣٠ ، وكان من اسباب ذلك سوء التفاهم بين الملك فؤاد وبينى وما أحسسته من أن اسماعيل صدقى كان ينوى تغيير الدستور وبعد المناقشة معه فهمت انه كان على اتفاق مع الملك فؤاد على دعوتى للاشتراك معه فى الوزارة وفهمت كذلك ان سوء التفاهم قد زال ولكنى تمسكت بالرفض بسبب موضوع تغيير الدستور •

وقد استمرت على عدم دخول الوزارات لما رأيته من تدخل السراى وتدخل الانجليز ومن تصرفات بعض الوزراء وخاصة تصرفات بعض اعضاء البرلمان فقد أسرف بعضهم فى استغلال النفوذ كما أسرف بعض الوزراء فى ذلك وفى المحاباة بجانب تقشى الضيقة والحقد بين الأحزاب وانصرفت الى خدمة العرب والبلاد العربية وساهمت فى مؤتمرات كثيرة هنا وهناك وكل هذا مبسوط فى رسالة وضعت بعنوان « المؤتمر العالمى العربى الاسلامى » وفى كتب ظهرت فيما بعد منها كتاب « مبادئ فى الصياغة المصرية » وكتاب « فلسطين وجاراتها » •

وبانهماكى فى هذه الأعمال أصبح وجودى فى حزب الأحرار وجودا غير حزبى لأنى بطبعى مصرى عربى محايد أمقت التحزب وما ينجم عنه من اضرار •

فى وزارة المعارف

وفى السنوات التى كنت فيها منهمكا فى اتجاهى الأخير وهو اتجاه يتفق مع طبيعتى خاطبنى السيد على ماهر بالتليفون فى منزلى وكان رئيسا للديوان الملكى وذلك ١٩٣٦ واخبرنى بان الملك عهد اليه تأليف وزارة

وطلب الى أن اكون فيها . فكان جوابي أن هذا امر لا يمكن البت فيه بالتليفون فشدد كما هي عادته في ضرورة القبول بسرعة ، ولم أجبه وذهبت لمقابلته في السراى قابلته بمكتبه وكان غاصا بالمرشحين وسألته على انفراد عن سبب ترشيحي . فكان جوابه أن الملك يشدد قبولى الوزارة وأن تكون وزارة المعارف بالذات وأبان لى أن وزارة توفيق نسيم باشا قد سقطت لثورة بين طلاب الجامعة حدث منها بعض التخريب فوق المظاهرات والاضرابات ، والا سبيل لتهديئة الحال الا أن تكون وزيرا للمعارف حتى تخمد الفتنة .

أجبتة انى أقبل وزارة المعارف رغم ما هي عليه من ارتباك بشرط أن يكون عملنا اعادة دستور ١٩٢٣ ذلك الدستور الذى استبدل به صدقى دستور آخر ، وأن نستقيل بعد اعادة الدستور القديم . وحسبنا المدة للانتخابات واعادة البرلمان وفق الدستور القديم فكانت مائة يوم وقلت له انى على هذا الحساب أقبل فوافقنى على ما أرتأيت ولم يزد حديثى معه على خمس دقائق وانصرفت .

وعند انصرافى لاحظت أن شوقى باشا السكرتير الخاص للملك كان واقفا وسط الحجرة يريد معرفة ما تم الاتفاق عليه ولما لاحظ أن مدة وجودى كانت قصيرة ظهرت عليه الحيرة وقال لى أن الملك أرسله خصيصا ليعرف رأىى النهائى ، وبعد أن أخبرته بالقبول قال لا شأن لى بعد ذلك هنا وأنا أريد أن ابشر الملك . وتم تأليف الوزارة في ٢٠ يناير ١٩٣٦ .

دخلت وزارة المعارف فكانت مظاهرات في الوزارة أياما ، مظاهرات في الصباح وبعد الظهر وكانت الوزارة تكتظ بالطلبة سواء من المدارس أو الجامعة أو الازهر ، وكلها تشعر بالغبطة والسرور ولا أريد أن اتكلم هنا عن الأعمال العانية في الوزارة انما الذى يجب أن أنكره انى اكثرت من الاتصال بالملك مباشرة وعرضت عليه مشاريع لم يتأخر في قبولها ومنها المشاريع الآتية :

أولا : طلبت تأليف لجنة لوضع القواميس الثلاثة للغة العربية تنفيذا لما كنت أنادى به من قبل وكونت لجنة من رجال اللغة والأدب من وزارة المعارف ومن مجمع اللغة العربية وعرضت عليهم فكرتى . وبعد خروجى من الوزارة التحقت للجنة المذكورة بمجمع اللغة العربية ويظهر أن المجمع اتجه الى البدء بوضع المعجم الوسيط وسيظهر على ما علمت بعد قليل وقد بدأوا العمل في المعجم الكبير .

ثانيا : عرضت على الملك فؤاد ضرورة ترجمة القرآن الكريم فظهر عليه شيء من التردد وقال لى أن شيخ الأزهر وهو الشيخ مصطفى المراغى كان قد عرض عليه هذه الفكرة قبل ثلاثة أشهر وأنه لم يقبلها اتقاء مجاهرة بعض رجال الأزهر بمخالفة هذا العمل للدين وهو لا يريد إثارة النفوس .

لكنى أجبت به بأن الترجمة حصلت فعلا فقد ترجم القرآن الى لغات عديدة منها الانجليزية والفرنسية والروسية وهى تراجم لا يوثق بها بل يخشى أن يكون فيها تحريف مقصود أو غير مقصود يسئ الى الاسلام ، وأن امبراطورية اليابان مفتحة الأبواب ومفتحة العقول لتفهم الديانات ، والذى أعلمه أن ليس فى اليابان عدد كبير من المسلمين ، وأن كان فيها مجلة اسلامية تصدر باللغة التركمانية ويحررها مسلم تركمانى كبير السن اذا مات تعطلت وتعطلت بذلك الدعوة الى الاسلام هناك . ثم أن ارساليات التبشير تتوافد على اليابان ويجب علينا أن نكون مثلهم وأول واجب علينا أن نترجم القرآن الى اللغة الانجليزية أولا وهى لغة منتشرة هناك وأن يكون لكل آية تفسير مبسط موجز حتى يسهل فهم القرآن، وأن تكون الترجمة مصدقا عليها من الأزهر ومن الحكومة المصرية لتكون المرجع الوحيد لكل من لا يعرفون العربية مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ثم يترجم بعد ذلك الى اللغات الفرنسية والروسية والأسبانية .

وبعد هذا النقاش ابتسم الملك وأخبرنى باقتناعه بما ارتأيت لكنه وقد رفض من قبل ما عرضه عليه الشيخ المراغى أراد أن اذهب اليه وأخبره أن الملك مستعد لقبول اقتراحه ترجمة القرآن اذا اعاد عليه عرضه حتى لا يجرح احساسه . فذهبت من قورى الى مشيخة الأزهر فى شارع الدواوين وقابلت الشيخ المراغى وذكرت له ما دار بينى وبين الملك فذهب اليه وتم الاتفاق على ترجمة معانى القرآن ويأخذوا لو نفذ هذا المشروع الخطير حتى يفهم الناس قرآننا . ونحن نعلم أن غير المسلمين يقرأون كتبهم المقدسة مترجمة عن لغاتها الأصلية ومع ذلك فهم متمسكون بدياناتهم مقدسون لكتبهم هذه المترجمة .

ثالثا : عرضت على الملك فؤاد أن العاصمة والمدن فى مصر قد شوهت لعدم وجود قوانين تنظم انشاء العمارات والمباني على طراز عربى شرقى مبسط على أن يكون عدد الطبقات واحد وارتفاع المباني كذلك فى كل شارع وقلت له أن العمارات الحديثة مقتبسة من طرز أجنبية ومن مصلحة مصر أن تتفرد بمظهر شرقى فلا يكون فيها الا الطراز الشرقى حتى اذا أتى السياح الى بلادنا أحسوا أنهم انتقلوا الى عالم جديد وروا

أشياء جديدة ليست في بلادهم ، عوضا عن أن يروا خليطا من المياني من طرز مختلفة تتناهى مع الفن وتؤذى الذوق والبصر .

لكنه والحق يقال كان في جوابه لى رجلا مطلعا حقا . فقد أجابنى بسؤال منه هو : هل يمكننى أن ألزم الناس باتخاذ طراز خاص بقوانين ، مع العلم أن الذوق لا يكون بقانون وأن الناس لا يتخذون طرازا خاصا الا اذا وافق طبايعهم وأذواقهم والأنواق لا تكون بالاكراه .

فقلت له من فورى أن الذوق حقا لا يكون بالاكراه وإنما انا معترزم أن اقيم معرضا بعد سنة للمسابقة في وضع طرز عربية ترضى الفنى ومتوسط الحال وتوافق أذواقهم على أن تتكرر هذه المسابقة كل سنة وأن تعطى مكافآت لمن ينال الجائزة الأولى والثانية والثالثة بمعرفة محكمين عالميين يفهمون أصول الفن العربى وطرائق تبسيطه وأن أجعل المسابقة عالمية وأعلنها بجميع اللغات الأجنبية . ففهم ماقصدت اليه ووافقنى عليه وشجعنى فيما ذهبت اليه .

كان من اثر ذلك أن أعلنت عن هذه المسابقة باللغات الأجنبية من فرنسية وانجليزية وإيطالية وألمانية وتركية وقارسية وإسبانية فوق اللغة العربية . وحددت سنة يقدم فيها الفنانون نماذج من اطرزة عربية في العمارة وأثاث البيوت وحددت على ما أذكر هذا الميعاد في ١١ أبريل ١٩٣٧ . وقد اهتمت معاهد الفنون في مصر وفى الخارج من أساتذة وطلبة . واتصل بى بعضهم مبديا إعجابه بالفكرة واعداء بالمساهمة فيها ولكن هذا المشروع سرعان ما دفن ، فقد جاءت وزارة أخرى عقب وفاة الملك فؤاد فألغته وحذفت الاعتماد المخصص له .

ومما يجب ذكره أيضا أن الملك فؤاد لم يتدخل فى أى عمل من أعمالى فى وزارة المعارف سواء ما يختص بأعمال الوزارة أو إداريات الموظفين .

وبلغ الأمر بى مع الملك فؤاد أن اتعم على بوشاح النيل ثم ارسل الى المرحوم مراد محسن باشا ناظر خاصته يبلغنى وأنا فى الوزارة تحية الملك وأنه يأسف لانقطاع الصلة بيننا وبينه مدة طويلة ويرجو أن يطيل الله فى عمره عشرين سنة نتعاون فيها على خدمة البلاد .

وقد أثلج صدرى هذا الاعتراف بالجميل وقوى عزيمتى ، ولكن الله اختاره لجوارحه بعد بضعة أشهر .

وبعد أن أعدنا الدستور وأجرينا الانتخابات تركنا الوزارة كما
اتفقنا من قبل ، وعدت الى المحاماة وعينت عضوا بمجلس الشيوخ •

في نقابة المحامين

رشحت نفسي لأكون نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٢٨ ، وقبل إجراء
الانتخابات دعى محمد محمود باشا لتأليف وزارة دخل فيها صديقاى
لطفى السيد وعبد العزيز فهمى • ودعانى محمد محمود للاشتراك معه ،
فحضرت لمنزله وكان احمد لطفى السيد بين الحاضرين ، واعتذرت محتجا
بأنى رشحت نفسي لنقابة المحامين وأن باب الترشيح قد أقفل وليس لى
منافس سوى الأستاذ كامل صدقى المحامى الوفدى فقال لى محمد محمود أن
للوزارة أولى من نقابة المحامين ، وهى محققة الآن وليس النجاح للنقابة
بمضمون • فاجبته بأن الفوز فى النقابة غير محقق وقد أسقط فى الانتخاب
لكنى اكون قد أرضيت نفسي بالحفاظ على كلمتى وعلى ثقة من رشحتنى
ولا يصح أن أخذلهم بالانسحاب من الترشيح فيصبح كامل صدقى نقيبا
بالتزكية • وهنا قال لطفى السيد : أن علوية محق فيما ذهب اليه •
ولا يصح بعد الذى قاله ان نلح عليه فى قبول الوزارة •

ثم انصرفت ودخلت معركة انتخابات النقابة ، وفزت فيها بأغلبية
واصبحت نقيبا للمحامين عن سنة ١٩٢٨ •

فى مجلس الشيوخ

معاهدة الشرف والاستقلال :

فاوصت وزارة مصطفى النحاس باشا الوزارة البريطانية وكان
واجبا أن يقر البرلمان الاتفاق الذى يتم بين الحكومتين • وقد انتهى النحاس
من مفاوضاته الى مشروع معاهدة • ولم يعرقل مساعاهم أى حزب من
من الأحزاب كما حدث من قبل فى مفاوضات على وثروت ، وكما حدث
من بعد ضد النقراشى حين ذهب الى مجلس الأمن غير مقاوض وانما
ليهاجم الاستعمار ويطالب الانجليز بالجلاء •

وكان من الواجب ان تطرح الحكومة على الأمة مشروع المعاهدة
ليناقشه الناس وأعضاء البرلمان ويبدون آراهم فيه •

ولما كنت عضوا بمجلس الشيوخ درست مشروع المعاهدة ورايت
انه جدير بالرفض • وحرصت على كتابة بحث مستفيض فى هذه المعاهدة

قبل ان تعرض على البرلمان القيه في مدينة الاسكندرية وارتأى اصدقائى ان يستأجروا لذلك دارا للسینما هناك • وتحدد لالقاء هذه المحاضرة يوم ٩ اكتوبر ١٩٣٦ • فذهبت الى هناك معتمدا على نصوص الدستور في حرية ابداء الراى وخاصة لمن هو عضو في البرلمان •

لكن الواقع كان على غير هذا ، فان حكومة مصطفى النحاس امرت محافظة الاسكندرية بمنع من اللقاء المحاضرة وبإغلاق محل السينما وتهديد صاحبه بسحب رخصته ان هو سمح بالقاءى محاضرتى ورقص الرجل - وكان يونانيا - بحجة انه وقع عقد تأجير للحفلة • وازاء هذا ارسلت الحكومة قوة من رجال البوليس وقفت امام دار السينما واغلقتها • ولما ذهبت في الموعد المحدد لالقاء المحاضرة رايت الجنود وجمعا من اصدقائى • وما لبثنا ان راينا مظاهرة من انصار الحكومة يقودها رجل جمهورى الصوت محمول على محفة ينادى بحياة المعاهدة الانجليزية المصرية وخشيت ان يقع تصادم بين فريق اعزل وآخر يعتز بقوة الحكومة فآثرت العدول عن اللقاء المحاضرة والانصراف •

ومن الصدف الطريفة انى كنتقد اعطيت نسخة من المحاضرة الى جريدة الاهرام قبل سفرى فنشرتها الجريدة برمتها صباح اليوم التالى ١٠ يوم ١٠ اكتوبر ١٩٣٦ • واخبرنى المرحوم انطون الجميل باشا رئيس تحرير الاهرام وقتئذ ان النحاس باشا اظهر له غضبه من نشر هذه المحاضرة وهالك نص خاتمتها :

« ايها الاخوان : ان اردتم منى نصحا فتمسكوا بالحق في اعمالكم ولا تليقوا للباطل وتنزهوا عن الشهوات فيما يمس شرفكم ووطنكم ، وعارضوا الفكرة الخاطئة والعمل السيئ ما استطعتم واعلموا ان المجاملة على حساب الوطن جناية لا تغتفر في الدنيا ولا في الآخرة •

واذا قيل لكم شئ احسن من لا شئ فاجيبوا بان المعاهدة بوضعها الحاضر اسوأ من «لا شئ» وبما اجاب به نابليون بعض اصدقائه في منفاه بسانت هيلين بعد ان ضاع امله في تاج فرنسا • فقد عرضوا عليه ان يهرب وان قد مهدوا له سبيل الفرار ، فابى ، ولما حاجوه بان حريته اجدى له من الذل الذى هو فيه قال لهم « زنوا كلامكم ، فانى لست هنا في الذل وانما انا في الأسر » •

حقا ليس الأسير بالذليل ، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة • واذا اريد بالناس رغم هذا ان يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين وان

يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل والأمانى الوطنية ، فما على
الذين يطبقون هذا الرأى الا ان يفتبطوا وان يقيموا اقواس النصر واعلام
الفرح ، وان يظهروا انواع السرور واقتانين المرح ، وان يرقصوا رقصة
الطير المذبوح ورحم الله الشهداء ، •

لم اكتب بذلك بل طبعت المحاضرة في كراسة شرعت في توزيعها • واخذ
طالب بكلية الحقوق - هو الآن الدكتور مصطفى الحقاوى المحامى - نسخا
كثيرة سافر بها الى الاسكندرية ، لكن البوليس قبض عليه في محطة دمنهور
وسجنه وصادر نسخ المحاضرة في عهد الحرية الدستورية البرلمانية •

ثم نوقشت المعاهدة في مجلس الشيوخ وعندما اعطيت لى الكلمة ،
كان كلامى هينا لينا • خاطبت به ضمائر الأعضاء ومما قلت لهم : اننا
على حافة حفرة اذا نجونا منها نجونا جميعا واذا سقطنا فيها سقطنا
جميعا لا فرق بين اى واحد والآخر في الوطنية •

وعندما ذكرت لهم ان شبه جزيرة سينا ستضيق منا بوضع يد
الانجليز عليها واجراء المناورات العسكرية فيها في كل وقت ، نهض أحد
الوفديين محتجا - وهو محمد المغازى باشا تاجر الاقطان وصاحب المزارع
الواسعة - وقال : « ماهى سينا مش شوية رمل » ثم شرع في الانسحاب
من الجلسة غاضبا فقلت له وانا على منبر الخطابة « نعم يا باشا ليس فيها
زراعة قطن ولكنها ارض مقدسة وجزء من الوطن فيه من الخيرات ما فيه ،
ولما اخذت الأصوات وافق الجميع على المعاهدة سوى عدد قليل اذكر منهم
المروحم حافظ حسن باشا وحافظ رمضان باشا وانا •

واعتقادتى اننا لو برئت نفوسنا من الغايات الشخصية ونجا مجتمعنا
من التتاحن الحزبى لكنا حصلنا في ١٩٢٠ على ما هو افضل مما كان في
معاهدة ١٩٣٦ • ولوفرنا على انفسنا جهادا ضائعا وكفاحا مريرا
ومتاعب جمة مست مستقبل الأمة في الصميم ، ولكن وصلنا في ١٩٣٦ الى
الحرية والاستقلال كاملين • لكن الرغبة في الانفراد بالسيطرة والسعى الى
المجد الزائف والتتاحن المخزى والتراشق المسف واتهام العاملين وتجريح
الأبرياء وانعدام الثقة كل أولئك عرقل سير القضية المصرية وأضر
بحاضرنا ومستقبلنا وأسلمتنا الى التفكك الذى لاحظته ملتر قديما فتشدد
بعد لين وأعقبه كيرزون فازداد تشسدا مع عدلى • وهكذا دواليك •
فالسنوات التى مرت بنا من بداية المفاوضات الى كارثة فلسطين كانت

سنوات عجافا لم نفقد فيها فرصة عقد معاهدة كريمة فحسب بل أضعنا فيها اخلاقنا السياسية .

تعدد الزوجات :

عارضت معاهدة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ كما ذكرنا ثم قدمت لهذا المجلس مشروعات اجتماعية لها اثر عميق في البيئة المصرية ولم يبت في امرها الى الآن ، وارجو الله مخلصا ان تنال عناية ولاة الأمور . ومن هذه المشروعات مسألة تعدد الزوجات فالتعدد بالصورة التي نراها امر لايتفق وروح الاسلام الذي اجاز له لغرض اجتماعي سام . فان ديننا الحنيف لا يبيع للرجل ان يستسلم لنزواته وشهواته فيتزوج باكثر من واحدة بلا قيد او شرط بل يحتم العدل الكامل بين الزوجات سواء في الناحية المادية والناحية العاطفية وهذا عسير التحقيق يؤيد ذلك قوله تعالى « فان خفتن الا تعدلوا فواحدة » وقوله تعالى « ولن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » وكتب الفقه مليئة بشروحات تغنينا عن الخوض في هذا الموضوع . والذي تقدمت به لمجلس الشيوخ واريد اليوم نذكر بعضه لا يخرج عما قضى به الدين وتستلزمه التطورات الاجتماعية المتعاقبة .

ان الاحصاءات العالمية تدل على ان نسبة النسل في مصر تكاد تكون اكبر نسبة في العالم وان عدد سكانها يتضاعف كل خمسين سنة وبلادنا وان اتسعت مساحتها فان اراضيها المنزرعة ضيقة وهي تكاد تكون واحة تحيط بها الصحراء المترامية فمساحتها بالصحارى مليون كيلو متر مربع وارضيتها المنزرعة لاتزيد على ٣٦ او ٣٧ الف كيلو متر مربع أى ستة ملايين فدان . اذا وزعت على الاهلين لا ينال الفرد اكثر من ربع فدان . وتوسيع الرقعة المنزرعة يحتاج الى مشروعات ضخمة تتكلف مئات الملايين من الجنيهات وعشرات السنين من الجهد المتواصل . والزيادة في السكان لا تقف والخطر يتجسم ولهذا اتجهت الحكومة المصرية الى تصنيع البلاد وتنشيط التجارة حتى تتلافى الخطر .

وعلى ذلك فالنظرة الى تحديد تعدد الزوجات فوق انه قد يخفف من خطر زيادة السكان وانخفاض مستوى المعيشة ، فانه يساعد على الحد من الشحناء والبغضاء بين الاخوة ويساعد رب العائلة على تربية ابنائه كما يساعد على حفظ ميزانية الأسرة وكم رأينا من خصومات وقضايا امام المحاكم نتيجة لتعدد الزوجات وكثرة الضغائن بين الزوجات

وبين الأخوة غير الاشقاء مما يؤدي كثيرا الى تفكك العائلة تفككا يؤثر في الحالة الاجتماعية والاقتصادية .

لهذا ولغيره عرضت على مجلس الشيوخ ان الرجل اذا اراد التزوج بثنائية وجب عليه عرض الأمر على قاض مختص يبحث الضرورة التي تقضى بالسماح بعقد زواج بثنائية ، كان تكون الأولى عقيما أو مريضة وأن يكون الزوج كفاء للانفاق على اثنين وعلى نسلهما . فاذا ارتأى القاضى أن طالب الزواج على حق سمح له بعقد الزواج والا منعه . وانى اعتقد أن تحقيق هذا المشروع انما هو تحقيق لروح الدين الاسلامى الحنيف .

تقييد حق الطلاق :

كذلك قدمت لمجلس الشيوخ مشروعاً بتقييد حق الطلاق . تقييدا يتفق مع قواعد الشريعة الاسلامية . فان الناس قد عبثوا بقدرسية الزواج وصار بعضنا يعتقد أن الزواج سلعة أو متعة حتى أصبح الرجل يطلق كما يشاء ولو كان هازلا ولو كان كلامه نتيجة انفعال وقتى . ولا يخفى أن « ابغض الحلال عند الله الطلاق » فهو حلال بغض يجيز للمشروع تقييده بقيود تدفع الضرر عن المجتمع الاسلامى .

فما الذى يجب عمله ؟ نحن نعرف ان ديننا أوجد منذ أربعة عشر قرنا ما يسمى الآن بقاضى المصالحات . أوجد الدين هذا حيث يقول القرآن الكريم « فارسلوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما » وعليه فانى اطالب بالا يسمح لرجل بطلاق زوجته الا بعد عرض الأمر على قاض يطلب حكما من أهل الزوج وآخر من أهل الزوجة على أن تكون المناقشة بين الجميع مناقشة سرية عائلية وعلى القاضى أن يبحث الأمر فان أمكن الصلح عادت أمور العائلة الى الهدوء والاستمرار وأن استحال كان له أن يصدر أمرا بتحرير وثيقة الطلاق .

واذا كانت الحكومة منعا للفوضى وتنفيذا لقاعدة « لا ضرر ولا ضرار » قد حتمت اثبات الزواج بوثيقة رسمية لا يثبت بغيرها . فلم لا تفكر فى الا يثبت الطلاق الا بوثيقة رسمية ، وأن تعاقب المانزون اذا اثبت الطلاق بدون اذن من القاضى ، وبكذا المطلق .

هذه فكرة أعرضها على رجال الشرع الحنيف وعلى ولاية أمورنا عليهم يجدون بها حلا يقينا شر الاسراف فى الطلاق .

حق المطلق في التعويض :

لاحظت في المحاكم الشرعية والأهلية أنها لا تحكم بأى تعويض للمطلقة اعتمادا على أن حق الطلاق مطلق للزوج فطلب التعويض غير جائز نظرا لأنه يمارس حقه ورأى أنه لا يصح الاكتفاء بمؤخر الصداق . وعلى قاضى المصالحات إذا أجاز اثبات الطلاق أن يثبت في قراره أن الزوجة هى المتعنتة أو أن الزوج هو المخطئ أو أن الاثنين مخطئان أو أن لا خطأ من أحدهما حتى يعتمد القضاء المدنى على قراره ، فيجيز للزوجة إذا كان التعنت أو الخطأ من الزوج أن تطالب بتعويض يدفع دفعة واحدة أو بمرتب شهرى يلزم به الزوج الى أن تتزوج أو تموت .

التعويض في الخلع :

يقع الطلاق بخلع بين الزوجين فيكون بائنا ، وقد يتفق الزوجان في هذا الطلاق على مال كتعويض للخلع يتقاضاه المطلق من مطلقة وقد اختلف الفقهاء والمفسرون في أمر هذا التعويض . واستقر القضاء الشرعى عندنا وتبعه القضاء المدنى على أن الاتفاق على تعويض الخلع واجب تنفيذه مهما يبلغ مقداره ولو أتى على ثروة المطلقة . لاحظت بنفسى أن زوجا اعتمد في قضية له على هذا وطالب بعشرات الألوف مع الفوائد . وهذا في نظر بعض الفقهاء جائز وعليه الفتيا وكثير من الفقهاء يخالفون هذا الرأى . ولا يتسع المقام للشرح ، وإنما الذى يعينى هو أن الدين الإسلامى يقرر مسألة اساءة استعمال الحق وإن الاسراف فى استعمال الحق غير جائز ، كما أن الاضرار بالناس غير جائز ، وعلى هذا فما الذى يمنع المشرع وهو متسلح بتلك الاسلحة الشرعية بما يقوله بعض الفقهاء وما يراه الحق والعدل ، ما الذى يمنعه من أن يكون موضوع تعويض الخلع تحت نظر القضاء وتقديره وله أن ينقصه أو يرفضه بما يراه حقا وعدلا ومتفقا مع الشريعة ولا يخفى أن الخلاف بين الفقهاء يجعل للمشارع عند الضرورة أن يقرر ما يراه متفقا مع الحالة الاجتماعية والأدبية التى يجب أن تكون عليها البلاد .

قدمت هذه المشروعات الى مجلس الشيوخ بمشروع قانون واحد . ثم سافرت الى باكستان كسفير لمصر هناك وقرر مجلس الشيوخ فى غيابى ١٩٤٩ أن هذه المشروعات متعددة وهى من شأن رجال الشريعة الإسلامية . وقد طويعت هذه المشروعات الى الآن . وأنا لنرجو أن تنظر الحكومة فيها نظرة تتفق والحالة الاجتماعية والشريعة الإسلامية وتقى الأمة كثيرا من الفوضى والشرور .

قامت حكومات بعد هذه المعاهدة وكان فاروق ملكا تحت الوصاية ثم زاول سلطته بنفسه فيما بعد ولست اضع تاريخا لأيام حكمه فتلك فترة فيها مأس سياسية وخلقية قريبة عهد بالناس اترك الكلام فيها للمؤرخين .

انما الذى اريد اثباته هنا خاصا بشخصى هو انى دخلت الوزارة مرة واحدة حكمه كوزير دولة ١٩٣٩ ولم ابق فيها طويلا وبعدها قامت الحرب العالمية الثانية (٥٩) .

الرغبة فى تعيينى وزيرا

فى صباح يوم من اواخر ديسمبر ١٩٤٦ فوجئت عند قراءة الصحف بانى عينت وزيرا وظهرت صورتى مع الوزراء ثم فوجئت بوصول سيارة حكومية فيها جند للمحافظة على منزلى وعلى شخصى فطلبت الى سائق السيارة والجند أن ينصرفوا . وبعد هنية اتصل بى تليفونيا المرحوم محمود فهمى النقراشى رئيس الوزارة مهتئا . فمجيئ الأمر وقلت له كيف اكون وزيرا دون أخذ رأى . ثم ارتأيت الذهاب اليه فى دار الرئاسة وعاتبته على ما عمل . فأجابنى بأنه يعلم انى غير راغب فى الوزارة ولهذا السبب لم يضع اسمى ضمن المرشحين لها وأن الملك فاروقا هو الذى شطب اسم المرشح لوزارة الأوقاف ووضع اسمى بدله بيده . فقلت له كيف يصدر المرسوم ليلا ولا تنتظرون الى الغد لأخذ رأى ، وهل هوجمت البلاد هجوما خاطفا اضطرركم الى الاسراع فى اصدار المرسوم ؟ فأجابنى بأن المرسوم قد صدر فى الساعة الواحدة بعد نصف الليل وانهم لم يريدوا اطلاقى وقت نومي معتمدين على انى ساقبل الوزارة مقابل هذه اللقطة الكريمة من الملك وكانت رغبة خاصة منه .

وامام هذه الحالة لم اجد بدا من الذهاب الى السرائى لمقابلة رئيس الديوان الملكى بالنيابة والتحدث اليه فى هذا الشأن وذهبت فعلا وقابلت هناك السيد حسن يوسف باشا رئيس الديوان بالنيابة - وكان منصبر رئيس الديوان شاغرا - وكان معه المرحوم انطون الجميل (باشا) رئيس تحرير جريدة الاهرام ولا ادري ان كان حضوره مصادفة أو كان لمساعدته فى اقناعى

(٥٩) بين محمد على علوية وزير دولة للشئون البرلمانية من ١٨ اغسطس ١٩٣٩ الى ٢٧ يونية ١٩٤٠ . (النظارات والوزارات ، ص ٥٩٩) .

بقبول الوزارة ، وقد لاحظت فعلا انها كانا متضامنين في الفكرة • وأخذ يشرح لى ما سبق ان أخبرنى به المرحوم فهمى النقراشى وأن ثقة الملك بى كبيرة ومكثت معه ساعة كاملة أجادله وكانت خلاصة قولى انى لست من أولئك الذين يوضعون في الوزارة ويعينون دون أخذ رأيهم وبعد أن سمع منى اصرارى على الرفض طلب اكراما لرغبة الملك أن أحلف اليمين مع الوزراء ثم استقيل ولو بعد اسبوع بأية حجة اختارها فأبيت أن أحلف اليمين وذهب الوزراء في عصر ذلك اليوم وحلفوا اليمين ورعاية لرغبته قدمت استقالتى كما طلبوا محتجا بأن صحتى لا تساعدنى على الدخول في الوزارة حتى لا تكون هناك صدمة ضد شخص الملك • وكان ذلك يوم ٢١ ديسمبر ١٩٤٦ وجاءنى الرد بقبول الاستقالة في اليوم الثالث والعشرين من ديسمبر •

سفير مصر الأول في الباكستان

فترت علاقتى بالسراى ورجحت ان فاروقا غضب لرفضى الوزارة وشاعت الظروف ان أتكلم مع حسن يوسف في شأن من شئون « الباكستان» الدولة الحديثة، لكنه ترك الموضوع الذى حدثته عنه وسألنى ان كنت وقد رفضت الوزارة اقبل انشاء السفارة المصرية في الباكستان • فطلبت اليه ان يمهلى اسبوعا وقبل نهايته أخطرته بقبول مركز السفارة لأداء رسالة أراها واجبة على • فسر الرجل وربما كان على اتفاق في ذلك مع الملك فاروق وعينت فعلا أول سفير لمصر في الباكستان في أواخر ١٩٤٨ وسافرت اليها وكانت سفارة لها مركز ملحوظ في الباكستان وتقدير كامل عند الباكستانيين وتوطدت الصداقة بينى وبين رئيس الوزارة المرحوم لياقت على خان ، وأصبح اسم مصر هناك مرموقا •

وتحدثت مع السيد لياقت على خان في الأمر الذى دفعنى الى قبول السفارة وهو نشر اللغة العربية في الباكستان وانتهت المحادثات بيننا بتقارير قدمتها الى وزارة الخارجية المصرية وخالفت فيها المألوف فكننت أقدم صورة منها الى السراى حتى اضمن وصول تقاريرى الى الملك وكانت فكرتى تنحصر في البدء بافتتاح ثلاث مدارس ابتدائية يكون بعض مدرسيها من المصريين والبعض من الباكستانيين الذين يلمون باللغة العربية ويقدرون على تدريسها ، وأن تكون هذه المدارس في «كراتشى» و «لاهور» و «دكا» عاصمة باكستان الشرقية • ومتى تم انشاء هذه المدارس وكملت سنواتها الدراسية أمكن انشاء مدرسة ثانوية ، ثم يكون لهذه المجموعة مجلس ادارة يشرف عليها •

أبنت في تقاريرى أن انشاء هذه المدارس لا يكلف الحكومة المصرية كثيرا ، لأنها ستكون بمصاريف ولأن المدرسين الباكستانيين لا يطمعون في مرتبات كبيرة ، ولأن هذه المدارس سيؤمها كثير من التلاميذ بعد أن يوضع نظام يقضى بالا يقبل في مدارس مصر ولا في كلياتها ولا في معاهد الأزهر الا خريجو هذه المدارس ، وبذلك نتخلص من نظام الطلبة الغرباء في مصر ونضمن ارتفاع مستوى التعليم بين الباكستانيين الراغبين في التعليم في مصر .

ومما شجعنى على الالاح فيما طلبت ما رأيته من لهفة الباكستانيين على انشاء هذه المدارس وشدة رغبتهم في دراسة اللغة العربية ليتمكنوا من التعمق في علومهم الدينية من مصادرها الاصلية في العربية ، واستعداد حكومة باكستان في أن تهبنا الاراضى اللازمة لانشاء المدارس .

ولما لم تجبني وزارة الخارجية قال لى المرحوم «لياقت على خان» ان بلاده مستعدة للمساهمة بنصف نفقات انشاء هذه المدارس ونفقات التعليم فيها . ولا أنكر انى لم استرح لهذا الراى ، لأنى كنت أريد أن تنفرد مصر بشرف القيام وحدها بهذا العمل العظيم .

وبعد مدة طويلة وصلنى خطاب من وزارة الخارجية المصرية بتقدير هذه الفكرة وبإنها أرسلت تقاريرى الى وزارة المعارف وأن هذه بدورها حولتها الى الأزهر الشريف وأن مشيخة الأزهر أجابت بانها مستعدة لارسال مدرسين أزهريين بعد الاتفاق بين الباكستان والأزهر على قيمة مرتباتهم مضافا اليها بدل الاغتراب .

ومن هذا يتضح أن فكرتى لم تفهم على حقيقتها في الدوائر المصرية أو أن وزارة الخارجية ووزارة المعارف أرادتا التخلص من الاتفاق على هذه المدارس من ميزانيتها . ولم أصارح رئيس وزارة باكستان بما وصل اليه امر هذا المشروع .

ولقد آلتنى أن يضع املى طبعاً في نشر اللغة العربية في بلاد الشرق الاسلامى . كما انهشبنى أن تفتتح حكومة مصر في ذلك الوقت معاهد في اثينا ومريد وغيرهما تكلفت نفقات كانت تكفى لانشاء مدارس الباكستان . فصممت بعد ذلك على الاستقالة وعدت الى مصر وقدمت استقالتي . وبعد قبولها قابلت الملك فاروقاً فآثنى على تقاريرى وقال ان هذا المشروع عمل عظيم ومنحنى وشاح اسماعيل . وأشهد الله انى لم اغتبط بهذا الانعام بعد خيبة الامل في مشروع مدارس الباكستان .

ومن هذا التاريخ اى من اوائل ١٩٥٠ انقطعت صلتى باى عمل
حكومى ، كما انقطعت صلتى من قبل باى حزب من الأحزاب .

من عظات الذكريات

عندما ألفنا الوفد وذهبنا الى باريس ١٩١٩ بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى ، كنا نرى في الأعياد العامة واطفئها عيد ١٤ يوليو في فرنسا حفلات ورقصا وخطبا وغير ذلك مما يبهج النفوس . وكانت معاهدة الصلح قد أبرمت في «فرساي» ونال بها الحلفاء مايتفنون ، وجعلت رئاسة مؤتمر الصلح لمسيو «كليمنصو» رئيس الوزارة الفرنسية . فكان بذلك يرأس رئيس جمهورية الولايات المتحدة الدكتور «ولسن» كما يرأس «لويد جورج» رئيس وزارة انجلترا وكانت شهرة كليمنصو قد طبقت الخافقين وكان يشاد باسمه وباسم الماريشال فوش قائد جيوش الحلفاء وقتئذ وباسم القائد جوفر الفرنسي بطل واقعة «المارن» .

ولقد ادهشنى ملاحظته من ان كليمنصو هذا وهو العالم المؤلف والسياسى الخطير عندما رشح نفسه لرئاسة جمهورية فرنسا فيما بعد لم يثقلها ذلك بان الفرنسيين مع تقديرهم له كرئيس وزارة ، راوا ان هذا الشيخ القوى الارادة العميق التفكير الغيور على وطنه الذى اجهد نفسه ايام الحرب ونال النصر لبلاده ، راوا ان هذا الرجل مع الاعتراف بفضله لا يصلح لرئاسة الجمهورية لانه كان في رئاسته للوزارة يجنح الى الديكتاتورية ، فخشوا ان يستأثر بالسلطة ولا يكون ديموقراطيا بالمعنى الصحيح . والفرنسيون وان احيوه ورفعوه الى السماكين قانهم اثبتوا بما عملوا انهم اكثر حبا للحرية وحرصا على الديموقراطية .

كنت وانا في باريس ايام الوفد اختلف الى مطعم قريب من مسكنى لم يكن من مطاعم الدرجة الاولى . وذات يوم وانا اتناول الغذاء فيه دخل رجل عسكري مع زوجته وعلى صدره نجوم كثيرة تدل على رفعة رتبته العسكرية . جلس قريبا منى ففكرت فيه ورجحت انه الماريشال «بيتان» البطل المشهور والذى انتقد فرنسا بانتصاره على الالمان في موقعة فردون الشهيرة ، والذى تكثر الصحف من نشر صوره . فسالت عنه خادم المطعم فاجابنى بانه الماريشال بيتان . وعرتنى دهشة فلم ار اناسا يصفقون له .

ولم أر رجالا أو صبية يحتشدون أمام المطعم يهتفون ويصفقون ، ولم أجد من واد المطعم أية حركة غير عادية . ولاحظ الخادم اعجابى بالمارشال فقال لى « هذا جندى عظيم أدى الواجب نحو الوطن » ولم يزد على ذلك شيئا ، وكانت لكلماته هذه أعمق الأثر فى نفسى ، ثم أنه كان يخدمنى كما يخدم المارشال دون أى تمييز . ولم ألحظ من الحاضرين جميعا فى المطعم سوى بعض نظرات اعجاب وتقدير لهذا الرجل الذى كان له أثر كبير فى انقاذ فرنسا .

وفى المساء أتى المارشال وزوجته لتناول العشاء . فسألت الخادم عن أسباب تردده على المطعم وهو يقيم فى باريس وفى غير حاجة الى تناول العشاء خارج البيت فى مثل هذا المساء المظلم فأجابنى الخادم بقوله « يجوز أن الطاهية تركته ولم يجد بعد طاهية أخرى ، فاضطر الى تناول الطعام هنا » .

كذلك رأيت القائد الأعلى المارشال «فوش» قائد جيوش الحلفاء يسير على قدميه فى شوارع الشانزليزيه وكان الناس يرمقونه بنظرات الحب والاحترام ، ولم يضايقه أحد ولم يهتف له أحد ، بل كان يسير بحرية كاملة كأنه فرد عادى ، وهو الرجل الذى نصبت له التماثيل فى فرنسا وفى لندره نفسها .



ورأيت مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية الرجل الكبير الذى يرأس ممثلى بريطانيا العظمى فى مؤتمر فرساي ، رأيت ليلة عيد الميلاد فى حفلة ساهرة بفندق « كلاردج » يضحك ويمرح . وكان الناس يتراشقون بالكرات القطنية وشرائط الورق الملون وكان كفيhre هدفا لهذا التراشق المزوج بالحب والتقدير ، وهو كما نعلم فى الخالدين من رجال الانجليز .



ومن هنا نرى أن الأمم الراقية التى انتشرت فيها العلم والفن وسادتها التربية الصحيحة ليس فيها مجال للديماغوجية وهى انسياق الجماهير المفتونة لزعيم دعى لأن الطبقات فيها قد تقاربت والراى العام فيها قد نضج وأصبح رأى الفرد فيها خال من شوائب الجهل والهوى ومثل هذه الأمم لا يصعب على الزعيم الكفء اقناعها بالحقائق فأنها تأبى بطبيعتها أن تكون مطية لتزهيق أو ضحية لخداع .

وإذا فرض وكان للخداع اثر ما ، فانه سرعان ما يتكشف ويكون وبالا على الخادعين . ويوم يكون هذا شأن أفراد الشعب فانهم لا شك يحسنون اختيار الوزراء والحاكمين كما يحسنون مراقبة اعمال الحكومات فاذا ظهر من القادة انحراف عن المبادئ التي بويعوا عليها انصرف عنهم أفراد الشعب ومنحوا ثقتهم لغيرهم . فعلمية الانتخاب عندهم مثلها كمثّل المد والجزر ولكنها تتأثر بالأعمال لا بالأشخاص . ولا يجزئ حزبي هناك مهما يكون نفوذه أن ينصح الناخبين بأن « فلانا لو رشح حجرا وجب عليهم انتخابه » أو « أن الحماية على يد فلان خير من الاستقلال على يد فلان » . فهذه تعتبر هناك سبه تمس كرامة الناخب وتسقط من يروج لها وقد تسقط حزبه نفسه فالعبرة هناك للمبادئ لا للأشخاص .



من هذا نفهم ان أولى صفات القادة والحاكمين وطنية صادقة ونزاهة كاملة والتزام لمنهج واضحة وكفاية ونشاط وإن يبذل المسئول وقته وجهوده وتفكيره في سبيل أداء واجبه نحو وطنه لا يفكر في جاه أو مجد ذاتي فانما يعمل لمجد الوطن وعزته . وإذا أصاب العاملين مجد أو جاه كان ذلك عرضا غير مقصود لذاته وانما يكون نتيجة لما يقومون به لوطنهم من أعمال .



هكذا الشأن في الأمم الراقية ، وقد برز فيها كثير من العظماء والخالدين الذين ساروا على هذا النهج وأقرت لهم أممهم كما أقر لهم التاريخ بالخلود . وقد يكون العظيم مجاهدا ذا مبدأ سام يفنى فيه جهوده وحياته . ومن هؤلاء كثير يحفظ التاريخ ذكراهم من مثل واشنطن ولنكلن في أمريكا وماتزيني وكافور في إيطاليا وغيرهم .

وإذا كان هذا واجب القادة والزعماء في البلاد التي لا يثمر فيها التهريج والخداع ، فهو أولى لمن تصدى لزعامة الأمم الأقل شأننا والتي يكون فيها للتهريج والخداع اثرهما لأنها أمم تتأثر بما يثير العواطف ويصعب على كثيرين فيها ادراك الحقائق .



ويحضرني في هذا المقام سيرة رجل ملأ السمع والبصر هو « المهاتما غاندي » نصب نفسه للدفاع عن مواطنيه كما دافع عن الملوتين في جنوب أفريقيا . وهجر الحاماة مع ما كانت تدبر عليه من مال وفير . بل هجر الدنيا وهو العالم المفكر والفيلسوف الكبير . . . ووجه أمته الى خير

ما توجه اليه أمة مغلوقة على أمرها ووضع مبدأ ساميا هو الكفاح المتواصل بلا عنف . وقد جرد نفسه من متاع الدنيا وزينتها ، وأصبح هذا الرجل العظيم يسير نصف عار لا يرتدى سوى قطعة من قماش رخيص ويتغذى بلبن الماعز وسواء ذهب الى خارج بلاده أو قبع في صومعته ، فقد كانت حياته حياة زهد وتقشف وتفكير . وكان فريدا في تضحياته ومثلا أعلى في وطنيته ، فتعلقت به قلوب مواطنيه من هندوس ومسلمين ، والقوا بزمأمهم اليه ، فأحسن قيادهم ووجههم الى سبيل الحرية وتحمل في سبيل وطنه كل ضيم وسجن وعذاب . وكان شديد العطف على جميع مواطنيه خصوصا له أو مريدين هندوسا كانوا أو مسلمين .

فلما انتجت جهوده واثمرت ثمارها بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن أصبح من مواطنيه نحو مليونين من المحاربين اشتركوا في الحرب ورجعوا من ساحات الوغى ، لم تجد انجلترا بدا من الجلاء .

ولما رأى في بعض الهندوس تعصبا أدى بالمسلمين الى المطالبة ببقاع يختصون بها ويعيشون فيها بحرية واطمئنان ، اقتنع بوجاهة مطلبهم ورأى أنه الحق ، فرضى بتقسيم الهند ، ولم يبال بتعصب المتعصبين من أبناء دينه . وأصبحت بذلك شبه القارة قسامين ، أحدهما الهند وثانيهما الباكستان وكان تمسكه بهذا الحق لمصلحة بلاده ومصلحة العدالة سببا في قتله لكن اسمه سطر في سجل زعماء الحرية والسلام وأصبح من أبطال الوطنية والانسانية الخالدين .

ومما يجب ذكره أنه لم يقبل أن يكون حاكما للهند ولا رئيس وزارة فيها وعف عن هذا كله ، ورضى بعد استقلال بلاده أن يكون رجل انجليزى أول حاكم عام لبلاده . كما عهد الى تلميذه نهرو برياسة الوزارة . وقد التزم نهرو نهج استناده ومسلكه . يدل على ذلك أنه لم يستقل نفوذه ، ولم يغيره الحكم فيجئ الى الديكتاتورية ، وقد خدم بلاده خدمات نرى آثارها بأعيننا . وهذا الرجل الذى ذاع صيته وأصبح الداعية الأول للسلام العام ونبذ الحروب والعنف ، لو أنهى بحكمته أسباب النزاع بين الهند والباكستان بما يقتضيه الحق والعدل لحقق رسالة السلام كاملة . ولو نفذ قرارات هيئة الأمم المتحدة - تلك القرارات التى وافق عليها - الخاصة بالنزاع القائم بين البلدين الكبيرين وخاصة ما يتعلق منها بكشمير ، لعاشت الهند

والباكستان في أمن وسلام ، وتعاونتا في رفع شأنهما السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، ولأصبح لشبه القارة الهندية شأن عالمى ملحوظ .

وإذا كان لنا عظات من ذكريات وجب علينا الا ننسى القائد الأعظم محمد على جناح ، فقد قاد المسلمين حتى وصل بهم الى أن تكون لهم دولة هي الباكستان . كان محاميا كبيرا وذا ثروة ضخمة نزل عن أغلبها لوطنه وجاهد حتى أفنى صحته في سبيل الباكستان ولا يمكن أن ينسى التاريخ جهوده .

وكما ترك غاندى تلميذه جواهر لال نهرو على رأس الهند فقد ترك القائد الأعظم محمد على جناح تلميذه المرحوم « لياقت على خان » على رأس بلاده الباكستان .

ترك لياقت على خان مسقط رأسه في الهند ، وهجر ثروته وأعماله وشاءت الظروف أن أكون سفيراً لبلادى في الباكستان وتوثقت بينه وبينى وأوصر الصداقة ، وقد تعجلنى كثيراً لتنفيذ مشروعى لنشر اللغة العربية هناك . وكنا صديقين لا يخفى عنى أمور بلاده وأعتبرنى كواحد منهم 'ذا دعى اجنبيا اختصنى بالدعوة معه . الى أن سمعت على الاستقالة دون أن أخبره بعزمى وشاءت السياسة أن أقول له عندما كنت أودعه في منزله انى راجع بعد شهرين فاستكثر هذه المدة وطلب الى المسارعة بالعودة في أقرب وقت .

وقد أتت زوجته الينا في مقر السفارة ترد الزيارة لحرمنى وكنت حاضرا مجلسهما . ولن انسى حديثها معنا اذ ذاك فقد قالت فيما قالت انها حضرت الينا في سيارة حكومية بصفتها قرينة رئيس الوزراء ، وان زوجها لو ترك الحكم لأصبحت هى وزوجها وولداها لا يجدون مسكنا ولا مأوى ولا ما يقتاتون به . وشاء الحظ العاثر أن أسمع هنا في مصر بعد استقالتي مقتل هذا الرجل العظيم وهو يخطب في الجماهير . وقد اقامت الحكمة وصيا على ولديه وجردت تركته فاذا قيمتها كلها لا تزيد على خمسة وستين جنيتها هى ما بقى من مرتبه لينفق منه الى آخر الشهر الذى قتل فيه .

ولقد أدت حكومة الباكستان واجبها نحو الرجل بتربية ولديه على نفقتها كما ارتأت فيما بعد أن زوجته على درجة عالية من الثقافة فاختارتها سفيرة لبلادها في هولندا .

ومما يجدر ذكره ان كانت ثروة لياقت على خان لا تزيد على خمسة وستين جنيها وليس له عقار أو اطيان ، كما أن زوجته أصبحت خالية الوفاض ولم تستقل نفوذ زوجها وصنقت فيما كانت أخبرتنا به ، فلم تملك ضيعة أو قصرا أو منزلا متواضعا ، وأصبحت لا تملك في الدنيا سوى سمعة زوجها ولقد أكرمها الله وأكرمها الوطن .

هكذا تكون سيرة زعماء البلاد وهكذا يكون عمل العاملين لخير اوطانهم .



وانا اذ نذكر بعض زعماء الوطنية وجب علينا الا ننسى زعيمين كان لهما أثر ملحوظ في مصر وهما مصطفى كامل ومحمد فريد .

فمصطفى كامل كان شعلة وطنية لا يجهل تاريخه أحد . قام بجهود كثيرة سواء في مصر أو الخارج بل وفي إنجلترا نفسها . وألف الحزب الوطنى . كما انشأ ثلاث صحف بالعربية والفرنسية والانجليزية وظل يدافع ويكافح عن بلاده ويطالب بجلاء الانجليز ووصل بجهوده الى اقضاء اللورد كرومر عن مصر بسبب حادثة انتهزها وهي حادثة دنشواى وهز الرأى العام العالمى والبريطانى . وظل هذا الشاب المتقد حماسة ووطنية - وكان كاتباً وخطيباً مفوها - ظل يكافح مضحيا بصحته في سبيل وطنه الى أن اضناه المرض ومات شهيدا في سبيل مصر وكان يوصى وهو في سرير موته بالكفاح وقدمات فقيرا معذرا لم يقتن من متاع الدنيا شيئا سوى اعتراف المصريين بزعامته وتقديرهم لجهاده .

لم اكن في حياة مصطفى كامل من رجال الحزب الوطنى بصفة رسمية وان كان المصريون جميعا يلهجون بذكر اسمه ويعتقون مبداء مثقفين أو غير مثقفين . كان جريئا في الحق لا يقبل التهاون في حقوق بلاده وكرامة مواطنيه . وكان همه الوحيد جلاء المحتلين . وكان شابا تعتز به مصر وتثق به الثقة الكاملة . ولم يكن يفكر في أن يكون من رجال الحكم ، بل ان بعضهم يقول انه رفض أن يكون وزيرا معتبرا خدمة بلاده اجدى من اى مركز فكان بذلك نموذجا طاهرا وزعيما حقا يطمئن اليه كل رجل في مصر وخارج مصر .

وقد أراد بعضهم أن ينتقد سياسة هذا الشاب العظيم بعد أن ظهرت الأحزاب بتطاحتها وأريد المساس بخططه السياسية وأهدافه الوطنية ، فلم يروا لهم تكاه سوى القول بأن مصطفى كامل الذى كان يطالب بالاستقلال

ويسعى اليه كان يريد استقلال مصر تحت سيادة الباب العالي أى تركيا وفات هؤلاء الناقدين أن هذه السياسة التى اخطتها مصطفى كامل فى ذلك الوقت كانت أحكم سياسة تتبع . ذلك بأن رأى العام فى مصر فى تلك الأوقات كان يقدس الخلافة وكان سلطان تركيا خليفة للمسلمين . فكان مصطفى كامل مضطرا فى تلك الأوقات الى قبول استمرار سيادة تركيا حتى لا يعارضه أغلبية المصريين وحتى لا يقال عنه أنه جاحد بخلافة المسلمين وخليفة المسلمين وفى ذلك تعطيل لرسائله الوطنية التى كان يسعى فى بثها بين الناس . هذا مع العلم بأن سيادة تركيا كانت اسمية فقط وأن مصر قبيل الاحتلال الانجليزى كانت فى استقلال يكاد يكون كاملا من جميع الوجوه . ولم يكن بيننا وبين تركيا سوى رباط رمزى هو جزية تدفعها سنويا الى تركيا .

وسبب آخر هو أنه لو طلب نيل السيادة التركية اتخذتها انجلترا نريعة للإيقاع بين مصر وتركيا وأعلنت عصيان مصر للخليفة الشرعى وضمت بذلك تركيا الى جانبها فيضعف مركز مصر ويصبح أمامها عدوان عوضا عن عدو واحد ، وقد لا تعطف أوروبا على مصر اذا هى اتخذت هذه الخطوة ، وفى ذلك كله تعطيل لجهد مصر فى سبيل الوصول الى الجلاء .

والذين ينتقدون سياسة مصطفى كامل انما فعلوا ذلك بعد إلغاء الخلافة فى تركيا ، وبعد تنازل تركيا عن حقوقها الى مصر ، وبعد إلغاء الحماية فى مصر .

مات مصطفى كامل وخلفه صديقه وزميله فى الجهاد المرحوم محمد فريد . وإذا كان مصطفى كامل قد مات فقيرا معدما مريضا ، فقد مات محمد فريد أيضا فقيرا معدما مريضا ، وأنه وإن لم يكن خطيبا ببلاغة مصطفى كامل فقد كان من أثرياء القوم ، ترك الوظيفة لسبب وطنى وأفنى ثروته لسبب وطنى . وأصبح رئيسا للحزب الوطنى فجاهد وكافح . وقد اتصلت به ، وأصبحت عضوا فى مجلس إدارة الحزب الوطنى مساهما فى جرائده ، وأصبحت صديقا له وثيق الاتصال به ، وسافرت معه الى الاستانة ١٩٠٩ مع وفد من المصريين لتهنئة تركيا بدستورها الذى صدر ١٩٠٨ بعد تنحية السلطان عبد الحميد وتولية السلطان محمد رشاد الخامس .

كان هذا الرجل فوق توقد الوطنية في قلبه متواضعا جذابا لا يحس بفارق بينه وبين أعضاء الحزب كما كان مثل مصطفى كامل متعففا عن الحكم .

وكيف لا يتضامن المصري مع مصطفى أو مع محمد فريد ومبدؤهما صريح شريف ، وغايتهما صريحة شريفة ، وهما لا يتقلبان في المبادئ ولا يجرحان من يصادقهما أو يتصل بهما ويتفق معهما في المبدأ المقدس وهو جلاء المحتل عن البلاد . ولم يقتصر جهاد فريد وسلفه على العمل في سبيل الجلاء ، بل اتجها الى الأسس التي من شأنها تكون الحرية ويكون الجلاء ، وأهم هذه الأسس التعليم والدستور . ولقد قلت وأكرر ان استقلالاً بلا تعليم هو استقلال غير مستقر ، ويلادا بلا دستور وتحت حكم الفرد مهما يكن شأنه نقص في أسس الحكم قد يعرض البلاد لطفيان الفرد وفساد حاشيته .

لهذا فطن مصطفى كامل ومحمد فريد الى بث الدعوة لنشر التعليم وافتتاح المدارس وصيانة الجامعة الأهلية الأولى ، كما فطنا الى ضرورة اقامة الدستور ، وكنت أشهد بنفسى مظاهرات يقوم بها الشباب للمطالبة بالدستور .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل قامت الدعاية القوية لتكوين النقابات وكان من أبرز المروجين لها المرحوم عمر لطفي بك وكيل مدرسة الحقوق وشقيق المرحوم أحمد لطفي المحامي الذي كان من أبرز أعضاء الحزب الوطني .

كل هذا وغيره قام به مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد ذلك الذي انتهى أمره بالمحاكمة والسجن والتشريد الى أن لقي ربه فقيرا مريضا غريبا في أوروبا . وقد طلب بعض أعضاء الوفد ونحن في باريس نقل جثمانه الطاهر الى مصر على نفقة الوفد ، فعارض سعد في ذلك بشدة وأيد، فريق من اللاصقين به . وحرّم الوفد بذلك من شرف نقل جثمانه تقديرا لجهاده واعترافا بفضله . وانتهى الأمر بأن نقله أحد التجار المصريين وهو المرحوم الحاج خليل عفيفي التاجر بالقازيق على نفقته الخاصة .

* * *

مات مصطفى كامل ومحمد فريد ، فلم يملأ مكانهما في الحزب الوطني بشخصية تماثلهما . فضعف شأن الحزب وأخذ يتقلص ظله واحتجبت بعض صحفه ثم انقسم أعضاؤه على أنفسهم ولم يبق للحزب بعد ذلك لسان

يروج لمبادئه سوى جريدة الأخبار وصاحبها الرجل الوطني المرحوم أمين بك الرافعي وقد اختفت الجريدة اثر موته .

لا انكر اجماع المصريين على المطالبة بالجلاء والاستقلال فذاك امر لا يحتاج الى دليل .

انما الذي اريد ان انكره هنا ما اعلنه الحزب الوطني فيما بعد من التنازل لمبدأ المفاوضات ومن اعلانه بان لا مفاوضة الا بعد الجلاء - واستبجح لنفسى ان اقول ان هذا المبدأ لم اعرفه عن مصطفى كامل ولا عن فريد من بعد وقد كنت عضوا عاملا معه في الحزب ورفيقا له وصديقا .

ولا يخفى ان اجلاء الغاصب عن ارض الوطن يكون باحدى وسيلتين اما الثورة عليه ومحاربته واما بمفاوضته . والمفاوضة في امة عزلاء لم تستكمل امكانياتها من قوة وعلم امام - عدو قوى قادر ظفر في الحرب العالمية ويتضامن الأقوياء معه وهو مدجج بانواع الأسلحة - ان المفاوضات مع خصم كهذا عند وجود أمل انما هي نوع من الكفاح والجهاد . ومن يقول بغير ذلك فانما يتخذ موقفا سلبيا لا يليق بمن يريد الخلاص من الغاصبين ، وبغير هذا نكون قد تركنا فرصة من فرص الكفاح ، ورضينا بان نقبع في دورنا قانعين بالقاء خطبة أو نشر كلمة في الصحف بين حين وآخر ثم نسكت على ما نحن فيه والغاصب يتصرف في أمورنا كما يشاء . ولا يخفى ان بقاء الغاصب في أى بلد يعطيه فرصة ابتزاز خيرات الشعب واضعاف معنوياته وترويضه على استمرار معانى الذل والنفاق والمهانة .

وانى لا افهم معنى للمفاوضة بعد الجلاء فقيم تكون المفاوضات ولم يجلو الغاصب وهو القوى القادر .

ان سنة الطبيعة تتنافى مع تحريم المفاوضات قبل الجلاء ، والتاريخ اكبر شاهد على ذلك . فهاكم « ايرلندا » قد فاوضت مرارا ولم تصل للآن الى تحقيق كل آمالها وقد كنا مع مندوبيها في باريس ولم تبد شكواهم هناك شيئا . الى ان كانت المفاوضات بينها وبين انجلترا رأسا واضطر الزعيم ديفاليرا للرضوخ امام القوة الغاشمة . ومازال الايرلنديون الى الآن يجاهدون ويكافحون املا في ضم شمال ايرلندا اليهم ، وهو جزء من وطنهم .

وماك الهند والباكستان وقد عاد اليهما بعد الحرب العالمية الثانية مليونان من الجند ورغم هذا فاوضتنا الانجليز ووراءهما تلك القوة

الحربية الهائلة والامكانيات المتسنددة وانتهى الأمر بأن دخلت الهند والباكستان في الكومنولث وعين بريطاني حاكما اول للهند .

وما هي امم عريقة امامنا كالمانيا واليابان وغيرها ، حين سلبت حريتها ، لم تخرج من برنامجها وسيلة المفاوضة وهي تتدرج بها حتى تستخلص كل حقوقها وقد ظفرت المانيا من قبل بحقوقها بفضل جهادها حتى اصبحت من اقوى امم الأرض . ثم انهزمت في الحرب الثانية ، وهامى تفاوض مقتنعة انها ستنال حقوقها كاملة ولو لم يرضها الاتفاق الاخير ارضاء تاما . فالحرية ثمرة كفاح وتضحية والاستقلال وليد جهاد مستمر . اما الوقوف عند شقشقة اللسان ومهاجمة العاملين فليس بكفاح ولا بجهاد .

والأمثلة على التجاء الضعفاء للمفاوضات كثيرة سواء في أوروبا أو أمريكا وغيرها وما هي المفاوضات تجري الآن بين الدول المحتلة وغاصبيها ، بل بين الدول المستقلة وبعضها . فتصميم المفاوضة انن تقصير وتهاون واضاعة فرص قد لا تعود . ولا ضير على المجاهدين اذا انتهت مفاوضاتهم بالفشل فهم ادوا واجيبهم وانكروا بذلك روح الوطنية بين مواطنيهم .

اما اذا كان من ينادون بتصميم المفاوضات يرون ان مواطنيهم جميعا جهلاء أو خونة لا يؤمنون على اجراء مفاوضات يكون فيها نفع لبلادهم فهذا هو البلاد بعينه .



وللأسباب التي ذكرناها القنا الوفد المصري ١٩١٨ للمطالبة بالحقوق الوطنية والمفاوضة مع الانجليز بشأنها والعدول عن هذا الواجب تقصير فاحش في حق الوطن وخاصة بعد أن أعلن الدكتور ولسن على العالم حق الأمم في تقرير مصيرها ، وبعد أن قبلت الدول هذا المبدأ وفي مقدمتها انجلترا . وكان هذا المبدأ من اهم الأسباب التي انتهت الحرب العالمية الاولى ، فكان على المصريين الذين يغارون على مستقبل بلادهم أن يطالبوا انجلترا ومؤتمر السلام بتنفيذ هذا العهد كما فعلت امم أخرى مثل ايرلندا وغيرها .

لهذا سمعنا في تكوين وفد مصر . ومما يدل على سداد هذا الرأي وضرورة الأخذ به انه نال تأييد الأمة وتأييد الأحزاب وقد ظهرت التوكيلات من طبقات الأمة على اختلاف درجاتها واندفع الى تأييد هذا الوفد مستقلون وحزبيون شيئا وشبابا ولم يعد للأحزاب وجود بعد تكوينه . فان الشعب كان يحس بضرورة توحيد جبهته في معركة الاستقلال .

ومما يدل - فوق ماسبق - على ما ذكرنا ان سعد زغلول اخبرني في الايام الاولى من تكوين الوفد ان المرحوم على فهمي كامل شقيق المرحوم مصطفى كامل - وكان وقتئذ وكيل الحزب الوطنى - حضر اليه في منزله وبارك تكوين الوفد وظهر استعداداه لمساهمة الحزب الوطنى في مساعدة الوفد ماديا ، واخبرنى سعد انه شكر على فهمي كامل وظهر له عدم الحاجة الى عون مادى .

ولا يضيرنا بعد تكوين الوفد والسفر الى اوربوا اننا صودمنا باعلان الدكتور وامنن قبول حماية انجلترا على مصر ، فلم تكن تلك الصدمة لتصرفنا عما انتويناه من كفاح في سبيل بلادنا ، وهو كفاح امضيها في سبيله نحو السننتين بعيدتين عن بلادنا تاركين ابناءنا واهلينا واعمالنا التى نعيش منها . ولا اخفى ان بعضنا كان يعيش من عمله وكانت مدخراته في المال رقيقة وقد رجع بعد هذا الكفاح مثقلا بالديون واملاكه مهددة بالضياع .

واكثر من ذلك ان من الفوا الوفد كانوا يتوقعون الوانا من العسف والبطش من الانجليز تصيبهم في اموالهم وانفسهم يدل على ذلك ما قام به على شعرأوى من وقف املاكه حتى لا تتعرض - في نظره - للمصادرة .

وقد حدث شىء مما كنا نتوقعه ، فان قائد السلطة العسكرية طلبنا نحن السبعة الى مقر قيادته كما قلنا وانذرنا بالكف عما نقوم به والا عوقبنا اشد العقاب ورغم هذا فاننا لم تكف عن العمل .

الملاحق

ملحق رقم (١) (٢)

خطاب مصطفى كامل للخديوى عباس عن قطع صلته به

ارسل الخطاب عقب عودة مصطفى كامل من أوروبا ١٩٠٤

« مولاي »

تشرفت في ديفون بالمثول بين يدي سموكم يوم ٢٧ أغسطس الماضي ١٩٠٤ ورفعت الى مقامكم الساعي ان الحالة السياسية الحاضرة تقضى على بأن اكون بعيدا عن فخامتكم ، وان اتمهل وحدي فمسئولية الخطة التي اتبعتها نحو الاحتلال والمحتلين ، متعا لتكدير خاطركم الشريف ودفعها لما عساه يقع من الخلاف والنزاع .

وقد رأيت يامولاي بعد التفكير انه صار من المحتم على القيام بهذا الواجب ، وانه اول عمل يلزمني تأديته عقب عودتي الى الوطن العزيز لأن الانجليز اظهروا في خلال السنوات الأخيرة من التضييق على جنابكم العالي ما يجعل وجود رجل لينتقد سياستهم في الصباح والمساء بجانب سموكم داعيا لاعتدائهم على حقوق ذاتكم السنوية وحجة لتدخل جديد غير محمود .

وانى بعد أن رأيت احتجاجهم على جنابكم الرفيع بمناسبة المقابلة التي تفضلت جلالة ملكة البرتغال بمضى اياها ومعارضتهم العنيفة لفخامتكم بسبب الاستقبال الودى الذى نالته مدام جوليت آدم من لدنكم ، وتصريحهم

(*) الملاحق من عمل الباحثين الذين قاموا بتحقيق هذه المذكرات .

بان انجلترا لا تسمح لجنايكم العالى باكرام من يعاديهها ، وادعاءهم بان كل ما يكتب او يقال ضدهم موعز به من سموكم ، اعد نفسى مقصرا تقصيرا حقيقيا في تادية الواجب نحو مقامكم الرفيع اذا ابقيت صلتى بسموكم على حالها وفصلت نعمة التقرب منكم على القيام بواجب تدعو اليه الوطنية والسياسة .

وانى ارجو ان يعتقد مولاي حفظه الله انى لم اقصدا الا محض خدمته بما قلته لسموه بشأن اولئك المفسدين الذين يلتصقون بالمعية ويضرون بها اكثر من اعدائها الظاهرين ، ويدخلون اسمكم الكريم في كل حادث . غير حاسبين للرأى العام حسابا وغير ذاكرين ان عرش الخديوية هو البقية العزيزة لاستقلال البلاد ، وانه يجب ان يكون على الدوام محاطا بالاحترام التام والاجلال العام ، ليقاوم القوتين المحاربتين له الا وهما الاحتلال والزمان .

وانه ليحلو لى ان ابقى الى آخر لحظة من حياتى خادما لتلك المبادئ الوطنية العالوية التى كنتم سموكم اول الداعين اليها والمنادين بها ، وان تزداد كل يوم اتساعا الهوة التى بينى وبين الذين ادعوا خدمة الوطن ليخدموا مصالحهم ثم انقلبوا بلا خجل ولا حياء

وانى اتشرف بامولاي بان ارفع الى سدتكم العلية واجبات الشكر ان على جليل التفاتكم وسامى رعايتكم ، واقدم الى المقام الرفيع اسمى ما يليق من التجلة والاعظام .

مصر في ٢٤ اكتوبر ١٩٠٤

مصطفى كامل

ملحق رقم (٢)

أمر عال

بناء على ما عرضه علينا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس النظار
أمرنا بما هو آت :

(المادة الأولى)

ابتداء من صدور أمرنا هذا بتحصيل على الخيوط والمنسوجات
القطنية المشغولة في القطر المصرى رسم بحسب قيمتها يعادل رسم الجمرك
والجارى تحصيله على المصنوعات الماثلة لها الواردة من الخارج .

(المادة الثانية)

يستحق الرسم المذكور بمجرد خروج المصنوعات من العمل وما يوجد
منها خارجا عن العمل ولم يدفع عنه الرسم يعتبر مهزيا ويضبط لجانب
الميرى .

(المادة الثالثة)

يخصم من رسم المصنوعات المذكورة اذا اقتضى الحال ذلك قيمة
عوايد الذخولية التى يكون سبق تحصيلها على القطن المستعمل في
تشغيلها .

(المادة الرابعة)

تعفى من الرسم المقرر في المادة الأولى من أمرنا هذا جميع
المصنوعات المبينة في المادة المذكورة الصادرة من المعامل المحلية الصغيرة
التي تشتغل فقط على أنوال تدار باليد .

(المادة الخامسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ونشر جميع اللوائح اللازمة لذلك

عباس حلمي

بامر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(مصطفى فهمي)

صدر بسراى عابدين في ١٣ أبريل ١٩٠١

ناظر المالية

(احمد مقلوم)

الوقائع المصرية (نمرة الجريدة ٢٨)

١٧ أبريل ١٩٠١ - ٢٨ ذى الحجة ١٣١٨ هـ

ص ٥٨٠

ملحق رقم (٣)

نداء الوفد لمعتمدى الدول الأجنبية بمصر

« إيماننا بالتصريحات المؤكدة التى أعلنها ساسة الحلفاء عند نشوب الحرب ولازلوا يجاهرون بها من انتصارهم للحرية والحق . »

واعتمادا على تلك الروح الجديدة التى تدفع أمم العالم وديموقراطياته نحو ذلك المثل الأعلى مثل الحياة المطمئنة فى كنف العدل وبحبوة السلام . »

« وثقة على الأخص بأن دخول جمهورية الولايات المتحدة الفاصل فى المعترك العالمى لم يكن لها فيه من قصد سوى صيانة حقوق الأمم الضعيفة واستئنتاج عصر عدل مجرد عن الهوى تبور فيه الى الأبد صفقة من لا ينظر الا الى ارضاء مطامعه الشخصية ولا يهمه غير بسط سلطته على بنى الانسان اعتمادا على القوة والجزوت . »

« فمصر التى تعرف واجباتها وتهتم بمصالح نفسها - وقد دخل ذلك الايمان قلبها وجعلت ذلك الاعتماد وهذه الثقة سندها - رأت بمجرد عقد الهدنة الأخيرة انها بعد ان لبثت طول مدة الحرب على اكمل حال من السكينة وحسن الوفاء قد آن الأوان لتجهر ، على هذا المنوال من السكينة والوفاء ، بمالها من الحق فى أن تحيى حياة جرة خالصة من القيود والأغلال . »

« كل مصرى يمازج فؤاده هذا الشعور وكل مصرى كان يضبط شعوره حتى وافت هذه الفرصة فتفتحت افئدة الأمة جمعاء واندفعت من

ذاتها تطلب لمصر الاستقلال الذى كان دائما ضالتها المنشودة والذى من أجله سفكت تارة دم ابنائها في ميادين القتال وتارة كانت تهب للمعارضة بغاية الشدة كلما عرض من الحوادث ما من شأنه اقصاصها عنه .

« مصداق هذا الشعور الراسخ أن الوفد الذى تألف من الموقعين عليه للقيام بمطالب البلاد الحققة والدفاع عنها في الخارج لم يكد يتم تأليفه حتى تقبلت الأمة مهمته بالارتياح وأيدته فيها بالاجماع . ولقد كان هذا الوفد الذى من بين رجاله كثير من أعضاء الجمعية التشريعية أن يستغنى عن أى توكيل خاص لأداء مهمته هى من بديهيات الحق الطبيعى للحكومات فكر فى أنه لو حصل على رأى الأمة فى صورة توكيل يمضيه أفرادها وخصوصا من يكونون منهم قائمين بوظائف نيابية لكان ذلك أبلىغ فى الدلالة على مشيئة البلاد وأقوم فى البيان عن كنه شعورها ، لدى من ليسوا عالمين بحقيقة حالها .

« لم تك هذه الفكرة تظهر حتى أخذ الجمهور على نفسه أمر تحقيقها ولم تكن إلا برهة من الزمان يسيرة حتى امتلأت التوكيلات بالوفد الأمضاءات من بينها عدد عظيم للعلية من أفراد الأمة كأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديرية والمجالس البلدية وغيرهم . ومما لا ريب فيه أن هذه الحركة لو تركت وشأنها لأجمعت الأمة بهذا الشكل على مطابقة مأموريتنا لما يخامر كل فؤاد من أفئدة ابنائها .

« ولكن مبادئ الحق والعدل التى انتشرت فى العالم انتشارا لا يقاوم بدليل ما يرن فى آذاننا من أصواتها الواصلة إلينا من أوروبا وأمريكا وما نقرأ عنها فى تصريحات كبار الرجال أولى الشأن فى التعبير عن آراء أممهم - هذه المبادئ يظهر أن أمتنا بالغت فى الاعتداد بها .

« نقول هذا لأنه كانت تصدم أفكارنا التى تتوارد علينا تباعا من الاجراءات التى تباشرها السلطة لمنع تداول التوكيلات ثم مصادرة ما تم التوقيع عليها فعلا .

« نطلب وفدنا لدولة رئيس الوزراء من هذه الاجراءات فكان جوابه :

« ان الأوامر الخاصة بذلك قد كان صدورها من جناب مستشار الداخلية ، وأن التوكيلات التى تداولت اعتبرت مما يدعو للاخلال بالنظام العام ، .

« الله شهيد ان البلاد لم تكن قط أكثر منها سكينه ورزانه عندما اهاب بها الداعى واستوقفها لتجهر براياها في هذا المشهد الرهيب .
فالمصريون شبابا وشيوخا ، سكان مدن وقرى ، اغنياء وفقراء ، كلهم قد نسوا ما بينهم من الفوارق الطائفية والمذهبية والحزبية وقاموا جميعا بدافع الاخلاص والوطنية قومة رجل واحد ملبيين دعوة الداعى يزينهم الاعتدال والتعقل في القول والفعل .

« ولقد كنا نعتقد ان تداخل السلطات في هذا الشأن لا يتجاوز حد عمل احتياطي من اعمال رجال الضبط وان ما فيها من التعسف ليس منبعثا الا عن افراط في الغيرة ، ولم يدر بخلدنا ان استتكار السلطات لمهمتنا يبلغ بها الى المعاملات الجديدة التى عاملتنا بها وهى منعنا عن السفر لأوروبا لأداء موجب التوكيل الذى اخذناه على عاتقنا ، ذلك اننا قدمنا طلبا كتابيا لفخامة المندوب السامى البريطانى نرجوه فيه ان يتوسط لدى السلطة العسكرية لمنحنا جوازات السفر فوردينا الجواب في أول ديسمبر سنة ١٩١٨ من السكرتير الخصوصى يبلغنا ان فخامته بعد ان استشار حكومة جلالة ملك بريطانيا لا يستطيع التوسط المطلوب .

« فنظرا لأن تلك الاجراءات يصعب التوفيق بينها وبين الروح السائدة في الأمم والحكومات التى سياخذ مندوبوها مجالسهم في مؤتمر الصلح ، ونظرا لأن هذه الاجراءات مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رؤوس الملاء من أن صوت الشعوب وافصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لها الأثر الفاضل في تقرير مستقبلها .

« ونظرا لتلك المعاملات الاستثنائية التى عوملت بها الأمة المصرية حتى لم يسلم منها الوزراء المصريون أنفسهم من الاستهتار بمبدأ الحرية الشخصية ومن غمط مبدأ الحق الطبيعى لكل أمة في أن تسمع قبل من عاداها صوتها بالنسبة للمسائل الجوهرية الخاصة بها ، تلك المسائل التى لا يمكن الوقوف عليها الا بعد اعطاء الأمة كامل الحرية في التعبير عن رايها .

نظرا لكل ما تقدم

« اتينا بهذا محتجين لدى حضرات نواب الدول الصديقة التى يهمها أمر مصر على الخطة التى صار اتخاذها معنا وعلى كل قرار يتخذ بشأن مستقبل مصر بدون أخذ رأى الأمة المصرية فيه ،
القاهرة في ٦ ديسمبر ١٩١٨ .

امضاءات أعضاء الوفد المصرى

ملحق رقم (٤)

بيان من سعد باشا زغلول الى الأمة المصرية

فيشى في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠

أخواننا الكرام :

نهضت الأمة المصرية للمطالبة باستقلالها في ظروف علت فيها الأصوات بالحق والعدل وحرية الأمم واجتمع اقطاب السياسة لتقرير السلام ومصير الأقوام على حسب ما تتعلق به ارادتهم ويقتضيه اختيارهم لا بحسب ما تقتضيه مصلحة الأقوياء . وندبت من ابنائها أعضاء الوفد المصري ليعبروا عن رأيها ويسعوا بكل الطرق المشروعة للحصول على مطلوبها حيثما وجدوا للسعى سبيلا . فتحملوا هذه الأمانة الكبرى وخصصوا جميع أوقاتهم وأعمالهم للوفاء بها . وبذلوا في سبيلها من الجهود ما تعلمون وما لا تعلمون وصادفوا من الصعوبات ما شعرت به الأمة فغضبت له الغضبة العظمى . ولقد أمدهم ابنائهم على اختلاف أديانهم وتباين أهوائهم في جميع المواقف بمظاهر اتحادهم وتضامنهم وضحوا في سبيل نصرتهم كل مرتخص وغال عندهم . وكان أول ما وجه الوفد اليه اهتمامه أن يعرض القضية المصرية على مؤتمر السلام مدعمة بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة ولكنه لم يجد من رجال المؤتمر سوى الاعراض عنه إذ صدوا أبوابهم دونه ولم يريدوا أن يعرفوا صفته ولا وجوده . وبعد قليل قرروا الاعتراف بحماية إنجلترا على مصر . فلم يكن منه الا أن بذل كل جهده في نشر القضية المصرية في العالم القديم والحديث على طريقة أظهرت حقيقتها لكثير من الأقيام . وعرفتكم لكثير من الشعوب التي لم يكن لها معرفة بها من قبل حتى استقر بيانه الكثير

من الأحرار في البلاد المتعدنة الى الانتصار لها. والدعوة لاجراء العدل فيها . فراءت الحكومة الانجليزية ان تعين لجنة لتحقيق امرها والوقوف على اسباب الاضطرابات التي عمت بسببها فاتفقت كلمة الأمة أن تقاطعها لعلها بأن الغرض منها لم يكن سوى تأييد الحماية ووضع نظام للبلاد في دائرتها . وأبت أن تقف منها موقف المسئول من المسائل وأحالت امر المفاوضة الى عهدة وفدها . فالتزمت اللجنة ان تعود الى حيث انتت . ثم دعته للمناقشة بقصد الوصول الى وضع قواعد اتفاقية توفق بين استقلال مصر ومصالح انجلترا فيها .

فأبى أن يجيب الدعوة حتى يتأكد من حسن استعداد الحكومة الانجليزية بالنسبة لاستقلال البلاد وارسل لهذه الغاية كما تعلمون ثلاثة من اعضائه الى لندره فأتكدوا من حسن هذا الاستعداد حيث صرح لهم بأنه ليس في مصالح انجلترا ما يعارض استقلالها ولهذا لم نجد بدا من الذهاب الى لندره للدخول في المفاوضة ولقد باشرناها منذ وصلنا هنا ومكثنا نزاولها الى ١٦ اغسطس وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات أولها من لجنة ملنر ورفضناه بتاتا والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك والثالث منها وهو الأخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة في الأساسات التي بنى عليها وأنه يلزم اما أخذه كله أو تركه لأنه تضمن في اعتباره أقصى ما يمكن لانجلترا الاتفاق مع مصر عليه بل زاد ان هناك شكاً في صواب التساهل في بعض ما اشتمل عليه . ولكننا وجدناه مع ذلك معلقاً بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به غير أنه نظرا لاشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها وعدم العلم بما يكون من الأمة بعد معرفتها بمشتملاته وقياس المسافة التي بينه وبين امانيتها رأى اخواننا معنا خروجاً من كل عهده وحرصاً على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة الا يبتوا فيه رسمياً بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الأمة المسئولين وأصحاب الرأي فيها . وبناء عليه اتفقنا مع لورد ملنر على تأجيل القرار النهائي الى ما بعد هذه الاستشارة وتعيين كل من حضرات محمد باشا محمود وعبد اللطيف بك المكياتى ولطفى بك السيد وعلى بك ماهر وويصا بك واصف وحافظ بك عفيفى ومصطفى بك النحاس لهذه الغاية . وليشرحوا لكم بالنزاهة المعلومة فيهم والدقة المعروفة عنهم الحقائق والوقائع التي ترون الوقوف عليها لازماً لتكوين اعتقادكم حتى تبنوا بعد استشارة ضمائركم والتأمل في حاضرهم وقابلهم رأيكم فيه بالرفض أو القبول . فاذا

رفضتم أعلن الوفد رسمياً رفضه وإذا قبلتم دخلت المسألة في دورها
النهائي ووضعت معاهدة على القواعد التي تضمنها وعرضت على الهيئة
النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستوري للبلاد .

أرجو الله سبحانه وتعالى أن يلهمكم الصواب في ترويكم وأن يكلل
بالنجاح مساعيكم أمين .

(جريدة الوطن ٦ سبتمبر ١٩٢٠)

ملحق رقم (٥)

برقية من سعد الى جريدة الاخبار

باريس في ٢٢ يناير

لما ايت لجنة ملنر ان تبحث معنا التحفظات التي ابدتها الأمة في مشروعها واشارت الى امكان بحثها في المفاوضة الرسمية التي ستكون على أساس هذا المشروع صرحنا لها أنه لا يمكن لنا ولا لأى انسان يكون للأمة أقل ثقة فيه ان يدخل في هذه المفاوضة على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة .

ولقد استحسنت الأمة هذه الخطة واقترنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالثابرة عليها .

غير أن فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمى الى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يأيده ويعلن ثقته فيه متى كان من اصدقائه .

ومى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها الا افساد خطة الوفد نفسه لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول في المفاوضات اما ان يكون في اشتراطه أولا فان كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه وان لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لا معنى أن يؤيد الوفد عملا منع نفسه منه سوى أنه يسعى لتأييد خطة مناقضة لخطة وان يتحمل مسئولية امام الأمة عن عمل لا نخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه .

لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى اننى لا اوافق على هذه الفكرة أصلاً واحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو بتعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى اننى لا أدخل فى أية مفاوضة على أساس مشروع ملتر قبل تعديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذا الشرط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقته به .

(وأعلى فى وطنية كل مصرى ان يفهم المركز الدقيق الذى نحن فيه وان يحافظ على الاتحاد الذى هو عماد قوتنا والمعول عليه فى نجاح قضيتنا ورجائى فى الله قوى أنه مادام هذا الاتحاد متيناً فلا بد أن نصل الى تحقيق الآمال) .

سعد زغلول

الاخبار ٢٥ يناير ١٩٢١ العدد ٢٨٢ ، ص ٢ .

ملحق رقم (٦)

مضبطة الجلسة ١٧ لمجلس النواب

١٢ أبريل ١٩٢٤

سنة امسئلة موجهة الى وزارة الاشغال العمومية من النائب
عبد الرحمن الراقى بخصوص مشروعات السودان .

السؤال الأول : هن ١٨٦

« ما هو رأى وزارة الاشغال فى مشروعات الرى فى السودان وعلى
الأخص مشروع سد النيل الأبيض ومشروع رى الجزيرة الجارى العمل
فيه الآن وذلك بالنسبة لتأثيرها فى مصالح مصر الحيوية وهل يرى معالى
الوزير بعد ما قطع كثير من المهندسين الاخصائيين بضرر هذه المشروعات
لمصر ان تؤلف الوزارة لجنة من الفنيين لبحث هذه المشروعات وبيان أوجه
نفعها أو ضررها لمصر واختيار أحسن المشروعات التى عرضت الى الآن
لزيادة المياه لمصر مع توسيع الرى فى السودان بحيث لا يضر ذلك بمصلحة
مصر » .

والرد عليه هو :

« ان هذه المسئلة هى من أهم المسائل التى تعنى بها الحكومة وهى
موضع اهتمام وبحث وزارة الاشغال العمومية فاذا تبين من البحث ضرورة
تعيين لجنة فنية فهى لن تتأخر عن تشكيلها ومتى تم البحث أمكن للوزارة
ان تبدي رأيها » .

السؤال الثالث : هن ١٨٦

« هل يتفضل معالى الوزير بأن ينشر بياناً بمقدار المياه التى اخذتها مصر فعلا سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ فى الرى الحوضى والمستديم والملاحة مقدرة عند اسوان كل عشرة ايام وكذلك تصرفات النيل سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ مقدرة عند اسوان كل عشرة ايام لما فى هذا البيان من المعلومات الاساسية اللازمة للحكم على تأثير مشروعات الرى فى السودان بالنسبة لمصر » .

والرد عليه هو :

« ان الوزارة تتقبل هذا الطلب بكل سرور ومن الآن اتشرف بأن اقدم للمجلس الموقر كشافين^(*) مستخرجين من البيانات الموجودة بالوزارة وهما كشف ببيان مقدار المياه التى اخذتها مصر فعلا لسنة ١٩١٦ - ١٩١٧ فى الرى الحوضى والمستديم والملاحة مقدرة عند اسوان كل شهر وكشف ببيان تصرفات النيل لسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ مقدرة عند اسوان كل شهر وسيتم بعد قليل تحرير هذه البيانات مقدرة عند اسوان كل عشرة ايام كطلب حضرة النائب المحترم وحينئذ اتشرف بتقديمها لمكتب المجلس » .

السؤال الثالث : هن ١٨٧

« هل يتفضل معالى الوزير بنشر تقرير ديوى عن مشروع سد جبل الاولياء وهل اثبت فى تقريره عدم فائدة انشاء هذا السد لمصر بالشكل المقترح فى كتاب « ضبط النيل » الذى وضعت وزارة الاشغال » .

والرد عليه هو :

« عملاً برغبة حضرة النائب المحترم مستقدم الوزارة لمكتب الريامة تقرير المستر ديوى عن مشروع سد جبل الاولياء من نسخة او عدة نسخ ومنه يتبين حضرة النائب المحترم ، رأى المستر ديوى ، وسيرى حضرة النائب أن المستر ديوى اشار ببعض تعديلات فى تنفيذ هذا المشروع ، كتقصيص ارتفاع السد ، وحجم البناء ، ومقدار المساحة التى تغمرها المياه المخزونة .. الخ وكل هذه التعديلات ترمى الى مجرد تنقيص كمية المخزون من المياه ، وتخفيض تكاليف السد » .

(*) راجع نص الكشافين صفحة ١٨٦ ، ١٨٧ من مخططة مجلس النواب .

السؤال الرابع :

« اذا تم مشروع سد النيل الأبيض ، ومشروع رى الجزيرة ، وروى بالجزيرة ٣٠٠٠٠ فدان فقط كما هو المقدّر لها ، منها ١٠٠ الف فدان تزرع قطناً سنوياً ، و ١٠٠ الف أخرى لوبيا ، والباقي يبقى بوراً ، وذلك على حسب نظام الزراعة الدورية بالسودان ، وجاءت سنة كسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ فهل يقع تأثير بالعجز فى كمية المياه اللازمة لمصر ، وان وقع فما مقداره فى كل شهر من الأشهر التى تسحب منها المياه للسدين ، ولرى الزراعة بالجزيرة ، وما هى نتائج هذا العجز على خزان اسوان ، وعلى الزراعة بمصر ؟ »

وقبل الجواب على هذا اسمحوا لى ان اضم الى هذا السؤال :

السؤال الخامس ونصه :

« اليس من الخطر على مصر اقتصاديا وسياسيا وحربيا اقامة سدى مكار وجبل الأولياء فى مجتمع كل مياه مصر الصيفية ، وعلى الأخص اذا لاحظنا أن المشروعين وضعا بكيفية يمكن بها قطع المياه عن مصر كلية كل ثمانية اشهر من السنة كما قرر ذلك المستر كورى فى تقريره الذى قدمه لوزارة الأشغال سنة ١٩٢٠ ضمن تقرير لجنة مشروعات النيل صفحة ٨٦ ؟ »

والرد عليهما هو :

« ان الجواب على هذين السؤالين يتوقف على معرفة نتيجة المباحث المشار اليها فى الجواب على السؤال الأول ، والتى أشار حضرة النائب المحترم الى وجوب اجرائها ، وستبادر الوزارة باطلاع المجلس على نتيجة هذه المباحث متى تمت »

السؤال السادس :

« اليس من مصلحة مصر الحيوية إيقاف العمل فى مشروعات رى الجزيرة بالسودان الى ان تعرض هذه المشروعات على البرلمان بعد فحصها بمعرفة لجنة من الفنيين لمعرفة مبلغ تأثيرها على مصالح مصر الكبرى ؟ »

وتفضلوا يا معالى الوزير فى الختام بقبول فائق احترامى

٧ ابريل ١٩٢٤

عبد الرحمن الراغبى

نائب مركز المنصورة

والرد على السؤال السادس هو : ص ١٨٧ ، ١٨٨

« ان مشروع سد مكار قد بدىء فى تنفيذه فى سنة ١٩١٤ ، واستمر العمل فيه الى الآن على مصاريف السودان ، وقد عرض هذا الأمر فى سنة ١٩٢١ على مجلس الوزراء ، فأصدر بشأنه قرارا هذا نصه :

١ - « بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية ان اتمام خزان جبل الأولياء ، وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها فى مصر يقتضى من المال مبلغ اثنى عشر مليون جنيه .

٢ - وبما ان الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ الا اذا التجأت الى الاقتراض الذى لا ترغب فيه الآن ، ونظرا الى ان الحكومة السودانية قد أخذت على عاتقها نفقات أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة ألف جنيه من جملة القرض المعقود فى سنة ١٩١٩ والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

٣ - وبما أنه سواء فيما يختص بخزان جبل الأولياء ، أو بخزان مكار وترعة الجزيرة ، لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قرارا حاسما بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجراؤها بين مصر وبريطانيا العظمى ، »

لهذه الأسباب

فمجلس الوزراء يقرر : ص ١٨٨

١ - إيقاف الأعمال الجارية فى جبل الأولياء ، مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يرى إيقاف أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة ، غير أنه اذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسئولياتها الخاصة فليكن من المعلوم :

(١) ان هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لرى أكثر من ٢٠٠ ألف فدان حسب الاتفاق السابق فى هذا الشأن .

(ب) ان الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية فى تقرير ما تراه ازاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

٢٥ مايو ١٩٢١

أعضاء :

رئيس مجلس الوزراء
عبدلى يكن

ملحق رقم (٧)

مجلس النواب

دور الانعقاد الثانى - الجلسة ٤٧ - ١٨/٤/١٩٢٧

من ٧٨٥ ، من ٧٨٦

اقتراح برفض اقتراح لشكر الوزارة لمساعدتها بنك مصر

الاقتراح ومقدم من خمسة عشر عضوا ونصه :

يقدم المجلس شكره للحكومة الحاضرة على ماقدمته من التعضيد لبنك مصر منذ توليها الحكم ويرجو أن يستمر هذا التعضيد وتتنوع ضروبه فتوكل الى البنك بعض الأعمال التي يمكن أن يقوم بها والتي في قيامه بها مصلحة للحكومة والبنك معا كإجراء الأوراق المالية والتحاويل على الخارج وإيداع جانب من أموالها مساعدة على توسيع دائرة أعماله خصوصاً فيما يختص بالتسليف على القطن وكإيداع مال البديل الذي لدى الأوقاف فيه .

امضاءات :

عبد الحميد إبراهيم - محمد خليل العبد - سيد خشبة - عبدالعزيز سيف النصر - على محمود - يونس أحمد سليم - حفيى محمود - عبدالله بركات - شاكر غزالى - إبراهيم راتب - أحمد قرشى - عبد الله عبدالفتاح الروبى - عبدالهادى عبدالرحيم - عطا عفيى - عبد الحميد البنان .

وقد كانت هناك معارضة لاحالة هذا الاقتراح على لجنة المالية ولكن الاقتراح رفض اصلا وذلك بناء على اقتراح من النائب عبد السلام فهمي جمعة بك ونصه : « انى اقترح رفض هذا الاقتراح لأنه بدأ أولا بشكر الحكومة اذ لا ارى معنى لشكرها على تنفيذها لقرار صدر من المجلس خصوصا ونحن ننتقدها الآن وسننتقدها انتقادات مرة اثناء نظر الميزانية على عدم تنفيذها بعض قرارات المجلس - فكيف نوفق بين شكرها اليوم وانتقادها غدا ؟ »

وقد اخذت الأصوات على رفض الاقتراح فنال اغلبيه .

فهرس لأبرز موضوعات الذكريات

الموضوع	الصفحة
تصدير	٣
تقديم المذكرات	٨
نشأتى	٣٤
فى الحمامة	٤٩
الزواج	٥٤
تكوين أحزاب سياسية بمصر	٦٠
سفرى الى الأمستانة	٦٢
فى الجمعية التشريعية	٦٤
أحداث سنة ١٩١٤	٦٩
عصر الخديو عباس الثانى	٧٠
تأليف الوفد المصرى	٨١
ثورة ٩ مارس ١٩١٩	١٠٥
أعمال الوفد فى أوروبا	١١٩
لجنة ملنر	١٢٤
المفاوضة الأولى فى لندره / بدء انشقاق الوفد	١٣٠
تأليف وزارة عدلى	١٧٣
عودة سعد من أوروبا	١٧٦
مسفر وفد عدلى	١٨٥

٢٠٣	• • • • •	تصريح لمصر (٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢)
٢٠٧	• • • • •	وضع الدستور
٢٠٩	• • • • •	تأسيس حزب الأحرار الدستوريين
٢١٦	• • • • •	مقتل اسماعيل زهدى وحسن عبد الرازق
٢١٩	• • • • •	خطبة الاتهام
٢٤٧	• • • • •	رد سعد على خطبة الاتهام
٢٥٢	• • • • •	بعد صدور الدستور
٢٥٧	• • • • •	مفاوضات سعد مكذونالد
٢٥٩	• • • • •	مقتل السردار
١٦٣	• • • • •	تأليف وزارة زيور
٢٦٨	• • • • •	في وزارة الأوقاف
٢٧١	• • • • •	نتائج انفراد حزب الاتحاد بالحكم
٢٧٣	• • • • •	ائتلاف الأحزاب
٢٧٦	• • • • •	وفاة سعد
٢٧٧	• • • • •	أهم الأعمال القومية في عشر سنوات بعد الثورة
٢٨١	• • • • •	الوزارات بعد وفاة سعد
٢٨٨	• • • • •	في مجلس الشيوخ / معاهدة الشرف والاستقلال
٢٩١	• • • • •	تعدد الزوجات
٢٩٤	• • • • •	الرغبة في تعييني وزيراً
٢٩٥	• • • • •	سفير مصر الأول في الباكستان
٢٩٧	• • • • •	من عظات الذكريات
٣٠٨	• • • • •	الملاحق

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب: ٢٢٥ الرقم البريدي: ١١٧٩٤ رمسيس

www.maktabetelosra..org

E-mail: info@egyptianbook.org

رقم الإيداع بدار الكتب ١٠١٤٩ / ٢٠٠٥

ISBN. 977 - 01 - 9609 - 6



إن القراءة كانت ولا تزال وسوف تبقى، سيادة
مصادر المعرفة، ومبعث الإلهام والرؤية
الواضحة... وعلى الرغم من ظهور مصادر
حديثة للمعرفة، وبرغم جاذبيتها ومنافستها
القوية للقراءة، فإننى مؤمنة بأن الكلمة
المكتوبة تظل هى مفتاح التنمية البشرية،
والأسلوب الأمثل للتعليم، فهى وعاء القيم
وحافظة التراث، وحاملة المبادئ الكبرى
فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزله مباركة

